

شرح كاشفة السجيا للشيخ الامام العالم الفاضل أبي عبيد  
المعطي محمد نووي على سفينة النجاة في أصول الدين  
والفقه للشيخ العالم الفاضل سالم بن  
سمير المحضري على مذهب  
آل امام الشافعي  
نفعنا الله بهم  
آمين

وبهامشه كتاب الرياض البدعية في أصول الدين وبعض فروع  
الشريعة على مذهب الامام الشافعي أيضا رضى الله عنه





## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفق من شاء من عباده لاداء أفضل الطاعات واكتساب أكمل السعادات (وأشهد) أن لا اله الا الله المتصف بجميع الكمالات (وأشهد) أن سيدنا محمد عبده ورسوله أفضل المخلوقات صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه الانجم الثنرات صلاة وسلاما دائمين مادامت الارض والسموات (أما بعد) فيقول العبد الفقير المضطر لرحمة ربه المحليم الخبير لكثرة التقصير والمساوي أنوعبدا المعطى محمد بن نور بن عمر المجاوي الشافعي مذهبا الممتنى اقليما التناري منشأودارا غفر الله ذنوبه وستر في الدارين عيوبه (هذه) تغبيدات نافعة ان شاء الله تعالى على المختصر الملقب بسفينة النجاة في أصول الدين والفقه للشيخ العالم الفاضل سالم بن سمير الحضري اقليما والبتاوي وفاة نور الله ضريحه آمين تتمم مسأله وتفك مشكله وتفصل مجله وضعتها لتكون تذكرة لنفسي وللقاصرين مثلي من أبناء جنسي (وسميتها) كاشفة السجا في شرح سفينة النجا وأوضحته بالتراجم بالفصل وغيره اقتداء بكتاب الله تعالى في كونه مترجما مفصلا سوراسورا ولانه أبعث على الدرس والتحصيل منه وأقحمت فيه فصل الصيام ان شاء الله تعالى ليزيد النفع على العوام بعون الملك العلام وجعلته كهية المتن مع الشرح في المشابكة ليوافق صورة الفرع صورة الاصل فان شرط المرافقة الموافقة نسأله سبحانه تبارك وتعالى أن يعيننا على اكملها وييسر الاسباب في افتتاحها واختتامها وما حان على جمعها الارزاء دعوة رجل صالح ينتفع منها بمسئلة فيعود نفعها على في قبري محدث اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له وأنا وان كنت لست أهلا لهذا الشأن والمحال قصدت التشبه بالرجال لا فوز يحبني اياهم لما ورد في الخبر من تشبهه بقوم فهو منهم وأردت الغرض

(بسم الله الرحمن الرحيم)  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد سيد المرسلين  
وعلى آله وصحبه أجمعين  
والتابعين لهم باحسان  
الى يوم الدين (أما بعد)  
فهذا مختصر في أصول  
الدين وجملة من فروعه  
على مذهب الامام الشافعي  
رضي الله عنه (سميته)  
الرياض البدعية في أصول  
الدين وبعض فروع  
الشريعة) راجيا من الله  
أن ينفع به طلبة العلم لاسما  
المبتدئين وان يوجه اليه  
رغبة الراغبين (اعلم) انه  
يجب على كل شخص من

﴿ فهرسة كاشفة السجيا على سفينة النجا ﴾

صفحة

- ٦ فصل في بيان دعائم الاسلام وأساسها وأجزائها  
١٠ فصل في بيان جميع ماوجب الايمان به والبراهين الدالة على حقيقة الايمان  
١٧ فصل في بيان مفتاح الجنة وهي كلمة التوحيد الخ  
٢٠ فصل في بيان بلوغ المراهق والمعصر  
٢١ فصل في بيان الاستنجاء بالحجر  
٢٢ فصل في الوضوء  
٢٤ فصل في بيان أحكام النية  
٢٥ فصل في الماء الذي لا يدفع النجاسة والذي يدفعها  
٢٧ فصل في موجبات الغسل  
٣٠ فصل في الغسل  
٣١ فصل في شروط الطهارة  
٣١ فصل في بيان الاحداث  
٣٤ فصل في بيان ما يحرم بالمحدث الاصغر والمتوسط الخ  
٤٠ فصل في بيان التجزئ استعمال الماء  
٤٤ فصل في شروط صحة التيمم  
٤٦ فصل في أركان التيمم  
٤٨ فصل في بيان ما يبطل التيمم  
٤٨ فصل في بيان الاستحالات والمطهر الخ  
٤٩ فصل في بيان الاعيان النجسة  
٥٤ فصل في بيان ازالة النجاسة  
٥٧ فصل في بيان قدر الحيض وما يذكر معه  
٥٨ فصل في بيان ما لا ملازمة من الشرع على تأخير الصلاة عن وقتها بسببه  
٦٠ فصل في بيان شروط صحة الصلاة  
٦٥ فصل في بيان أركان الصلاة  
٧٢ فصل فيما يعتبر في النية  
٧٤ فصل في شروط التحريم  
٧٦ فصل في واجبات أم القرآن  
٧٧ فصل في بيان عدة الشدات في الفاتحة الخ  
٧٨ فصل في بيان مواضع رفع اليدين  
٧٨ فصل في واجبات السجود  
٧ فصل في عدة الشدات في التشهد ومواضعها  
١ فصل في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
١ فصل في السلام وهو المسمى بالتحليل أيضا

٢١٦

الف

٢٠١٧٥



٨٢	فصل في أوقات الصلوات المكتوبة
٨٣	فصل في الصلاة المحرمة من حيث الوقت والفعل
٨٥	فصل في بيان السكات في الصلاة
٨٧	فصل فيما يتعلق بالطمأنينة
٨٨	فصل في بيان مقضى سجود السهو وما يتعلق به
٨٩	فصل في بيان عدد الأجزاء من الصلاة
٩٢	خاتمة والمكروهات في الصلاة أحد وعشرون
٩٤	فصل في مفسدات الصلاة
١٠١	فصل في بيان الصلاة التي تلزم فيها نية الجماعة
١٠٤	فصل في الشروط المعتبرة في القدوة
١١٠	فصل في بيان الصور الممكنة في القدوة
١١١	فصل في شروط جواز جمع التقديم
١١٢	فصل في شروط جواز جمع التأخير
١١٣	فصل في شروط العصر
١١٦	فصل في شروط صحة فعل الجمعة
١١٩	فصل في أركان الخطبتين
١٢٠	فصل في شروط الخطبتين للجمعة
١٢٣	فصل فيما يتعلق بآيت
١٢٥	فصل في بيان غسله
١٢٧	فصل في كف عن ١٢٦ فصل في الصلاة عاليا
١٣١	فصل في الدفن وما يتعلق به
١٣٢	فصل فيما يوجب من الميت
١٣٣	فصل في أنواع الاستعمالات وأحكامها
١٣٣	فصل في ما يوجب من الزكاة فيه
١٤٠	فصل في ما يوجب من الزكاة أربعة
١٤١	خاتمة وشروط وجوب الزكاة أربعة
١٤٢	فصل في ما يوجب من الزكاة
١٤٤	فصل في شروط الصوم
١٤٥	فصل في ركان الصوم
١٤٦	فصل في بيان ما يوجب الزكاة أربعة
١٤٩	فصل في ما يفسد الصوم
١٥٠	فصل في أقسام الأضحية في رمضان وحكم
١٥١	فصل في ما يوجب من الصوم

في محبتهم لاحترامهم محمد بن البخاري يحشر أكرمه مع من أحب وينبغي لمن وقف على  
هفوة أن يصلحها بعد التأمل نسأل الله أن يبدل حالنا إلى أحسن الأحوال وأن يجعلنا  
من تسمى إليه الناس لاخذ العلم لاخطوة الدنيا القانية وأن يمتنعنا بالتطير إلى وجهه  
الكريم في الدار الباقية قال المصنف رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) أي بكل  
اسم من أسماء الذات الأعلى الموصوف بكل الأفعال أو بارادة ذلك أولف متبركا أو  
مستعينا فسر بذلك شحنا أجد الدماطى في حاشيته على أصول الفقه ابتداء المصنف  
كتابه بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز في ابتدائه به أي في اللوح المحفوظ أو بعد جمعه  
وترتيبه في المحف وأما ما روى أن أول ما كتبه الغلم أنا التواب وأنا أتوب على من ناب فهو  
في ساق العرش وامتثالاً واطاعة لأمرة صلى الله عليه وسلم في قوله أول ما كتبه الغلم بسم  
الله الرحمن الرحيم فإذا كتبت كتابا فكتبوها أوله وهي مفتاح كل كتاب أنزل ولما نزل  
على جبريل بها أعادها ثلاثا وقال هي لك ولا تمتك فمرهم لا يدعوها في شيء من أمورهم  
فإن لم أدعها طرفة عين من نزلت على أبيك آدم عليه السلام وكذلك الملائكة وفي رواية  
إذا كتبت كتابا فكتبوا في أوله بسم الله الرحمن الرحيم وإذا كتبتوها فاقروها وروى  
عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال تخلقوا بأخلاق الله ولا تشك أن عادته تعالى في ابتداء كل  
سورة الايمان بالبسملة سوى براءة فحن مأمورون به وعمل بالحديث أي داود وغيره كل  
أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أثير وأقطع أو اجذم والبال الشرف  
والعظمة أو احتمال والشأن الذي يهتم به شرعا ومعنى الاهتمام به طلبه أو ابا حته بأن لا يكون  
محرم الذات ولا مكرهها لذاته لكن لا تطلب البسملة على محقرات الأمور ككفن زبل  
ولا تطلب للذكر المحض كالتليل وقال الشيخ عميرة والبال أيضا القلب كأن الأمر شرذمة  
وعظمه ملك قاب صاحبه لا شتغاله به وفي قوله فيه للسببية على قياس قوله صلى الله  
عليه وسلم دخلت امرأة النار في هرة أي بسببها حبستها وهي المرأة من بني اسرائيل والابر  
تتطوع الذنب والاقطع من قطعت يدها أو أحدهما والاجذم بالذال الهجاء المقطوع  
اليد وقيل الداهب الانامل وقال البراوى هو علة معروفة فهو من باب التشبيه ان يلبس  
ومعنى الحديث كل شيء له شرف وعظمة أو كل شيء يطاب أو يباح أو كل شيء له قلب أي  
ملك قائما لا يبدأ بسبب ذلك الشيء بسم الله الرحمن الرحيم فهو كالحیوان المقطوع الذنب  
أو كمن قطعت يده أو كمن ذهب انامله أو كمن به جذام في نقصه وعيبه شرعا وإن تم حسا  
واختلف في البسملة هل هي آية من الفاتحة ومن كل سورة فعندنا لك أنها ليست آية من  
الفاتحة ولا من كل سورة وعند عبد الله بن المبارك أنها آية من كل سورة وعند الشافعي  
أنها آية من الفاتحة وتردد في غيرها ولم يختلفوا فيها في التمل في عدها من القرآن ومن  
خواتمها إذا تلاها شخص عند النرم إحدى وعشرين مرة من تلك الليلة من الشيطان  
وأمن بيمته من السرقة وأمن من موت الفجأة وغير ذلك من البلايا فأفاده اجدا الصاوى  
(الحمد) أي التثناء بالكلام على الجميل الاختيارى مع جهة التبجيل والاعظيم سواء كان  
في متابلة نعمة أم لا مستحق (الله) وهذا هو الحمد الاخوى الذى طالبه البداية به والحمد

المكلفين ولو كان رقيقا  
أن يعرف أركان الاسلام  
والايمان فأركان الاسلام  
خمس أن تشهد أن لا اله  
الا الله وأن محمدا رسول  
الله وتقيم الصلاة وتؤتي  
الزكاة وتصوم رمضان  
وتحج البيت المحرام ان  
استطعت إليه سبيلا  
\* وأركان الايمان ستة  
أن تؤمن بالله وملائكته  
وكتبه ورسله واليوم  
الآخر وبالقدر  
وشره ويجب عليه أن  
يعرف عقائد الايمان  
وهي الصفات الواجبة لله  
تعالى واستحالة عليه  
والجائزة في حقه والنسبة

الاصطلاح فلا يطلب البداءة به وهو فعل يدل على تعظيم المنعم من حيث كونه منعماً على  
 المحامد أو غيره سواء كان ذلك قولاً باللسان أو اعتقاداً بالجنان أو عملاً بالركان التي هي  
 الاعضاء (رب) أي مصلح (العالمين) لما افتتح بالبسملة افتتحت حقيقة الافتتاح بالمجدلة  
 افتتحت أيضاً فاجعاً بين حديثي البسملة والمجدلة واقتداء بالكتاب أيضاً وعلماً بحديث  
 ابن ماجه كل أمر ذي نال لا يبدأ فيه بالمحمد لله فهو أجندم وفي رواية فهو وأقطع وفي رواية  
 فهو أتبر والمعنى على كل مقطوع البركة وناقصها وقليلها قال النووي رحمه الله تعالى  
 يستحب الحمد في ابتداء الكتب المصنفة وكذلك في ابتداء دروس المدرسين وقراءة  
 الطالبين بين يدي المعلمين سواء قرأ حديثاً أو فقه أو غيرهما واحسن العبارات في ذلك  
 الحمد لله رب العالمين وقال بعض الشافعية أفضل المحامد أن يقال الحمد لله حمداً وفي  
 نعمة وبكافئ مزيدة وقيل أفضل المحامد أن يقال الحمد لله بجميع محامده كلها ما علمت  
 منها وما لم أعلم زاد بعضهم عدد خلقه كلهم ما علمت منهم وما لم أعلم وفي خبر ابن ماجه عن  
 عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رأى ما يحب قال الحمد لله الذي بنعمته تتم  
 الصالحات وإذا رأى ما يكره قال الحمد لله على كل حال رب أنى أعوذ بك من حال أهل النار  
 (وبه) لا بغيره (نستعين) أي نطلب المعونة فتقديم الجار والمجرور لا فائدة الاختصاص  
 (على أمور الدنيا والدين) يطلق الدين لغة على معان كثيرة منها الطاعة والعبادة والمجزاء  
 والمحساب وشرعاً على ما شرعه الله على لسان نبيه من الأحكام وسمى ديناً لأن الدين له أي  
 نعتقد وننقاد وسمى أيضاً ملّة من حيث أن الملائكة عليه أي يليق به على الرسول وهو عليه علينا  
 ويسمى أيضاً شرعاً وشرعية من حيث أن الله شرعه لنا أي يدينه لنا على لسان النبي صلى  
 الله عليه وسلم (وصلى الله) أي زاد الله عطفاً وتعظيماً (وسلم) أي زاد الله تحية عظيمة  
 بلغت الدرجة القصوى (مسئلة) قال اسمعيل الحمادي فإن قيل الرحمة للنبي حاصلة  
 فطلبها تحصيل الحاصل فالجواب أن المقصود بصلاتنا عليه طلب رحمة لم تكن فإنه ما من  
 وقت إلا وهنك رحمة لم تحصل له فلا يزال يترقى في الكمالات إلى ما لا نهاية له فهو ينتفع  
 بصلاته عليه على الصحيح لكن لا ينبغي أن يقصد المصلى ذلك بل يقصد التوسل إلى ربه في  
 نيل مقصوده ولا يجوز الدعاء للنبي صلى الله عليه وسلم بغير الوارد كرحمة الله بل المناسب  
 والألّاثق في حق الأنبياء الدعاء بألّه - لا ذوالسلام وفي حق الصحابة والتابعين والأولياء  
 والمشايع بالترضى وفي حق غيرهم يكفي أي دعاء كان انتهى (على سيدنا محمد) هو أفضل  
 اسمائه صلى الله عليه وسلم والمسمى له بذلك جده عبد المطلب في سابع ولادته لموت أبيه  
 قبلها فقيل له لم سميت محمدًا وليس من أسماء آبائك ولا قومك فقال رجوت أن يحمدي في  
 السماء وفي الأرض وقد حقق الله رجاءه وقيل المسمى له بذلك أمه أباها ملك فقال لها  
 جاءت بسيد البشر فسميه محمدًا وأنما أنى بالصلاة في أول كتابه على رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم عملاً بالحمد لله القدسي وهو قوله تعالى عبدى لم تشكرنى إذا لم تشكر من أجريت  
 النعمة على يده ولا شك أنه صلى الله عليه وسلم الواسطة العظمى لنا في كل نعمة بل هو أصل  
 الابداد لكل مخلوق آدم وغيره وبقوله صلى الله عليه وسلم من صلى على نبي لم يزل

الواجبة للرسول عليهم  
 صلاة والسلام والمستحبة  
 عليهم والمجائزة في حقهم  
 (فحب) لله تعالى الوجود  
 والقدّم والبقاء ومخالفته  
 تعالى بجميع خلقه وقبامه  
 تعالى بنفسه ومعناه أنه  
 تعالى لا يقتصر إلى ذات  
 يقوم بها ولا إلى موجد  
 وجده بل هو تعالى الموجد  
 للأشياء كلها ويجب له  
 تعالى التوحيديّة ومعناها  
 أنه تعالى لا ثاني له في ذاته  
 ولا في صفاته ولا في أفعاله  
 فهذه ست صفات الأولى  
 منها تسمى صفة نفسه  
 وهى الوجود والخمسة التي  
 بعدها يقال لها صفات

الملائكة تصلي عليه مادام اسمي في ذلك الكتاب قال عبد المعطي السملاني في معنى هذا  
 الحديث أي من كتب الصلاة وصلى أو قرأ الصلاة المرسومة في تأليف حافل أو رسالة  
 لم تنزل الملائكة تدعوه بالبركة أو تستغفر له (خاتم النبيين) بفتح التاء وكسرها والكسر  
 أشهر أي طابعهم كما في المصباح فلانبي بعده صلى الله عليه وسلم فهو آخرهم في الوجود  
 باعتبار جسمه في الخارج (وآله) وهو جميع أمة الاجابة لخبر آل محمد كل تبقى آخره  
 الطبراني وهو الانسب بمقام الدعاء ولو عاصين لانهم أحوج الى الدعاء من غيرهم وأما في  
 مقام الزكاة فالمراد بالآل هم بنوهاشم وبنوالمطلب \* (تنبيه) \* أصل آل أهل قلبت  
 الماء همزة توصلا لقلبها ألفا ثم قلبت الهمزة ألفا السكونها وانفتح ما قبلها هذاهذه  
 سيبويه وقال الكسائي أصله أول على وزن جبل تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا  
 (وصحبه) وهو من اجتمع مؤمننا بالنبى صلى الله عليه وسلم بعد الرسالة ولوقبل الامر بالدعوة  
 في حال حياته اجتماعه معارفه بأن يكون في الارض ولوفي ظلمة أو كان اعشى وان لم يشعر به  
 أو كان غير مميز أو مارأى أحدهما على الآخر ولونائهما أو لم يجتمع به لكن رأى النبي أو رآه  
 النبي ولو وقع بعد المسافة ولو ساعة واحدة بخلاف التابعي مع الصحابي فلا تثبت التابعة  
 الا بطول الاجتماع معه عرفا على الاصح عند أهل الاصول والفقهاء أيضا ولا يكفي مجرد  
 اللقاء بخلاف لقاء الصحابي مع النبي لان الاجتماع به يؤثر من النور القلبي اضعاف  
 ما يؤثره الاجتماع الطويل بالصحابي وغيره لكن قال أحمد السجيني التابعي هو من لقي  
 الصحابي ولو قليلا وان لم يسمع منه ثم اعلم أن الخلفاء الاربعة في الفضل على حسب ترتيبهم  
 في الخلافة عند أهل السنة فأفضلهم أبو بكر واسمه عبد الله ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضي  
 الله عنهم ويدل لذلك حديث ابن عمر كنا نقول ورسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع خير  
 هذه الامة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي فلم ينهنا وياهم في الافضلية الستة  
 الباقية وهم طلحة والزبير وعبد الرحمن وسعد وسعيد وعامر ولم يرد نص بتفاوت بعضهم  
 على بعض في الافضلية فلانقول به أما من اجتمع بالانبياء قبله صلى الله عليه وسلم فيقال له  
 حواريون (اجمعين) توكدلا له وصحبه \* (تنبيه) \* قال محمد الاندلسي أما اجمع  
 وتوابعه فعارف بالعلمية المجنسية وأما النفس والعين وكل فعارف باضافتها لضمير المؤكد  
 (ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم) أي لا تحول عن معصية الله الا بالله ولا قوة على  
 طاعة الله الا بعون الله هكذا ورد تفسيره عنه عليه السلام عن جبريل أفاده شيخنا يوسف  
 السملاني والعلی المرتفع الرتبة المنزه عما سواه والعظيم ذو العظمة والكبرياء قاله  
 الصاوي وانما أنى المصنف بالحوقلة لاجل التبري منها فهذه علامة الاخلاص منه رضي  
 الله عنه كما قال بعضهم صحح عمالك بالاخلاص وصحح اخلاصك بالتبري من الحول والقوة  
 وأيضا هي غراس الجنة كما في حديث المعراج لما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 سيدنا ابراهيم عليه السلام جالسا عند باب الجنة على كرسي من زبرجد أخضر قال لسيدنا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم مرأيتك فلتسكتر من غراس الجنة فان أرضها طيبة واسعة  
 فقال وما غراس الجنة فقال له لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقال الغليوني في شرح

سلبية ويجب له تعالى أيضا  
 سبع صفات يقال لها  
 صفات المعاني وهي القدرة  
 والارادة والعلم المحيطة  
 بجميع المعلومات والحياة  
 والسمع والبصر والكلام  
 المخالي عن الحروف  
 والاصوات وغيرها مما  
 يوجد في كلام التحولات  
 (ويستحيل) عليه تعالى  
 العدم والتحدوث والفناء  
 ومماثلته تعالى لشي من  
 خلقه وافتقاره الى ذات  
 أو موجود وأن لا يكون  
 واحدا في ذاته أو صفاته  
 أو أفعاله ويستحيل عليه  
 تعالى العجز ووجود شيء  
 من العالم بغير ارادة تعالى

المعراج \* (فائدة) \* روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مشى إلى غريمه بحقه يؤديه إليه صلت عليه دواب الأرض ونون البحار أى حيتانها وغرس له بكل خطوة شجرة في الجنة وغفر له ذنب وما من غريم يلوى غريمه أى بمسأطله ويستوف به وهو قادر ألا كتب الله عليه في كل وقت اثماً ومن خواصها ما في فوائد الشرحى قال ابن أبي الدنيا بسنده إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من قال كل يوم لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم مائة مرة لم يصبه فقر أبداً انتهى وورد في الخبر أيضاً أنزل بالإنسان منهم وتلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ثلثمائة مرة قرّج الله عنه أى أقلها ذلك ذكره شيخنا يوسف في حاشيته على المعراج \* (تذييه) \* قال العلماء رضى الله عنهم أعلم أنه لا ثاب ذاك كره على ذكره إلا إذا عرف معناه ولو اجالا بخلاف القرآن فيثاب قارئه مطلقاً عنه على ذلك القليوبى \* (فائدة) \* قال المقدسى رحمه الله تعالى الألف واللام في أسمائه تعالى للكمال لا للجموم ولا للعهد قال سيبويه تكون لام التعريف للكمال تقول زيد الرجل أى الكمال فى الرجولية وكذلك هى من أسمائه تعالى ذكره هذين القولين أحمد التوهمى فى نشر الألامى وأعلم أن لفظ المجلالة أعرف المعارف باتفاق ويحكى أن سيبويه رؤى فى المنام وأخبر بأن الله تعالى أكرمه بكرامة عظيمة بقوله أن اسمه تعالى أعرف المعارف

\* (فصل) \* فى بيان دعائم الاسلام وأساسها وأجزائها (أركان الاسلام خمسة) فلا ينبغي غيرها فإضافة الأركان من إضافة الأجزاء إلى السكل أى الدعائم والاساس والأجزاء التى يتركب الاسلام بها خمسة فلا يكون من غيرها قال البيجورى الاسلام لغة مطلق الانقياد أى سواء كان للأحكام الشرعية أو لغيرها وشرعا لا انقياد للأحكام الشرعية وقيل الاسلام هو العمل انتهى أولها (شهادة) أى يتقن (أن لا اله) أى لا معبود بحق موجود (إلا الله) وهو متصف بكل كمال لانهاية له ولا يعلمه الا هو ومنزه عن كل نقص ومنفرد بالملك والتدبير واحد فى ذاته وصفاته وأفعاله (وأن محمداً) ابن عبد الله بن عبد المطلب ابن هاشم بن عبد مناف (رسول الله) واختلاف العلماء فى بعثة النبي صلى الله عليه وسلم إلى الملائكة على قولين وخزم الحلبي والبيهقي أنه لم يكن مبعوثاً إلا بهم ورجح السيوطى والشيخ تقي الدين السبكي أنه كان مبعوثاً إليهم وزاد السبكي أنه صلى الله عليه وسلم مرسل إلى جميع الأنبياء والأمم السابقة وأن قوله صلى الله عليه وسلم بعثت إلى الناس كافة شامل لهم من لدن آدم إلى قيام الساعة ورجحه الباررى وزاد أنه مرسل إلى جميع الحيوانات والجمادات من رمل وحجر ومدر وأز يدعى ذلك أنه مرسل إلى نفسه ذكر ذلك فى تزيين الأرائك قال صلى الله عليه وسلم وأرسلت إلى المخلوق كافة \* (فائدة) \* قال البيجورى وقد ذكر بعضهم أن من تمام الأيمان أن يعتقدا الإنسان أنه لم يجتمع فى أحد من المحاسن الظاهرة والباطنة مثل ما جتمع فيه صلى الله عليه وسلم (و) ثنائها (أقام الصلاة) وهى أفضل العبادات الباطنية الظاهرة وبعدها الصوم ثم الحج ثم الزكاة ففرضها أفضل الفرائض وثنائها أفضل النوافل ولا يعذر أحد فى تركها مادام عاقلاً وأما العبادات

والمجهول بشئ من المعلومات والموت والصمم والعمى والبكم أو وجود حرف أو صوت فى كلامه القديم (ويجوز) فى حقه عز وجل فعل كل ممكن وتركه (ويحب) له تعالى اجالا كل كمال يليق بذاته العلية ويستعمل عليه جميع التقاض (والدليل) على ذلك كله وجود هذا العالم على هذا الشكل البديع (ويحب) للرسول عليهم الصلاة والسلام الصديق فى جميع ما أخبروا به ولو بالمرح والامانة والقطانة وتبليغ ما أمروا بتبليغه للخلق (ويستعمل) عليهم الكذب والخيانة والبلادة وكتمان شئ مما أمروا بتبليغه

البدنية القلبية كالإيمان والمعرفة والتفكير والتوكل والصبر والرجاء والرضا بالقضاء  
والقدر ومحبة الله تعالى والتوبة والتطهر من الذائل كالطمع ونحوه فهي أفضل من  
العبادات البدنية الظاهرة حتى من الصلاة فقد ورد تفكير ساعة أفضل من عبادة ستين  
سنة وأفضل الجميع الإيمان \* (فائدة) \* قال جمهور العلماء أن التفكير على خمسة أوجه  
أما في آيات الله ويلزمه التوجه إليه واليقين به أوفي نعمة الله ويتولد عنه المحبة أوفي وعد  
الله ويتولد عنه الرغبة أوفي وعيد الله ويتولد عنه الرهبة أوفي تقصير النفس عن الطاعة  
ويتولد عنه الحياء بالفتح والمد وهو الانقباض والازواء قال أحمد بن عطاء الله من علامات  
موت القلب عدم الحزن على ما فاتك من الطاعات وترك الندم على ما فعلته من وجود  
الزلات وقال أيضا الحزن على فقدان الطاعات في الحال مع عدم النقص أي الارتفاع  
إليها في المستقبل من علامات الاعتزاز \* (فائدة) \* قال بعضهم محبة الله على عشرة معان  
من جهة العبد أحدها أن يعتقد أن الله تعالى مجود من كل وجه وبكل صفة من صفاته  
ثانيها أن يعتقد أنه محسن إلى عباده من مفضل عليهم ثالثها أن يعتقد أن الإحسان منه  
إلى العبد كبر وأجل من أن يقابل بقول أو عمل منه وإن حسن وكثر رايها أن يعتقد  
قلة قضاياه عليه وقلة تكاليفه خامسها أن يكون في عامة أوقاته خائفا ولامن اعراضه  
تعالى عنه وسلب ما كرمه به من معرفة وتوحيد وغيرهما سادسها أن يرى أنه في  
جميع أحواله وآماله مفتقر إليه لا غنى له عنه سابعها أن يديم ذكره باحسن ما يقدر عليه  
منه ثامنها أن يحرص على إقامة فرائضه وأن يتقرب إليه بنوافله بقدر طاقته تاسعها  
أن يسر أي يفرح بما سمع من غيره من ثناء عليه أو تقرب إليه وجهاد في سبيله سرا  
وعلاية نفسا وما لا وولدا عاشرها أنه إذا سمع من أحد ذكره كراهه أعانه \* (تنبيه) \* الصلاة  
والزكاة والحياة إذا لم تنصف تكتب بالواو على الأشهرات تبا بالحاء ومن العلماء من  
يكتبها بالالف أما إذا أنصف فلا يحوز كتابتها إلا بالالف سواء أضيفت إلى ظاهر أو  
مضمرة كما قاله ابن الملقن (و) ثالثها (أبناء الزكاة) أي أعطوا هال من وجد من المستحقين  
فورا إذا تمكن من الأداء مع وجوب التعميم وهم ثمانية أنواع الأول فقير وحده هو الذي  
لا مال له أصلا ولا كسب كذلك جلالين والمراد بالكسب هنا طلب المعيشة أو له مال فقط  
حلال لا يسد جوعته مسدا من كفاية التجر الغالب على المنفعة عند توزيعه عليه أن لم يتجر  
فيه بحيث لا يبلغ النصف كان محتاج إلى عشرة دراهم ولو وزع المال الذي عنده على  
العمر الغالب لم يخص كل يوم أربعة أو أقل بخلاف من قدر على نصف كافيه فانه مسكين  
وأما أن يتجر فالعبرة بكل يوم أوله كسب فقط حلال لا يثق به لا يسد مسدا من كفايته كل  
يوم كن محتاج إلى عشرة ويكتسب كل يوم أربعة أو أقل أوله كل منهما ولا يسد مجموعهما  
مسدا من كفايته والثاني مسكين وهو من قدر على مال أو كسب أو علم بما معا يسد كل  
منهما أو مجموعهما جوعته مسدا بحيث يبلغ النصف فاكثر ولا يكفيه كن محتاج إلى عشرة  
ولا مالك أولا يكسب الخمسة أو تسعة ولا يكفيه الاعتسار ويمنع فقر الشخص ومسكنته  
كفايته بنفقة أزواج أو اقرب الذي يجب الاتفاق عليه كأب وجد لا نحوه وكذا

(و يحوز) في حقهم  
صفات البشر التي لا تنقص  
سببها مراتبهم العلية  
كالأكل والشرب والمرض  
والوقوع المحال (ويجمع)  
معنى هذه الصفات كلها  
قول لا اله الا الله محمد  
رسول الله (ويجب) على  
المكلف أيضا أن يعتقد  
أن الملائكة عليهم الصلاة  
والسلام من جملة عباد الله  
الأكبرين وأنهم معصومون  
من جميع المعاصي منزهون



المعراج \* (فائدة) \* روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مشى الى غريمه بحقه يؤديه اليه صلت عليه دواب الارض وتون البحار اى حيتائها وغرس له بكل خطوة شجرة في الجنة وغفر له ذنب وما من غريم يلوى غريمه اى ساطله ويستوف به وهو قادر الا كتب الله عليه في كل وقت اثما ومن خواصهما في فوائده الشرحي قال ابن ابي الدنيا بسنده الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من قال كل يوم لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم مائة مرة لم يصبه فقر ابدا انتهى وورد في الخبر ايضا ان انزل بالانسان مهم وتلا لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ثلثمائة مرة فرج الله عنه اى اقالها ذلك ذكره شيخنا يوسف في حاشيته على المعراج \* (تذييه) \* قال العلماء رضي الله عنهم اعلم انه لا ثواب ذا كره على ذكره الا اذا عرفه عناء ولو اجمالا بخلاف القرآن فيثاب قارئه مطلقا منه على ذلك القليوبي \* (فائدة) \* قال المقدسي رحمه الله تعالى الالف واللام في اسمائه تعالى للمكمل لا للعموم ولا للعهد قال سيدي به تكون لام التعريف للسكان تقول زيد ارجل اى السكامل في الرجولية وكذلك هي من اسمائه تعالى ذكره ذنب النولين اجد التوحي في نشر الالهي واعلم ان لفظ الجلالة اعرف المعارف باتفاق ويحكى ان سيدي روى في المنام واخبر بان الله تعالى اكرمه بكرامة عظيمة بقوله ان اسماءه تعالى اعرف المعارف

\* (فصل) \* في بيان دعائم الاسلام واسرار اجزاها (اركان الاسلام خمسة) فلا ينبغي اغترها فاقاصفة الاركان من اضافة الاجزاء الى الكل اى الدعائم والاساس والاخرى التي يتركب الاسلام بها خمسة فلا يكون من غيرها قال الميجوري الاسلام لغة مطلق الانقياد اى سواء كان لمرحكم الشريعة او لغيرها وشرعا لا تقيد الاحكام الشرعية وقيل الاسلام هو العمل انتهى اولها (شهادة) اى يقين (ان لا اله الا الله) اى لا معبود بحق موجود (الا لله) وهو متصف بكل كمال لانها لا تدول ولا يعلمه الا هو ومنزه عن كل نقص ومنفرد بالملك والتدبير واحد في ذاته وصفاته واقباله (وأن محمدا) ابن عبد الله بن عبد المطلب ابن هاشم بن عبد مناف (رسول الله) واختلاف العلماء في بعثة النبي صلى الله عليه وسلم الى الملايكة على قولين رخص الممانى واليهق أنه لم يكن معونا اى هم ورجح السبيوطى ان يجتنب السبيوطى انه كان معونا اى هم وزاد السبيوطى انه صلى الله عليه وسلم مرسل الى جميع الانبياء والامم السابقة وان دوله على الله عايم وسلم بعثت الى الناس كافة شاهد لهم من لدن آدم في قيام الساعة ورجح الباري وزاد انه مرسل الى جميع الحيوانات والجمادات من رمل وحجر وسدر وانزل على ذاته مرسل الى نفسه ذكر ذلك في ترتيب الاركان قال صلى الله عليه وسلم وارسلت الى المخلوق كافة \* (فائدة) \* قال الميجوري وقد ذكر بعضهم ان عن عام الايمان ان يعترف الانسان انه لم يمتعه في احد من الحسنات انما هرة والى اطنفه مثل ما اجمع عليه صلى الله عليه وسلم (و) تانها (اقام الصلاة) وهى افضل المبادات الى الله ثم اقره يوم ثم الحج ثم الزكاة ثم فطرها افضل لمرضى رقة بها افضل المراد ولا يعذر احد في تركها مادام عاقلا واما المبادات

والجهل بشئ من المعلومات والموت والصميم والعمى والبكم أو وجود حرف أو صوت في كلامه القديم (ويجوز) في حقه عز وجل فعل كل ممكن وتركه (ويجب) له تعالى اجمالا كل كمال يليق بدان العلية ويستحيل عليه جميع الشوائب (والدليل) على ذلك كونه وجوده هذا العالم على هذا الشكل البديع (ويجب) لارسل عليهم الصلاة والسلام الصدق في جميع ما أخبروا به ولو بالمنزح والامانة والفضانة وتبليغ ما أمروا به وتبليغه لاني اى (ويستحيل) عليهم الكذب والخيانة والملافة كتمان نهي مما أمروا به وتبليغه

البدنية القلبية كالإيمان والمعرفة والتفكير والتوكل والصبر والرجاء والرضا بالتضاء  
 والقدر ومحبة الله تعالى والتوبة والتطهر من الرذائل كالطمع ونحوه فهي أفضل من  
 العبادات البدنية الظاهرة حتى من الصلاة فقد ورد تفكير ساعة أفضل من عبادة ستين  
 سنة وأفضل الجميع الإيمان \* (فائدة) \* قال جمهور العلماء إن التفكير على خمسة أوجه  
 أما في آيات الله ويلزمه التوجه إليه واليقين به أوفى نعمة الله ويتولد عنه المحبة أوفى وعد  
 الله ويتولد عنه الرغبة أوفى وعيد الله ويتولد عنه الرهبة أوفى تقصير النفس عن الطاعة  
 ويتولد عنه الحياء بالفتح والمد وهو الانقباض والانزواء قال أحمد بن عطاء الله من علامات  
 موت القلب عدم الحزن على ما فارق من الطاعات وترك الندم على ما فعلته من وجود  
 الزلات وقال أيضا الحزن على فقدان الطاعات في المحال مع عدم النقص أي الارهاق  
 اليه في المستقبل من علامات الاغترار \* (فائدة) \* قال بعضهم محبة الله على عشرة معان  
 من جهة العبد أحدها أن يعنفه الله تعالى محمود من كل وجه وبكل صفة من صفاته  
 نازهاً أن يعتقد أنه محسن إلى عباده ممنع مفضل عليهم ثالثها أن يعتقد أن الاحسان منه  
 إلى العبد أكبر وأجل من أن يقابل بقول أو عمل منه وإن حسن وكثر رابعها أن يعتقد  
 قلة قضاء ما عليه رفته كماله خامسها أن يكون في عامة أوقاته خائفاً ولاماً أعرضه  
 تعالى عنه وسلب ما أكرهه به من معرفة وتوحيد وغيرهما سادسها أن يرى أنه في  
 جميع أحواله وآتاه مفضل عليه لا غنى له عنه سابعها أن يديم ذكره باحسن ما يقدر عليه  
 منه ثامنها أن يحصر على إقامة فرائضه وأن يتقرب إليه بتواضع بقدر طاقته ناسعها  
 أن يسر أي يفرح بما سمع من غيره من نساء عليه أو تقرب إليه وجهاد في سبيله سرا  
 ودالمة نفعا وما لا أولاد طاهرها أنه إذا سمع من أحد ذكر الله أعانته (نيه) الصلاة  
 والزكاة والحياة إذا لم تنصف تكتب بالو وعلى الأشهر اتباعاً للحنف وعن العلماء من  
 يكتبها بالالف أما إذا أضيف فلا يجوز كتابتها بالالف سواء أضيفت إلى صاحبها أو  
 مضمرة كما قاله ابن الملقن (و) ثالثها (استاء الزكاة) أي أعطوا أهلها من وجوه المستحقين  
 فوراً إذا تمكن من الاداء مع وجوب التعميم وهم ثمانية أنواع الأول فقير راحل وهو الذي  
 لا مال له أصلاً ولا كسب كذلك جلالين والمراد بالكسب هنا طلب المعيشة أو له مال فقط  
 حلال لا يسد جوعته مسداً من كفاية العسر الغالب على المسد عند توريته عليه أن لم ينجر  
 فيه بحيث لا يباغ النصف كان محتاج إلى عشرة دراهم ولو وزع المال الذي عنده على  
 العسر الغالب لم يمس كل يوم أربعة أو أقل بخلاف من قدر على نصف كافيه فإنه مسكين  
 وأما أن ينجر فالعبرة بكل يوم أوله كسب فقط حلال لا يثبى به لا يسد مسداً من كفايته كل  
 يوم كمن محتاج إلى عشرة ويكتسب كل يوم أربعة أو أقل أوله كل منهما مراً لا يسد حجراً  
 مسداً من كفايته والثاني مسكين وهو من قدر على مال أو كسب أو عايشه معاً مسكناً  
 منهم أو مجمعهما جوعته مسداً بحيث لا يباغ النصف فاكر ولا يكفي كمن محتاج إلى عشرة  
 ولا يملك أولاً كسب الأخص أو تسعة ولا يكتفيه إلا عسر ويمنع فقره من كسبه ومسكنه  
 كمن يكتفيه بنحوه الزوج أو الغريب الذي يجب له اتفاقاً عليه كسب وجب لا يجوز وكذا

(ويحور) في حقهم  
 صحت البشر التي لا تفسد  
 فيهم من نبيهم العليم  
 كالأنثى والنسب والمرض  
 والوقوع في الحلال (ويجمع)  
 معنى هذه الألفاظ كلها  
 قول الله لا اله الا الله محمد  
 رسول الله (ويجب) على  
 المكلف أيضاً أن يعتقد  
 أن الملائكة عليهم الصلاة  
 والسلام من جملة عباد الله  
 المكرمين وأنهم معصومون  
 من جميع المعاصي منزهون



اشتغاله بنوافل والكسب عنعه منها فانه يكون غنيا ولا يمنع ذلك اشتغاله بعلم شرعي أو علم آلات والكسب عنعه لانه فرض كفاية اذا كان زائدا من علم الحالات والافه وفرض عين كما بين ذلك شيخنا أجد النحر اوى ولا يمنع ذلك أيضا مسكنه وخادمه وثياب وكتب له محتاجها وماله غائب بحر حلتين أو مؤجل فيعطى ما يكفيه الى أن يصل ماله أو يحل الأجل لانه الآن فقير أو مسكين والثالث عامل كساع يعمل في أخذها من أرباب الاموال وكتب يكتب ما أعطاه أربابها وقاسم يقسمها على المستحقين وحاشي يجمع الملاك أو ذوى السهمان لا قاض ووال والرابع المؤلفه أن قسم الامام وهم أربعة من أسلم ولكنه ضعيف يغبى وهو الايمان أو قويه ولكن له شرف في قومه يتوقع باعطائه اسلام غيره من الكفار أو من يكفينا شر من يليه من الكفار ومن يكفينا شرمانعي الزكاة فهذان القسمان الاخيران انما يعطيان اذا كانا اعطاؤهما أهون علينا من تجهيز جيش نبعثه للكفار أو مات أي الزكاة أما القسمان الاولان فلا يشترط في اعطائهما ذلك والخامس ارقاب وهم المسكاتبون لأن غيرهم من الارقاء لا يملكون وذلك اذا كانوا الغير المزكى ولو لنحو كافر وهاشمي ومطلي فيعطون ما يعينهم على العتق ان لم يكن معهم ما يفي بنجومهم ولو بغير اذن سيدهم ويشترط كون الكتابة صحيحة بان تستوفي شروطها وأركانها فاركانها أربعة أحدها رقيق وشرط فيه اختيار وعدم صبا وجنون وان لا يتعلق به حق لازم كالمرهون وثانيها صيغة وشرط فيها لفظ يشعر بالكتابة ايجابا ككاتبتك أو أنت مكاتب علي دينارين تأتي بهما في شهرين فان أدبتهما الى فانت حر وقبولا كقبلت ذلك وثالثها عوض وشرط فيه كونه دينيا ولو منفعة مؤجلا بنجمين فأكثر ولا يجوز أقل من نجمين ولا بد من بيان قدر العوض وصفته وعدد النجوم وقسط كل نجم ورابعها سيد وشرط فيه كونه مختارا أهل تبرع وولا فلا تصح من مكره مكاتب وان أذن له سيده ولا من صبي ومجنون ومجور وسفه وأوليائهم ولا من مجور فليس ولا من مرتد لأن ملكه موقوف ويجوز صرف الزكاة اليهم قبل حلول النجوم على الاصح ولا يجوز صرف ذلك الى سيدهم الا باذن المسكاتبين لكن ان دفع الى السيد سقط عن المكاتب بقدر المصروف الى السيد لأن من أدى دين غيره بغير اذنه برئت ذمته أما المكاتب كانه قاسده وهو من لم يستوف تلك الاركان والشروط فلا يعطى شيأ من الزكاة والسادس الغارم وهو ثلاثة من تدان لنفسه في أمر مباح طاعة كان أولا وان صرف في معصية أو في غير مباح كخمر وناب ووطن صدقه في توبته أو صرفه في مباح فيعطى مع الحاجة بأن يحل الدين ولا يقدر على وفائه أو تدان لاصلاح ذات الحال بين القوم كان خاف فتنة بين قبيلتين تنازعا بسبب قتل ولو غير آدمي بل ولو كلبا فتحمل دينا تسكيننا للفتنة فيعطى ولو غنيا أو تدان لضممان فيعطى ان أعسر مع الاصيل وان لم يكن متبرعا بالضممان أو أعسر وحده وكان متبرعا بالضممان بخلاف ما اذا ضمن بالاذن والسابع سنبل الله وهم الغزاة المتطوعون بالجهاد أي الذين لا رزق لهم في الفتي فيعطون ولو أغنيا عانة لهم على الغزو والثامن ابن السبيل وهو على قسمين مجازي وهو من شئ سفر من بلد مال الزكاة وحقيق وهو من يبلد

عن صفات البشر وانه لا يعلم  
كثيرهم الا الله تعالى ومنهم  
جبريل وميكائيل  
واسرافيل وعزرائيل وهؤلاء  
الاربعة هم الرؤساء وهم  
أفضلهم ومنهم جله العرش  
وهم الآن أربعة ويزاد  
عليهم يوم القيامة أربعة  
ومنهم منكر ونكير  
ورضوان خازن الجنة  
ومالك خازن النار وأن  
يعتقد أن أفضل المخلوق  
كلهم نبينا محمد صلى الله  
عليه وسلم ثم الرسل ثم  
الانبياء ثم الملائكة

الزكاة في سفره وذلك ان احتاج بأن لم يكن معه ما يوصله مقصده أو ماله فيعطى من لا مال له أصلاً وكذا من له مال في غير البلد المنتقل اليه بشرط أن لا يكون سفره معصية قال في المصباح وقبل للمسافر ابن السنيّل لتلبسه به أي بالسبيل والطريق قالوا والمترادى ابن السنيّل في الآية من انقطع عن ماله انتهى \* (خاتمة) \* وشروط أخذ الزكاة من هذه الثمانية حرية وإسلام وان لا يكون هاشمياً ولا مطليماً لقوله صلى الله عليه وسلم ان هذه الصدقة أوساخ الناس وانها لا تحل للمجدول ولا آل محمد ووضع الحسن في فيه ثمرة أي من تمر الصدقة فزعمها رسول الله صلى الله عليه وسلم بلعابه وقال كخ كخ انا آل محمد لا تحل لنا الصدقات ومعنى أوساخ الناس لان بقاءها في الأموال يدينها كما يدينس الثوب الوسخ وقوله كخ كخ كما قال الصبان نقلا عن ابن قاسم هو بكسر الكاف وتشديد الخاء ساكنة ومكسورة وعن القاموس جواز تخفيف الخاء وجواز تنوينها وجواز فتح الكاف وهي اسم صوت وضع لجزء الطفل عن تناول شيء ونقل عن الأصطخري القول بجواز صرف الزكاة إلى بني هاشم وبني المطلب عند منعهم من خمس الخمس قال البيهقي ولا بأس بتقليد الأصطخري في قوله الآن لا احتياجهم وكان الشيخ محمد الفضالي رحمه الله عميل إلى ذلك محبة فيهم نفعتنا الله بهم (و) رابعها (صوم رمضان) وفرض في شعبان السنة الثانية من الهجرة فصام صلى الله عليه وسلم تسع رمضانات واحدا كاملا وثمانية نواقص (تسمية) اعلم أن رمضان غير منصرف للعلمية الا ان كان المراد به كل رمضان من غير تعيين وإذا أريد به ذلك صرف لانه نكرة وبقاء الالف والنون الزائدتين لا يقتضى منعه من الصرف كما قاله امرقاوى قال القاسم المحريري في كتابه بنت الليلة من بحر الرجز ومنه ما جاء على فعلانا \* على اختلاف فائه احيانا تقول مروان أنى كرمانا \* ورجة الله على عثمانا فهذه ان عرفت لم تنصرف \* وما أنى منكرا منها صرف قال عبد الله الفاكهي أي ومن غير المنصرف العلم المزيد في آخره ألف ونون الجائي على وزن فعلا ن مثل الغاء كروان وكرمان وعثمان فهذه ان قصد بها التعريف بالعلمية لم تنصرف لوجود العلمتين كمررت بمروان وان قصد بها التنكير صرفت لزوال العلمية تقول رب مروان إقيدهم بالجرو والتنوين قال عثمان في تحفة الحبيب وانما سمي هذا الشهر بهذا الاسم لانه مأخوذ من الرمش وهو الحرق في حرق لمرض الذنوب فيه أي احرقها قال أحمد المقرئ في المصباح ورمضان اسم الشهر قيل سمي بذلك لان وضعه وافق الرمش وهو شدة الحر وجعه رمضانات وأرمضاء \* (تبصرة) \* قال أحمد الفشني وقد قيل الصوم عموم وخصوص وخصوص الخصوص فالعموم ككف البطن والفرج عند قصد الشهوة والخصوص هو كف السمع والبصر واللسان والبدن والرجل وسائر الجوارح عن الاكتمام وخصوص الخصوص صرف القلب عن الهمم الدنية وكفه عما سوى الله بالكلمة (و) خامسها (حج البيت) أي قصده للحج أو العمرة (من استطاع اليه سبيلا) وهو من الشرائع القديمة بل ما من نبي الا وحج خلافا لما استثنى هردا وصالحا وروى أن آدم حج أربعين سنة

صلوات الله وسلامه عليهم  
ثم الصلاة رضى الله عنهم  
وأن يعتقد أن الخلق كلهم  
عمو قون عند انقضاء  
اعمارهم وأن القابض  
لا راحهم ملك الموت  
وهو عزرائيل وانهم  
يسئلون بعد دفنهم في  
قبورهم الاجاعة مخصوصين  
وانهم يبعثون يوم القيامة  
ويحاسبون في الموقف على  
أعمالهم الا من يدخل الجنة  
بغير حساب وأن أعمالهم  
كلها توزن في الميزان وانهم  
يمرّون جميعا على الصراط

من الهند ماشيا وعيسى يحتمل أنه حج قبل رفعه الى السماء أو أنه يحج حين ينزل الى الارض  
وفي الخبر من قضى نسكه وسلم الناس من يده ولسانه غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر  
وانفاق الدرهم الواحد في ذلك يعدل ألف ألف فيما سواه رواه الترمذي وورد في الخبر  
أن البيت المحرام يحججه كل عام سبعون ألفا من البشر فإذا نقصوا عن ذلك أتمهم الله عز  
وجل من الملائكة وإذا زادوا على ذلك بفعل الله ما يريد وإن البيت المعمور في السماء  
الرابعة تحج اليه الملائكة كما تحج البشر الى البيت المحرام \* (نكتة) \* حكى عن محمد بن  
المنكدر أنه حج ثلاثا وثلاثين حجة فلما كان آخر حجة جها قال وهو يعرفات اللهم انك تعلم أني  
وقفت في موقف في هذا ثلاثا وثلاثين وقفة فواحدة عن فرضي والثانية عن أبي والثالثة  
عن أمي وأشهدك يا رب أني قد وهبت الثلاثين لمن وقف موقفي هذا ولم تتقبل منه فلما  
دفع أي رحل من عرفات نودي يا ابن المنكدر أنت كرم على من خلق الكرم والجود وعز في  
وجلاله قد غفرت لمن يقف عرفات قبل أن أخلق عرفات بألف عام \* (توضيح) \* قوله حج  
بفتح الحاء وكسر هاء وهو مصدر مضاف لمفعوله ومن فاعله وهراسم موصول مبني على  
السكون في محل رفع والتقدير وإن يحج البيت المستطيع ومثل ذلك ما في الحديث  
الذي رواه الشيخان وهو قوله صلى الله عليه وسلم بنى الإسلام على خمس إلى أن قال وحج  
البيت كما قاله على الأشموني في كتابه المقب بمنهج السالك وأما حج البيت في قوله تعالى ولله  
على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا فلا يتعين فيه للفاعلية بل يحتمل كونه بدلا  
من الناس بدل بعض من كل حذف رابطة أخفهمه أي من استطاع منهم وأن يكون مبتدأ  
خبر محذوف أي فعله أن يحج أو شرطية جوابها محذوف أي فليحج كما قاله محمد الصبان  
في حاشيته وقوله إليه عائدا إلى البيت متعلق باستطاع وسبيلها ما مفعول به لاستطاع أو  
تميز على ما استحسنه شيخنا عمرا البقاعي وعمر الجعفي أي من جهة السبيل  
\* (فصل) \* في بيان جميع ما وجب الايمان به والبراهين الدالة على حقيقة الايمان  
(أركان الايمان ستة) فإضافة الأركان من إضافة المتعلق بفتح اللام إلى المتعلق بكسر هاء  
أي جميع ما وجب الايمان به أو البراهين الدالة على حقيقة الايمان سنة لأن الايمان  
الذي هو التصديق القلبي يتعلق بمعنى يتمسك بذلك فلا يمان لغة مطلق التصديق سواء  
كان بما جاء به النبي أو غيره وشرعا التصديق بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم  
مع علم من الدين بالضرورة لا مطلقة ومعنى التصديق هو حديث النفس التابع للحزم  
سواء كان المجزم عن دليل ويسمى معرفة أو عن تقليد ومعنى حديث النفس أن تقول ذلك  
النفس أي القلب رضيت بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم \* (غرة) \* مراتب الايمان  
خمس أولها ايمان تقليد وهو المجزم بقول الغير من غير أن يعرف دليلا وهو يصح ايمانه  
مع العصيان بترك النظر في الاستدلال أن كان قادرا على الدليل ثانيا ايمان علم وهو  
معرفة العفان بدلائلها وهذا من أهل علم اليقين وكلا القسمين مما هو محبوب عن  
ذات الله تعالى ثالثها ايمان عيان وهو معرفة الله بمراقبة القلب فلا يغيب ربه عن  
خاطره طرفه عين بل هيبة دائمة في قابه كأنه يراه وهو مقام المراقبة ويسمى عين اليقين

وإن المؤمنين يشربون من  
حوض نبينا محمد صلى الله  
عليه وسلم وينالون شفاعته  
يوم القيامة وأكبر شفاعاته  
صلى الله عليه وسلم الشفاعة  
العظمى في فصل القضاء  
وإن يعتقد أن نبينا صلى  
الله عليه وسلم عرف في قرشي  
وهو محمد بن عبد الله بن  
عبد المطالب بن هاشم بن  
عبد مناف بن قصي بن  
كلاب بن مرة بن كعب بن  
لؤي بن غالب بن فهر بن  
مالك بن النضر بن كنانة  
ابن خزيمة بن مدركة بن

رابعها إيمان حق وهو رؤية الله تعالى بقلبه وهو معنى قوله ثم العارف يرى ربه في كل  
 شيء وهو مقام المشاهدة ويسمى حق اليقين وصاحبه محبوب عن المحوادث وخامسها  
 إيمان حقيقة وهو إلقاء بالله والسكر بحبه فلا يشهد إلا إياه كمن غرق في بحر ولم يراه ساحلا  
 والواجب على الشخص أحد القسمين الأولين وأما الثلاثة الأخر فعلوم ربانية تخص بها  
 من يشاء من عباده أحدها (ان تؤمن بالله) بأن تعتقد على التفصيل أن الله تعالى  
 موجود قديم باق مخالف للحوادث مستغن عن كل شيء واحد قادر مريد عالم حي سميع بصير  
 متكلم وعلى الأجمال أن الله كمال لا تتناهى واعلم أن الموجودات بالنسبة للاستغناء  
 عن الخل والمخصص وعدمه أربعة الأول مالا يفتقر لهما معا وهو ذات الله تعالى الثاني  
 عكسه وهو مصمات المحوادث الثالث ما يقوم بمحل دون المخصص وهو صفة الباري أى  
 الذى يخلق الخلق ويظهرهم من العدم الرابع عكسه وهو ذات المخلوقين \* (فائدة) \* من  
 ترك أربع كلمات كل إيمانه أين وكيف ومتى وكيف قال لك قائل أين الله فجوابه ليس  
 في مكان ولا بحر عليه زمان وإن قال لك كيف الله فقل له ليس كمثله شيء وإن قال لك متى  
 الله فقل له أول ملامتداء وآخر بلا انتهاء وإن قال لك قائل كم الله فقل له واحد لا من قلة  
 قل هو الله أحد (و) ثانيها ان تؤمن بـ (ملائكته) بأن تعتقد أنهم أجسام نورانية لطيفة  
 اسود كورا ولا أنا ولا لا ولا خنثى لا أب لهم ولا أم لهم صادقون فيما أخبروا به عن الله تعالى  
 لا يأكلون ولا يشربون ولا يتناسلون ولا يتوالدون ولا ينسمون ولا تكتب أعمالهم  
 لأنهم السكاب ولا يحاسبون لأنهم المحاسب ولا توزن أعمالهم لأنهم لا سندات لهم ويحشرون  
 مع المجن والانس ويشفعون في عصاة بني آدم ويراهم المؤمنون في الجنة ويدخلون الجنة  
 ويتناولون النعمة فيها بما شاء الله لكن قال أحمد السحيمي وجاء عن مجاهد ما يقتضى  
 أنهم لا يأكلون فيها ولا يشربون ولا ينكحون وأنهم يكتفون بما كانوا في الدنيا وهذا  
 يقتضى أن الحور والولدان كذلك انتهى ويعتقون بالنفخة الأولى الأجللة العرش والروساء  
 الأربعة فانهم يعوتون بعدها وأما قباهم فلا يموت أحد منهم فيجب الإيمان بأنهم بالغون  
 في الكثرة إلى حد لا يعلمه إلا الله تعالى على الأجمال الامن ورد تعينه باسمه المخصوص  
 أو نوعه فيجب الإيمان بهم بفصل لا فالاول كجبريل وميكائيل وإسرافيل وعزرائيل  
 ومنكر ونكير ورصوان ومالك ورقب وعنتر ورومان والثاني كحمله العرش والمحفظة  
 والملائكة قال أحمد القليوبي واعلم أن جبريل أفضل الملائكة مطلقا حتى من إسرافيل  
 على الأصح قال الجلال السيوطي وأنه يحضر موت من يموت على وضوء قال بعضهم وأفضل  
 الملائكة جبريل ثم إسرافيل وفيل عكسه ثم ميكائيل ثم ملك الموت وقال الفخر الرازي  
 أفضل الملائكة مطلقا حلة العرش والمحافون به ثم جبريل ثم إسرافيل ثم ميكائيل ثم ملك  
 الموت ثم ملائكة الجنة فلائكة النار ثم الموكلون بأولاد آدم ثم الموكلون باطراف العالم  
 وقال الغزالي أقرب العباد إلى الله تعالى وأعلى درجاتهم إسرافيل ثم بنية الملائكة ثم  
 الأنبياء ثم العلماء العالمون ثم السادة من العادلون ثم الصالحون انتهى وأما خبر  
 بأنه لا يلزم من العرب التمسك بما فوجبه فديهم بربيل على إسرافيل انتهى قوله انذروني

الياس بن مضر بن نزار بن  
 معد بن عدنان (واقته)  
 أمية بنت وهب بن عبد  
 مناف بن زهرة بن كلاب  
 وأنه أبيض مشرب بحمرة  
 وأنه خاتم الأنبياء والمرسلين  
 وأنه ولد بمكة وبعث بها  
 وهاجر إلى المدينة المنورة  
 بعد الأسراء ومات بها  
 ودفن بها في بيت عائشة  
 رضي الله عنها وإن شرب عنه  
 نسخت جميع الأمراض  
 السابقة علم أو تبنى مستمرة  
 إلى يوم القيامة (ويجب)  
 على المكلف أيضا أن

(و) ثالثها أن تؤمن بـ (كتبه) معنى الايمان بالكتب التصديق بأنها كلام الله المنزل على رسله عليهم الصلاة والسلام وكل ما تضمنته حق ونزولها كانت مكتوبة على الألواح كالطوراة أو مسموعة من السمع المشاهدة كما في ليلة المعراج أو من وراء حجاب كما وقع لموسى في الطور أو من ملك مشاهد كما روى أن اليهود قالوا الرسول الله صلى الله عليه وسلم ألا تسلم الله وتنتظر اليه ان كنت نبيا كما كلمه موسى ونظر اليه فقال لم ينتظر موسى الى الله فنزل وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحى بأذنه ما يشاء قال السحيمي في تفسير ذلك أي ما صح لبشر أن يكلمه الله الا أن يوحى اليه وحيا أي كلاما خفيا يدرك بسرعة كما سمع ابراهيم في المنام أن الله يأمر بكذب ولدك وكما ألهمت أم موسى أن تقذفه في البحر أو من وراء حجاب أو الا أن يرسل رسولا أي ملكا جبريل فيه كام الرسول الى المرسل اليه بأمر به ما يشاء \* (فرع) \* قال سليمان الجمل وعن المحرث بن هشام أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم كيف يأتيك الوحي فقال صلى الله عليه وسلم أحيانا يأتيني في مثل صلصلة الجرس وهو أشده علي فيفصم عني وقد وعيت ما قال وأحيانا يتمثل لي الملك رجلا فيكلمني فأعي ما يقول والجرس بفتح الجيم والراء وهو ما يتعلق على عنق الحمار وقوله فيفصم عني أي ينفصل عني ويفارقني وقوله وعيت من باب وعد أي حفظت ما قال والمراد بالكتب ما يشمل الصحف وقد اشتمل رأيناها مائة وأربعة وقيل انها مائة وأربعة عشر وقال السحيمي والحق عدم حصر الكتب في عدد معين فلا يقال انها مائة وأربعة فقط لانك اذا جمعت أي فتشت الروايات تجدها تبلغ أربعة وعشرين ومائة فيجب اعتقاد أن الله أنزل كتبنا من السماء على الأجيال لكن يجب معرفة الكتب الأربعة تفصيلا وهي التوراة لسيدنا موسى والزبور لسيدنا داود والانجيل لسيدنا عيسى والفرقان لخبر المخلوق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعليهم أجمعين \* (تتميم) \* روى من حديث أبي ذر قال قلت يا رسول الله فما كانت صحف ابراهيم قال كانت هي كلها أمثالا منها أي الملك المسلط المبني المغروراني لم أبعثك لتجمع الدنيا بعضها على بعض ولكن بعثتك لترد عني دعوة المظلوم فاني لا أرد لها ولو كانت من فم كافرو منها وعلى العاقل أن يكون له ساعة يناجي فيها ربه عز وجل وساعة يحاسب فيها نفسه وساعة يتفكر فيها صنع الله تعالى وساعة يخلو أي يتجرد فيها لحاجته من الماطع والمشرى ومنها وعلى العاقل أن لا يكون طامعا أي مؤملا الا في ثلاث تزود لمعاد ومرمة لمعاش ولذة في غير محرم قوله مرمة بفتحات وتشديد الميم أي اصلاح ومنها وعلى العاقل أن يكون بصيرا بزمانه مقبلا على شأنه حافظا للسانه ومن عد كلامه من عمله قل كلامه الا فيما بعثه بفتح أوله من باب رمي أي ما يتعلق بعنايته به كما قاله ابن حجر في فتح المبين قال أبو ذر أيضا قلت يا رسول الله فما كانت صحف موسى قال كانت هي كلها عبرا لكسر العين وفتح الباء جمع عبرة بسكونها مثل سدروسدرة أي مواعظ منها عجمت لمن أيقن بالموت كيف يفرح عجمت لمن أيقن بالنار كيف يضحك عجمت لمن يرى الدنيا وتقلبها باهلها كيف يطهش أهلها عجمت لمن أيقن بالقدر ثم يتعجب وفي نسخة كيف يغضب عجمت لمن أيقن بالحساب ثم لا يعمل وفي التوراة

يعرف شرائع الدين وهي  
فروعه وأهمها الطهارة  
والصلاة والزكاة والصوم  
والحج ونظام من الله تعالى  
الاحاطة على ذكر الاله منها  
والبركة فيه فنقول  
\* (كتاب الطهارة) \*  
لا يصح الوضوء والغسل  
وإزالة النجاسة الا بالماء  
الطهور وهو الذي لم تقع  
فيه نجاسة ولا شيء طاهر  
يذوب ولم يكن قليلا  
مستعملا و ينحصر في  
النازل من السماء والنابع  
من الارض فاذا وقع فيه

يا ابن آدم لا تخف من سلطان مادام سلطانى باقيا وسلطانى باق لا ينفد أبدا بفتح الفاء  
وبالدال المهملة أى لا ينفى ولا ينقطع يا ابن آدم خلقتك لعبادتي فلا تلعب يا ابن آدم  
لا تخافن فوات الرزق مادامت خزانتي مملوءة وخزانتي لا تنفد أبدا يا ابن آدم خلقت  
السموات والارض ولم أعي بخلقهن أبعيدنى رغيك واحدا أسرقه إليك في كل حين وقوله  
أعي مضارع عي بكسر عين الفعل من باب تبع أى لم أعجزو عي بضم المضارعة من أعي  
الرباعي يا ابن آدم كمالا أطالبك بعمل غدا فلا تطالبني برزق غدا يا ابن آدم لم عليك فريضة  
ولك على رزق فان خالفني في فريضة لم أخالفك في رزقك على ذلك كان منك يا ابن آدم  
ان رضيت بما قسمته لك أرحمت بدنك وقلبك وان لم ترض بما قسمته لك سلطت عليك  
الدنيا حتى تركض فيها كركض الوحش في البرية أى العجزة وزنى وجلال لا يملك منها  
الامانة قسمته لك وأنت عندي مذموم (و) رابعها أن ترون (برهله) وهم أفضل عبد الله  
قال تعالى وكلا فضلنا على العالمين أن تمتدنا في الدنيا إلى أرسلا رسلا لنخبر الناس بالآيات  
لا يعلم عددهم الا الله أولهم نوح وآدم وذاقهم وافانهم سيدنا نوح صلى الله عليه وآله  
وكلهم من نسل آدم عليه السلام وانهم صناديق في جميع آتوا اليهم في دعوى الرسالة وفيما  
لغوه عن الله تعالى وفي الكلام العبري نسوا كاتسرت به وانهم من رمون من الوقوع  
في محرم أو مكروه وانهم مبلغون ما امروا به لئلا يهلكوا في الدنيا والآخرة وانهم حاذقون  
بحيث يكون فيهم قدرة على الزام المخدوم ومما اجتهدت به وابطال دعاويهم فلهذا الصفات  
الأربعة تحب للرسلين واما الانبياء غير المرسلين فلا يكونون مبلغين وانما يحب عليهم ان  
يلغوا الناس انهم انبياء ليحترقوا والصحيح فيهم الامساك عن حصرهم في عدد لانهم ربما  
آدى الى اثبات النبوة الرسالة لمن ليس كذلك في الواقع او الى نفي ذلك عن هو كذلك في  
الواقع فيجب التصديق بان الله رسلا وانبياء على الاجمال قال السجدي نعم يجب على  
المؤمن ان يعلم ويعلم صديقه بان الله رسلا وانبياء على الاجمال قال السجدي نعم يجب على  
وؤمنوا بهم ويصدقوا بحججهم تقصيرا ولا وان لا ينظروا أن الواجب عليهم الايمان بمحمد  
فقط فان الايمان بجميع الانبياء سواء ذكر اسمهم في القرآن أو لم يذكر واجب على كل  
مكلف وهم المذكورون في القرآن ستة وعشرون أو خمسة وعشرون ونفسه تافلت

اسماء رسلا تران عليك تحب \* كذا ذكر يا بعد اناسهم

نوح وادريس ابراهيم واليسع \* اسحق يعقوب اسمعيل صالحهم

أيوب هرون موسى مع جميعهم \* داود هود عزيز نوحهم

لوط والياس ذى الكفل أو اتحدوا \* يحيى سليمان عيسى مع محمدهم

هذا من بحر البسط ومعنى أو اتحدوا ان ذالك الكفل قيل هو الياس وقيل يوشع وقيل زكريا  
وقيل خز قيل بن العجوز لان أمه كانت عذرا فسألت الله الولد بعد كبرها فوهد لها خز قيل  
انتهى قول السجدي وقال صاحب بدء الخلق قال وهب بشر بن أيوب يسمى ذالك الكفل  
كان مقبلا بالشام مدة عمره حتى مات وكان عمره خمسا وسبعين سنة وكان قبل شعيب  
انتهى وأولو العزم منهم خمسة فيجب أن يعلم ترتيبهم في الأفضلية لانهم ليسوا في مرتبة

شئ من الطاهرات التي  
تذوب كالعسل أو ينفصل  
منها شئ كالزعفران وغيره  
تغيرا فاحشا فهو طاهر  
في نفسه لكنه لا يرفع  
الحديث ولا يطهر النجس  
ولو كان ألف قرية ومثابه  
الماء المستعمل ان كان أقل  
من قلتين ولم يتغير  
بالنجاسة والمستعمل هو  
الذي رفع به حدث أو  
أزيات به نجاسة واذ وقع  
ففيه نجاسة وتغير بها  
طعمه أو لونه أو رائحته ولو  
تغير بسير نجس ولو كان



واحدة والمراد من العزم هنا الصبر وتحمل المشاق أو المجزم كما فسر به ابن عباس في الآية  
فأفضلهم سيدنا محمد فسيدنا إبراهيم فسيدنا موسى فسيدنا عيسى فسيدنا نوح صلوات الله  
وسلامه عليهم أجمعين ويلزم في الأفضلية بقية الرسل ثم بقية الأنبياء وهم متفاوتون فيما  
بينهم عند الله لكن تمتنع التعيين علما على تفاوتهم لانه لم يرد عليه تعليم ثم رؤساء الملائكة  
كجبريل ونحوه ثم الأولياء خصوصاً سيدنا أبي بكر وبقيّة الصحابة لتحديث ان الله اختار  
أصحابي على العالمين سوى النبيين والمرسلين ثم عوام الملائكة ثم عوام البشر\* (ابضاح)\*  
قال الفسني وقدمت الملائكة على الرسل في الذكر اتباعاً للترتيب الوجودي فان الملائكة  
مقدمة في الخلق أول للترتيب الواقع في تحقيق معنى الرسالة فان الله تعالى أرسل الملائكة  
الى الرسول (و) خامسها أن يؤمن (باليوم الآخر) بأن تصديق بوجوده وبجميع ما اشتمل  
عليه كالحشر والمحساب والمجزاء والمحنة والذرة سمي بذلك لانه لا ليل بعده ولا نهار ولا يقال  
يوم بلا تقيد الا ما يعقبه ليل أو لانه آخر لاوقات الخلود أي آخر أيام الدنيا فليس بعده  
يوم آخر أو لتأخره عن الأيام المنتهية من أيام الدنيا وأوله من النقطة الثانية الى ما لا  
يتناهى وهو الحق وقيل الى استقرار الخلق في الدارين الجنة والنار فصدره من الدنيا  
وآخره من الآخرة وهو يوم القيامة وسمى بذلك لقيام الموفى فيه من قبورهم والقبر من  
الدنيا وقيل فأصل بين الدنيا والآخرة وقيل أوله من موت الميت فالقبر من الآخرة ولذا  
يقولون من مات قامت قيامته أي الصغرى وسمى قامة على هذا القيام الميت فيه من  
الاضطجاع الى النعور لسؤال الساكنين ثم ضم القبر عليه فأنشبه يوم القيامة الكبرى وقال  
الشيخ شري أوله من وقف الحشر الى ما لا يتناهى أو الى أن يدخل أهل الجنة الجنة وأهل  
النار النار ومقداره بالنسبة الى الكفار خمسون ألف سنة لشدة أهواله وهو أخف من  
صلاة مكتوبة في الدنيا بالنسبة الى المؤمن الصالح وتوسط على عصاة المؤمنين وقيل يوم  
القيامة فيه خمسون موضعاً كل موضع ألف سنة فسال الله تعالى أن يخففه علينا بمنة  
وفضله حكاه الشيخ في الفسني (و) سادسها أن تؤمن (بالقدر خيره وشره من الله  
تعالى) قال الفسني ومعنى الايمان به أن نعتقد ان الله تعالى قادر الخير والشر قبل خلق  
الخلق وان جميع الكائنات بقضاء الله وقدره وهو مراد به أو يكفي اعتقاد جازم بذلك  
عن غير ترتيب برهان وقال السيد عباد الله المرغى والايمان بالقدر هو التصديق بأن  
ما كان وما يكون بقدر من يدول للنسب فيكون خيراً أو شراً نعماً أو ضرراً حلوا وحرماً  
وقال صلى الله عليه وسلم كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكس وقال صلى الله عليه وسلم  
لا يؤمن عبد بالله حتى يؤمن بالقدر خيره وشره رواه الترمذي وأما حديث مسلم في دعاء  
الافتتاح والشر ليس إليك فعناه ولا شر يعقب به الملك أولاً يضاف الى الله تأدياً لان  
اللائق نسمة الخبير لله والامر لله فخر تأدياً قال تعالى ما أصابك من حسنة فمن الله أي  
احاداً وخلقاً وما أصابك من حسنة فمن نفسك أي كسباً بالاعمال كما يفسره قوله تعالى وما  
أصابكم من حسنة فمن الله كسباً أي بكم لان القرآن يفسر بعضه من بعض وأما قوله  
تعالى هل كل عن هذا انه فخرجوا عن الجنة وانما في أدب الخضر عليه السلام حيث قال

قدرا الجحرفان لم يتغير بها  
منه شيء لم يتنجس الا اذا  
كان أقل من قاتين واذا  
زال تغيره بنفسه أو بعاء  
وضع عليه عاد طهورا  
وكذا الوزال التغير بماء  
أخذ منه وكان الباقي  
قاتين (والقاتان) خمسة  
وطل برطل بعساد  
رقدروها بخمس قرب  
من قرب الحجاز ولو وقع في  
السمن مثلاً أو في الماء  
القليل نجاسة لا يراها  
البحر المعتدل أو ميتة  
ليس لها دم سائل كعقرب

فأراد ربك أن يبلغا أشدهما وقال فأردت أن أعيبها وتأمل قول إبراهيم الخليل عليه السلام الذي خلقني فهو يهدين والذي هو يطعني ويسقين وإذا امرضت فهو يشفين حيث نسب الهداية والأطعام والشفاء لله والمرض لنفسه فلم يقل أمرضني تأدياً منه عليه السلام والأفالك من أفعال الله تعالى قال تعالى والله خلقكم وما تعملون أي من خير وشر اختيارى واضطرابى وأيس للعبد إلا مجرد الميل حادثة الاختيار ولذلك طلب بالتوبة والأقلاع والندم واستحق التعزير والمحدود والثواب والعقاب وهذا هو الكسب وهو تعلق القدرة المحادثة وقبل هو الإرادة المحادثة \* (فرع) \* اختلفوا في معنى القضاء والقدر فالقضاء عند الأشاعرة إرادة الله الأشياء في الأزل على ما هي عليه في غير الأزل والقدر عندهم إجماد الله الأشياء على قدر خصوص على وفق الإرادة فالإرادة لله المتعلقة أزل بأنك تصير عاقبة القضاء وإجماد العلم فيك بعد وجودك على وفق الإرادة قدر وأما عند المتأثرية فالقضاء إجماد الله الأشياء مع زيادة الاتقان أي على وفق علمه تعالى والقدر تحديد الله أزل كل مخلوق بحده الذي يوجد عليه من حسن وقبح وفتح وضم وإن غير ذلك أي علمه تعالى أزل صفات المخلوقات وقيل القضاء علم الله الأزل مع علمه بالعلوم والقدر إجماد الله الأشياء على وفق العلم فعلم الله أن تعلق أزل بأن الشخص يصير عاقبة وجوده قضاء وإجماد العلم فيه بعد وجوده قدر هذا وقول الأشاعرة هو أن مشهوره على كل فالقضاء قدر والقدر حادث بخلاف قول المتأثرية وقيل كل منهما بمعنى إرادته تعالى \* (تفصيل) \* قال سليمان الجمل كما قال لقيطوى في المصباح والقدر بالفتح لا غير ما يقدره الله تعالى من القضاء والقدر يسكون الدال وفتحها هو لغة داروا مثل يتال هذا قدره هذا أي عاقبه وأما القدر في قوله تعالى أنا أنزلناه في ليلة القدر فالعنى ليلة التعداد سميت بذلك لأن الله تعالى يقدر فيها ما يشاء من أمره إلى مثاها من السنة القابلة من أمر الموت والأجل والرزق وغير ذلك ويسلمه إلى مديرات الأمور وهم أربعة من الملائكة: ميكائيل وعزرائيل وجبريل عليهم السلام وقال مجاهد ليلة الحكم وقيل ليلة أنسرف والعظم قيل أول ليلة الضيق لضيق القضاء بازدهام الملائكة فيها وعن ابن عباس: إن الله يفضي القضية في ليلة نصف شعبان ويسبها إلى أربابها ليلة القدر هذا وليس المراد أن تقدر الله لا يتحدث إلا في تلك الليلة لأنه تعالى قدر المقادير في الأزل قبل خلق السموات والأرض بل المراد إظهار تلك المقادير للملائكة \* (تنبيه) \* انما أتى المصنف أولاً بذكر أركان الإسلام والإيمان لأنه عظيم المتوقع وفداً شمل على جميع وظائف العبادات الظاهرة والباطنة قال المجفرى ويقبح بالعقل أن يسئل عن أركان الإسلام والإيمان فلا يرد جواباً وهو يزعم أنه مسلم وه من انتهى وهو مأخوذ من حديث سيدنا جبريل عليه السلام كما في الأربعين النوروى قال رحمه الله تعالى إلى عن عمر رضى الله تعالى عنه قال سمعنا نحن جالساً عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم إذ صاح عليه رجل يدياً عن الباب فنادى يا رسول الله لا يرى عليك أثر البصر ولا يعرف عنك شيء جالساً إلى النبي صلى الله عليه وسلم فاستدركتني في ركبته ووضع كف يده في عنقي فقلت يا محمد ما أتيتك بالسلام

ووزغ ولم تغيره لم يتجسس  
\* (فصل) ويجل استعمال  
جميع المواعين الطاهرة  
من كل جنس أو مواعين  
الذهب والفضة فيجزم  
استعمالها لغير ضرورة  
ويجزم استعمال المطلي  
بذهب أو فضة إن كثر  
طلاؤه وتحصل منه شيء  
يعرضه على النار  
\* (فصل) \* الحيوانات  
كلها تنجس بموتها إلا آدمي  
والسمك والمجراد والمأكول  
المدبوح إن ذبح ذبحاً  
شرعياً وجنودهاته





أحوال الناس فكثير يسرع أمهات الأولاد في آخر الزمان فكثير تردادها في أيدي المشتريين حتى يشتريها بنها من غير علم أنها أمه ومن ذلك أن يكثر التعقوق في الأولاد فيعامل الولد أمه بما يعامل السيد أمته من الاهانة والسب (قوله وان ترى المحفأة) بضم الحاء المهملة جمع حاف وهو من لا نعل في رجله (قوله العراة) جمع عار وهو من لا شيء على جسده (قوله العالة) بفتح اللام المخففة جمع عائل والعالة هي في تقدير فعلة مثل كافر وكفرة معناه الفقراء (قوله رعاء الشاء) بكسر الراء والمد جمع راع وأما بالضم فلا بد من التاء المربوطة مثل قاض وقضاة كما في المصباح وأصل الرعي المحفظ والشاء بالهمزة الغنم جمع شاة وهو من المجموع التي يفرق بينها وبين واحد ها بالهاء وتجمع أيضا على شياه بالهاء وخصهم بالذكر لانهم أهل البادية (قوله يتطاولون في البنيان) أي يتباهون في ارتفاعه والقصد من الحديث الاخبار عن تبدل المحال وتغيره بأن يستولي أهل البادية والغااة الذين هذه صفاتهم على أهل المحاضرة ويتملكون بالقهر والغلبة فتكثر أموالهم وتتسع في الحطام أي في الغائصة وهي المتاع الكثير لهم فتصرف همهم إلى تشييد البنيان أي تطويلها ورفعها بالجص والهمة بالكسر أول العزم وقد يطلق على العزم القوى كما في المصباح (قوله ثم انطلق) أي الرجل السائل عما ذكر وقوله قلبت أي النبي صلى الله عليه وسلم أي استقر ساكنة الكلام في هذه القضية وجاء في رواية قلبت بناء مضمومة فيكون عمره هو الخبر عن ذلك بنفسه وقوله مليا بتشديد الميم أي زمانا كثيرا وكان ذلك الزمان ثلاثا كما جاء في رواية أبي داود والترمذي وغيرهما (قوله ثم قال يا عمر أتدرى من السائل قلت الله ورسوله أعلم قال فانه جبريل أنا كم تعلمكم دينكم) أي قواعدي دينكم ففيه ان الدين اسم للثلاثة الاسلام والايمان والاحسان وفهم منه انه يستحب للعالم تنبيه تلامذته والارئيس تنبيه أتباعه على قواعد العلم وغرائب الوقائع طلبا لنفعهم وفائدة فهم قوله الفشي \* (فصل) في بيان مفتاح الجنة وهي كلمة التوحيد وكلمة الاخلاص وكلمة النجاة وقد ذكرت في القرآن في سبعة وثلاثين موضعا قال المصنف رحمه الله تعالى (ومعنى لا اله الا الله لا معبود بحق) كائن (في الوجود الا الله) أي لا يستحق أن يدل له كل شيء الا الله قوله الا الله بالرفع بدل من محل لامع اسمها لان محلها رفع بالا ابتداء عند سيدي به أو بدل من الضمير المستتر في خبر لا المحذوف والتقدير لا اله موجود أو ممكن بالامكان العام الا الله أو بالنصب على الاستثناء ولا يصح جعله بدلا من محل اسم لا لان لا لا تجعل في المعارف كذا قاله شيخنا يوسف قال السنوسي واليوسى والمنفى في لا اله الا الله المعبود بحق في اعتقاد عابد نحو الأصنام والشمس والقمر وذلك ان المعبود بما طل له وجود في نفسه في الخارج ووجود في ذهن المؤمن بوصف كونه باطلا ووجود في ذهن الكافر بوصف كونه حقا فهو من حيث وجوده في الخارج في نفسه لا ينفي لان الذوات لا تنفي وكذا من حيث وجوده في ذهن المؤمن بوصف كونه باطلا اذ كونه معبودا باطلا أمر محقق لا يصح نفيه والا كان كاذبا وانما ينفي من حيث وجوده في ذهن الكافر بوصف كونه معبودا بحق فلم ينفي في لا اله الا الله الا المعبود بحق غير الله فالاستثناء متصل وليد المنفى أيضا المعبود

(والثاني) زوال التميز  
بجنون أو سكر أو مرض أو  
نوم الامن نام ممكنا مقعده  
من مقعره (والثالث)  
ملازمة الرجل للمرأة  
الاجنبية من غير حائل بين  
جانبهما ولو كان كل منهما  
هرما أو حصلت الملازمة  
بغير الاختيار وينتقض  
بها وضوء كل منهما  
(والرابع) مس قبل  
الادخى أو حلقة ذب  
بالمس الكف بلا حائل ولو  
مع السهو أو الاكراه  
وينتقض به وضوء المس

بباطل في ذهن الكافر لانه الله تعالى والقصد بهذه الجملة الرد على من يعتقد الشركه  
 \* وفضائلها لا تحصى منها قوله صلى الله عليه وسلم من قال لا اله الا الله ثلاث مرات في يومه  
 كانت له كفارة لكل ذنب أصابه في ذلك اليوم وعن كعب الاحبار رضى الله عنه أوحى  
 الله تعالى الى موسى في التوراة لولا من يقول لا اله الا الله لسلطت جهنم على أهل الدنيا  
 قال السحيمي أفضل الاشياء الايمان وهو قلبي وأفضل الكلام كلام الله وأفضله القرآن  
 وأفضل الكلام بعده لا اله الا الله فهي أفضل من الحمد على الصحيح لانها تنفي الكفر وقال  
 بعضهم ان كلمة لا اله الا الله اثنا عشر حرفا فلا حرم اي فلا بد منه وجب بها اثنا عشر مرة  
 فريضة ستة ظاهرة وستة باطنة أما الظاهرة فالطهارة والصلاة والزكاة والصوم والحج  
 والجهاد وأما الباطنة فالتوكل والتفويض والصبر والرضا والزهد والتوبة (قوله الجهاد)  
 أي القتال في سبيل الله لا قامة الدين وهذا هو الجهاد الا صغر وأما الجهاد الا كبر فهو  
 مجاهدة النفس (قوله التوكل) هو ثقة القلب بالوكيل المحق تعالى بحيث يسكن عن  
 الاضطراب عند تعذر الاسباب ثقة بمسبب الاسباب وعن أوبس القرني أنه قال لو عيبت  
 الله عبادة أهل السموات والأرض لا يقبل الله منك حتى تكون آمنا بما تكفل الله من  
 أمر رزقك وتري جسدك فارغ العبادته قال تعالى فتوكلوا ان كنتم مؤمنين وقال صلى الله  
 عليه وسلم لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خفافا وتليلى أثقل  
 وهي جياع وتروح بطانا أي وترجع عشية وهي ممتلئة الاجواف فذكر انها تغدو وتروح  
 في طلب الرزق والمعنى لو اعتمدتم على الله في ذهابكم ومحيثكم وتصرفكم وعالمكم ان الخير  
 بسده لم تنصرفوا الا غافلين سائين ولا غناكم التوكل على الله عن الادخار كالطير لسكنكم  
 اعتمدتم على قوتكم وكسبكم وهذا ينافي التوكل وروى عن بعض العلماء ان أشد الخلق  
 توكل الطير وضعا للخل وليس المراد بالتوكل ترك الكسب بالكسبة \* وسئل الامام  
 أحمد رضى الله عنه عن رجل جلس في بيته أوفى المسجد وقال لأعمل شيا حتى يأتي رزقي  
 فقال هذا رجل جهل العلم فقد قال صلى الله عليه وسلم ان الله جعل رزقي تحت ظل رمحي  
 أي الرمح سبب التحصيل الرزق ومراده ان معظم الرزق كان من الغنائم والافقد كان يأكل  
 من جهات أنوع الرمح ذكره السحيمي (قوله التفويض) هو التسليم لله في جميع أموره  
 وهو أعلى من التوكل قال الغزالي وهو ارادة ان يحفظ الله عليك مصالحك فيما لا تأمن  
 فيه المخطر وضد التفويض الطمع (قوله الصبر) وهو حبس النفس على المشاق وعن  
 التجزع قال العلقمي الصبر حبس النفس على كبريه تحمله وعن لذيد تغارقه (قوله  
 الرضا) هو غنى القلب بما قسم وقال العلماء الرضا ترك السخط والسخط ذكر غير ما قضى  
 الله تعالى بأنه أولى به واصح له فيما لا يتيقن صلاحه وفساده روى أنه تعالى قال من لم  
 يرض بقضائي ولم يصبر على بلائي ولم يشكر على نعمائي فليخذربا سوائي (قوله الزهد) هو  
 أن لا يكون مافي أيدي الناس أو نقي مما عند الله وليس الزهد هو ترك المحلل واضاعة  
 المال وفي الحديث من سره أن يكون أكرم الناس فليستق الله عز وجل ومن سره أن  
 يكون أقوى الناس فليتوكل على الله ومن سره أن يكون أغنى الناس فليكن بما في يده الله

فقط الا ان كان المسكين  
 رجل وأنى أجنبية فينتقض  
 به وضوءهما كما سبق  
 (ويحرم) بالمحدث الا صغر  
 الصلاة والطواف ومس  
 المصحف حتى كسبه  
 وصندوقه مادام فيهما  
 ويحل قلب ورق المصحف  
 يعود الا ان انفصلت  
 الورقة وجلت عليه ويحل  
 جملة في متاع الا ان قصد  
 المصحف وحده بالجل ويحل  
 جل التفسير ان كان أكثر  
 من القرآن يقينا ولا يمنع  
 لصبي المميز من مس المصحف

أوثق منه بما في يده ففعله من سره بهاء الضمير معناه من أحب كما قاله السيد أجدد حلان  
وفي مختصر منهاج العابدين روى ركعتان من رجل عالم زاهد قلبه خبر وأحب إلى الله  
تعالى من عبادة المتعبدين إلى آخر الدهر أبدا وسرمد (قوله والتوبة) ولها ثلاثة أركان  
الأول الإقلاع من الذنب فلا يصح توبة المكاس مثلا إذا أفلح عن المكس والثاني الندم  
على فعلها الوجه الله تعالى فلا تصح توبة من لم يندم أو ندم لغیر وجه الله تعالى كأن ندم  
لأجل مصيبة حصلت له والثالث العزم على أن لا يعود إلى مثلها أبدا فلا تصح توبة من لم  
يعزم على عدم العود وهذا إن لم تتعلق المعصية بالآدمي فان تعلقت به فله شرط رابع  
وهو رد الظلامة إلى صاحبها أو تحصيل البراءة منه تفصيلا لا اجمالا \* (فائدة) \* قال  
الغزالي وجهه ألا مرانك إذ أبرأت قلبك من الذنوب كلها بأن توطنه على أن لا تعود إلى ذنب  
أبدا وتندم على ما مضى وتقضى الفوائت بما تغدر عليه وترضى المحصوم بما أمكنك  
بإداء واستحلال وترجع إلى الله تعالى فيما تخشى في اظهاره هيجان فتنة بالترضع إلى  
الله لرضيه عنك تذهب فتغسل بياك وتصلى أربع ركعات وتضع جبهتك بالأرض  
في موضع خال ثم تجعل التراب على رأسك وترغ وجهك في التراب بدمع جار وقلب خزين  
وصوت عال وتذكر ذنوبك واحدا واحدا ما أمكنك وتلوم نفسك عليها وتقول أما استحيين  
بأنفس أما أن لك أن تتوحي لك طاقة بعذاب الله سبحانه لك حاجة وتذكر من هذا كثيرا  
وتبكي ثم ترفع يديك إلى أرب الرحيم سبحانه وتقول الهي عبدك الأبق رجع إلى بابك  
عبدك العاصي رجع إلى الصليح عبدك المذنب أناك بالعذر فاعف عني بجودك وتقبل  
مني بفضلك وانظر إلى برحمتك اللهم اغفر لي ما سلف من الذنوب واعصمني فيما بقي من  
الاجل فان المحركة بيدك وأنت بنار رؤف رحيم \* ثم تدعو دعاء الشدة وهو يا محلي عظام  
الأمور يا من تهتني همة المهمومين يا من إذا أراد أمرا فأنما يقول له كن فيكون أحاطت بنا  
ذنوبنا وأنت المدخور لها بمدخور الكل شدة كنت أدخلك لهذه الساعة فتب على أنك  
أنت القواب الرحيم ثم تكثرون البكاء والتسذل وتقول يا من لا يشغله سمع عن سمع ولا  
تشتبه عليه الأصوات يا من لا تغلظه المسائل ولا تختلف عليه اللغات يا من لا يبرمه الحاح  
المخين أدقنا برء عفوك وحلاوة مغفرتك أنك على كل شيء قدير ثم تصلي على النبي محمد صلى  
الله عليه وسلم وتستغفر لجميع المؤمنين والمؤمنات وترجع إلى طاعة الله جل جلاله  
فتسكون قد تبنت توبه فصوحا وصرت طاهرا من الذنوب ولك من الاجر والرحمة ما لا يحصى  
والله الموفق \* (فرع) \* حكى ابن أبي راضي النبي صلى الله عليه وسلم فقال له ادع بهم هذا  
الدعاء وقد مه في أول دعائك ثم تدعو بعده بما شئت يستجاب لك به ومن دعاه قوي  
إيمانه وهو هذا اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا راد لما قضيت ولا ينفع  
ذا الجحيم منك الحمد اللهم لا مضل لمن هديت ولا هادي لمن أضللت ولا مسعد لمن أسعدت  
ولا مسعد لمن أشقيت ولا معز لمن أزلت ولا منزل لمن أعزرت ولا رافع لمن خفضت ولا  
خافض لمن رفعت اللهم اهدنا لما أمتنا وفي لنا بما ضمنت لنا من خيرى الدنيا والآخرة  
وقوى قيماننا فيما رجبنا وأصبرنا على أعدائنا في الظاهر والباطن وأسألك اللهم بما سألك به

وجهه لم حاجة التعليم  
\* (فصل) \* يجب الاستنجاء  
من كل خارج من القبل  
أو الدبران كان نجسا ولون  
محل خروجه ويجوز أن  
يستنجى الشخص بالأجار  
فقط ولو بالأعذر وإن كان  
على طرف البحر والاقصا  
على الماء أفضل من  
الاقصا على البحر والجمع  
بينهما أفضل ويجب  
تنظيف المحل من عین  
النجاسة وأثرها إن استنجى  
بالماء فان استنجى بالبحر  
عفى عن الاثر القليل الذي

خليلك ابراهيم عليه السلام من النور واليقين وبما سألك به سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم من النصر والتوفيق انك جدي مجيد \* (قائدة) \* وفي الحديث ما أصاب عبدا هم أو غم أو حزن فقال اللهم اني عبدك وابن عبدك وابن أمتك ناصيتي بيدك ماض في حكمك نافذ في قضائك أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته أحدا من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك ان تجعل القرآن العظيم ربيع قلبي ونور بصري وجلاء خوفي وذهاب همي وغمي الا أذهب الله حزنه وهمه وغمه وأبدله مكانه فرجا أي وسعا و خلاصا (قوله استأثرت به) أي انفردت بالاسم من غير مشاركة لك فيه (قوله ربيع قلبي) أي مطر قلبي (قوله جلاء خوفي) بفتح الجيم وبالمداي كسف خفي (قوله همي) الهم أول المشقة أو ما يصيب الشخص من مكروه الدنيا والآخرة والغم المحيرة والاشكال أو الكرب وهو ما شق عليه حتى ملأ صدره غظا و قبحا الهم ما يتعلق بالماضي والغم ما يتعلق بالمستقبل وقال الأشرقاوي والهم ما يتعلق بما يكون بالمستقبل والحزن ما يتعلق بما يكون في الماضي انتهى

\* (فصل) \* في بيان بلوغ المراهق والمعصر (علامات البلوغ ثلاث) في حق الانثى وأثنان في حق الذكر أحدها (تمام خمس عشرة سنة) قرية تحديدية باتفاق (في الذكر والانثى) وابنداؤها من انفصال جميع البدن (و) نائها (الاحتلام) أي الامضاء وان لم يخرج المني من الذكر كان أحسن بخروجه فامسكه وسواء خرج من طريقه المعتاد أو غيره مع انسداد الاصلى وسواء كان في نوم أو يقظة بجماع أو غيره (في الذكر والانثى لتسع سنين) قرية تحديدية عند السجوري والشريني والذي اعتمدته ابن حجر وشيخ الاسلام انها تقريرية ونقل عبد الكريم عن الرملي انها تقريرية في الانثى وتحديدية في الذكر (و) نالها (الحيض في) حق (الانثى لتسع سنين) تقريرية بأن كان نفصها أقل من ستة عشر يوما ولو بالخطئة وأما حملها فليس بلوغا بل علامة على بلوغها بالامضاء قبله وأما الخنثى فحكمه أنه ان أمنى من ذكره وحاض من فرجه حكمه بلوغه فان وجد أحدهما أو كلاهما من أحد فرجه فلا يحكمه بلوغه وانما ذكر المصنف أول مسألة في الفقه علامات البلوغ لان مناط التكليف على البالغ دون الصبي والصبية لكن يجب على سبيل فرض الكفاية على أصلهما المذكور والامان ان أمرهما بالصلاة وما تنوقف عليه كوضوء ونحوه بعد اسنكهما سبع سنين اذا ميزا وحدهما التميز هو ان يصيرا بحيث يأكلان وحدهما ويشربان وحدهما ويستنجيان وحدهما فلا يجب الا مراد من اقبل السبع بل يستوان بأمرهما أيضا بشرائع الدين الظاهرة نحو الصوم اذا أطا قولا بدمع صيغة الامر من التهديد كأن يقول لهما صليا ولا ضربنكما وان يعلمهما ان النبي صلى الله عليه وسلم ولد بمكة وأرسل فيها ومات في المدينة ودفن فيها ويجب أيضا ان يضربهما على ترك ذلك ضربا غير مبرح في أثناء العاشرة بعد كمال التسع لاحتمال البلوغ فيه وللعلم أيضا الامر لا الضرب الا باذن الولي ومنله الزوج في زوجته فله الامر بالضرب الا باذن الولي والسواك كالصلاة في الامر والضرب وحكمة ذلك التحريم على العبادة ليعتاد بها فلا يتركها ان شاء

لا يزيله الا الماء أو الخنزف  
الصغار وان اقتصر على  
المخرج ثلاث مسحات  
وان تطف المحل أقل منها  
ان لم تنظفه الثلاث وجب  
ان يزيد عليها حتى ينظفه  
فان نظفه بوتر لم يزد عليه  
سأوان نظفه بشفع فالسنة  
به ان يزيد واحدة ويقوم  
مقام المخرج في الاستنجاء كل  
بامد طاهر خشن يقطع عين  
بجاسة كخرقة (وشروط)  
لاستنجاء بالمحجران لا ينشف  
مخرج النجس وان لا ينتقل  
عن المحل الذي استقر فيه

الله تعالى واعلم أنه يجب على الآباء والامهات على سبيل فرض الكفاية تعليم أولادهم الطهارة والصلاة وسائر الشرائع ومؤنة تعليمهم في أموالهم ان كان لهم مال فان لم يكن ففي مال آبائهم فان لم يكن ففي مال أمهاتهم فان لم يكن ففي بيت المال فان لم يكن فعلي أغنياء المسلمين \* (قائدة) \* اذا قيل لك لم يجب على الصبي غرامة المتلفات وقد قال العلماء برفع القلم عنه قلت الا قلام ثلاثة قلم الثواب وقلم العقاب وقلم المتلفات فقلم الثواب مكتوب له وقلم العقاب مرفوع عنه وقلم المتلفات مكتوب عليه ومنها الدية وكذلك المجنون والناثم الا ان قلم الثواب والعقاب مرفوعان عنهما وأما القصاص والمحدد فلا يحبان عليهم لعدم التزامهم للحكام قال صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يعقل أخرجه أبو داود والترمذي فالمراد بالقلم قلم التكليف دون قلم الضمان لانه من خطاب الوضع فيجب ضمان المتلفات والدية عليهم من مالهم بخلاف القصاص والمحدد

\* (فصل) \* في بيان الاستنجاء بالماء وهو المسمى بالمطهر المخفف وأما الماء فهو المطهر المزيل ويجب الاستنجاء على الفور بل عند خشية تنجس غير محله أو ارادة نحو الصلاة من كل خارج من الفرج نجس بمسح بالمحل يغسل بالماء أو بماء الحجر (شروط أجزاء الحجر) لمن يقنصر عليه (ثمانية) أحدها (أن يكون ثلاثة أحجار) أو ثلاثة أطراف حرو لو حصل لانقضاء بدونه القوله صلى الله عليه وسلم وليستنجي ثلاثة أحجار فلو لم يحصر إلا أكثر من الثلاثة وجبت الزيادة عليها ويستأثران - لالاناء - بشفع والافضل في الكفاية ان يبدأ بالاول من مقدم الصفحة اليمنى ويدبره قليلا قليلا الى أن يصل الى الذي بدأ منه ثم بالتسائي من مقدم الصفحة اليسرى كذلك ثم برالثالث على اصفحتين والاربع جميعا قال في المصباح والمسربة بفتح لاء لا غير مجرى الغائط ومخرجه سمى بذلك لانه يراب الخارج منها فهي اسم للوضع (و) ثانیها (ان ينقي المحل) بحيث لا يبقى الا أثر لا يزاله الا الماء أو صغار الخنزف (و) ثالثها (ان لا يحف النجس) لان الحجر لا يزاله حينئذ نوقوله يحف بكسر الجيم من باب ضرب وفي لغة بني أسد بفتحها من باب تعاف فان حفر كله أو بعضه تعين الماء لم يخرج بعده خارج آخر ولو من غير جنسه وصل الى ما وصل اليه الاول والا كفي الاستنجاء بالحجر (و) رابعها (لا ينقل) أي عن المحل الذي أصابه عند الخروج واستغفر فيه فان كان المنقل متصلا تعين الماء في الجميع أو منفصلا تعين في المنقل فقط وبشرط أيضا أن لا يتقطع فان تقطع بأن خرج قطعا في محال تعين الماء في المتقطع وأجزاء التمام في غيره (و) خامسها (لا يطرأ عليه آخر) أي نجس مطلقا أو طاهر رطب غير العرق اما هو وكذا الطاهر الجفاف كحصاة فلا يضربان طرأ عليه نجس سواء كان رطبا أو جافا أو طاهر رطب ولو من رشاش الخارج تعين الماء لان مورد النص الخارج والاجنب ليس في معناه (و) سادسها (لا يحاوز) الخارج (صفحته) أي جانب دبره في الغائط وهي ما ينضم من الالسين عند القيام (وحشقه) أي رأس ذكره في البول وتسمى أيضا عند العوام بالبلحة بفتحات وان انتشر الخارج حول المخرج ففوق عادة الانسان من غير انتقال

وان لا يحاوز البول حشفة  
الذكر ولا الغائط صفحة  
الالتين وأن لا يصل بول  
الانثى الى محل جماعها  
\* (باب الوضوء) \*  
الفروض التي لا يصح الوضوء  
الابهاثة (الاول) الزنية  
ويجب ان تكون مقرونة  
بأول جزء غسله من الوجه  
وينوي المتوضئ رفع  
المحذات أو فرض الوضوء  
أو الوضوء فقط أو نحو ذلك  
(والثاني) غسل الوجه من  
منابت شعر الرأس الى  
منبتى اذقن ومن وبتد



وتقطع ومجاورة ومثلها قدرها من مقطوعها أو فاقدها خلقة فلا يحزى في حشفة المحتش  
ولا في فرجه للشك فيه ويشترط في الثيب أن لا يصل بولها مدخل الذكر وهو تحت مخرج  
البول وفي البكر أن لا يجاوز ما ظهر عند قعودها ولا تعين الماء كما يتعين في حق الإلف  
أن وصل بوله للجلدة (و) سابعها (لا يصديه ماء) غير مطهر له وإن كان طهورا أو ماء آخر  
بعد الاستنجاء أو قبله لتنجسهما ويؤخذ من ذلك أنه لو استنجى بحجر مبلول لم يصح  
استنجاؤه لأنه يلا به بتنجس بنجاسة الخلل ثم ينجسه فيتعين الماء (و) ثامنها (أن يكون  
الاجار طاهرة) فلا يحزى الاستنجاء بحجر متنجس وأعلم أن كل ما هو مقدس على الحجر  
الحقيقي وهو ما إذا وجدت القيود الأربعة فسمى حجرا شرعيا يجوز الاستنجاء به الأول أن  
يكون طاهرا فخرج به النجس كالعرو المتنجس كالحجر المتنجس والثاني أن يكون جامدا  
فلو استنجى برطب من حجر أو غيره كماء الورد والخل لم يحز به والثالث أن يكون قاعا للنجاسة  
منشفا فلا يحزى الزجاج والقصب الأملس ولا التراب المتناثر بخلاف التراب الصلب قال  
في المصباح والقصب بفتح تين كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعبها انتهى فالمراد بالأمس  
هو الذي فند كعبه والرابع أن يكون غير محترم خرج به المحترم كطعوم الأدميين كالخبز  
ومضغوم الجن كالعظم وكأجزء منه ~~كعبه~~ ويذره وكذب البعير المنفصل وأما الجلد  
فلا يظهر أنه إن كان مذبوحا جاز الاستنجاء به والأفلا كما قاله المحصني \* (تمة) \* وإذا  
استنجى بالماء سنّ تغديه قبله على دبره وعكسه في الحجر

\* (فصل في الوضوء) \* وهو المسمى بالاطهر الرفع والاعتماد أنه معقول المعنى لأن الصلاة  
مناجاة الرب تعالى فطلب التنظيف لأجها وانما اختص الرأس بالمسح لستره خالفا كفي  
فيه بأدنى طهارة وخصت الأعضاء الأربعة بذلك لأنها محل اكتساب الخطايا أولان آدم  
مشى إلى الشجرة برجليه وتناول منها بيديه وأكل منها فجاءه ومس رأسه ورقها وموجبه  
الحديث مع القيام إلى الصلاة ونحوها وقيل القيام فقط وقيل الحديث فاعلم معنى أنه إذا  
فعله وقع واجبا سواء أدخل في الصلاة أم لا والقيام إلى الصلاة شرط في فوريتها وانقطاع  
الحديث شرط في صحته (فروض الوضوء) ولو كان الوضوء مندوبا أي أركانه (سته) وعبر  
المصنف بالفرض هنا وفي الصلاة بالاركان لأنه لما امتنع بفريق أفعال الصلاة كانت  
كيفية واحدة مركبة من أجزاء فتناسب عدد أركانها بخلاف الوضوء لأن كل فعل  
منه كغسل الوجه مستعمل بنفسه ويجوز بفريق أفعاله فلا تركب فيه (الأول الشبهة)  
لقوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى قال الفقيه أي  
أنما تحسب النكال في النعمة المندبة أفعالها وأفعاله الصادرة من المؤمنين إذا كانت  
بنية وإنما لكل امرئ جزاء ما نواه أن خير أخصر وإن شرافشرا انتهى وتكون النية عند  
أول غسل جزء من الوجه سواء كان ذلك الأول من أعلى الوجه أو وسطه أو أسفله وإنما  
وجب قرنهما بذلك ليعتمد الغسل ليعتمد ما قبله فغسل جزءه قبلها واجب أعادته بعدها  
وكيفهما كما قال المحصني أن مكان المتوضئ إنما لاغلة به أن ينوي أحد ثلاثة أمور  
أحدها أن ينوي رفع الحدث أو الطهارة عن الحدث أو الطهارة لله صلاة الثاني أن ينوي

أحدى الأذنين إلى وتد  
الأخرى ويجب غسل الشعر  
الناابت في الوجه ظاهرا  
وباطنا إلا للحيمة الغزيرة  
فكفي غسل ظاهرها فقط  
والسنة تخليل باطنها  
ويجب أيضا غسل السلعة  
النابتة في الوجه وإن  
طالت جدا (والثالث)  
غسل اليدين مع المرفقين  
ويجب غسل الشعر النابت  
عليهما ظاهرا وباطنا وإن  
كثرتا وطال وغسل ساعتهما  
وإن طالت (الرابع)  
مع جزء من جلد الرأس

استباحة الصلاة أو غيرها مما لا يباح إلا بالطهارة الثالث ان ينوي فرض الوضوء أو أداء  
الوضوء أو الوضوء وان كان النوى صائماً أو محدداً أما صاحب الضرورة كسلس البول  
وتخوه فلا تكفيه نية رفع المحدث أو الطهارة عنه لان وضوءه مبيح لا رافع وأما المحدث  
فيمتنع عليه نية الرفع والاستباحة والطهارة عن المحدث وكذا الطهارة للصلاة كما قاله  
الشوبري ولا بد ان يستحضر ذات الوضوء المركبة من الاركان ويقصد فعل ذلك المستحضر  
كافي الصلاة نعم لو نوى رفع المحدث كفي وان لم يستحضر ما ذكر لتضمن رفع المحدث لذلك  
(نبيه) \* النية بتشديد الياء من نوى بمعنى قصد والاصل نوبة قلبت الواو ياء وأدغمت  
في الياء وتخفيفها لغة كما حكاهم الازهرى من وني بني اذا أبطل لأنه يحتاج في تحريكها الى  
نوع إبطاء أي عدم مبادرة (الثاني غسل الوجه) وهو ما بين منابت شعر رأسه وتحت  
منتهى محبته وما بين أذنيه فنه شعوره كالحاجبين والاهذاب والشاربين والعذارين  
فيجب غسل ظاهر هذه الشعور وباطنهما مع البشرة التي تحتها وان كثفت لأنها من الوجه  
لا باطن الكشف الخارج عنه وأما اللحية والعارضان فان خفا وجب غسل ظاهرهما  
وباطنهما مع البشرة التي تحتها وان كثفا وجب غسل ظاهرهما دون باطنهما للشقة لا  
اذا كانت المرأة وخنثى فيجب اتصال الماء لباطنهما مع بشرتهما من ضرورة ذلك مع كونه  
يندب للمرأة ازالتهما قال السيد المرغني ويجب غسل جزء من ملاقي الوجه عن سائر  
الجوانب اذا لم لا يتم الواجب الالبه فهو واجب وكذا يزيد أدنى زيادة في اليدين والرجلين  
انتهى أي ليتحقق غسل جمعها \* (فرع) \* قال عثمان في تحفة الحبيب حاق اللحية كره  
وليس حراماً وأخذ ما على التحلوق قبل كرهه وقبل مباح ولا بأس ببقاء السبالين وجهها  
طرفا الشارب وأخذ الشارب بالخلق أو الفص مكره فالسنة أن يخلق منه شيء حتى تظهر  
الشفة وان يقص منه شيئاً ويبقى منه شيئاً (الثالث غسل اليدين مع المرفقين) أو قترهما  
عند فؤدهما والعبرة بالمرفقين عند وجودهما ولو في غير محلتهما المعتاد حتى لو اتفعا  
بالمسكين اعتباراً والمرفقان ثنية مرفق بكسر الهمزة وفتح الالف أفصح من العكس وهو مجروح  
العظام الثلاث عظمى العضد وبرة الذراع والذراع بينهما وهو الذي يضر عنده  
اليدين بالبرية ويجب غسل ما عليها من شعرو غيره فان بين بعض دخل الفرض وجب غسل  
ما بقي أو من مرفقه وجب غسل رأس عظمه أو من فوقه غسل باقي عضده محافظة  
على التحميل والالتفات العضو من صهارة (الرابع مسح شيء من الرأس) ولو بعض شعرة  
أو قدرها من البشرة وشروط الشعر المسوح أن لا يخرج عن حد الرأس من جهة نزوله من  
أي جانب كان لو مده بأن كان متحداً ولو غسل رأسه بدل المسح والفي عليه قطرة ولم تسلم  
أو وضع يده التي عليها الماء على رأسه ولم يمسحها (الخامس غسل الرجلين مع الكعبين)  
وان لم يكونا في محلتهما المعتاد واهى العلماء على أن المراد بالكعبين الأعضاء البارزان  
بين الساق والقدم في كل رجل كعبان وشذوذ الرافضة فيحرم الله تعالى في كل  
رجل كعب وهو العظم الذي في ظهر القدم فان لم يكن لرجله كعبان اعتبر برجله من  
معتدل الخلفة من غالب أهله بالنسبة ولو دمع بعض قدميه وجب غسل الباقي وان قطع

أو من الشعر النابت فيه  
ولو رأس شعرة واحدة  
شريطة أن لا يمسح على  
الطويل الخارج عن حد  
الرأس (والخامس) غسل  
الرجلين مع الكعبين من  
كل رجل وشعر الرجلين  
وسلعتهما كشعر اليدين  
ويجب تحريك الخاتم  
الضيق وتخليل أصابع  
اليدين والرجلين ان كان  
الماء لا يصل اليه الا بذلك  
(والسادس) ترتيب  
الأعضاء بأن يقدم الوجه  
على اليدين واليدين على



من فوق الكعب فلا فرض عليه وسن غسل الباقي ويجب غسل ما عليهما من شعر وغيره  
(السادس الترتيب) في أفعاله والستة المذكورة أربعة منها بنص الكتاب وواحد  
بالسنة وهو النية وواحد بهما وهو الترتيب ووجه دلالة الكتاب عليه هو كونه تعالى ذكر  
ممسوحاً بين مغسولات في قوله فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم  
وأرجلكم إلى الكعبين وهو منزل بلغة العرب والعرب لا ترتكب تفريق المتجانس إلا  
لغائدة وهي هنا وجوب الترتيب لاندبه بقرينة قوله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع لما  
قالوا انبأ بالصفاء بالمروة انبأ بما بدأ الله به فالعبرة بعموم اللفظ وهو ما من قوله بما  
بدأ الله به أي ابدأ بكل شيء بدأ الله به من أنواع العبادات لا بخصوص السبب الذي هو  
السعي بين الصفاء والمروة وأما سنن الوضوء فكثيرة منها التسمية والسواك وغسل اليدين  
قبل ادخالهما الاناء والمضمضة والاستنشاق ومسح جميع الرأس ومسح جميع الاذنين  
والتيامن والموالاة والدلك والتثليث وان يقول بعده أشهد أن لا إله إلا الله وحده  
لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله

\*(فصل) في بيان أحكام النية وهي سبعة لكن ذكر منها ثلاثة فقال (النية) أي  
حقيقها شرعاً (قصد الشيء مقترناً بفعله) فان تراخي الفعل عن ذلك القصد يسمى ذلك  
القصد عزماً لانية وإمالغة فهي مطلق القصد سواء قارن الفعل أولاً (ومحلها القلب  
والتلفظ بها سنية) ليعاون اللسان القلب وسمى القلب قلباً لقلبه في الأمور كلها أولاً  
وضع في الجسد مقلوباً كقمع السكر وهو لحم صنوبري الشكل أي شكله على شكل الصنوبر  
قاعدته في وسط الصدر ورأسه إلى الجانب الأيسر (ووقتها) في الوضوء (عند غسل أول  
جزء من الوجه) هكذا عدة بعضهم بتقديم لفظ غسل على لفظ أول وهو مرضى الشرقي  
نحراً إلى أن الوجه مقارنتها للفعل وعبارة بعضهم بالعكس وهو مرضى الميجوري نظراً  
إلى أن المعتبر بقرينة أول الغسل قال الميجوري ومما يعتبر بقرن النية به ما يجب غسله من  
شعوره ولو الشعر المسترسل لا ما يندب غسله كباطن الحجة كثيفة ولو قص الشعر الذي نوى  
معه لم يجب النية عند الشعر الباقي أو غيره من باقي أجزاء الوجه ولا يكتفي بقرن النية بما  
قبل الوجه من غسل الكفين والمضمضة أو الاستنشاق ان لم يغسل معها جزء من الوجه  
كحبرة الشفتين والاكتمه مطافاً وفاته ثواب السنة مطلقاً انتهى ووقتها في غيره أول  
العبادات إلا في الصوم فانها مقدمة عليه لاسر براقية الفجر والصحيح انه عزم قام مقام  
النية وأما حكمها فهو الوجوب غالباً ومن غير الغالب قد تندب كما في غسل الميت وكيفية  
تختلف باختلاف المنوى كالصلاة والصوم وهكذا وشرطها اسلام الناوي وتميزه وعلمه  
بالمنوى وعدم اتيانه بما ينافيها بأن يستصحبها في القلب حكماً وان لا تكون معلقة فان  
قال ان شاء الله تعالى فان قصد التعليق أو أطلق لم يصح أو التبرك حجت والمقصود بها  
تميز العبادة عن العادة كتميز الجلوس للاعتكاف عن جلوسه للاستراحة أو تميز رتبته  
كتميز الغسل الواجب من الغسل المندوب وقد نظم تلك الاحكام السبعة بعضهم قيل هو  
ابن حجر العسقلاني وقيل التتائي من بحر الجز في قوله

الرأس والرأس على الرجلين  
يجب في الوضوء إزالة  
الابساخ التي تمنع وصول  
الماء إلى الأعضاء إلا ان  
كان في إزالة التهاشدة مشقة  
ومثلها الابساخ التي تحت  
الاطنار ولا يكفي مسح  
الأعضاء المغسولة بل لا بد  
من سيلان الماء عليها وإذا  
ترك لعة صغيرة من عضو  
ولو سهوا لم يصح الوضوء  
حتى يغسلها ويعيد غسل  
الأعضاء التي بعد ما (وسنن  
الوضوء) كثيرة منها  
استقبال القبلة فيه

سبع شرائط أتت في نية \* تكفي لمن حوى لها بلا وسن  
حقيقة حكم محل وزمن \* كيفية شرط ومقصود حسن

قوله شرائط بالصرف للضرورة وقوله وسن بفتحسين معناه نعاس وهو تقيم البيت وكذا  
قوله حسن وفيه إشارة إلى أنه يحسن أنه يقصد الانحلاص في العادة \* (تنبيه) \* في  
الترتيب قال (والترتيب أن لا يقدم عضو على عضو) بضم العين أشهر من كسرها وهو كل  
عظم وأقر من الجسد أي حقيقة الترتيب وضع كل شيء في مرتبته قال المحصني وفرضيته  
مستغادة من الآية إذا قلنا الواو للترتيب والافن فعله وقوله صلى الله عليه وسلم اذ لم ينقل  
عنه عليه الصلاة والسلام أنه توصي ألا مرتباً ولا نه عليه الصلاة والسلام قال بعدان توصياً  
مرتباً هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به أي بمثله رواه البخاري

(فصل) \* في الماء الذي لا يدفع النجاسة والذي يدفعها قال (الماء) في قانون الشرع  
قسمان (قليل وكثير القليل ما دون القتين) بأن نقص منهما أكثر من رطلين (الكثير  
قليل فأكثر) من محض الماء بقينا ولو مستعملاً وقدرهما بالوزن خمسة رطل  
بالبغداد أي التي هي أربعة وستون ألف درهم ومائتان وخمسة وثمانون درهماً وخمسة  
أسباع درهم اذ كل رطل ببغداد مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم  
وبالمكي أربعة عشر رطل واثنا عشر رطلاً وثلاثة عشر درهماً وخمسة أسباع درهم على أن  
الرطل مائة وستة وخمسون درهماً أفاد ذلك العلامة محمد صالح الرئيس وبالطائف ثلثمائة  
وسبعة وعشرون رطلاً وثلاث رطل اذ كل رطل طائف مائة وستة وتسعون درهماً نيه على  
ذلك عبد الله المرغني في مفتاح فلاح المتدي وبالمصري أربعة عشر رطل وستة وأربعون  
رطلاً وثلاثة أسباع رطل وبالدمشق مائة وسبعة أرطال وسبع رطل وقدرهما بالمساحة  
في المربع ذراع وربع طولاً وعرضاً وعمقاً بذراع الأدمي وهو شبران تقرباً وفي المدور  
ذراعاً وعمقاً بذراع المحديد وذراع عرضاً بذراع الأدمي فكان ذلك بذراع اليد ذراعاً  
عرضاً وذراعين ونصف عمقاً لأن ذراع المحديد بذراع الأدمي ذراع ورربع وفي المثلث وهو  
ماله ثلاثة أبعاد متساوية ذراع ونصف طولاً وعرضاً وذراعاً وعمقاً بذراع الأدمي  
فالعرض هو ما بين الركنين والطول هو الركنان الآخران (التقليل) حكمه (يتنجس  
بوقوع النجاسة) المتنجسة ببقية (فيه وإن لم يتغير) لمفهوم قوله صلى الله عليه وسلم اذ بلغ  
الماء قلته لم يحمل خبثاً وفي رواية نجس اذ مفهومه ان ما دونهما يحمل الخبث وخرج  
بالنجاسة المتنجسة النجس المغموض عنه كبقية لا دم لها سائل ونجس لا يدركه طرف معتدل  
حيث لم يحصل بفعله ولو من مغلط كما اذا غاف الذباب على نجس رطب ثم رقع في ماء قليل أو  
مائع فإنه لا ينجس مع أنه علق في رجله نجاسة لا يدركه الطرف وما على منفذ حيوان طاهر  
غير آدمي وروث سمك لم يغير الماء ولم يضعه فيه عثة أو ماعسة العسل من الكوارة التي  
تعمل من روث نحو البقرة البعير الخ حتى به فهم ما يحترق من ولد القمل والنمل إذا التفتهم  
اخلاف أمه وفهم صبي تنجس ثم غاب واحتمل طهر أربة كهم المرة فإنه لا ينجس الماء القليل  
وذرق الطيور في الماء وإن لم يكن من طيوره ويعرف فارة عم البن لاء به وبعرشاة وقع في

قوله للضرورة فيه ان  
المذكور هنا ليس من  
الشروط في شرح عبد  
الباقي تمة قال التتائي في  
شرحه على الجلاب ما نصه  
ومن خطه نقلت سبع  
سؤالات أتت في نية تلقى  
ان حاولها بلا وسن الخ اه  
وبه تعلم ما في الذي هنا  
اه مصحح

وانتسمة مقسومة بأوله  
وغسل الكفين معاً إلى  
الكوعين ثم المضمضة ثم  
الاستنشاق ومسح الرأس  
كله ثم مسح الأذنين معاً  
ظاهراً وباطناً بماء جديد  
وتقديم اليدين على الشمال  
من اليدين والرجلين  
وظهور كل عضوات  
مراة متواليمة والمواولة  
لغير دائر المحسنة (وأما  
السواك) فليس من  
السنن الخاصة بالوضوء بل  
هو سنة في كل حال الا في  
الصوم فيكره من الزوال

اللبن حال الحجاب وما يبقى في نحو الكرش مما يشق تنقيته والقليل من دخان النجاسة ولو  
من مغلط وهو ان تصاعد منها بواسطة نار واليسير من الشعر المنفصل من غير ما كحل غير  
مغلط والكثير منه من مركوب وقصاص والدم الباقي على اللحم والعظم الذي لم يختلط بشئ  
كما لو ذبحت شاة وقطع لحمها وبقي عليه اثر الدم بخلاف ما لو اختلط بغيره كما يفعل في البقر  
التي تذبح في المحل المعد لذلك لا أن من صب الماء عليها لازالة الدم عنها فان الساقى  
من الدم على اللحم بعد صب الماء لا يعنى عنه وان قل لا اختلاطه بأجنى فليمتنسه له والضابط  
في جميع ذلك ان العفوم موط بما يشق الاحتراز عنه غالباً واعتمد أنه لا يعنى عن دم  
البراغيث والتقل ونحوه بالنسبة للسائق والماء القليل وان قل الدم دون الماء الكثير ولو  
قتل قلاً وبراغيث بين اصابعه فان كان الدم الحاصل كثيراً لم يعف عنه أو قليلاً عفى عنه على  
الاصح هذا ونحوه بدخان النجاسة بخارها وهو المتصاعد منها بواسطة نار فهو طاهر  
ومنه الريح الخارج من الكنف أو من الدبر فهو طاهر فلو ملا منه قربة وحملها على ظهره  
وصلى بها صلاته (والماء الكثير لا ينجس) بملاقاة النجاسة (الا اذا تغير طعمه)  
وحده (اولونه) وحده (اوريجيه) وحده أى عقب ملاقاته النجاسة فلو تغير بعد مدة لم يحكم  
بنجاسته ما لم يعلم بقول اهل الخيرة نسبة تغيره اليها ونحوه بالملاقاة ما لو تغير بريح النجاسة  
التي على الشط لغربها منه فانه لا ينجس لعدم الاتصال بل بخرد استرواح والتراد بالتحريك  
الماء ما اذا غبرت النجاسة بعضه دون باقيه وكان هذا الباقي قلتين فانه لا ينجس بل  
النجس هو المتغير فقط ولا يجب التباعديه عن النجاسة بقدر قلتين بل يجوز الاعتراف من  
حائتها ولا فرق في التغير بالنجس بين الكثير واليسير ولا بين كونه بالخالط أو المجاور ولا  
بين المستغنى عنه ولا بين الميتة التي لا يسيل دمها وغيرها لغلظ أمر النجاسة ولو كان التغير  
تقدرياً بان وقع في الماء نجس بواقفه في صفاته كالبول المتقضع الرائحة واللون والطعم  
فيقدر مخالفاً أشد الطعم طعم المحل واللون لون المحر والريح ريح المسك فلو كان الواقع قدر  
رطل من البول المذكور فنقول لو كان الواقع قدر رطل من المحل هل يغير طعم الماء أولاً  
فان قال اهل الخيرة بغيره حكمت بنجاسته وان قالوا لا بغيره نقول لو كان الواقع قدر رطل  
من المحر هل يغير لون الماء أم لا فان قالوا بغيره حكمت بنجاسته وان قالوا لا بغيره نقول  
لو كان الواقع قدر رطل من المسك هل يغير ريحه أولاً فان قالوا بغيره حكمت بنجاسته وان  
قالوا لا بغيره حكمت بطهارته هذا اذا كان الواقع فقدت فيه الاوصاف الثلاثة فان فقد  
بعضها حال وقوعه ولم يغير في فرض المفقود فقط لان الموحود اذا لم يغير فلا معنى لفرضه  
وأما المتغير كثيراً بغيره بشئ مخالط بان لم يمكن فصله أو لم يتم في رأى العين طاهر مستغنى  
عنه بان سهل صوته عنه وليس تراباً وطحاً ماء طر حافيه تغيراً يمنع اطلاق اسم الماء عليه  
فهو غير مطهر ولو كان الماء قلتين ما لم يكن الخليط ماء مستعملاً ولو كان التغير تقدرياً بان  
اختلط بالماء ما وافقه في صفته كماء الورد المنقطع الرائحة والطعم واللون فيقدر مخالفاً وسطاً  
بين أعلى الصفات وأدناها الطعم طعم الرمان واللون لون العصور والريح ريح اللادن يفتح  
الذال المعجزة وهو اللبان المذكور كما هو المشهور وتيل هرطارية تعلو شعراً حاراً وقشرها أى

الى الغروب ويتأكد  
استحبابه عند الوضوء ومحل  
فيه قبل المضضة ويتأكد  
أيضا عند تغير الغم والانتباه  
من النوم وأرادة الصلاة  
وقراءة القرآن والعلم  
وتحصل السنة فيه بكل  
طاهر خشن يزيل صفرة  
الاسنان ولو خرقه وأفضاه  
الاواك اليابس المبلول  
بالماء

\*(باب الغسل)\*  
لا يجب الغسل على المحي  
الا بالنجاسة أو الولادة ولو  
من غير بلل أو انقطاع

انا تعرض عليه مغبر اللون مثلا فان حكم أهل المخبرة بتغيره سلبنا الطهورية والاعرضنا  
مغبر الطعم ثم مغبر الريح كذلك فلا يعرض عليه الثاني الا اذا لم يحكم بالتغير بالاول ولا الثالث  
الا اذا لم يحكم بالتغير بالثاني ونخرج بما ذكرنا التغير اليسير والتشك في كثرة التغير والتغير  
بالمجاور وهو ما يقتضي رأى العين أو ما يمكن فصله كدهن وعود ولومطين أو غير مستغنى  
عنه سواء كان خلقا في الارض كطين وأن منع الاسم أو مصنوعا فيها كذلك بحيث يشبه  
المخلوق كالفساقى المجهولة بالمجرب وكما اقرب المدبوعة بالقطران ولو مخالطا ولو كثيرا لانه وضع  
لاصلاحها فان الماء في هذه الصور كلها مطهر والقطران بفتح القاف مع كسر الطاء  
وسكونها وبكسرهما مع سكون الطاء دهن شجر يطل به الابل للجرب ويسرج به بخلاف  
ما لو وضع لاصلاح الماء فانه غير مطهر لاستغناء الماء عنه ومما لا يستغنى الماء عنه غير  
المترية والمترية ما يقع من الاوساخ المنفصلة من أرجل الناس من غسلها في الفساقى  
والمنفصلة من بدن المنحس فانها لا تسلب الطهورية تبه على ذلك السويقي ونرج أيضا  
التغير بالتراب وملح ماء طر حافيه ولو كان التغير بهما كثيرا وبمكة لانه لم يخاطه شئ فان  
الماء في هذا مطهر وكذا التغير بانضمام ماء مستعمل اليه فبلغ به ثلثين فيصير مطهرا وان  
أثر في الماء بغرضه بخلاف وسطا واعلم ان التقدير المذكور مندوب لا واجب فلو هجم  
شخص واستعمل الماء آخر اذ كان اذغابة الامرانه شك في التغير المضر والاصل عدمه  
\*(اعلم)\* أن الماء المجارى كالراكد فيما تراكب العبرة في المجارى بالمجربة بنفسها لا مجموع  
الماء فان المجريات متفصلة حكما وان اتصت في المحس لان كل جربة طالبة لما قبلها  
هاربة عما بعدها فان كانت المجربة وهى الدفعة التى بين حافتي النهر في العرض دون  
قلتين نجس بملاقاة النجاسة سواء تغير أم لا ويكون محل تلك المجربة من النهر نجسا ومطهر  
بالمجربة بعده او يكون في حكم غسالة النجاسة حتى لو كانت مغلفة فلا بد من سبع جريات  
عليه ومن التتريب ايضا في غير الارض الترابية هذا في نجاسة تجرى في الماء فان كانت  
حاملة واقفة فذلك المحل نجس وكل جربة تمر بها نجسة الى أن يجتمع قلته ان هذه في موضع  
كفسقية مثلا فينثذ فهو مطهر اذا لم يتغير بها ويلغز به فيقال لنا ماء ألف قلة غير متغير  
وهو نجس أى لانه ما دام لم يجتمع فهو نجس وان طال محل حرى الماء وان فرض ان كل  
جربة أقل من قلتهين واما الذى لم يترعها وهو الذى فرقها فهو باق على ظهوريته  
\*(مسئلة)\* ولنا اجاعة يلزمهم تحصيل بولهم لطهرهم وذلك فيما لو كان عندهم ماء قلته  
فاكثر ولا يكفهم اطهرهم ولو كل يبول وقدر مخالف أشد لم يغيره فيلزمهم خايطه واستعمل  
جميعه وانما احتيج للتقدير مع عدم تغيره حسلا مكان تغيره تقدير او هو مضر أيضا  
\*(فصل)\* في موجبات الغسل (موجبات الغسل) على الرجال والنساء (ستة) ثلاثة  
تشارك فيها الرجال والنساء وهى دخول الخسفة في الفرج ونزول المتى والموت وثلاثة  
تختص بها النساء وهى الحيض والنفاس والولادة ثم اعلم ان لفظ الغسل ان اضيف الى  
السبب كغسل الجمجمة وغسل العبدن فالافصح في الغنى انضم وكذا غسل البدن وان  
أضيف الى الثوب ونحوه كغسل الثوب فالافصح ان فتح احدها (يدلح الخسفة) أى دخولها

الحيض أو النفاس وتحصل  
الجنابة اما بدخول الخسفة  
أو مقدارها في قبل أو دبر  
ولو بهيمة وان لم يحصل  
انزال واما نزول المتى ولو  
بغير ابلاج كما حصل في  
النسوم (وله فرضان)  
لا يصح الا بهما (الاول)  
النسبة مقسومة بأول جزء  
يغسله من جسده وينوى  
الغتسل رفع الحدث او  
فرض الغسل او نحو ذلك  
(والثاني) نجس جسده  
ظاهرا فقط وشعره ظاهرا  
وباطنا بالماء مرة واحدة

كلها وان طالت ولا اعتبار بغيرها مع وجودها أو قدرها من فاقدها ولو بلا قصد ولو حالة النوم (في الفرج) أى في أى فرج كان سواء كان قبل امرأة أو بهيمة أو دبرهما أو دبر رجل صغير أو كبير حتى أومست أو دبر نفسه أو ذكر أو أنثى ويجب أيضا الغسل على المرأة بأى ذكر دخل في فرجها حتى ذكر البهيمة والميت والصبي وعلى الذكر المولج في دبره أو ذكره ولا يجب إعادة غسل الميت المولج فيه والمستدخل ذكره وبصر الصبي والمجنون المولج فيهما جنبين بلا خلاف وكذا المولج أن اغتسل الصبي وهو مبرص غسله ولا يجب أعادته إذا بلغ وعلى الولي أن يأمر الصبي المبرص بالغسل في الحال كما يأمره بالوضوء ثم لا فرق في ذلك بين أن ينزل منه شيء أم لا ولا الأصل في ذلك حديث عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا التقى المختانان أو مس المختان المختان وجب الغسل فعلته أنا ورسول الله فاغتسلنا ولا بد في وجوب الغسل من دخول الحشفة إلى ما لا يجب غسله في الاستنجاء فان لم تصل إلى ذلك بأن وصلت إلى ما يجب غسله فيه فقط لم يجب ولو دخل شخص فرج امرأة وجب عليهما الغسل لأنه صدق عليه دخول حشفة فرجا ولا اعتبار بكونه دخل تبعا ولا يجب على الزاني الغسل من الجنابة فورا لا بقضاء المعصية بالفراغ من الزنا وفارق من عصي بالنجاسة بأن تضح بها البقاء العصيان بها ما بقيت فوجب إزالتها فورا (و) نانيها (نروج المني) أى مني الشخص نفسه الخارج منه أول مرة في المعلقة أو في النوم من طريقه المعتاد مطلقا أو من غيره إذا كان مستحكما بكسر الكاف أى بأن خرج لغيره لكنه بشرط أن يكون من صلب الرجل وترائب المرأة إذا كان المعتاد منسدا انسدادا عارضا بخلاف الانسداد الأصلي فإنه يجب معه الغسل بالخارج مطلقا سواء خرج من الصلب أم لا ما عدا المناقذا الأصلية ولا بد من نروجه أى بروزه وانفصاله من قبة الذكر أو نزوله بمحل يجب غسله في الاستنجاء في فرج الشيب أو مجاوزته بالكارة في الذكر فلو قطع الذكر وفيه مني قبل بروزه وجب الغسل وإن لم يبرز من الجزء المنفصل شيء ولا من المتصل لأن بروز المني في الجزء المقطوع في حكم بروزه وحده لا انفصاله عن البدن وإن كان مستترا في ذلك الجزء ولو أحس بنزول منه فامسك ذكره فلم يخرج منه شيء فلا غسل عليه لكن يحكم بالبلوغ بنزوله إلى الفصبة وأن لم يخرج منها حتى لو كان في صلاة أتمها وأجزأته عن فرضه هذا في الواضح أما المختن فلا يجب عليه الغسل إلا إذا خرج من فرجه معافان خرج من أحدهما لم يجب لاحتمال زيادته مع انفتاح المعتاد والحيض في حقه كالمني وإن أمنى من أحدهما أو حاض من الآخر وجب عليه الغسل ونجس بمني نفسه مني غيره كأن خرج من المرأة مني الرجل فيفصل في ذلك أن وطئت في دبرها وخرج منه المني بعد غسلها لم يجب عليها أعادته أو في قبلها وخرج منه بعد ما ذكر فإن قضت شهوتها حال الوطء بأن كانت بالغة تحت رة مسية قطعة وجب عليها إعادة الغسل لأن الظاهر أنه نهمة مع الاختلاط لهما وأقيم الظن هنا مقام اليقين كما في اليوم وإن لم تقض شهوتها بأن لم يكن لها شهوة أصلا كصغيرة أو لها شهوة ولم تقضها ككائنة ومكرهة لم يجب عليها أعادته وليس من ذلك اجنبية لا مكان أن تصبى شهوتها ولو استدخل منيها بعد غسله

ويجب على المتغسل أن يتعصر حتى تفتح حلقة دبره ويغسلها عن الحدث وعلى الأنثى أن تغسل ما يظهر منها عند قعودها على قدميها أيضا فان ذلك كله من ظاهري الجسد ولو ترك في الغسل ولو نسي أن يصح الغسل والأفضل أن يغسل هذين المجلين قبل جسده بنية تخصهما غير النية على بقية الجسد (وسن الغسل) كثيرة منها الوضوء كاملا قبله وذلك لأعضائه ولا ابتداء بالشق الأيمن

ثم خرج منه لم يجب عليه الغسل بخروجه ثاني مرة واعلم أن خروج المني موجب للغسل سواء كان بدخول حشفة أم لا ودخول الحشفة موجب له سواء حصل مني أم لا فيدنهما عموم وخصوص من وجه ولا يجب الغسل بالاحتلام إلا أن أنزل ثم اعلم أن لمثلي ثلاث خواص يتميز بها عن المذني والوذي أحدها له رائحة كرائحة الجبن أو الطلع مادام رطبا فإذا جف أشبهت رائحته رائحة البيض الثاني التدفق أي التدفق قال الله تعالى خلق أي الإنسان من ماء دافق أي مدفوق أي مصبوب في الرحم الثالث التلذذ بخروجه ولا يشترط اجتماع الخواص بل يكفي واحدة في كونه منيا بخلاف المرأة كالرجل في ذلك على الأرجح في الروضة وقال في شرح مسلم لا يشترط التدفق في حقها وتبع فيه ابن الصلاح (و) ثالثها (المحض) وهو دم طبيعة يخرج من أقصى رحم المرأة في أوقات مخصوصة والرحم جلدة داخل الفرج ضيقة القم واسعة الجوف كالجرة وفيها الجهة باب المخرج يدخل فيها المني ثم تنكس أي ينسد فيها فلا تقبل منيا آخر بعد ذلك ولهذا جرت عادة الله أن لا يخلق ولدا من ماء رجلين ويخرج بذلك الاستحاضة وهي دم علة يخرج من عرق فيه في أدنى لرحم سواء أخرج عقب حيض أم لا سواء قبل البلوغ أم بعده على الأصح من أن دم الصغيرة وكذا الأنثى بفعل له استحاضة وقيل لا تطلق الاستحاضة إلا على دم خرج عقب حيض عن عائشة رضي الله عنها إن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا أقبلت المحض فدعي الصلاة فإذا ذهب تدرها فاغسلي عنك الدم وصلي رواه الشيخان وفي رواية البخاري ثم اغتسلي وصلي (و) رابعها (النفاس) وهو الدم الخارج عقب فرغ رحم المرأة من الحمل ولوعانة أو مضغة وقبل مضى أقل الظهر يخرج بذلك الدم الخارج مع الولد أو حالة الطلق فهو دم فسادان لم يتصل بحيض قبله والاف هو حيض بناء على أن الحمل قد تحيض وهو الأصح فلم تتر الدم إلا بعد مضى خمسة عشر يوما من الولادة فلا نفاس لها فإن رآته قبل ذلك وبعد الولادة بأن تأخر خروجه عنها فابندأوه من رؤيته أدم وزمن انقضاء فيه لا نفاس فيه لكنه محسوب من الستين فيجب قضاء الصلاة التي فاتت فيه (و) خامسها (الولادة) أي ولوا أحد التوأمين فيجب الغسل بولادة أحدهما ويصح قبل ولادة الآخر ثم إذا ولدت وجب الغسل أيضا ومثل الولادة انقضاء العلتة والمضغة فلا بد من أخبار القوابل بأن كلا منهما أصل آدمي يكفي واحدة منهما فيجب الغسل بالولادة الجاف وأن لم ينتقض الوضوء ويجوز لزوجه أو طوها قبل الغسل لأن الولادة جنابة وهي لا تمنع الوضوء أما المحبرة بالبلل فلا يجوز وطؤها بعد احتقن ويبطل صومها بالولادة الجاف سواء كان لها نفاس أولا لأن ذات الولادة مبطله وإن لم يوجد معها نفاس بخلاف لو ألفت بعض الولد فإنه ينتقض الوضوء ولا يجب الغسل وكذا لو خرج بعضه ثم رجع (و) سادسها (الموت) لمسلم غير شهيد أو كافر فلا يجب غسله بل يجوز أو ما الشهيد فلا يجب غسله بل يحرم لقوله عليه السلام فهم قاتل جرح يفوح مسكا يوم القيامة فدخل في قوله الموت النقط النازل بالحياة بعد تمام أشهره ولم تظهر فيه أماراتها وموت موجب للغسل على الأصح لا على ما قيل فلو وجب ما قيل أن يكون قائما بالغسل أو غير ذلك

من جسده ونعيم جسده  
بالماء ثلاث مرات واستقبال  
القبلة حال غسله (ويحرم)  
بالمخساة فراءة القرآن  
والتمسك في المسجد  
والحرمت المحرمات الأصغر  
(باب التيمم)\*  
لا يصح التيمم بشئ من  
أجزاء الأرض إلا بالتراب  
المختلص الطاهر الذي له  
غبار شرط أن يتقبله ولو  
من الهواء وأن يكون بعد  
دخول وقت العبادة التي  
يتم لها (وأما ما به) ثلاثة  
(الأول) عدم النساء



روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في المحرم الذي  
 وقصته ناقته غسلوه بماء وسدر رواه الشيخان وظاهره الوجوب والوقص كسر العنق  
 \* (فصل) \* في الغسل (فروض الغسل) أي أركانها وأجبا كان الغسل أو مندوبا  
 (اثنان) الأول (النية) كان ينوي الجنب رفع الجنبية أو النجاسة ورفع المحيض  
 أو النفاس أو ينوي كل أداء الغسل أو فرضه أو واجبه أو الغسل الواجب أو الغسل للصلاة  
 أو رفع الحدث فقط أو الطهارة عنه أوله أو لاجله أو الطهارة الواجبة أو للصلاة لا الغسل  
 ولا الطهارة فقط إذ قد تكون عادة أو نوى المحائض أو النفاس حل الوطء من حيث توقفه  
 على الغسل وإن كان حراما كالزنا لأن له جهتين وإن لم تكن مسلمة ولا الواطئ مسلم قال  
 المحصني ولو نوى الجنب استباحة ما يتوقف الغسل عليه كالصلاة والطواف وقراءة  
 القرآن أجزاء وإن نوى ما يستحب له كغسل الجمعة ونحوه لم يجزئه لأنه لم ينو أمرا واجبا ولو  
 نوى الغسل المفروض أو فريضة الغسل أجزاء قطعا قاله في الروضة انه يسي ولا بد أن تكون  
 النية مقترنة بأول مغسول سواء كان من أسفل البدن أو أعلاه أو وسطه لأن بدن الجنب  
 كله كعضو واحد فلو نوى بعد غسل جزء منه وجبت إعادة لعدم الاعتداد به قبل النية  
 فوجوب قرنها بأولها إنما هو للاعتداد به لا لصحة النية لأنها قد صحت ولو لم يقرنها بأولها  
 (و) الثاني (تعميم البدن) أي ظاهره (بالماء) ومنه الأنف والأذن المتخذان من نحو  
 ذهب فجب غسله بدلا عما تحته لأنه بالقطع صار من الظاهر والظفر يسمى بشرة  
 هنا بخلافه في باب الناقض ولا يجب غسل الشعر النابت في العين أو الأنف وإنما وجب  
 غسله من النجاسة لغلظها ويجب أيضا الماء إلى ما تحت الغرلة لأنه ظاهر حكما وإن لم يظهر  
 حسا لأنها مستحقة الإزالة ومن ثم لو أزالها شخص فلا ضمان عليه ولو لم يمكن غسل ما تحتها  
 إلا بآثار التهارجبت فإن تعذرت صلى كفا قد الطهورين وهذا في الحى وأما الميت فحيث  
 لم يمكن غسل ما تحتها لا تزال لأن ذلك بعد ازاءه ويدفن بالصلاة على المعتمد عند الرمي  
 وقال ابن حجر يعمم عما تحتها ويصلى عليه لا ضرورة قال البيهقي ولا بأس بتقليمه في هذه  
 المسئلة ستر على الميت ويجب أيضا إلى باطن الشعر ولو كثفها لكن يتسامح بباطن العقد  
 التي لا يصل الماء إليها تعقد الشعر بنفسه سواء كان قليلا أو كثيرا فإن تعقد بفعل فاعل  
 عفى عن القليل عرفا ويعنى عن محل طبع عسر زوائه أو حصلت له مثله أي عقوبة بإزالة  
 ما عليه من الشعر ولا يحتاج إلى تعميم عن محله ويجب تنضيف الضغائر أن لم يصل الماء إلى باطنها  
 إلا بالنقض \* (تنقية) \* وسننه مسبعة غير التسمية وغسل الأذى سواء كان طاهرا كني  
 ومخاطا ونجسا كودي ومذى وذلك إذا كانت النجاسة غير مغلفة وكانت حكمة أو عينية  
 لكن تزول بغسل واحدة أما العينية التي لا تزول بذلك فإنها قبل الغسل شرط فلا يصح  
 مع بقائها تحيلها بين العضو والماء وأما المغلفة فغسلها بغسل تريب أو معه قبل استيفاء  
 البيع لا يرفع الحدث والوضوء والتيمم والتخليل للشعر والأصابع بالماء قبل إفاضته  
 ولبدء الشق الأيمن وبأعلى بدنه واليسار وتوجه للقبلة وكونه يحمل لا يناله رشاش  
 واستتر في الخلوة وجعل الإناء الواسع عن يمينه والضييق عن يساره وترك الاستعانة إلا لعذر

(والثاني) خوف الضرر  
 من استعماله بسبب مرض  
 أو نحوه (والثالث) احتياجه  
 لشربه أو شرب حيوانه  
 المحترم (وفروضه) أربعة  
 (الأول) النية مقصورة  
 بنقل التراب وبأول جزء  
 عذبه من الوجه وينوي  
 اتيمم استباحة الصلاة  
 مثلا (الثاني) مسح الوجه  
 طولا وعرضا حتى المقبل  
 من أذنه وشقبه (الثالث)  
 مسح اليدين مع المرفقين  
 ولا تلتقي ضربة واحدة  
 للوجه واليدين بل لا بد

والشهادتان آخره والمضمضة والاستنشاق وهما مستان مستقلتان غيرا للتين في وضوئه  
 وواجبان عند أي حنفية وكون ماء الغسل صاعا ان كفاه وتعهدا الصماخين وغضون  
 المجلد \* (تذنيب) \* ومكر وهات الغسل والوضوء أربعة الاسراف في الماء وهو أخذ الماء  
 زيادة عما يكفي العضوان لم يزد على الثلاث ولو يشط نهر الزيادة على الثلاث اذا كانت  
 متقنة وكان الماء مملو كاله أو م. احافان كان موقوفا حرم ولا يكره في الوضوء غسل الرأس  
 وان كان الاصل مسح لانه الكثير في افعال الوضوء اذ تحصل به التطافة والنقص عنها  
 ولو احتمالا لا الحاجة كبرد وفعل ذلك الحنف في ماء راكد ولو كثيرا بلا عذر بأن يتوضأ  
 أو يغتسل وهو واقف فيه اذا كان في غير المسجد والا حرم من حيث المكث فيه  
 \* (فعل) \* في شروط الطهارة (شروط الوضوء) وكذا الغسل (عشرة) الاول (الاسلام)  
 فلا يصح من كافر لانه عبادة بدنية لغیر ضرورة وليس هو من أهلها (و) الثاني (التمييز)  
 فلا يصح وضوء غير المميز كطفل ومجنون لسا ذكر (و) الثالث (النقاء) بفتح النون وبالماء  
 وماضيه نقي بكسر القاف ومضارعه ينقي بفتحها أي التطافة (عن الحيض والنفاس  
 (و) الرابع (النقاء) (عما يمنع وصول الماء الى البشرة) كدهن جامد وشعر وعين حبر وحناء  
 بخلاف أثرهما وشوكة لو أزيلت لم يمتثل محلها ودم وغبار على عضو لا عرق فيتمسك عليه  
 ووضوء تحت الاظفار ورمص في العين ولعس منه طبع وعسر زواله فحفي عنه وكذا قشرة  
 الدم لم يمدح ورج ما فيها وان سهلت ازالته بل أو لم يمدح العرق لانها جزء من البدن (و)  
 الخامس (أن لا يكون على العضو ما يغير الماء) كزعفران وصندل (و) السادس (العلم  
 بفرضيته) أي يكون كل من الوضوء والغسل فرضا وهو ما يشاب على فعله ويعاقب على  
 تركه لان المجاهل بفرضيته غير متمكن من الجزم بالنية فلا يصح من جهل بفرضيته  
 (و) السابع (أن لا يعتقد فرضا من فروضه) أي فروض كل منهما (سنة) سراء اعتقاد أن  
 افعاله كلها فروض أو اعتقاد أن فيه فرضا وسنة وان لم يميز أحدهما عن الآخر وهذا في  
 حق العامي اما العالم وهو من اشتغل بالفقه زمانه فلا بد من تميز فرضيه من سائره  
 (و) الثامن (الماء الطهور) في ظن كل من المتوضي وان اغتسل واعتقاد من ان لم يكن طهورا  
 عند غيره كما لو استبه الطهور بان نجس من اناءين وقع في أحدهما لا بعينه نجاسة فغن كل  
 شخص طهارة انائه فتوضأ به فطهارة كل منهما صحيحة فلا يصح الوضوء والغسل بمسحول  
 ومتغير تغيرا كثيرا (و) التاسع (دخول الوقت) أي في طهارة دائمة المحدث بمسحوبة  
 فلو تطهر قبل دخوله لم تصح لانه طهارة ضرورة ولا ضرورة قبل الوقت (و) العاشر  
 (الموالة) أي بين الاعضاء والموالة بين الغسلات والموالة بين اجزاء العصور الواحدة  
 (لداثم المحدث) وهذا القيد راجع لها تين المسئلتين كما علمت

\* (فصل) \* في بيان الاحداث (نواقض الوضوء اربعة اشیاء) أي احدها هذه الاشياء  
 (الاول الخارج من احد السبيلين من بيل او دبر) هذا بيان لاسميين أو من أي ثقب كان  
 اذا كان احدهما منسدا انسدادا خائفا وكان الخارج من الثقب من غير انسداده كان  
 انسدادا قبل فخرج منها بول او دبر فخرج منها ماء ركنا اذا كان غير منسب أو انسدادا

لكل منهما من ضربة  
 مستقلة (الرابع) الترتيب  
 بأن يقدم مسح الوجه على  
 مسح البدن (ويبطله)  
 ما يبطل الوضوء والردة  
 وزوال المانع قبل النروع  
 في الصلاة التي تنجم لها (ولا  
 يفعل) بالتيمم الواحد  
 فرضين بل فرضا فقط وما  
 شاء من النوافل التي دخل  
 وقتها قبل التيمم (وبعيد)  
 التيمم صلاته أن يتم للبرد  
 أو صلى في محل يغلب فيه  
 وجود الماء  
 \* (باب النجاسة وانزالتها) \*



منهما كالدّم وأما إن كان مناسبا لمتفتح فقط فلا نقض وأما إن كان أحدهما منسدا  
 انسدادا عارضا فلا بد أن تكون الثقة قريبة من المعدة فإن كانت في رحله أو نحوها لم  
 ينقض الخرج منها (ريج) هذا يدل من قوله الخارج أي سواء خرج ذلك الريج من  
 القبل أو من الدبر وسئل أبو هريرة رضي الله عنه عن المحدث فقال فساء أو ضراط رواه  
 البخاري قال في المصباح الفساح ريج يخرج بغير صوت يسمع وقال الصاوي فإن كان  
 الريج الخارج من الدبر بلا صوت شديد سمي فسوة وإن كان خفيفا سمي فسبة بالتصغير  
 وإن كان بصوت سمي ضراطا اه (أو غيره) أي سواء كان الخارج عنده أو ريجًا طاهرًا أو  
 نجسًا جافًا أو رطبا معتادا كبول أو نادرًا كدم انفصل أو لا كدودة أخرجت رأسها وإن  
 رجعت وإذا ألفت المرأة جزء ولد فإنه ينقض الوضوء أما لو ألفت ولدًا تامًا بلا لبس فلا  
 ينقض الوضوء وإن وجب الغسل (الأمني) أي الموجب للغسل فلا نقض به كان أمني  
 بمجرد نظره وهو التأمل برؤية العين لأنه أوجب أعظم الأمرين وهو الغسل بخصوص كونه  
 منه فلا يوجب ادنهم أو هو الوضوء بعموم كونه خارجا (الثاني زوال العقل) أي التميز  
 الناشئ عنه (بنوم) أي في غير الانبياء عليهم السلام وهو ريج لطيفة تأتي من قبل الدماغ  
 فتغطي العين وتصل إلى القلب فإن لم تصل إليه كان نعاسا أو استرخاء أعصاب الدماغ  
 بسبب الانخلة الصاعدة من المعدة ودأمل النقص بالنوم قوله صلى الله عليه وسلم العيان  
 وكاء السه فإذا نامت العين استطلق الوكاء فن نام فليمتوضأ رواه أبو داود وابن ماجه  
 (أو غيره) كيجنون وهوزوال الإدراك من القلب مع بقاء القوة والحركة في الأعضاء أو  
 صرع وهو داء يشبه المجنون وصاحبه غالبا يهيج (أ) على وجهه في الأرض أو خبل وهو  
 ذهاب العقل وفساده من المجنون أو غيبته وهو نقص العقل من غير جنون أو ذهابه حياء  
 أو خرفا أو سكر وهو فساد في العقل مع اضطراب واختلاط نطق أو مرض وهي حالة  
 خارجة عن الطبع ضارة بالعقل أو غم أو وهوزوال الإدراك من القلب مع انقطاع القوة  
 والحركة في الأعضاء وقيل هرا متلاء بطون الدماغ من بلم بارد غليظ وقيل هو سهو يلحق  
 الإنسان مع فتور الأعضاء لعلته والانغماء جائز على الانبياء عليهم الصلاة والسلام ولا نقض  
 بانغمائهم لأنه مرض من غلبة الأوحاع للحواس الظاهرة فقط دون القلب لأنه إذا حفظت  
 ثلوسهم من النوم لذي هو أخف من الانغماء كما ورد في حديث تنام أعيننا ولا تنام  
 فلوذا فن الانغماء أولى لسبب منافاته للعقل بالرب سبحانه وتعالى وليس كالانغماء الذي  
 يحصل لأحد الناس ومثاله الغشي في حبههم وأما في حقنا فهو تعطيل القوى المحركة  
 والارادة الحساسة إضعاف القلب بسبب وجع شديد أو برد أو جوع مفطر فينقض أيضا  
 ومما ينقض استغراق الأولياء بالذكر أو التذكر (الانوم) قاع يمكن بمعدته من الأرض  
 أي من مقره وهو منعلق بممكن أي ولو احتملا لا حتى لو تيقن النوم وشك هل كان متمسكا  
 أولا لم ينقض وضوءه ولو زالت إحدى اليدين نائم متمسكا عن مقره قبل انبهاه بيقينا  
 انقضض وضوءه أو بعده أو معه أو شك في تدممه فلا نقض (الثالث التقاء بشر في رجل  
 وامرأة كبيرين أحذبين من غير حائل) وينتقض وضوء كل منهما مع لدة أو أعمدا أو سهوا

الحيوانات كلها طاهرة  
 إلا الكلب والخنزير  
 والمتولد منهما أو من  
 أحدهما والميتة كلها  
 نجسة إلا آدمي والسمك  
 والمجراد وكل ما خرج من  
 السيلين نجس إلا المني  
 والريج والمخضى إن لم  
 يعتقد من البول (والنجاسة)  
 ثلاثة أقسام مخففة ومغلظة  
 ومتوسطة فالمخففة بول  
 الذكر الذي لم يبالغ حرلين  
 ولم يتناول غذاء غير اللبن  
 ويظهر محلها برش الماء  
 عليه مرة واحدة حتى يجمعه

أو كرها بعضو سليم أو أشل ولو كان الرجل هربا أو مسحوا ولو كان أحدهما ميتا لكن لا ينتقض وضوء الميت أو كان أحدهما من الجن ولو كان على غير صورة الأذى ككلب حيث تحققت الذكورة أو الأنوثة بخلاف ما لو تولد شخص بين آدمي وحيوان آخر غير جنين فلا تنقض بلمسه ولو على صورة الأذى حاصله أن اللمس ناقض بشرط خمسة أحدها أن يكون بين مختلفي ذكورة وأنوثة ناسبا أن يكون بالبشرة دون الشعر والسن والظفر فلا تنقض بشئ منها بخلاف العظم إذا كشط فانه ينتقض ولو اتخذت المرأة أو الرجل أصبعها من ذهب أو فضة لم ينتقض لمسها ولو سلخ جلد الرجل أو المرأة وحشي لم ينتقض لمسها لانه لا يسمى آدميا وكذا الوسلخ ذكر الرجل وحشي إذا لم يسمى ذكرا نالها أن يكون بدون حائل فلو كان بحائل ولو رقيقا فلا تنقض ومن الحائل ما لو كثر الوسلخ المتجه على البشرة من غير خلاف ما لو كان من العرق فان لمسه ينتقض لانه صار كالجزء من البدن رابعها أن يبلغ كل منهما حد الكبريقينا وهو في حق الرجل من بلغ حدا يشتميه فيه عرفا ذوات الطباع السليمة من النساء كالسيدة نفيسة بنت الحسن بن زيد بن سيدنا الحسن سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم من سيدنا علي كرم الله وجهه ورضي عنه وذلك بأن قيل قال تلك النساء اليه وفي المرأة من بلغت حدا يشتميه عرفا ذوات الطباع السليمة من الرجال كالامام الشافعي رضي الله عنه وذلك أن ينتشر منهم الذكور فلو بلغ أحدهما حدا يشتمى ولم يبلغه الآخر فلا تنقض خامسها عدم الحرمة ولو احتملا والمحرم من حرم نكاحها ويكون تحررها على التأييد بسبب مباح لا لاحترامها ولا لعارض يزول فاحترس بقولهم على التأييد عن أخت الزوجة وعمتها وخالتها فان تحررهم من جهة الجمع فقط وبه قولهم بسبب مباح عن بنت الموطوءة بشبهة وأمه لان وطء الشبهة لا يوصف باباحة ولا تحريم وعن الملاعة لتحريم سبب حرمتها وهو الزنا وبقولهم لا لاحترامها عن زوجات النبي صلى الله عليه وسلم فان تحررهم لا احترامهم فانهم يحرمون على الامم وعلى الانبياء أيضا لانهم من أمة صلى الله عليه وسلم ولو لم يدخل بهن بخلاف أمته صلى الله عليه وسلم فلا يحرمون على غيره الا ان كن موطوءات له صلى الله عليه وسلم وأما زوجات الانبياء فيحرمون على الامم خاصة لا على الانبياء وبقولهم ولا لعارض يزول عن الموطوءة في نحو حبيض وانجوسية والوننية والمرتدة لان تحررهم لعارض يزول فيمكن أن تحل له من ذكر في وقت \* (نقطة) اعلم ان وطء الشبهة الذي لا يوصف باباحة ولا تحريم هو شبهة الفاعل كأن يظن امرأة أجنبية زوجته فيضئها وكوطء المكره بفتح الراء وأما الوطء بشبهة المحل كوطء أم ولد أو شريك الأمة المشتركة أو سيدم كانته أو شبهة الطريق أي المذهب وهو أن يعقد عليها أي المرأة بجهة قالها عالم يعتمد بخلافه كالحنفى ونحوه فانه يوصف بحرمة ومعنى وطء أمة الولد بشبهة المحل لان مال الولد كله عمله لا عناق أصله ومنه آجارية فاعفاه الولد هو أن يهيئ للأصل مستمعا بالخلية ويموتها ومثال شبهة الطريق كالنكاح بلا شهود عند العقد عند مالك ويجب الا شهاده قبل الدخول وبلاوى عنه أي خنيفة وبلاوى وشهود كما هو مذهب داود الظاهري كأن زوجته نفسها فلا حاجة لدعى الواطئ في ذلك

بشرط أن تزول عين البول قبل الرش (والمنظرة) نجاسة الكلب والخنزير وأما ولد منهما أو من أحدهما ولا يظهر محلها حتى يغسل سبع مرات أحدها من مخلوطة بالتراب الطهور ولا يكتب في بالسعة الا ان زالت عن النجاسة بآلة الاولى فان زالت بغير الاولى فجميع الغسلات السابقة على زوالها بحسب مرة واحدة ويجب بعدها تمام السعة (والمنظرة) ببقية النجاسات ويظهر

وان لم يقصد تقليدهم وان اعتقدوا التحريم وقد نظم بعضهم الشبهات الثلاثة في قوله  
 اللذاناح البعض حله فلا \* حذبه والطريق استعمالا  
 وشبهة لفاعل كأن أتى \* محرمة نظن حلا ممتنا  
 ذات اشتراك المحتمن وسمين \* هذا الاخير بالمحل فاعلمن

(الرابع من قبل الآدمي) ولو سهوا ولو مباهنا حيث سمي فرجا ولو أشل ولو صغيرا أو مبتلا  
 من نفسه أو غيره وهو في الرجل جميع نفس القضيب أو محل قطعه لا ما تنبت عليه العانة  
 والمبضتان وما بين القبل والدبر وفي المرأة شفرها الملتقيان وهما حرفا الفرج المحيطان به  
 كحاطة الشفتين بالغم أو الخاتم بالأصبع لا ما فوقهما مما ينبت عليه الشعر ونخرج  
 بالشفرين الملتقيين ما بعدهما فلو وضعت أصبعها داخل فرجها لم ينتقض وضوءها وان  
 نقض خروجه ومن ذلك النظر بفتح الباء وهو نجمة بأعلى الفرج والقافة حال اتصالهما فان  
 قطع فلا نقض بهما والتقييد بالآدمي يخرج البهيمة وأما المجنى فهو كالأدمي بناء على  
 حل منا كحتمنا لهم (أو حلقة دبرة) وهي المنفذ الملتقى تكفم الكيس لا ما فوقه ولا ما تحته  
 (يبطن الراحة أو بطون الأصابع) وهي ما يستتر عند وضع إحدى الراحةين على الأخرى  
 مع تحامل يسير في غير الإبهامين اماهما فيضع باطن أحدهما على باطن الآخر فينتقض  
 وضوء المأس دون المسوس بخلاف المس فانه ينتقض وضوء كل من اللامس والمسوس  
 والحاصل أن المس يفارق المس في ثمانية صور أحدها أن النقض في المس خاص  
 بصاحب الكف فقط نازها انه لا يشترط في المس اختلاف النوع ذكورة وأنوثة ثالثها  
 أن المس قد يكون في الشخص الواحد فيحصل بمس فرج نفسه رابعها انه لا يكون الا  
 بماطن الكف خامسها انه يكون في المحرم وغيره سادسها أن مس الفرج المبين ينتقض  
 وان لمس العضو المبين من المرأة لا ينتقض سابعها اختصاص المس بالفرج ثامنها لا  
 يشترط الكبر في المس دون اللامس

\* (فصل) في بيان ما يحرم بالحدث الأصغر والمتوسط والا كبر (من انتقض وضوءه حرم  
 عليه أربعة أشياء) أحدها (الصلاة) ولو نفلا وصلاة جنازة مخبر للصحيحين لا يقبل الله صلاة  
 أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ أي لا يقبل الله صلاة أحدكم حين حدثه الى أن يتوضأ  
 فيقبل صلاته الا على فاقد الطهورين فيصلى الغرض دون النفل محرمة الوقت ويقضى اذا  
 قدر على أحدهما وفي معنى الصلاة خطبة الجمعة وسجدة التلاوة والشكر (و) نازها  
 (الطواف) فرضا أو نفلا كطواف القدوم مخبرا كما طواف بمنزلة الصلاة الا أن الله  
 أحل فيه المنطق فن نطق فلا ينطق الا بخبر (و) نالها (مس المصحف) وهو كل ما كتب  
 عليه قرآن لدراسة ولو عمودا أو لوحا أو جلد أو قرطاسا وخرج بذلك التيممة وهي ما يكتب  
 فيها شيء من القرآن للتبرك وتعاق على الرأس مثلا فلا يحرم مسها ولا حملها ما لم تسم مصحفا  
 عرفا فاذا كتب القرآن كله لا يقال له تيممة ولو صغيرا وان قصد ذلك فلا عبرة بقصده قال  
 ابن حجر والعبرة في قصد الدراسة والتبرك بحال الكتابة دون ما بعدها وبالكاتب لنفسه  
 أو غيره تبرعا أي بلا جرة ولا أمر ولا فآمره أو مستأجره قال النووي في التبيان وسواء مس

محلها يجزيان الماء عليه  
 مرة واحدة ان لم يكن  
 للنجاسة حرم ولا طعم ولا لون  
 ولا رائحة فان كان لها شيء  
 من هذه الاوصاف فلا  
 يطهر محلها حتى يزول ذلك  
 الوصف ويعفى عن اللون  
 وحده وعن الريح وحده  
 اذا عسر زواله ولو توقف  
 زوال النجاسة على صابون  
 أو غيره وجب استعماله  
 ويعفى عن النجاسة التي  
 لا يراها البصر المعتدل  
 وعن القليل من الدم والقيح  
 ان كان من غير كلب

نفس المصحف المكتوب أو الحواشي أو المجلد ويحرم مس الخبطة والغلاف والصندوق  
إذا كان فحين المصحف هذا هو المذهب المختار وقيل لا تحرم هذه الثلاثة وهو ضعيف ولو  
كتب القرآن في لوح فحكمه حكم المصحف سواء قل المكتوب أو كثر حتى لو كان بعض آية  
كتب للدراسة حرم وقال أديا وفي المصحف ثلاث لغات ضم الميم وفتحها وكسرها فالضم  
والكسر مشهوران والفتح ذكره أبو حفص النحاس وغيره قال الشبرايمدي وظاهران  
مسه مع الحديث ليس كبيرة بخلاف الصلاة ونحوها كالطواف وسجدة التلاوة والشكر  
فإنها كبيرة (و) رابعها (جله) (الافى متاع فيجل جمله معه تبعاله اذا لم يكن مقصودا  
بالجل وحده بأن لم يقصد شيئا أو قصد المتاع وحده وكذا اذا قصد مع المتاع على المعتمد  
بخلاف ما اذا قصد وحده أو قصد واحدا لا بعينه فانه يحرم ولا يشترط كون المتاع ظرفا  
له ومحل جواز الجل فيما ذكر حيث لم يعد ماسا له بأن غرز فيه شيئا وجله اذ مسه حرام ولو  
بحائل ولو بلا قصد قال النووي في التيمان أجمع المسلمون على وجوب صيانة المصحف  
واحترامه قال أصحابنا وغيرهم ولو ألقاه مسلم في القاذورة والعياذ بالله تعالى صار الملقى  
كافرا قالوا ويحرم توسدته بل توسد آحاد كتب العلم حرام ويستحب أن يقوم للمصحف اذا  
قدم به عليه لان القيام مستحب للفضلاء من العلماء والاخبار فالمصحف أولى (ويحرم على  
الجنب) أى الحديث حدثا أو وسط (سنة أشياء) احدها (الصلاة) للحديث لا يقبل الله  
صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول والغلول بضم الغين المعجمة المحرام قال النووي أما اذا  
لم يجد الجنب ماء ولا ترابا فانه يصلي محرمة الوقت على حسب حاله ويحرم عليه القراءة  
خارج الصلاة ويحرم عليه أن يقرأ في الصلاة ما زاد على فاتحة الكتاب وهل يحرم قراءة  
الفاتحة فيه وجهان الصحيح المختار انه لا يحرم بل يجب فان الصلاة لا تصح الا بها وكما حازت  
الصلاة للضرورة مع الجنبية تجوز القراءة والثاني لا يجوز بل يأتي بالاذكار التي يأتي بها  
العاجز الذي لا يحفظ شيئا من القرآن لان هذا عاجز شرعا فصرا كالعاجز حسا والصواب  
الاول اه (و) ثانيها (الطواف) بخبر الحاكم الطواف بالبيت صلاة أى كالصلاة في الستر  
والطهارة (و) ثالثها (مس المصحف) قال النووي اذا كتبت الجنب أو المحدث مصحفا ان  
كان يحمل الورقة وهما حال الكتابة فهو حرام وان لم يحمله ولم يمسها ففيه ثلاثة أوجه  
الصحيح جوازه والثاني تحريمه والثالث يجوز للحديث ويحرم على الجنب (و) رابعها (جله)  
لانه اعظم من المس فهو حرام بالقياس الأولوى قال النووي سواء جل به غلافة أو بغيرها  
انتهى ويجوز جل حامل المصحف ولا يجري فيه تفصيل المتاع لانه لا يعد حاملا للمصحف ولو  
قصد فلا عبرة بقصدده ولو جل مصحفا مع كتاب في جلد واحد فحكمه حكم المصحف مع المتاع  
في التفصيل المأربا بالنسبة للحمل أما المس فيحرم مس المجلد المسامت للمصحف دون ما عده  
وانما حرم مس جلد المصحف مع انه حائل والمس من وراءه لا يؤثر كما في عدم نقض الوضوء  
بالمس من وراء حائل لان حرمة المس هنا تعظيم للمصحف فخرم من وراء حائل بما لعة فيه  
والنقض في الوضوء بالمس لما فيه من اثاره الشهوة المنقودة ذلك مع الحائل ولا يجب منع  
صبي يميز ولو جنبنا من جل مصحفه ومسه الحاجة تعلمه ومشقة استمراره متطهرا فجل ذلك

وخزير وعن الكبير أيضا  
ان كان من الشخص نفسه  
ونخرج بغير فعله ولا يتنجس  
الطاهر الناشف اذا أصابه  
نجاسة ناشفة ولا يطهر شيء  
من نجس العين الا جلود  
المنسة اذا اندبغت وانجر  
اذا انقلبت خلا بفسها ولا  
ضرر فورانها ولا نقلها من  
الشمس الى الظل ولا  
العكس فان طرح فيها شيء  
قبل تخللها ولو طهر اوبقى  
فهي حتى تخللت لم تطهر  
(باب الحيض والنفاس)\*  
الحيض هو الدم الخارج

إذا كان للدراسة قال الشيرازي بخلاف تمكينه من الصلاة والطواف أو نحوهما مع  
المحدث انتهى ويحرم تمكين غير المميز من نحو مصحف ولو بعض آية لما فيه من الإهانة  
\*(فائدة)\* قال النووي في التبيان لا يمنع الكافر عن سماع القرآن لقوله عز وجل وان  
أحد من المشركين استجارك فأجرو حتى يسمع كلام الله ويمنع من مس المصحف وهل يجوز  
تعليمه القرآن قال أصحابنا إن كان لا يرجى إسلامه لم يجز تعليمه وإن رجا إسلامه ففيه  
وجهان أحدهما يجوز رجاء إسلامه والثاني لا يجوز كما لا يجوز بيع المصحف منه وإن رجا  
وأما إذا رأينا أنه يتعلم فهل يسمع فيه وجهان انتهى (و) خامسها (اللبث) بضم اللام  
وفتحها مصدر لبث من باب سمع أي لبث مسلم بالغ غربي (في المسجد) وهو ما وقف  
للصلاة ولو كان اللبث بقدر الطمأنينة لا عبوره وهو الدخول من باب والمخرج من آخر  
بخلاف ما إذا لم يكن له إلا باب واحد فيمنع الدخول أما التردد فإنه حرام كما مكث قال  
تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنما إلا عارى سدىل حتى  
تغتسلوا أي لا تقربوا موضع الصلاة في حال كونكم سكارى ولا في حال كونكم جنباً نعم يجوز  
لشبه فيه لضرورة كان نام فيه فاحتلم وتعذر خروجه مخوف من عسس ونحوه لكن يلزمه  
التيمم أن وجد غير تراب المسجد أم تراه وهو الدخول في وقفته كأن كان المسجد ترابياً  
فيحرم التيمم به ويصح والعسس هو الخفاكم الذي يطوف بالليل ولو جامع زوجته فيه  
وهو ما ران لم يحرم أما لو مكث فيه لعذر فإنه يمتنع بمجا معتها حينئذ ومن المسجد سطحه  
ودرجته وروشنه وجداره وسرداب تحت أرضه ونحوه بالمسجد مصل العبد والمدارس  
وهي المواضع التي يدرس فيها الشيخ مع الطلبة والرباط وهو البيت الذي يبني للفقراء  
والطلبة أو هو معبد الصوفية أو هو الثغور أي المواضع التي يخاف منها هجوم العدو أما  
الصبي فيجوز لولييه تمكينه من المكث كالقراءة وأما النبي صلى الله عليه وسلم فيحل مكثه  
بالمسجد جنباً وهو من خصائصه صلى الله عليه وسلم لأن احتياجه للمسجد أكثر لنشر السنة  
فخوذه ذلك لكنه لم يقع منه ولأن ذاته أعظم من ذات المسجد وأما الكافر فلا يمنع من  
المكث في المسجد جنباً لأنه لا يعتد حرمة وإن حرم عليه لأنه مخاطب بفروع الشريعة  
ولا يجوز له دخول المسجد ولو غرض جنب إلا بإذن مسلم بالغ مع الحاجة ومنها جلوس  
القاضي أو المفتي فيه أو غمارته (و) سادسها (قراءة القرآن) وشرط في حرمة ساعة شروط  
الأول كون القراءة باللفظ ومثله إشارة الانحس المفهمة لأن إشارته مع تدبيرها إلا في ثلاثة  
أبواب الصلاة فلا تبطل بها والمحنت فإذا حلف وهو ناطق أن لا يتكلم ثم انحس وأشار  
بالكلام لم يحنت والشهادة فإذا أشار بها لا تقبل وإشارة الناطق غير معتد بها إلا في  
ثلاثة أبواب أمان الكافر والافتاء كأن قيل له أنت وضاً بهذا الماء فأشار أن نعم أولاً ورواية  
الحديث كأن قيل له أنروى عنك هذا الحديث فأشار أن نعم أولاً ونحوه باللفظ ما إذا  
أجرى القراءة على قلبه الثاني كون القارئ مستمعاً بها نفسه ونحوه ما إذا تلفظ ولم يسمع  
نفسه حيث اعتدل سمعه ولا مانع الثالث كونه مسلماً فخرج الكافر فلا يمنع من القراءة  
لعدم اعتقاده المحرمة وإن عوقب عليها الرابع كونه مكافئاً لفرج الصبي والمجنون

من قبل المرأة في صحتها  
سبب والنفاس هو الدم  
الخارج منها بعد تمام  
ولادتها وأقل سن الحيض  
تسع سنين تقريباً وأقل  
مدته يوم وليلة وأكثرها  
خمس عشرة يوماً وغالبها  
سبعة أو سبعة فإن نقص الدم  
عن أقل المدة أو زاد على  
أكثرها فهو دم فساد  
وأقل مدة النفاس لحظة  
وغالبها أربعون يوماً  
وأكثرها ستون يوماً  
عليها فسد النفاس أيضاً  
(ويحرم) بالحيض والنفاس

الخامس كون ما أتى به قرأنا حيث قال قراءة قرآن فخرج التوراة والانجيل ومنسوخ التلاوة ولولبق حكمه كآية الرجم وهي الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم والسادس القصد للقراءة وحدها أو مع الذكر أو القصد لواحد لا بعينه فان قرأ آية للاحتجاج بها حرم وان قصد الذكر أو أطلق كأن جرى القرآن على لسانه من غير قصد لواحد منهما فلا يحرم لانه لا يسمى قرأنا عند الصارف الا بالقصد وأما عند عدم الصارف فيسمى قرأنا ولو بلا قصد السابع أن تكون القراءة نفلا بخلاف ما اذا كانت واجبة سواء داخل الصلاة كفاقد الطهورين فلا فرق بين أن يقصد القراءة وان يطلق مثلاً فتكون قرأنا عند الاطلاق لوجوب الصلاة عليه فلا يعتبر المانع وهو الجنابة أو خارجها كأن نذر أن يقرأ سورة يس مثلاً في وقت كذا فكان في ذلك الوقت جنباً فاقد الطهورين فإنه يقرأها وجوباً للضرورة لكن بقصد القراءة لا مطلقاً ولا حرمة عليه فليس ذلك كالفتاححة من كل وجه (ويحرم بالمحيض) ومثله النفاس (عشرة أشياء) أحدها (الصلاة) أي من العامة العامة ولا يصح مطلقاً أي ولو مع الجهل أو النسيان ولا يلزمها قضاءؤها ولو قضتها كره وتعتقد نفلاً مطلقاً لا ثواب فيه على المعتمد وفارقت الصوم حيث يجب قضاؤها لان الصلاة تتكرر كثيراً فدفق قضاؤها ولا كذلك الصوم فلا يشق قضاؤها ولذلك قالت عائشة رضي الله عنها كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة (و) ثانيها (الطواف) سواء كان في ضمن نسك أم لا لانه لا يكون لافي المسجد فان قلت اذا كان دخول المسجد حراماً فالطواف أولى فالمحاجة الى ذكره قلت لئلا يتوهم انه لما جاز لها الوقوف مع أنه أقوى أركان الحج فلا يجوز لها الطواف أولى (و) ثالثها (مس المصحف) حتى حواشيه وما بين سطوره والورق البياض بينه وبين جلده في أوله وآخره المتصل به ويحرم المس ولو بمحائل ولو كان نخسنا حيث بعد ما سألته عرفاً لانه يخل بالتعظيم والمراد منه بأي جزء لا بباطن الكف فقط قال النووي اذا مس المحدث أو الجنب أو المحائض أو جل كتاباً من كتب الفقه أو غيره من العلوم وفيه آية من القرآن أو ثوباً مطرزاً بالقرآن أو دراهم أو ديناراً منقوشة فيه أو مس الجدار أو الحلو أو الخبز المنقوش فيه فالمدى الصحيح جواز هذا كله لانه ليس بمصحف وفيه وجه انه حرام وقال أقضى القضاة أبو الحسن الماوردي في كتابه المحاوي يجوز مس الثياب المطرزة بالقرآن ولا يجوز لمسها بخلاف لان المقصود لمسها التبرك بالقرآن وهذا الذي قاله ضعيف لم يوافق أحد عليه فيما رأيته بل جزم الشيخ أبو محمد الجويني وغيره بجواز لمسها وهذا هو الصواب والله أعلم وأما كتب التفسير والفقه فان كان القرآن فيها أكثر من غيره حرم مسها ووجعلها وان كان غيره أكثر كما هو الغالب ففيه ثلاثة أوجه أحدها لا يحرم والثاني يحرم والثالث ان كان القرآن بخط معتز لم يقط أي باجماع أو حجرة ونحوها حرم وان لم يتمسك لم يحرم قال صاحب التتمة من أصحابنا اذا قلنا لا يحرم فهو مكروه وأما كتب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فان لم يكن فيها آيات من القرآن فلا يحرم مسها والاولى أن تمس على طهارة وان كان فيها آيات فلا يحرم على المذهب بل يكره ونيه وجه انه يحرم وهو الوجه الذي

المباشرة فيما بين السرة  
والركبة من غير حائل  
والمرور في المسجدان  
خافت تنجسه والصوم  
ومحرمات التجذبة السابقة  
ويجب على الخائض  
والنفساء قضاء الصوم  
الغائت في الحيض والنفاس  
دون قضاء الصلاة الفتنة  
فيهما  
\*(كتاب الصلاة)\*  
فرض الله على هذه الأمة  
في كل يوم وليلة خمس  
صلوات فقط وهي الظهر  
والعصر والمغرب والعشاء



في كتب الفقه وأما المنسوخ تلاوته كالشيخ والشيخة إذا زيا فارجوهما وما أشبه ذلك فلا يحرم مسه ولا حمله قال أصحابنا وكذلك التوراة والإنجيل انتهى كلام النووي (و) رابعها (جمله) ولو وضع يده على قرآن وتفسير فهو كالمحل في التفصيل بين كون التفسير الذي تحت يده أكثر أو أقل قال النووي إذا تصفح المحدث أو المحدث أو المحائض أوراق المحف يعود وشبهه في جوازه وجهان لأصحابنا أظهرهما جوازه وبه قطع العراقيون من أصحابنا لأنه غير ماس ولا حامل والثاني وهو اختيار الرافعي تحريره لأنه بعد حمله للورقة والورقة كالجيع فأما إذا لم يمسح يده وقلب الورقة فحرام بخلاف وغلط بعض أصحابنا فحكي فيه وجهين والصواب القطع بالتحرير لأن القلب يقع بالبدن لا بالكلمة انتهى قال الشرقاوي فحمل جواز قلب الورقة بالعود إذا لم يلزم عليه حملها بأن يتحمل علمه بالعود فتتصل عن صاحبها أو تكون قائمة فيخففها به وليس المراد أنه يدخل العود بين الورق ويفصل بعضه من بعض لأن ذلك حمل (و) خامسها (اللبث) أي الإقامة (في المسجد) ومثله التردد لقوله صلى الله عليه وسلم لا أحل المسجد لمجاوض ولا مجنب رواه أبو داود عن عائشة رضي الله عنها ودخل في المسجد هواؤه وما اتصل به من نحور وشن وغصن شجرة أصلها خارج لا عكسه ورجبته لا حرمه فرجة المسجد هي الساحة المنسطة والمحريم ما حوله من المرفق بكسر الهمزة وفتح الفاء لا غير أي كالمطبخ ونحوه \* (فائدة) x لا بأس بالنوم في المسجد لغير المجنب ولو لغير أعزب وهو من لم يكن عنده أهل فقد ثبت أن أصحاب الصفة وههنا من الصحابة فقراء عزباء كانوا ينامون فيه في زمنه صلى الله عليه وسلم نعم يحرم النوم فيه إذا ضيق على المصلين ويجب حينئذ تنبيهه ويندب تنبيه من نام في نحو الصف الأول أو أمام المصلين ولا ينبغي التصديق في المسجد ويلزم من رآه أن ينكار عليه ومنعه أن يقرأ ويكره السؤال فيه بل يحرم أن شوش على المصلين أو مشى أمام الصفوف أو تخطى رقابهم وأما أعضاء السائل فيه فيندب ويحرم الرقص فيه ولو لغير سبابة ويحرم النط فيه ولو بالذكر سابقه من تقطيع حصره وأيذاء غيره والنط الوئب وهو نقل الرجل من محل إلى محل آخر مرة بعد أخرى والمحصر بضم الحاء والصاد جمع حصير وهو أنسارية الخشنة (و) سادسها (قراءة قرآن) قال النووي في التيمان سواء كان آية أو أقل منها ويحوز للمجنب والمحائض إجراء القرآن على قلبه من غير نلفظ به ويحوز إذا انظر في المحف رآه على القلب وأجمع المسلمون على جواز التماسيل والتسبيح والتحميد والتكبير والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وغير ذلك من الأذكار للمجنب والمحائض قال أصحابنا وكذا إذا قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له عند الحاجة بقوة وقصد به غير القرآن فهو جائز وكذا ما أشبهه قالوا ويجوز لهما أن يتولا عند المصيبة نال الله وأنا إليه راجعون إذا لم يصد القرآن وقال أصحابنا المحرابون ويجوز أن يقول عند ركوب الدابة سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين أي مطفين وعند الدعا ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار إذا لم يقصده القرآن قال إمام الحرمين وإن قال المجنب بسم الله والحمد لله فإن قصد القرآن عصي وإن قصد الذكر أو لم يقصد

والصبح ولا تحب الأعل  
اسلم البالغ العاقل الطاهر  
من المحيض والنفاس بعد  
دخول وقتها ولكل صلاة  
منها وقت محدود فوقت  
الظهر من زوال الشمس  
عن وسط السماء إلى أن  
يزيد ظل الشيء على مثله  
بعد ظل الاستواء ووقت  
العصر من الزيادة على ظل  
الميل إلى غروب الشمس  
كأها ووقت المغرب من  
تمام غروب الشمس حتى  
يغيب الشفق الأحمر ووقت  
العشاء من مغيب الشفق



شياً لم يأثم ويجوز لهما قراءة ما نسخت تلاوته كالشيخ والشيخة إذا زنيا فارجوهما البتة  
 نكالا من الله أنتهى قول النووي رضى الله عنه (و) سابعها (الصوم) ففى نوت الصوم  
 حرم عليها وأما إذا لم تنو ومنعت نفسها الطعام والشراب فلا يحرم عليها لأنه لا يسمى صوماً  
 والأوجه أنه لم يجب عليها أصلاً ووجوب القضاء انما هو بأمر جديد وقيل وجب عليها ثم  
 سقط (و) ثامنها (الطلاق) وهو من الكثر إلا فى سبع صور فلا يحرم طلاقها فيها الأول  
 إذا قال أنت طالق فى آخر جزء من حيضك أو مع آخره أو عنده ومثل ذلك ما لو تم لفظ  
 الطلاق فى آخر الحيض لاستعقاب ذلك الطلاق الشروع فى العدة الثانية أن تكون المطلقة  
 فى ذلك غير مدخول بها لعدم العدة بخلاف المتوفى عنها زوجها قبل الدخول فتحجب عليها  
 العدة الثالثة أن تكون حاملاً من قبل ذلك الطلاق الشروع فى العدة الرابعة أن  
 يكون الطلاق بعوض منها إذا كانت حائلاً أن اعطاءها المال يشعر بالحاجة إلى الطلاق  
 ونحوه بالعوض منها ما لو طلقها بسؤالها بلا عوض أو بعوض من غيرها فمحرم والخامس  
 أن يكون الطلاق فى إيلاء بمطالبة الطلاق فى حال الحيض بعدم مطالبتها الوطء من الزوج  
 فى حال الطهر فيمتنع منه لأن حاجتها شديدة إلى الطلاق السادس ما إذا طلقها المحكم فى  
 شقاق وقع بينها وبين زوجها لحاجتها الشديدة إليه السابع ما لو قال السيد لأمته أن  
 طلقك الزوج اليوم فأنت حرة فعلم الزوج ذلك التعليل وعدم رجوع السيد فطلقها أو  
 سأله ذلك فلا يحرم طلاقها للخلاص من الرق إذا دوامه أو ضربها من تطول العدة وقد  
 لا يسمع به السيد بعد ذلك أو وقت فسد دم أسرها والمحكمة فى تحريم الطلاق المحض  
 تضررها بطول مدة التبرص لأن غلبة الحيض لا تحسب من العدة قال الله تعالى إذا طلقتم  
 النساء فطلقوهن لعدتهن أى إذا أردتم طلاق الأزواج الموطوءات اللاتي يعتدّن  
 بالاقراء فطلقوهن فى أول الوقت الذى بشرعن فيه فى العدة بأن يكون الطلاق فى ظهره  
 تخامع فيه والمراد بوقت شروعهن ما يشمل وقت تلبسهن بها فلو طلق فى عتة طلاق  
 رجعى فلا حرمه لتلبسها بالعدة (و) ثامنها (المرور) أى عبور العبد (فى المسجد) غلط  
 حديثها وبهذا فارق المذهب حيث لم يحرم فى حقه مجرد العبور (أن خانت لحيته) بالبدن  
 المثلثة أى الطيخة بالدم صفة التلبس بخلاف أن أئمة كان لها العبور لكن مع الكراهة عند  
 انتفاء حاجة عبورها بخلاف المذهب فإن العبور فى حقه بلا حاجة خلاف الأول فإن كان  
 لهما غرض صحيح كقرب طريق فلا كراهة ولا خلاف الأولى ونحوه بالسجدة المدسية وإربط  
 بضم الراء والباء جمع رباط ككذب جمع كتاب ومصلح العيد ومالك الغير فلا يحرم عبورها  
 إلا عند تحقق التلويث أو ظنه لا عند توهمه والفرق أن حرمة المسجد ذابذة وحرمة هذه  
 عرضة وكالحائض فيما ذكر من له حدث دائم مستحاضة وسلس بونا أو مذى ومن به  
 حواجة نضاحه بالدم فإذا خيف التلويث بنى من ذلك حرم العبور ولا كراهة إلا الحاجة  
 وكذا سائر النجاسات الملوثة ولو فى نعل أو ثوب فلا تجوز دخال النجاسة على نحو لنعل إلا  
 بشرطين أن يأمن التلويث وأن يكون له جهة كخوف الضياع (و) ثامنها (الاستماع)  
 أى أباسرة سواء كانت بشهوة أم لا (بما بين السرة والركب) رطبة وكنت بجامل ثم لا

الأجر حتى يطلع أول الفجر  
 الصادق ووقت الصبح  
 من طلوع أول الفجر  
 الصادق حتى يطلع أول  
 الشمس ولا قضاء على  
 الكافر إذا أسلم إلا المرتد  
 ولا على المجنون والمغشى  
 عليه والأسكران بعد عفوهم  
 إلا إذا تعدوا بذلك ولا على  
 الصغير إذا بلغ ويجب على  
 الآباء والأعمهات أن يأمرُوا  
 أولادهم بالصلاة عند  
 سبع سنين ويضربوهم  
 على تركها عند تسعة  
 ولا ينقض نجس الصلاة

وبغيره حيث لا حائل ولا بد أن تكون المباشرة مما يقتضيه الوضوء ليخرج السن والشعر فلا تحرم المباشرة به والحاصل أن بدن المرأة حال الحيض بالنسبة إلى الاستمتاع والمباشرة على قسمين أحدهما ما بين السرة والركبة فيحرم على الرجل المباشرة فيه مطلقاً سواء كانت بوطء أو بلبس إذا كانت تحت الثياب بخلاف الاستمتاع بغيرهما كتنظر بشهوة فإنه لا يحرم وأما المباشرة فوقهما إن كانت بوطء فيحرم أيضاً وأما بغيره فلا وإنهما ماعدان ما بين السرة والركبة فلا يحرم مطلقاً ويحرم على المرأة وهي حائض أن تبشر الرجل بما بين سرتها وركبتها في أي جزء من بدنه ولو غير ما بين سرة وركبتها لأن ما منع من مسه بمنعها أن تمسه به وبما يحرم على الحائض الطهارة للحدث بقصد التعبد مع علمها بالحرمة لتلاعبها فإن كان المقصود النظافة كاعتسال الحج لم يمنع ولا يحرم على الحائض والنفساء حضور المختصر على المعتمد خلافاً لما في العباب والروض وعلاه بتضرره بامتناعه لا لشكة الرجة من الحضور عنده بسببها كذا ذكره السوي في نقلا عن الرمي

(فصل) \* في بيان العجز عن استعمال الماء (أسباب التيمم) أي جوازه (ثلاثة) أحدها (فقد الماء) في السفر أو في الحضر وللأسافر أربعة أحوال الحالة الأولى أن يتيقن عدم الماء حوله بأن يكون في بعض رمال البوادي فيقيم ولا يحتاج إلى طلب الماء لأنه والحالة هذه عبث الحالة الثانية أن يجوز وجود الماء حوله تجوزاً قريناً أو بعيداً فهذا يجب عليه الطلب بخلاف ويستترط كونه بعد دخول الوقت لأن التيمم طهارة ضرورة ولا ضرورة مع إمكان الطهارة بالماء وقبل دخول الوقت ولا يكفيه طلب من لم يأذن له بخلاف وكيفية الطلب أن يفتش رجليه أي مسكه لا حتمال أن يكون في رجليه ماء وهو لا يشعر فإن لم يجد نظرياً أو شملاً وأما ما خلفنا أن استوى موضعه وخضع موضع الخضرة واجتماع الطبر بمزيد احتياط وإن لم يستوا موضع ففيه تفصيل أن خاف على نفسه أو ماله وإن قل أو اختصاصه كعدمه أو انقطاعه عن رفقة أو خروج وقت لو تردد لم يجب التردد لأن هذا الخوف ينبج له التيمم عند تيقن الماء فعند التوهم أولى وإن لم يخف وجب عليه التردد إلى حد الحقيقة غرض الرقاق مع ما هي عليه من التشاغل بشغلهم والتفاوض في أقوالهم ويختلف ذلك باستواء الأرض واختلافها صعوداً وهبوطاً فإن كان معه رفقة وجب سؤالهم إلى أن يستوعبهم أو يضيق الوقت فلا يبقى إلا ما يسع الصلاة على الراجح وقيل يستوعبهم ولو خرج الوقت ولا يجب أن يطلب من كل واحد من الرفقة بعينه بل يكفي أن ينادي فيهم من معه ماء يجوده أو بثمنه ويجب أن يجمع بينهما ولو بعث النازلون ثقة يطلب لهم كفاهم كلهم الحالة الثالثة أن يتيقن وجود الماء حوله وهذا ثلاث مراتب المرتبة الأولى أن يكون الماء على مسافة ينتشر إلى النازلون للخطب والحديث والرعى فيجب السعي إلى الماء ولا يجوز التيمم إلا أن خاف على ما مر غير اختصاص ومال يجب بذله في تحصيل الماء ثمانية أو أجرة قال محمد بن يحيى له يقرب من نصف فرسخ وهذه المسافة فوق الماءة عند التوهم المرتبة الثانية أن يكون بعيداً بحيث لو سعى إليه خرج الوقت فهذا يتيمم على المذهب لأنه فاقد الماء في الحال ولو وجب انتظار الماء مع خروج الوقت لم يساغ

في أول وقتها ويجوز تأخيرها  
عن أول الوقت ولو بلا عذر  
بشرط أن يعزم على فعلها  
قبل خروج الوقت ومثل  
الصلاة في ذلك بقية  
المفروض الموسعة كالحج  
ويجب على الشخص عند  
أول بلوغه أن يعزم على  
فعل جميع الواجبات  
والاستماع عن جميع  
المحرمات ومن جملة وجوب  
الصلاة عليه من المكلفين  
فهو كافر مرتد ويقتل ككفر  
أن لم يرجع إلى الإسلام  
ولا يصلي عليه ولا يدفن في

التيهم أصلاً بخلاف ما لو كان الماء معه وخاف فوت الوقت لو توضأ فإنه لا يجوز له التيمم على المذهب لأنه ليس فاقد الماء في الحال المرتبة الثالثة أن يكون الماء بين المرتبتين بأن تزيد مسافته على ما تنتشر إليه النازلون وتقصّر عن خروج الوقت وفي ذلك خلاف منتشر والمذهب جواز التيمم لأنه فاقد الماء في الحال وفي السعي زيادة مشقة الحالة الرابعة أن يكون الماء حاضراً لكن تقع عليه زجة المسافرين بأن يكون في يبر ولا يمكن الوصول إليه إلا بالآلة وليس هناك إلا آلة واحدة أو لأن موقف الاستقاء لا يتسع إلا واحداً وفي ذلك خلاف والراجح أنه يتيمم بالحجر الحصى ولا إعادة عليه على المذهب ومن أسباب الإباحة أيضاً ما إذا كان بقربه ماء ويخاف لو سعى إليه على نفسه من سبع أوعدة وعند الماء أو يخاف على ماله الذي معه أو يخلف في رحله من غاصب أو سارق أو كان في سفينة لو استقى لاستلقى في البحر فله التيمم في ذلك كله ولو خاف الانقطاع عن الرفقة أن كان عليه ضرر لو قصد الماء فله التيمم قطعاً وإن لم يكن عليه ضرر بخلاف والراجح أن له أن يتيمم للوحشة (و) السبب الثاني (المرض) وهو ثلاثة أقسام الأول أن يخاف معه بالوضوء فوت الروح أو فوت عضو أو فوت ففعة العضو ويلحق بذلك ما إذا كان به مرض غير مخوف إلا أنه يخاف من استعمال الماء أن يصير مرضاً مخوفاً فيباح له التيمم الثاني أن يخاف زيادة العلة وهي كثرة الألم وإن لم تردد المدة أو يخاف طول مدة البرء وإن لم يزد لآلم أو يخاف شدة الضنى وهو المرض الملازم المتقرب إلى الموت أو يخاف حصول شين قبيح كالسواد على عضو ظاهر كالوجه وغيره مما يندو غالباً عند المهنة وهي بفتح الميم وكسر هاء مع كسر الهاء وسكونها ومعناها الخدمة وفي جميع هذه الصور خلاف منتشر والراجح جواز التيمم وعلة الشين الفاحش أنه يشوه الخلقة ويدوم ضرره فأشبهه تلف العضو الثالث أن يخاف شيناً سيراً كأنه يجرى أو سواداً قليلاً أو يخاف شيناً قبيحاً على غير الأعضاء الظاهرة أو يكون به مرض لا يخاف من استعمال الماء معه محدثاً في العاقبة وإن تألم في الحال لجراحة أو برد أو حر فلا يجوز التيمم لشيء من هذا بخلاف \* (فرع) \* للريض أن يعتمد في ذلك قول الطبيب العدل في الرواية ويعمل بمعرفة نفسه حيث كان عالماً بالطب ولا يعمل بتجربة نفسه على الاعتماد لا اختلاف المزاج باختلاف الأزمنة ومحل ذلك في المحضر ما لو كان يبريه لا يجد بها طبيباً فإنه يجوز له التيمم حيث ظن حصول ما ذكره لكن نجح عليه الإعادة وظنه ذلك مع فقد الطبيب يجوز له التيمم لا مسقط للصلاة (و) السبب الثالث (الاحتياج إليه) أي إلى الماء (لعطش حيوان محترم) وهو ما يحرم قتله قال النووي في الإيضاح ولو وجدته وهو محتاج إليه لعطشه أو عطشه رفيقه أو ذابته أو حيوان محترم تيمم ولم يتوضأ سواء في ذلك العطش في يومه أو فيما بعده قبل وصوله إلى ماء آخر قال أصحابنا ويحرم عليه الوضوء في هذا الحال لأن حرمة النفس أكدر ولا بدل للشرب وللوضوء بذل وهو التيمم والغسل من الجنابة ومن الحيض وغيرهما كالوضوء فيما ذكرناه وسواء كان المحتاج للعطش رفيقه المخاطلة أو واحداً من القافلة وهو المسافر والركب بفتح الراء وسكون الكاف جمع راكب كحطب جمع صاحب ولو امتنع صاحب الماء من بذله وهو غير محتاج إليه للعطش

قبول المسلمين فإن لم يجد وجوبها وأنهرها عن وقتها لا عذر فهو مؤمن فاسق لكنه يقتل بشروط مذكورة في المطولات ولا تسقط الصلاة عن أحد ولو اشتد عليه المرض إلا إذا غاب عقله تغير تعذر منه ولا عذر له في تأخيرها في المحضر عن وقتها ولو تكاثرت عليه الاشتغال إلا إذا نسيها بغير تعب أو نام قبل دخول وقتها ولم ينتبه إلا بعد فواتها وإذا فاتت شخصاً فريضة بغير عذر وجب

وهناك مضطر إليه للعطش حالا وان احتاجه المالك ما لا كان للضطر أخذه قهرا أى  
وعليه قيمته وله أن يقاتله عليه فان قتل أحدهما كان صاحب الماء مهترا بالدم لا قصاص  
فسيه ولا دية ولا كفارة لكونه ظالما بغير حق منه وكان المضطر مضمويا بالقصاص أو الدية  
والكفارة لكونه مقتولا بغير حق ولو احتاج صاحب الماء إليه لعطش نفسه كان المالك  
مقدما على غيره ولو احتاج الأجنبي للوضوء وكان المالك مستغنيا عنه لم يلزمه بذله له  
لطهارته ولا يجوز للأجنبي أخذه قهرا لأنه يمكنه التيمم واعلم أنه مهم الاحتياج إليه لعطش  
نفسه حالا أو ما لا أوفيقه أو حيوان محترم وان لم يكن معه ولو في نافي الحال قبل وصولهم  
إلى ماء آخر فله التيمم وجوبا ويصلي ولا بعدد أقدم الماء شرعا ولو لم يجد الماء أو وجده يباع  
بمن مثله وهو واجب الثمن فأصلاهما يحتاج إليه في سفره ذاهبا وراجعا لزمه شراؤها وان  
كان يباع بأكثر من ثمن المثل لم يلزمه شراؤه لان للساء بدلا سواء قلت الزيادة أم كثرت  
ليكن يستحب شراؤه وثن المثل هو قيمته في ذلك الموضع في تلك الحالة انتهى قول النووي  
ملخصا ومثل احتياجه للساء احتياجه لثمنه في مؤنة مؤنة من نفسه وعياله قال المحصني ولو  
مات رجل وله ماء ورفقته عطاش شربوه وعموه ووجب عليهم ثمنه وجعله في ميراثه وثنه  
قيمته في موضع الاتلاف في وقته اه قال البيجوري والعطش المبيع للتيمم يعتبر فيه قول  
الطبيب العدل وله أن يعمل بمعرفته اه تكمل (غير المحترم) وهو ما لا يحرم قتله (ستة)  
من الأشياء أحدها (تارك الصلاة) أى بعد أمر الإمام والاستتابة ندبا وقيل وجوبا وعلى  
ندب الاستتابة لا يضمن من قتله قبل التوبة لكنه يأثم (و) ثانيا (الزاني المحصن) بفتح الصاد  
على غير قياس وشرائط الاحصان أربع البلوغ والعقل والحرية ووجود الوطء في نكاح  
صحیح قال الشافعي اذا أصاب الحر المألغ امرأته أو أصيبت الحرمة بالمألغة بنكاح فهو  
احصان في الاسلام والذرك \* (فرع) \* قال الشافعي والمرتد والمعتد أن غير المحترم من  
الآدمي فيه تفصيل ان كان قادرا على التوبة كترك الصلاة والمرتد لم يجز له شرب الماء  
وان احتاجه في انقاذ روحه من العطش لثمنه للطهارة مع قدرته على الخروج من  
المعصية وان لم يقدر عليها كازاني المحصن جاز له التيمم وشرب الماء للعطش قررره شيخنا  
المحفي (و) ثالثها (المرتد) وهو من قطع ممن يصح طلاقه الاسلام قال المدابني \* (قائدة) \*  
من دعاء ابن مسعود رضي الله عنه اللهم اني أسألك ايمانا لا يرتد ونعيما لا ينفد وقرعة عين  
لا تنقطع ومرافقة نديمك صلى الله عليه وسلم في أعلى جنات الخلد اه (و) رابعها (الكافر  
الحربي) وهو الذي لا صلح له مع المسلمين قاله الفيومي ونحو ج بالحربي ثلاثة أقسام الذي  
وهو من عقد الجزية مع الامام أو نائبه ودخل تحت أحكام الاسلام فانه محترم وسمى ذميا  
لذلك نسبة الى الذمة أى الجزية والمعاهد وهو من عقد المصاحبة مع الامام أو نائبه من  
أهل الحرب على ترك القتال في أربعة أشهر أو في عشرين سنين بعوض منهم موصل البناء أو  
بغيره لقوله صلى الله عليه وسلم الا من ظلم معا هذا أو انتقصه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه  
شيئا بغير طيب نفس فانا حجيجه أى خصمه يوم القيامة رواه أبو داود والمؤمن وهو من عقد  
الامان مع بعض المسلمين في أربعة أشهر فقط لقوله تعالى وان احدا من المشركين استجارك

عليه قضاؤها على الفور  
فان فاتته بعد وجوب  
عليه قضاؤها على التراخي  
والأفضل له ابادرة  
بقضاها  
\* (باب شروط الصلاة)  
الشروط لصحة الصلاة  
أربعة (الأول) الطهارة  
عن المحدثين وعن النجاسة  
التي لا يعفى عنها في الجسد  
والملبوس والمكان  
(والثاني) ستر العورة من  
أعلى البدن وجوانبه  
للقاد عليه ولو صلى في  
الطلة منفردا عن الناس

فأجروه أي إذا استأمتك أحد منهم من القتل فأمنه ولقوله صلى الله عليه وسلم ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين رواه الشيخان وصححه أي عقود المسلمين كعقد شخص واحد منهم يقوم بهذا العقد أدناهم أي كالعبد والنساء فمن نقض عهد مسلم فعليه لعنة من ذكر قال شيخنا أحمد النجراوى والمراد بالمعاهد في الحديث ما يشمل هؤلاء الثلاثة \* (فائدة) \* قال محمد الشريفي في كتابه التفسير الملقب بالسراج المنير والكفر لغة ستر النعمة وأصله الكفر بالفتح وهو الاسترو في الشرع أنكر ما علم بالضرورة بحج رسول به وينقسم إلى أربعة أقسام كفر إنكار وكفر جحود وكفر عناد وكفر نفاق فكفر الانكار هو أن لا يعرف الله أصلاً ولا يعترف به وكفر الجحود هو أن يعرف الله بقلبه ولا يقتر بلسانه ككفر باليس واليهود قال الله تعالى فلما طأءهم ما عرفوا كفروا به وكفر العناد هو أن يعرف الله بقلبه ويعترف بلسانه ولا يدين به ككفر أبي طالب حيث يقول

ولقد علمت بأن دين محمد \* من خير أديان البرية ديننا  
لولا الملامة أو حذار مسببة \* لوجدتني سيمحاً بذلك مدينا

وأما كفر النفاق فهو أن يقتر باللسان ولا يعتد بالقلب اه وقال الباقوري والكفر قيل هو عدم الإيمان عما من شأنه أن يكون متصفاً به وقيل هو العناد بانكار شيء مما علم بحج الرسول به ضرورة فالتقابل بينه وبين الإيمان على الأول وهو الحق من تقابل العدم والمملكة وعلى الثاني من تقابل الضدين والمملكة هي صفة راسخة في النفس سميت بذلك لأنها ملكت محلها \* (فرغ) \* قال البراوى والذي نقله سيدي عبد الوهاب الشعراني عن السبكي أن عمه صلى الله عليه وسلم أباطب بعد أن توفي أحياء الله تعالى وآمن بالنبي صلى الله عليه وسلم قال شيخنا العلامة السبكي وهذا هو الملائق بحبه صلى الله عليه وسلم وهو الذي اعتقده وألقى الله به وأما أحياء الله تعالى أبويه صلى الله عليه وسلم فلا دخول في أمته فقط وإن كانا من الناجين انتهى لأنهما من أهل الإسلام (و) خامسها (الكلب العقور) أي الجارح والكلب ثلاثة أقسام عقور وهذا خلاف في عدم احترامه وندب قتله وما فيه نفع من اصطيد أو حراسة وهذا خلاف في احترامه وحرمة قتله وبالألف نفع فيه ولا ضرر وهو كلب السوق المسمى بالجماعى ومعه رالملى فيه أنه محترم فيحرم قتله وعند شيخ الإسلام يجوز قتله فإن كان الكلب عقوراً ولكن فيه نفع من قتله تغلب الجانب الضرر (و) سادسها (الخنزير) وهو حيوان خبيث ويقال أنه حرام على لسان كل نبي ويسن قتله سواء كان عقوراً أم لا على العمد وقيل يجب قتل العقور \* (فرغ) \* يسن قتل المؤذيات أي التي تؤذى بطبعها كالقواشق الخنس وهي التي كثر خبثها وأذاؤها الغراب الذي لا يؤكل وهو الذي بعثه نبي الله نوح عليه السلام من السفينة ليأتيه بخبر الأرض فترك أمره وأقبل على جيفة والمعدة والعقرب وهما ثمانية أرجل وعمتها في ظهرها ولذا يقال أنها عمياء لكونها لا تبصر ما أمامها تادخ وتؤمن بالماشديدا والفارة وهي التي عمدت إلى حبال سفينة سيدنا نوح فقطعتها وأخذت الثقيلة لتحريق

وعورة الذكر والامة في  
الصلاة ما بين السرة  
والركبة لكن يجب  
عليهما ستر السرة والركبة  
أيضا وعورة المحترمة الكاملة  
جميع بدنهما الا الوجه  
والكفين ومن عجز عن  
ستر عورته في الصلاة صلى  
حارياً ولا اعادة عليه  
(والتالث) دخول  
الوقت ولو بغلطة النظر في  
الصلاة المؤقتة كالغرض  
الا صلى وتوابعه ووجود  
السبب يقيناً في التي لها  
سبب كصلاة الكسوف

الحيث أيضا فامر النبي صلى الله عليه وسلم بقتلها والكلب العقور وقضية كلام النووي  
 وأزافني أن اقتناء هذه الفواسق الخمس حرام وكذلك العنكبوت فهي من ذوات السموم  
 كما قاله الأطباء وإن كان نسجها طاهرا وكثير من العوام يمتنع من قتلها لأنها عشت في  
 فم الغار على النبي صلى الله عليه وسلم ويلزم على هذا أن لا يذبح الحمام لأنه عشت أيضا على  
 فم الغار وفي كلام بعضهم أن العنكبوت ضربان ذو سم وغيره وكالاسد والنمر يكسر النون  
 واسكان الميم وهو سبع أخبث وأجرأ من الاسد يختلف لون جسده والذئب والذئب بضم  
 الدال المهملة وهو حيوان خبيث والنسر وهو من الطير الجوارح والعقاب وهو أنثى  
 الجوارح والوزغ وروى مسلم أن من قتل الوزغ في أول ضربة كتب الله له مائة حسنة  
 وفي الثانية دون ذلك وفي الثالثة دون ذلك وفيه حض على قتلها قيل لأنها كانت تنفخ  
 النار على سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام والبعوض والقراد مثل غراب وهو ما يتعلق  
 بالبعير ونحوه وهو كالقمل للانسان والقرود وهو حيوان خبيث والصرد وزان عمر نوع  
 من الغربان قال أجد السجاعي وهو طائر فوق العصفور يقع نصفه أبيض ونصفه أسود  
 ضخ الرأس والمنقار أصابعه عظيمة لا يقدر عليه أحد وله صفر مختلف بصفر لكل طائر  
 يريد أن يصيده بلغته ويدعوه إلى التقرب منها فإذا اجتمعوا إليه شد على بعضهم ومنقاره  
 شديد فإذا نقر واحد أقده من ساعته وأكله والبرغوث والبق والزنبور بضم الزاي ويحرم  
 قتل النمل السليماني وهو الكبر لا تنفاه أذاه والنحل والخفاف بضم الخاء وتشديد الطاء  
 ويسمى الآن عصفورا الجنة لأنه زهد ما في أيدي الناس من الأقوات واكتفى بتقوته  
 بالبعوض والضفدع والهدهد والوطواط وهو الخفاش وهو طائر لا يكاد يصر بانهار  
 وكالقمل والصئبان وهو بيضه أما غير السليماني وهو الصغبر المسمى بالذرق فيجوز قتله بغير  
 الحراق لكونه مؤذيا وكذا به أن تعين طر يقال دفعه أما ما ينفع ويضر كصقر وهو من  
 الجوارح يسمى القطا في بضم القاف وفتحها وباز فلا يسن قتله ولا يكره بل هو مباح وما لا  
 يظهر فيه نفع ولا ضرر كخنزير وجعلان جمع جعل وزان عمر والحرباء وهي أكبر من  
 القطا تستقبل الشمس وتدور معها كيفما دارت وتتلون ألوانا ودود وذباب يكره قتله  
 لأنه ليس من احسان القتل أما السرطان وهو حيوان البحر يسمى عقرب الماء والرخة  
 وهي طائر يأكل العذرة وهو من الخبائث فإنه محرم قتله ما على المعتمد ويجوز رمي القمل  
 حيا إن لم يكن في مسجد ذكر ذلك كله الشيخ الشرفاوي في حاشيته على تحفة الطلاب في  
 باب جزاء الصيد

فلا تصح صلاة مؤقتة  
 حتى يدخل وقتها ولا صلاة  
 لها سبب حتى يوحسبها  
 يقينا (والرابع) استئذان  
 عين الكعبة يقينا في  
 القرب وظنا في البعد لا  
 في نافلة السفر وصلاة شدة  
 الخوف  
 \* (باب أركان الصلاة) \*  
 أركانها ثلاثة عشر (الاول)  
 النية مقصورة بجزء من  
 تكبيرة الاحرام (والثاني)  
 القيام في الفرض للقادر  
 عليه ومن عجز عن القيام  
 صلى جالسا فان عجز عن

\* (فصل) \* في شروط صحة التيمم (شروط التيمم) أي مالا بد منه فيه (عشرة) (الاول) أن  
 يكون بتراب) أي خالص بجميع أنواعه حتى ما يداوى به وهو الطين الارمني والمحرق  
 منه ولو اسود ما لم يصر رمادا والبطحاء وهو ما في مسيل الماء والسيح بفتح الباء أي الملح  
 الذي لا ينبت ما لم يعله أي يغلبه ملح فجميع ما يصدق عليه اسم التراب كاف من أي محل  
 أخذ ولو من ظهر ركب إذا لم يعلم تنجس التراب المتأخوذ منه (و) الثاني (أن يكون التراب  
 طاهرا) لقوله تعالى فتييموا صعيدا طيبا أي ترابا طاهرا (و) الثالث (أن لا يكون



مستعملاً) أى فى رفع الحدث ومثله المستعمل فى إزالة النجاسة المغلظة فان كان فى السابعة  
كان طاهر فقط أو فيما قبلها فتنجس ولا يصير طهر بغسله والمستعمل منه فى رفع  
الحدث ما بقى بغيره الممسوح بعدم مسحه أو تناثره منه حالة التيمم بعدم مسحه العضو ما ما تناثر  
ولم يمس العضو بل لاقى بالصلق بالعضو فليس بمستعمل كالباقي بالارض وكذا لو ألقى  
الريح على وجهه تراباً فأخذه بخرقه ثم أعاده على وجهه فانه يكفي وعلم من ذلك أنه لو تيمم  
واحد أو جماعة مرات كثيرة من تراب يسير فى نحو خوقة جاز حيث لم يتناثر إليه شئ مما ذكر  
كما يجوز الوضوء متكرراً من أناء واحد ولو رفع إحدى يديه عن الأخرى قبل استيعابها ثم  
أراد أن يعيدها للاستيعاب جاز فى الأصح لأن المستعمل هو الباقي بالمسوحة أما الباقي  
بالمسوحة ففي حكم التراب الذى يضرب عليه اليد مرتين فلا يكون مستعملاً بالنسبة  
للمسوحة أى فلو أغفل فهم المعة كان له أن يمسحها بما فى المساحة أما بالنسبة لغير  
المسوحة كعضو متيمم آخر أو العضو الممسوح فلا يجوز مسحه بما فى الكف لارتقاء حدث  
ذلك الكف به فهو مستعمل (و) الرابع (أن لا يخلطه دقيق ونحوه) كنهوض عفران  
وفورة من المخالطات وإن قل ذلك الخلط لمنعه وصول التراب إلى العضو لكثافته قال  
المحصى والكثير ما يرى والقليل ما لا يظهر انتهى ولو اختلط التراب بماء مستعمل وحف  
جازه التيمم به (و) الخامس (أن يقصده) أى يقصد التراب لأجل التحويل إلى العضو  
الممسوح فتييمم ولو بفعل غيره باذنه أو بترغ وجهه أو يديه فى الأرض لقوله تعالى فتييمموا  
صعيداً طيباً أى اقصدوه فلو انتفى النقل كان سفته ربح على عضو من أعضاء التيمم فردده  
عليه ونوى لم يكف وإن قصد بوقوفه فى مهب الريح التيمم لا تنفاه القصد من جهته بانتفاء  
النقل المحقق للقصد وأما قصد العضو فلا يشترط على المعتمد فلو أخذ تراباً لمسح به وجهه  
فتذكر أنه مسحه صح أن يمسح به يديه وبالعكس (و) السادس (أن يمسح وجهه ويديه  
بضربتين) أى ولا بد من الضربتين شرعاً وإن أمكن التيمم عقلاً بضربة بخرقه أو نحوها  
بأن يضرب بالخرقة على تراب ويضعها على وجهه ويديه ما ويرتب فى المسح بأن يمسح  
وجهه بطرفها ثم يديه بطرفها الآخر فلا يكفي ذلك شرعاً لانه نقلة واحدة فلا بد من نقلة  
ثانية يمسح بها ولو قطعة من يده والمراد بالضرب النقل فلو أخذ التراب من الهواء كفى  
لا يقال إن النقل من الأركان فكيف يجعله من الشروط لانا نقول إن الركن ذاته والشروط  
انما هو تعدده لا ذاته (و) السابع (أن يزيل) أى التيمم (النجاسة أولاً) أى فيشترط على  
التيمم تقديم إزالة النجاسة غير المعقوفة عنها عن بدنه ولو عن غير أعضاء التيمم من فرج أو غيره  
لأن ثوبه ومكانه بخلافه فى الوضوء لأن الوضوء لرفع الحدث وهو يحصل مع عدم تقديم  
ذلك والتيمم لا باحة الصلاة التابع لها غيرها ولا باحة مع ذلك فأشبه التيمم عنها التيمم  
قبل الوقت قال الشافعى فلو تيمم قبل إزالة النجاسة لم يصح تيممه على المعتمد فى المذهب  
وجرى عليه الرمى وقبل يصح وجرى عليه ابن حجر وينبئنى على الخلاف ما لو كان الميت  
أقلف وتحت قلبه نجاسة فعند الرمى يذفن بالصلاة عليه لانه لم يتقدم إزالة النجاسة  
وعند ابن حجر يصلى عليه إذا يشترط عنده ذلك (و) الثامن (أن يجتهد فى القبلة قبله)

المجسوس اضطلع على  
جنبه واستقبل القبلة  
بوجهه ومقدم بدنه ويكره  
أن يضطلع على الجنب  
الأيسر من غير عذر فإن  
عجز عن الاضطلاع استلقى  
على ظهره ويجب عليه أن  
يرفع رأسه بشئ يستقبل  
القبلة بوجهه وأن يجلس  
للمركوع والسجود أن  
أمكنه ذلك فإن عجز أشار  
برأسه فإن عجز أشار بأخفافه  
فإن عجز أجرى أركان  
الصلاة على قلبه وفى جميع  
ذلك لا ينقص من أجره



اي قبل التيمم قال ابن حجر في المنهاج القويم فلو تيمم قبل الاجتهاد فيها لم يصح على الاوجه  
قال الشيرقاوى هذا ضعيف فيصح التيمم بعد دخول الوقت ولو قبل الاجتهاد في القبلة  
ولهذا تصح صلاة من صلى اربع ركعات لا ربيع جهات بلاعادة (و) التاسع (أن يكون  
التيمم بعد دخول الوقت) أي الذي يصح فعل الصلاة فيه لأن التيمم طهارة ضرورة ولا  
ضرورة قبل دخوله والوقت شامل لوقت المجاوز ووقت العذر واوقات الرواتب وسائر  
المؤقتات كصلاة العيد والكسوف ويدخل وقت صلاة الاستسقاء باجتماع اكثر الناس لها  
ان اراد فعلها جماعة والا فمأراة فعلها والكسوف بمجرد التغير وان اراد فعلها جماعة  
والفرق بينهما أن الكسوف يفوت بالانجلاء ولا كذلك الاستسقاء لا يفوت بالسقيا ونجاسة  
المسجد بدخوله والمجزة بتمام الغسل الواجب وهي الغسلة الاولى والتيمم لبيت وان لم  
يكفن وبهذا يلغز فيقال شخص لا يصح تيممه حتى يتيمم غيره وهو الميت والنفل المطلق في  
كل وقت اراداه الا وقت الكراهة اذا اراد أن يصلي فيه أما اذا تيمم ليصلي خارجه أو أطلق  
فانه يصح ويدخل وقت التيمم للخطبة بالزوال كالمجعة فلو تيمم قبله لم يصح ويجوز التيمم  
للجمعة قبل الخطبة لدخول وقتها ووقت دم الخطبة انما هو شرط للجمعة فعلها ويجوز تيمم  
الخطيب أو غيره قبل تمام العدد الذي تنعقد به الجمعة وبشروط العلم أو الظن بدخول  
الوقت ولو بالاجتهاد فلو تيمم شاك فيه لم يصح وان صادقه (و) العاشر (أن يتيمم) أي  
المعذور وجوبا (لكل فرض) أي عيني فلا يجمع تيمم واحد وان كان التيمم صيا فريضين  
كصلاتين أو طوافين لانه طهارة ضرورة فيقدر بقدرها ويمتنع الجمع بين الجمعة وخطبتها  
بتيمم واحد لأن الخطبة وان كانت فرض كفاية قد انحلت بفرائض الاعيان وانما جمع بين  
الخطبتين بتيمم واحد مع أنهما فرضان لانهما التلازمهما صار كالثاني أو احدا كتم في  
لهما بتيمم واحد بل الظاهر امتناع افراد كل واحدة منهما بتيمم لعدم وروده ويجمع به  
فرضا وما شاء من النوافل لانها تكثر فيؤدي استحباب التيمم لكل صلاة منها الى الترك أو  
الى ضيق عظيم تخفف في امرها كما تخفف بترك القيام فيها مع القدرة وبترك القبلة في  
السفر ومثل النوافل تمكن المرأة حليلها وصلاة الجنائزة وتعينها بافراد الكلف عارض  
فاذا تيممت للفرض فانها تجميع بينه وبين التمكن وكذا صلاة الجنائزة ما لو تيممت للتمكن  
ثلاثا ما في الاما في مرتبة كس المحض والمكث في المسجد والا عتكاف وقراءة القرآن  
ولو فرضا عينيا كتعم الفاتحة وكذا سجدة التلاوة والشكر ولا يباح لها فرض ولا نفل أو  
تيممت لصلاة الجنائزة أبج لها ما في مرتبة من صلاة النافلة وما دونه مما تقدم ولا يباح لها  
الفرض فالمراتب ثلاثة ومس المحض وما بعده في مرتبة واحدة حتى لو تيمم لكل واحد  
بما جاز له فعل البقية والمرأة اذا تيممت للتمكن أن تمكن من الوطئ مرارا ولو كان تيممها  
لفقد ما ثم رأت في أثناء الجماع بطل تيممها وحرم عليها تمكينه ووجب عليه النزاع بخلاف  
ما اذا رآه وهو يحاجها فلا يجب عليه النزاع لعدم بطلان تيممها برؤيته هو اذا لو تيمم  
شخص لفقد ما ثم رآه غيره لم يبطل تيمم الاول قاله الشيرقاوى والله أعلم

شيء ويجوز للقادر ان يصلي  
النفيل قاعدا ومضطجعا  
ليكن ثواب القاعدا  
نصف ثواب القائم وثواب  
المضطجع نصف ثواب  
القاعدا (والثالث) تكبيرة  
الاحرام ويتعين فيها ثلثة  
أكبر فلا تصح بغير ذلك  
للقادر عليه والآخر عنه  
بأنه بما قدر عليه ولو بغير  
الاحرام والسنن عقب  
عنده التكبيرة ان يقرأ  
دعاء الافتتاح ثم يعوذ  
من الشيطان الرجيم  
(والرابع) قراءة الفاتحة

قال الشرفاوى والمعمد أنها سبعة بعد التراب والقصد ركنتين وانما لم يعد الماء ركناً في  
الوضوء والغسل لعدم اختصاصه بهما بخلاف التراب فإنه محتص بالتيمم ولا يكفي بالنقل  
عن القصد وان استلزمه والقصد هو قصد التراب لينقله فهو غير النية التي هي نية  
الاستباحة (الأول نقل التراب) أي تحويّل التيمم له ولو من وجهه إلى وجهه بأن سفته الريح  
عليه ثم نقله منه ورده إليه أو من وجهه إلى يد أو من وجهه إلى وجهه أو من وجهه إلى وجهه  
التيمم فنقله منه إليها أو من يد إلى وجهه أو من يد إلى يد أو من وجهه إلى وجهه أو من وجهه إلى وجهه  
فألصقها خمس ومثل التيمم ذو نية ولو كان المأذون كافراً أو صلياً أو أوثق حيث  
لا محاسة نافضة أو محبة أو إرادة كقوله فلا بد من الأذن في جميع ذلك ليخرج الفضولي  
وهو شغل من لا يقصده فإنه لا يكفي نقله ولو أحدث أحدهما بعد النقل وقبل المسح لم يضر  
أما الأذن فلا نية غير ناقلة وأما المأذون فلا نية غير متممة (الثاني النية) كان ينرى  
استباحة الصلاة فلا فرق بين أن يتعرض للحدث أن يقول نويت استباحة الصلاة من  
الحدث الأصغر أو الأكبر أو من المسح أو سجدة التسلاوة لرفع حدث لأن التيمم  
لا يرفع عنه ولا الطهارة عنه ولا فرض التيمم لأن التيمم طهارة ضرورة لا يسلم أن يكون  
مقصوداً فإن أراد صلاة فرض فلا بد من نية استباحة فرض الصلاة ويجب قرن النية  
بالنقل لأنه أول الأركان ومحال النية أول الواجبات وبمسح شيء من لوجهه ولا يضر عز وجل  
أي غيبها بينهما فلو أحدث بينهما كان لناقل هو بطلان النية أنه ذو نية فلا نية له  
مسح الوجه) حتى ظاهر مسترسل محته وانقبل من أنه على سقته لغرضه تعالى عامه محو  
بوجوهكم وأيديكم ولا يجب أيضاً التراب إلى منابت السعرات يجب أيضاً الماء البهليل  
ولا يندب ولو خفيفاً لما فيه من المسحة (الرابع مسح اليدين إلى مرفقين) قال السيد  
يوسف الزبيدي في إرشاد الأنام وكيفيته التيمم المندوبة كما في روضة أن يضع يده  
أصابع يده اليسرى غير لابهام على ظهور أصابع اليمنى غير لابهام بحيث لا يخرج أطراف  
أصابعها عن مسحة اليسرى ويبرزها على ظهر كف اليمنى فإذا دنا من كفها لم يمسحها  
أصابعه على حرف ذراع اليمنى وأمرها إلى الأرفق ثم أدار بطن كفها أن يمسح الذراع وتمررها  
عليه رافعا لابهامه فإذا بلغ كوعها أمر بباطن بهام يمسحها على ظهرها بهام يمسحها ثم يمسح  
باليسرى كذلك ثم يمسح إحدى الراحتين بالأخرى (الخمس الترتيب بين المسحتين) ولو  
عن حدث أكبر وانما يجب في الغسل لأنه لما كان الواجب فيه التيمم جعل البدن فيه  
كالعضو الواحد ما بين النقلين فلا يجب إذا مسح أصل وانتقل وسيلة فلو ضرب يديه على  
التراب ومسح باحداهما وجهه وبالأخرى يده الأخرى جازمه ينقل مرة رية يده الثانية  
(تمة) وسأله التمامية أوله ولو جنباً وحاضاً كما في الوضوء ويأتي بها بقصد المذكور  
بطلق ونقض اليدين أو فسخهما بعد الضرب وقبل المسح من الغسل إن كثراً فمضيه بعد  
التيمم فذكره أديس ابتعازه حتى يخرج من الصلاة لأنه أثر عبادة وإيمان أن يمسح يده  
اليمنى قبل اليسرى والتوجه للقبلة وأبداء مسح الوجه من أعلاه وإيمانه من أصابع  
أيسره إذا يمسح غيره فبيد أبا المرفق والأفرد والتحصيل وتقرىق يده به في كل ضربتين

بالسبعة في قيام كل ركعة  
والمسحوق يتيممها عنه  
الامام إن كان أهلاً للتحمل  
ويجب ترتيب التيمم  
وموالاتها وتجويد حروفها  
ومراعاة تشديداتها الأربع  
عشرة ومن يحجز عن الزمة  
فأبدلها سبع آيات من  
القرآن فإن يحجز عن القرآن  
أبى سبعة فروع من الذكر  
فإن يحجز عن الذكر وقف  
استبدلها بغيره ولا يبرح  
عنه وأربعة من التيمم  
سورة أو شيئاً من التيمم  
بغير الزمة في كل ركعة

الخاتم في الضربة الاولى وتخليل الاصابع ان فرق في الضربتين أوفى الثانية فقط والا  
أى بأن لم يفرق أصلاً أو فرق في الاولى التي للوجه وجب التخليل في الثانية لأنها المقصود  
للبيدين بخلاف الاولى فإنها مقصودة للوجه فما وصل لليدين منها لا يعتد به فاحتيج الى  
التخليل ليحصل ترتيب المسحطين والموا الة بين مسح الوجه واليدين \* (تذيل) \*  
ومكرهه تكثير التراب وتكرير المسح لكل عضو

\* (فصل) \* في بيان ما يبطل التيمم (مبطلات التيمم) بعد صحتة (ثلاثة) أحدها (ما أبطل  
الوضوء) فما اسم موصول أو نكرة موصوفة أى الذى أبطل الوضوء أو شئ أبطل الوضوء  
(و) ثانيها (الردة) ولو حكما كما لو حكى صبي الكفر فيبطل تيممه لانه طهارة ضعيفة لانه  
لا استباحة الصلاة وهي منتفجة معها بخلاف الوضوء والغسل بالنسبة للسليم فلا يبطلان  
بها ولو في اثناهما ولو توضأ أو اغتسل ثم ارتد في اثناهما ثم عاد للإسلام كله لكن يجدد  
النسبة السابق اما وضوء صاحب الضرورة وغسله في مكان التيمم فيبطل بالردة على المعتمد  
(و) ثالثها (توهم الماء) وان زال سري بما لجوب طلبه (ان تيمم لفقده) كان رأى سرابا  
هو ما يرى وسط النهار كأنه ماء وجماعة جوزان معهم ماء لاحتل في ذلك التوهم يحول  
عن استعماله من سبع أو عطش أو نحوهما فان كان ثم حائل وعلمه قبل التوهم أو معه لم  
يبطل تيممه ومحل كون توهم الماء مبطلا للتيمم اذا توهمه في حد الغوث فسادونه مع سعة  
الوقت بأن يبقى معه زمن لوسعي فيه الى ذلك لا يمكنه التطهر به والصلاة فيه والمراد  
بالتوهم ما يشعل الشك ومحل البطلان برؤية السراب ان لم يتيقن عند ابتدائها أنه سراب  
ومثله ما لو رأى غمامة مطبقة بخلاف توهم السترة لعدم وجوب طلبها

\* (فصل) \* في بيان الاستحالات والمطهر المحمل (الذى يطهر) هو من باى قتل وقرب أى  
ينقى ويبرأ (من النجاسات ثلاثة) أحدها (النجس) بغير آتاء وهي كل مسكر ولوم نبيذ القمر  
أى من المترك منها حتى يشتد والقصب أو العسل أو غيرها محترمة كانت النجس وهي التي  
عصرت بقصد الخلية أو لا بقصد شئ أو التي عصرها الكفار لم لارهي التي عصرت بقصد  
النجس وكان العاصر مسلما وبحب اراقها حينئذ فبطل التخليل (اذا تخللت بنفسها) أى  
من غير مصاحبة عين فهي طاهرة لانه لا علة النجاسة الا سكار وقد زال ولان العصور غالباً  
لا يتخلل الا بعد التخمير فلم نقل بالطهارة لانه عند اخذ خل من النجس وهو حلال اجتماعاً  
ويطهر دنها معها وان غلت بنفسها حتى ارتفعت وتنجس بها ما تلوث فوقها بغير غلبانها  
من دنها اما اذا تخللت بمصاحبة عين وان لم تؤثر في التخليل كحصاة فلا تطهر لتنجسها بعد  
تخللها بالعين التي تنجست بها قبل التخليل (و) ثانيها (جلد الميتة اذا دبغ) أى ان دبغ  
ولو بوقوعه بنفسه أو بالقائه على الدابغ أو القاء الدابغ عليه بنحو ريح ومقصود الدبغ  
نزع فضوله وهي رطوبته التي يفسدهم آؤها ويطيبه نزعها بحيث لو وقع في الماء لم يعد  
اليه النتن والفساد وذلك انما يحصل بجرى أى ما يلذع اللسان بحرقه عند ذوقه ولو  
كان نجساً كذرق طير أو عاريا عن الماء لانه لا دبغ احالة لازالة فيطهر ذلك الجلد  
المدبوغ ظاهراً وهو ما ظهر من وجهه وباطناً وهو ما لوشق اظهر ويبقى بعد ان دبغه متنجساً

من الصلاة الثانية وفي  
الركعتين الا وتين فقط  
من التسليمة والرابعة  
(والخامس) الركوع  
مقرونا بالعلم أي أنه حتى  
تستقر الأعضاء والواجب  
فيه ان ينحني بعد الفاتحة  
حتى تصل كفاه الى ركبتيه  
ان كان معتدلاً الخلقه  
والسنة ان يسوى فيه  
ظهره وعنقه كصفحة  
وينه بمساقبه وبأخذ  
ركبتيه بيديه مع تفرق  
أصابعهما ويقول فيه  
سبحان ربى العظيم وأدنى

فيجب غسله بالماء لتنجسه بالدباغ النجس أو المتنجس فلا يصلي عليه ولا فيه قبل غسله ويجوز بيعه قبله ما لم يمنع من ذلك ما نفع بان كان فيه نجس يستد الفرج كشر لم يلاق الدباغ ولا يحل أكله سواء كان من مأكل كقول اللحم أم من غيره أما جلد المذكي بعد ذبحه فيجوز أكله ما لم يضر قوله جلد الميتة يخرج به الشعر والأصوف والوبر واللحم لعدم تأثيرها بالاندباغ وأما الجلد فتأثر بالدباغ اذ ينتقل من طبع اللحوم الى طبع الثياب والميتة ما زالت حياتها بغير ذكاة شرعية فيدخل في الميتة ما لا يؤكل اذا ذبح وكذا ما يؤكل اذا اختل فيه شرط من شروط التذكية كذبيحة المجوسى والحرم بالجم أو العمرة للصيد الوحشى لأن مذبح الحرم ميتة ولو لا اضطرار أو الصيال هكذا قال الرجاني وقرر المحقق أنه يكون ميتة في صورة الاضطرار فقط دون الصيد وكما ذبح بالعظم ونحوه ويدخل فيها أيضا الموت حكما كجلد الحيوان الذى سلخ منه حال حياته فإنه يطهر بالدباغ ويخرج بما ذكرنا كان طاهرا بعد الموت كجلد الأدمى وما كان نجسا في حال الحياة كجلد الكلب والخنزير فلا يفيد الدباغ شيئا \* (تنبيه) \* الحيوان ان كان مأكولا لا يجوز ذبحه إلا للاكل فقط فيحرم لاخذ جلده أو لحمه للصيد به وغيره المأكول لا يجوز ذبحه مطلقا ولو لاجل جلده إلا اذا نص على جواز قتله أو نذبه (و) نالها (ما صار حيوانا) كدود تولد من عين النجاسة ولو مغلظة لانه لا يخلق من نفس المغلظة بل يتولد فيها كدود الخمل فإنه لا يخلق من نفس الخمل بل يتولد فيه \* (فرع) \* قال الشرقاوى ومن الاستحالات انقلاب الدم لبنا أو مينا أو علقه أو مضغة وانقلاب البضة فرخا ودم الطيبة مسكا وطهرا الماء القليل بالمكثرة فإنه استحالة على الاصح \* ثم اعلم ان الاعيان اما حيوان قال أحمد فى المصباح وهو كل ذى روح ناطقا أو غير ناطق مأخوذ من الحياة يستوى فيه الواحد والجمع لانه مصدر فى الاصل واما جاد وهو ليس حيوانا ولا أصل حيوان ولا جزء حيوان ولا منفصلا عن حيوان واما فضلات فالحويان كله طاهر الا نحو الكلب والجماد كله طاهر لانه خلق لمنافع العباد ولو من بعض الوجوه كما نجرفانه وان لم يؤكل ينفع به فى الاناء مثلا قال تعالى هو الذى خلق لكم فى الارض جيعا والفضلات ثلاثة أقسام ما استحالت فى باطن الحيوان الى فساد فهو نجس كالدم وما لا يستحيل فطاهر كالعرق من حيوان طاهر وما يستحيل الى صلاح فطاهر أيضا كاللبن واعلم ان المنفصل من الحيوان كميته الاشعر مأكول وصوفه ووبره ورشه فطاهر وان شك فى نجاسته كما لقي على التكيमान مثلا وهو موضع القمامة

\* (فصل) \* فى بيان الاعيان النجسة تطلق النجاسة على العين محازا أو ما حقهتم فهو الوصف القائم بالحل أى البدن أو المكان أو الثوب (النجاسات ثلاث) بالاقسام المترتبة على حكمها وغسلها أحدها (مغلظة) أى مشددة فى حكمها (و) نالها (مخففة) فى ذلك أيضا (و) نالها (متوسطة) بين المغلظة والمخففة فى ذلك أيضا (المغلظة نجاسة كالكلب ولو معينا) (والخنزير) لانه أقيح حالا من الكلب لا يحل اقتناؤه بحال مع إمكان لانه فاع به بنحو الخمل عليه فخرجت الحشرات رهي صغار دواب الارض فأنها وان لم يحل اقتناؤها

الكل ثلاث مرات  
(والسادس) الاعتدال  
مقرونا بالطه أئينة حتى  
تستقر لا قضاء والواجب  
فيه أن يعود بعد الركوع  
كان عليه قبله والسنة  
أن يقول فى حال رفعه  
من الركوع سمع الله لمن  
حمده فإذا اعتدل قال ربنا  
لك الحمد وأن تقمت فى  
اعتدال الركعة الأخيرة  
من الصبح كل يوم ومن  
الوتر فى النصف الثانى من  
رمضان (والسابع)  
السجود مرتين مقرونا

بحال لكن لا يمكن الانتفاع بها (وفرع أحدهما) أى مع الآخر تبعاً لهما أو مع غيره من  
حيوان طاهر تغليبا للجنس لأن الفرع يتبع أخس الأصلين في النجاسة وتحريم الذبيحة  
والمناكحة والاكل وعدم صحة الاضحية والعقيقة وقد ذكر الجلال السيوطي أحكام الفرع  
في جميع أبواب الفقه نظماً من بحر الخفيف وهو فاعلاتن مستغعلن فاعلاتن مرتين فقال  
يتبع الفرع في انتساب أباه \* ولا م في الرق والمحريمه  
والزكاة الاخف والدين الاعلى \* والذي اشتد في جراحه وديه  
وأخس الأصلين رجسا وذبحا \* ونكاحا والاكل والاضحية

فالولد من الشريف شريف وان كانت أمه غير شريفة لا عكسه ومن الرقيقة رقيق وان  
كان أبوه حرّاً ومن المحرّة حرّاً وان كان أبوه رقيقاً فالبا وخرج بالغالب مال الوصى مالك  
أمة بما تحمله كل سنة أو مطلقاً فاعتقها وارثه بعد موت الموصى ولو قبل قبول الموصى له  
الوصية فولد هاملوك الموصى له وان تزوجها حرّاً وبغزبها حينئذ وبولدها فقال لنا حرّة  
لا تنكح الا بشرط نكاح الامة ولنا رقيق بين حرّين ومالوطن الواطئ الامة أنها زوجته  
المحرّة كأن كان متزوجاً بحرّة وأمة فعلق منه فولد هاجر وان كان الواطئ والموطوءة  
رقيقين ويقال في هذا حرّ بين رقيقين ومالو غرّ بحرية أمة فانه قد الولد منها قبل علمه بأنها  
أمة أو مع علمه بذلك فالولد منها حرّ لظنه حرّاً حين نزول المني اليها حرّاً كان أو عبداً  
ومالوطن أنها أمة أو أمة ولده فالولد منها حرّ ويجب في المتولد بين ابل وبقر مثلاً أخف  
الزكّاتين فلا يزكى حتى يبلغ نصاب البقر وهو ثلاثون ففيها تبيع والمتولد بين ذمي ومسلمة  
أو عكسه مسلم والمتولد بين صيد بري وحشى مأكول وغيره نجس فيه الفدية على المحرم  
والمتولد بين كفاي ومجوسية أو عكسه فيه دية كفاي والمتولد بين كلب وشاة نجس وكذا  
المتولد بين سمك وغيره من مأكول فتكون ميتة نجسة والمتولد بين من تحل ذبيحته  
ومناكحته ككفاي ومن لا تحل كجوسي لا تحل ذبيحته ومناكحته والمتولد بين ما كول  
وغیره لا يحل أكله والمتولد بين ما ينحى به وما لا ينحى به لم تحز التحمية به وكذا العقيقة فلو  
تولد آدمي بين مغلط ذكر اكان أو أثنى وادمى كذلك وكان على صورة الأدمى ولو في  
النصف الاعلى فقط دون الاسفل فهو محرم بكم بظهارته في العبادات أخذاً باطلاقهم  
طهارة الأدمى وتجري عليه الاحكام لانه بالغ عاقل والعقل مناط التكليف فيصلى  
ويؤمهم لانه لا تلزمه عادة ويدخل المساجد ويخالط الناس ولا ينحسهم بمسبه مع رطوبة  
ولا ينحس به المساء القليل ولا المسائح ويفطم عن الولابات كولاية نكاح وقضاء كالقن  
بل أولى على المعتمد في جميع ذلك ولا تحل منّا كحته ولا ذبيحته ولا توارث بينه وبين آدمي  
على المعتمد وقال بعضهم يرث من أمه وأولاده دون أبيه ولا قود على قاتله فله حكم النجس  
في الانكحة لأن في أحد أصليه ما لا يحل رجلاً كان أو امرأة ولو ان هو مثله وان استويا في  
الدين وكذا التسرى على المعتمد لأن شرط حل التسرى حل المناكحة وجوزله ابن حجر  
التسرى حيث خاف العنت وحكم بانه نجس معنونه ومعتمد الرمي ما تدم املو كان  
على صورة الكلب مع العقل والنطق فهو نجس على المعتمد وله حكم الغلط في سائر أحكامه

بالطمانينة ويشترط فيه  
أن يسجد على جبهته  
مكشوفة وعلى ركبتيه  
وعلى جزء من بطون  
نديه وجزء من بطون  
أصابع قدميه وأن يرفع  
أسفله عن أعاليه وأن  
يتناقل برأسه حتى يحس  
بالثقل والسنة أن يسجد  
على أنفه ويقول في سجوده  
سبحان ربى الاعلى وبحمده  
وأدنى السكّال ثلاث وان  
يكترفه من الدعاء  
(وإنما من) النجاس بين  
السجدتين مقرّونا

وكذا ولد الولد لانه فرع بالواسطة قال ابن قاسم أنه لا يكلف حينئذ وان تكلم وميز وبلغ  
 مدة بلوغ الأدمي وكذا لو كان على صورة الأدمي وتولد من مغطين لأن الصورة لا تقمده  
 الطهارة حينئذ لضعفها فنحس اتفاقا قال القليوبي وإذا كان ينطق ويفهم فالقياس  
 التكليف لأن مناطه العقل وأما ميتته فهي نجسة نظرا لأصله ولو تولد من مغلط وحيوان  
 آخر غير آدمي فهو نجس معفو عنه باتفاق وأما المتولد من آدميين فهو طاهرا اتفاقا ولو  
 كان على صورة الكلب فإذا كان ينطق ويعقل فقال بعضهم يكلف لأن مناط التكليف  
 العقل وهو موجود فيه وكذا المتولد من شاتين وهو على صورة الأدمي إذا كان ينطق  
 ويعقل ويجوز ذبحه وأكله وان صار خطيما أو ماما ولذا قيل لنا خطيب يذبح ويؤكل  
 مسئلة توار تضع جدى وهو الذكرك من أولاد المعز كلبه أو خنزيرة فثبت نجاسة على لبنها أى  
 تربي ويسمى منه لم ينحس على الأصح \* (فائدة) \* نقل بعضهم أن كل الكلاب نجسة إلا  
 كلب أهل الكهف فإنه طاهر ويدخل الجنة ثم توقف في معنى طهارته هل أوجده الله  
 تعالى طاهرا أو سلبه أو صاف النجاسة فقال البيهقوري والظاهر الثاني (والخففة بول  
 الصبي) دون الصبية والخنثى (الذى لم يطعم) بفتح أوله وثالثه أى لم يأكل ولم يشرب (غير  
 اللبن) أى للتغذى ولا فرق بين لبن أمه وغيرها ولابن اللبن الطاهر والنجس ولومن مغلط  
 وان وجب تسميعه منه قال الشرقاوى من اللبن المجبن والزبد يضم الزاى وهو ما  
 يستخرج بالخص أى الخالص من لبن البقر والغنم والغشظة سواء كانت قشطة أم لا  
 ودخل فيه أيضا الخثر بالثلاثة أى الحامض وهو ما فيه ملوحة والخبض وهو الذى أخرج  
 زبد به بوضع الماء فيه وتحرريكه والجامد ولو بالانفحة بكسر الهمزة وفتح الهمزة وتشديد  
 الحاء وهى كرش التجل والمجدى مادام يرضع وهى شئ يستخرج من بطنه أصفر والاقط  
 بفتح الهمزة وكسرها وهو الذى يتخذ من اللبن الخبض يطبخ حتى يعصر ماؤه ويخرج باللبن  
 السمى ولومن لبن أمه أما تخنيكه بنحو تسروته وتناوله نحو السفوف بفتح السين وهو ماء  
 للإصلاح كإخراج أربع من جوفه فلا يضر (ولم يبلغ الحولين) تقريرا فلا يضر زيادة نحو  
 يومين هكذا قال الشرقاوى وقال الشيخ عثمان فى تحفة الحبيب والمعتمد الضرر لأن  
 الحولين تحديد بهلالية كما ذكره الشيخ على الشبراوى ونقل مثله عن انقليوبي \* قوله  
 بول الصبي الخ البول قيد أول والنصي أى الذى ذكره المحقق قيد ثان وقوله الذى لم يطعم غير  
 اللبن قيد ثالث وقوله لم يبلغ الحولين قيد رابع انتهى (والمتموسط سائر) أى باقى  
 (النجاسات) قال القاسم الحريرى فى درة الغواص ومن أوهامهم الفاضحة وأغلاطهم  
 الواضحة أنهم يقولون قدم سائر الحاج واستوفى سائر الخراج فدمستعدون سائر معنى الجمع  
 وهو فى كلام العرب معنى البقى ومنه قيل لما يبقى فى الأنايسر والدليل على صحة ذلك  
 أنه عليه السلام قال لغيلان حين أسلم وعنده عشر نسوة اختر أربعاً ممنين وفارق سائرهن  
 أى من بقى بعد الأربع اللائى تختارهن والصحيح أن سائر يستعمل فى كل باقى قل أو أكثر  
 لا جاع أهل اللغة على أن معنى الحديث إذا شربتم فاسروا أى أقفوا فى الأنايسر مما لا  
 أن المراد به أن يشرب الأقل ويبقى الأكثر وإنما ندب للمأدب بذلك لأن الأكل من

بالطمانينة والسنة أن  
 يقول فيه ربي اغفر لي  
 وارحمني وارفعني واجبرني  
 وارزقني واهدني وعافني  
 واعف عني (والتاسع)  
 المجلس الأخير الذى يسلم  
 عقبه غالباً (والعاشر)  
 قراءة التشهد فى هذا  
 المجلس وهو التحيات إلى  
 وأشهد أن محمداً رسول  
 الله (والحادى عشر)  
 الصلاة على النبي صلى  
 الله عليه وسلم فى هذا  
 المجلس أيضاً بعد قراءة  
 التشهد وأقلها اللهم صل



المطعم والمشرب منه أية دالة على النهم وملازمة عند العرب انتهى والنهم بفتحين أي  
افراط الشهوة في الطعام ثم اعلم أن النجاسة لغة ما يستقدر ولو طاهرا كبصاق ومني ومخاط  
ويحرم أكل ذلك بعد أن يخرج من معدته إلا نحو صلاح وشرعا بالحد مستقدر يمنع صحة  
الصلاة حيث لا مرخص أي لا يجوز فإن كان هناك مرخص كما في فاقد الطهورين وعليه  
نجاسة فإنه يصلي لمحرمة الوقت وعليه الاعادة وبالعشر والاول بول ولو من طفل ومنه  
الخصاصة التي تخرج عقبه ان تبين انعقادها منه فهي نجسة والافهسي متنجسة والثاني  
المذي بالمعجزة وهو ماء أبيض رقيق يخرج غالباً عند ثوران الشهوة بلالذة وبلا شهوة قوية  
أو بعد فتورها فلا يكون إلا من البالغين وأكثر ما يكون في النساء عند ملاعبتهن وهيجان  
شهوتهن وربما يخرج من الشخص ولا يحس به الثالث ودي بمهملة وهو ماء أبيض كدر  
نخين يخرج أما عقب البول أو عند جل شيء ثقيل وهذا يختص بالبالغين الرابع روث  
من غائط وغيره ولو من سمك وجراد ويجوز قلى السمك حيا وكذا ابتلاعه إذا كان صغيرا  
وبعق عصفى باطنه ويسن ذبح بقرة كثيرة يطول بقاؤها الخامس كلب ولو لم يعلم للصيد  
أو الحراسة أو نحوهما \* (حكمة) في الكلب عشر خصال مجودة ينبغي للأوم أن لا يتخلو  
منها أو لها لا يزال جائعا وهذه صفات الصالحين الثانية لا ينام من الليل إلا قليلا وهذه  
من صفات المجتهدين الثالثة لو طرد في اليوم ألف مرة ما برح من باب سيده وهذه من  
علامات الصادقين الرابعة إذا مات لم يخلف ميراثا وهذه من علامات الزاهدين الخامسة  
أن يقنع من الأرض بأدنى موضع وهذه من علامات الراضين السادسة أن ينتظر إلى كل  
من يرى حتى يطرح له لفظة وهذه من أخلاق المساكين السابعة أنه لو طرد ويحس  
عليه التراب فلا يغضب ولا يحقد وهذه من أخلاق العاشقين الثامنة إذا غلب على  
موضعه بتركه وبذهب إلى غيره وهذه من أفعال المحامدين التاسعة إذا أجدى له أي  
أعطى له لقمة أكلها وبات عليها وهذه من علامات القانعين العاشرة أنه إذا سافر من بلد  
إلى غيره لم يتردد وهذه من علامات المتوكلين انتهى السادس خنزير قال الله تعالى إنما  
حرم عليكم الميتة والدم أي المسفوح وحمل الخنزير أي أكلها وخص اللحم بالذكور لأنه معظم  
المقصود وغيره تبع له السابع فرع كل منهما مع غيره تبعها هما أو تغلبا للنجاسة أن لم  
توجد الصورة أما إذا وجدت فاتها تغلب كما مر الثامن منها تبعها لاصلة وهو البسطن  
بخلاف منى غيره هؤلاء الثلاثة لذلك سواء كان مأكول اللحم أولا التاسع ماء قرح تغير  
طعمه أو ريحه أولونه لأنه دم مستحيل فإن لم يتغير فطاهر كالعرق خلافا للرافعي أو اختلط  
باجنبي لأن محل العفوع من ماء القروح وكذا المنة فط والصيد ونحوها ما لم تختلط بذلك  
ولو من نفسه كدم مع عينه وريقه العاشر صديد وهو ماء رقيق يخالطه دم الحادي عشر  
القيح لأنه دم مستحيل الثاني عشر مرة بكسر الميم وهي ما في المرارة أي المجلدة وأما نفسها  
فتنجس تطهر بالغسل فيجوز أكلها إن كانت من حيوان مأكول كالكرش بفتح الكاف  
وكسر الراء والتكيد والطحال بكسر الطاء ومن جملة ما في المرارة المخززة التي توجد في مرارة  
البقرة وتستعمل في الأدوية فهي نجسة لتجمدها من النجاسة فاشبهت الماء النجس إذا

على عهدوا كلها مدور  
في المطولات (والثاني  
عشر) التسليمة الأولى  
والواجب فيها السلام  
عليكم والسنة أن يزيد  
ورحمة الله وأن يسلمها على  
المؤمن وأن يسلم بعدها  
تسليمة ثانية على الشمال  
وأن يلتفت مع كل تسليمة  
إلى جهتها (والثالث عشر)  
ترتيب الأركان على هذا  
الوجه المذكور  
\* (فصل) \* وسنن الفرائض  
ثمان وعشرون ركعة  
عشر منها مؤكدات وهي



انعقد لها ومثلها في النجاسة سم الحية والعقرب وسائر الهوام وتبطل الصلاة باسعة الحية لان سمها يظهر على محل السعة لا العقب على الاوجه لان ابرتها تغوص في باطن اللحم وتنج السم فيه وهو لا يجب غسله وأما الانفة فان كانت من حيوان لم يتناول اللبن فطاهرة والا فتنجسه الثالث عشر مسكر مائع من خمر وغيره ونرج بالمائع الحشيشة والبنج بفتح الباء هونبت له حب يخط العقل ويورث الخبال فانهم مائع محرمة طاهران وكذلك الافيون والزعفران والعنبر وجوزة الطيب وهي كبيرة تؤكل والذي يداع عند نحو العطار انما هو نواها لا هي فكثير ذلك حرام اضرره بالعقل ويجوز تعاطي القليل منه عرفا وضبطه بعضهم بما لا يؤثر وينبغي كتم ذلك عن العوام واستغنى شيخنا يوسف الجاوي للفتي محمد صالح في بيع الافيون وشراؤه وأكله وشربه دخانه هل هو حلال أو حرام وهل يجوز أكله وشربه دخانه ضرورة كوجع البطن وما أشبه ذلك أولا وهل هو نجس أو طاهر فبين المفتي حكم ذلك بقوله يحرم استعمال الافيون اذا كان المستعمل منه قدرا يخدر العقل الا اذا كان اضطر الى استعماله بان لم يجد غيره حلالا ويبيع لمن يستعمله على وجه محرم حرام وشراؤه لا يستعمل محرم حرام وهو في نفسه طاهر الرابع عشر ما يخرج من معدة بقنسا كقيء ولو بلا تغير نعم ان كان الخارج حياطة صلبا بحيث لو زرع لنبت فنجس فان كان بحيث لو زرع لم ينبت فنجس العين وأما البص اذا ابتلع حيوان ونجس منه فان كان بحيث لو حُضن لفرخ فطاهر والا فنجس اما الخرج من الصدر أو الخلق وهي النخامة ويقال النخاعة والنزل من الدماغ وهما البلغم فطهران كالتخاط والبصاق بالصاد والزاى والسين كغراب وهو ماء الفم بعد نوره وجهه منه وأما مادام فيه فهو ريق ومثله في الطهارة العنبر والزباد والعرق وكذا المسك ان انفصل من الطيبة حال الحياة ولو طهأ أو بعد ازكاة وسئل المفتي محمد صالح فيما يخرج من فم النائم هل هو نجس أولا واذا كان نجسا فكيف الاحتراز عنه لمن ابتلى به فاجاب بقوله حيث لم يتحقق انه من المعدة فهو طاهر وان تحقق انه منها فهو نجس ومن ابتلى به عفى عنه في حقه الخامس عشر ما لا يؤكل غير الاذي كلبن الاثان وهو بفتح الهمزة اسم لاشئ الحجر لانه مستحيل في باطن كالدماغ اما لبن ما يؤكل ولبن الاذي فطاهران السادس عشر مية غدر آدمي وسمك وجراد والمراد بالسمك كل ما لا يعبدش في البر من حيوان البحرون لم باسم سمك فان الغريطي في نظم التحرير من بحر الرجز

وكل ما في البحر من حي يجل \* وان طفا أو مات أو فيه قتل

فان يعش في البر ايضا فامنع \* كالسرطان مطلقا والصفدع

قوله وان طفا بالفاء أي مات في الماء ثم علا فوق وجهه ولم يرسب السابع عشر دم الا كبدًا وطحالا فطاهران ما لم يدقا وبصرادما ولا فنجسان ولا نميا ولبننا خروا على لون الدم وبيضة لم تفسد بان لم تصلح للخلق فطاهرات أيضا أما اذا صار البص مذرا وهو والذي اختلط بياضه بصفاره فطاهر بلا خلاف قال عثمان السويقي قوله ده بخفيف الميم وبتشديد هاء ولو في سمك قال في العباب كل سمك ملح ولم يخرج ما في حوفه فهو نجس انتهى

ركعتان قبل الصبح  
وركتان قبل الظهر  
وركتان بعدها وركعتان  
بعد المغرب وركعتان بعد  
العشاء وثلاث عشرة غير  
مؤكدة وهي ركعتان  
قبل الظهر وركعتان  
بعد زياذة على التوكيدات  
وأربع قبل العصر  
وركتان قبل المغرب  
وركتان قبل العشاء  
(وأما التور) فهو وسنة  
مستقلة وهو اقضى جميع  
السنن وأقبله ركعة  
وسنة واحدة عشرة

قال الشرفاوى قوله دم أى وان سال من كبندوطحال ومنه الباقي على اللحم والعظام لكن  
 اذا طبخ اللحم بماء وصار الماء متغير اللون بواسطة الدم الباقي عليه فانه لا يضر ولا فرق  
 في ذلك بين أن يكون الماء واردا أو مورودا هذا اذا لم يغسل قبل وضعه في القدر كالحكم  
 الضأن فان غسل قبل ذلك كحكم الحماموس وصار الماء متغيرا بما ذكر فانه يكون مضرا  
 لان شرط ازالة النجاسة ولو معفو عنها زوال الاوصاف فلا بد من غسله قبل الوضع حتى  
 تصفو الغسالة أفاده خضر وقطر شيخنا عطية أنه يعنى عن الدم الذى على اللحم اذا لم يختلط  
 بماء والا فلا يعنى عنه كما يقع في محازر غير الضأن فاما الضأن فلا يختلط لجه بماء وهذا  
 التفصيل في غير ماء الطبخ اما هو كأن خرج من اللحم ماء وغير الماء فلا يضر سواء كان الماء  
 واردا أو مورودا فالتفصيل في الدم الذى على اللحم انما هو قبل وضعه في القدر والذى  
 سمعته من شيخنا المحفى ما قاله خضر انتهى \* (تمة) \* لو اختلط ماء الحلق بالدم لم يعف  
 عنه بالنسبة لماء التنظيف بعد ازالة الشعر اما الماء الاول الذى يبل به الشعر ليخلق فيه عفى  
 عنه لمسقة حتى الشعر يدون به الثامن عشرة جرة بكسر الجيم وهى ما يخرج به البعر أو غيره  
 للاجترار أى الاكل ثانيا وأما ما يخرج من جانب فقه عند الهيجان المسمى بالقلعة فليس  
 نجس لانه من اللسان التاسع عشر ماء انتمفط أى البقايا الذى له ريح ولا فطاهر  
 خلافا للرافعى العشرون دخان النجاسة وهو المنفصل منها بواسطة نار وكذا بخارها وهو  
 الهمب الصافى من الدخان ولا فرق في ذلك بين ان ينفصل من نجس العين كالجملة بالتثليث  
 البعرة أولا كالمحط ان نجس بالبول مثلا \* ثم اعلم ان رطوبة الفرج على ثلاثة أقسام  
 طاهرة قطع وهى الناشئة مما يظهر من المرأة عند عودها على قدميها وطاهرة على الاصح  
 وهى ما يصل اليها ذكر الجماع ونجسة وهى ما وراء ذلك لكن هذه الاقسام في فرج  
 الأدمية لا في فرج البهيمة لان البهيمة ليس لها الامتناع واحد للبول والجماع قاله  
 السويفي \* (فرع) \* والشمية الخارجة مع الولد طاهرة قال الشبرايملى والظاهر أنها لا  
 يجب فيها شئ \* (فائدة) \* الفضلات من النبي صلى الله عليه وسلم طاهرة وكذا سائر  
 الانبياء شريف مقامهم ومع ذلك يجوز الاستنجاء بها اذا وجدت فيها شروطا لمجر على  
 المعتمد بخلاف البول ولا يجوز أكلها الا اذا كانت للتبرك ويجوز طؤها بالرجل ولا فرق  
 بين أن يكون بين زمن النجاسة أو بعده وقد وقع لواعظ ذكر صفات النبي صلى الله عليه  
 وسلم فمن جملة ما قاله لمن يظنهم أن بوله صلى الله عليه وسلم خير من صلاتكم انتهى قال  
 المدابغى وهو صحيح وصواب ويرجى به أمور منها ان هذا الواعظ محتمل أنه من أرباب  
 الكشف وقد أطاعه الله تعالى على رياء في صلاتهم أو يقال أن بوله صلى الله عليه وسلم

يستشفى به فهو نافع وصلاتهم خير محققة الفبول

\* (فصل) \* في بيان ازالة النجاسة قال عثمان السويفي والمراد بالنجاسة الوصف الملاقى  
 للمحل سواء كانت النجاسة عينية أو حكمية (المغلظة) أى ما تنجس من الطاهرات بلعابها  
 أو بولها أو عرقها أو جملافة أخرى بدنهما مع توسط رطوبة من أحد الجانبين (تظهر بسبع  
 غسلات) تبينها والافيكفى من حيث زوال النجاسة مرة واحدة حيث زالت الاوصاف بها

وأدنى الكمال ثلاث  
 ركعات ولا يصح فعله الا  
 بعد صلاة العشاء ويمتد  
 وقته الى طلوع الفجر  
 الصادق وانراه عن  
 وقته بلا عذر مكره وتركه  
 بالكلية أشد كراهة  
 \* (فصل) \* والسنن  
 المطلوبة في الصلاة نومان  
 أبعاض وهيئات فلا يباح  
 عشرون منها القنوت  
 والتشهد الاول في الفرض  
 والهيئات كثيرة منها  
 تسبيحات الركوع  
 والسجود وتكبيرات

(بعد ازالة عينها) وهذا موافق لما قاله ابن حجر في المنهاج القويم والسيد المرتضى في مفتاح  
فلاح المستدى حيث قالوا وانما اعتبر السبع بعد زوال العين فزيلها وان تعدد واحدة  
ويكتفى بالسبع وان تعدد الولوغ او كان معه نجاسة اخرى انتهى والذي اعتمدته العلماء  
هو ما صححه النووي وقالوا ولو لم تزل عين النجاسة الا بست غسلات مثلا حسبت واحدة  
وصحح الرافعي في الشرح الصغير المسمى بالعزير على الوجه للغزالي انها حسبت ست غسلات  
وقواه الاسنوي في مهمات المحتاح قال البيهقي وأما الوصف فلون يزل الا بست حسبت  
ستا (احداهن) أى احدى السبع ولو الاخيرة (بتراب) أى ممزوجة بتراب طاهر لكن  
الاولى اولى والحاصل أن المزج له ثلاث كيفيات الاولى أن يمزج الماء والتراب معا ثم  
يوضع على موضع النجاسة وهذه أفضل كيفيات المزج بل منع الاسنوي غير هذه الكيفية  
وفي هذه الحالة لو كانت الاوصاف موجودة من غير جرم وصب عليها الماء الممزوج بالتراب  
فان زالت بتلك الغسلة حسبت والا فلا فاما اراد بالعين في قولهم يزيل العين واحدة وان  
تعدد لم يشمل الاوصاف وان لم يكن جرم الثانية أن يوضع التراب على موضع النجاسة  
ثم يوضع الماء عليه ويمزج قبل الغسل وفي هذه الحالة شرط زوال جرم النجاسة ووصفها من  
طعم ولون ويصح قبل الوضع الثالثة عكس الثانية بأن يوضع الماء أولا ثم التراب ويصح قبل  
الغسل كما روي في هذه الحالة لا يشترط زوال اوصاف النجاسة ولا جرمها أولا لان الماء أقوى  
بل هو المزيل وانما التراب شرط ولا يضر في هاتين الحالتين تقاء رطوبته محل وان كان نجسا  
اذا الطهور الوارد على المحل باق على طهره بقليل لا يضره لو ارداه قوة ولا يكتفى بذر التراب على  
المحل من غير أن يتبعه بماء ولا مزجه بغير ماء ولا مزج غير تراب طهور كاشف ان تراب نجس  
او مستعمل في تيمم او غسلات نحو كباب والاشنان انهم اله زنة وكسره وفحجه هو نوع من  
الحشيش ولو احب من التراب قدر ما يكدر الماء وصار بواسطة الى جميع المحل وقدم  
مقام التربة كدورة الماء كماء النيل أيام زيادته وكماء النيل المنرب بالتراب المتنجس بما  
ذكر في ماء كثير اكد حر كد سحر وتربة طهر ويحسب الذهب من الزاوية اخرى وان لم  
يحركه فراحدة أو في جاروحى عليه سبع جرات حسبت سبعه ان مكته في ماء كثير كرس  
فحسب مرة وان مكث زما طويلا والارض بترابية أى لتراب خفي أو من هبوب  
الريح لا يحتاج الى تريب اذا معنى تريب التراب ولا فرق في ذلك بين التراب المستعمل  
وغيره كالتنجس ونحوه بالترابية الحجرية والرملية التي لا خيار فيها فلا بد من تريبها وانقل  
شيء من الارض الترابية المتنجسة نجاسة مغلظة الى غيرها فان اريد منه الاستقلال  
الطين لم يجب تريبه وان اريد نظيره المنقل اليه وجب تريبه ولو خاف من عدل غير  
الارض الترابية نوى الى نحو ثوب غسل انتطاب الى بعدد ابني من غسلات فان كان من  
الاولى وجب غسله ستا أو من الثانية غسل خمس وهكذا مع التريب ان لم يكن ترابا  
فلا تريب وخرج بمابقي من الغسلات المتطاب من السابعة فلا يجب غسله فترجع ماء  
الغسلات السبع في نحو طست ثم تصبر منها ثوبين نحو ثوب واحد وستة لان فمهم  
الاولى وهو يقتضى ست غسلات ورجب تريبه ان كان التراب في غير الاولى هذا اذا

الانتقال ودعاء الافتتاح  
والتمتع قبل الفاتحة  
والأمن بعدها والسورة  
بعد التأمين والمجهر  
والإسراء في محلها ومن  
ترك شيئا من الأجزاء  
عمدا أو سهوا فاستأنه أن  
يسجد لاسهوا والجهل  
لا يسجد لها وان تركها  
عمدا فلو سجد لتركها  
مستعمدا لا يسجد بطلت  
صلاته ومن شك قبل فراغ  
الصلاة في عدد ما صلا  
من الركعات أو في شيء من  
ركان الصلاة وجب عليه

كان الماء المجموع لم يبلغ قلبيين بلا تغير ولا إفطهور \* (نادرة) \* وقع السؤال عما لو بال  
 كلب على عظم ميتة غير مغلفة فيغسل سبعاً حداً من تراب فهل يطهر من حيث النجاسة  
 المغلفة حتى لو أصاب ثوباً رطباً مثلاً بعد ذلك لم يمتح إلى تسبيح والجواب لا يطهر فلا بد من  
 تسبيح ذلك الثوب نقله المدايني عن الأجهوري وابن قاسم (والخففة) أي ما تجس  
 بيول الصبي الذي لم يأكل ولم يشرب سوى اللبن ولم يبلغ الحولين (تطهر برش الماء عليها  
 مع الغلبة وإزالة عينها) أي فيكفي فيها الرش والغسل أفضل نحو ما من الخلاف ومحل ذلك  
 أن لم يختلط برطوبة في المحل مثلاً والأول واجب الغسل لأن تلك الرطوبة صارت نجسة وهي  
 ليست ببول ولا بد في الرش من إصابة الماء جميع موضع البول وأن يعم ويغلب الماء على  
 البول ولا يشترط في ذلك السيلان قطعاً والسيلان والتقاطر هو الفارق بين الغسل والرش  
 فلا يكفي الرش الذي لا يعمه ولا يغلبه كما يقع من كثير من العوام ولا بد مع الرش من زوال  
 أوصافها كبقية النجاسة بعد إزالة عينها ولا بد من عصر محل البول أو جفافه حتى لا يبقى  
 فيه رطوبة تنفصل بخلاف الرطوبة التي لا تنفصل هذا ونحوه ببوله الغائط والقيء وبول  
 الأنثى وأكاه أو شربه غير اللبن للتغذي ورضاعه بعد حولين فلا يكفي رشه بل لا بد من  
 غسله وهزيم المحل مع السيلان ولو أصابه بول صبي وشك هل هو قبل الحولين أو بعدهما  
 وجب الغسل لأن الرش رخصة فلا يصار إليها إلا بينين وسوى الأمان أو خفيفة ومالك  
 بين الصبي المذكور المحقق وغيره في وجوب الغسل من بوله ما وإن لم يأكل الطعام وذهب  
 لطهارة بول الصبي أحمد بن حنبل وإسحق وأبو ثور من أئمتنا وحكي عن مالك وأما حكاية  
 بعض المالكية قولاً للشافعي بطهارة بول الصبي فياطلة وغلط أو افتراء (والمتوسطة  
 تنقسم على قسمين عينية) وهي التي تشاهد بالعين (وحكيمة) أي وهي التي حكمتها على  
 المحل بنجاسته بها من غير أن ترى عين النجاسة (العينية) ضابطها هي (التي لها لون) من  
 البياض والسواد والحجرة وغير ذلك (وريج) وهو بمعنى الرائحة عرض يدرك بنجاسة الشم  
 (وطيم) بفتح الطاء وهو ما يؤديه الذوق من الكيفية كالحلاوة وضدها (فلا بد من إزالة  
 لونها وريحها وطعمها) إلا ما عسر زواله من لون أو ريح فلا تحب إزالته بل يطهر بمحله  
 خفيفة بخلاف ما لا اجتماع في محل واحد من نجاسة واحدة لقوة دلالتها على بقاء  
 عين النجاسة وبخلاف ما لا يبقى الطعم لذلك أيضاً ولسهولة إزالته غالباً فالواجب في إزالة  
 النجاسة تحت والقرص ثلاث مرات وفي المصباح قال الأزهري تحت أن تحك بطرف حجر  
 أو عود والقرص أن تدلك بأطراف الأصابع ذلك أشد داء وتصيب عليه الماء حتى تزول  
 عينه وأثره انتهى فإذا بقي بعد ذلك اللون أو الريح حكم بالتعسر وطهارة المحل ولا تحب  
 الاستعانة بالصابون وإن بقي ماء أو الطعم وحده تعينت الاستعانة بما ذكر إلى التعذر  
 وضابطه أن لا يزول إلا بالقطع فإذا تعذر زوال ما ذكر حكم بالعفو فإذا قدر على الإزالة بعد  
 ذلك وجبت ولا تحب إعادة ما صلاحه أولاً والأفلامعني للعفو ويعتبر بل وجوب نحو  
 الصابون أن يفضل ثمنه عما يفضل عنه ثمن الماء في التعم فان لم يقدر عليه صلى عارياً وإن  
 لم يقدر على التحت ونحوه زمه أن يستأجر عليه بأجرة مثله إذا وجدها فافضلة عن ذلك أيضاً

أن يبنى على اليقين وبأن  
 بما شك فيه ويستدل به أن  
 يستدل السهو أيضاً وسجود  
 السهو لا يزيد على سجدتين  
 ومحل قبل السلام ولا يضر  
 الشك بعد فراغ الصلاة  
 في شيء من ذلك إلا في التنية  
 \* (باب مفسدات الصلاة)  
 المفسدات أن قارنت  
 تكسيرة الأحرار فلا تعتمد  
 الصلاة معها وإن طرأت  
 بعد الدخول في الصلاة  
 أنطلتها وهي تكسيرة فنها  
 الكلام العمد وتونيل  
 والفعل الكبير ولو سهوا

ذكره الشرفاوى قال المحصى فى شرح الغاية ثم شرط الطهارة أن يسكب الماء على المحل  
التنجس فلو غمس الثوب ونحوه فى طشت فيه ماء دون القلتين فالنجس الذى قاله جمهور  
الاصحاب أنه لا يظهر لأنه بوصول الماء إلى الماء تنجس لقلته ويكفى أن يكون الماء غامرا  
للتنجاسة على النجس وقيل بشرط أن يكون سبعة أضعاف البول ولا يشترط فى حصول  
الطهارة عصر الثوب على الزاج (والحكيمية) ضابطها هي (التي لا لون له ولا ريح ولا طعم)  
كبول جف ولم تدرك له صفة (يكفى كجوى الماء عليها) أى سيلانه على المتنجس بها ولو  
مرة واحدة ولو من غير فعل فاعل كما طرأ قال المحصى فى شرح الغاية واعلم أنه لا يشترط فى  
غسل النجاسة القصد كما لو صب الماء على ثوب ولم يقصد فانه يطهر وكذلك لو أصابه مطر أو  
سيل وادعى بعضهم الاجماع على ذلك لكن ابن سريج والقفال من اصحابنا اشترط النية  
فى غسل النجاسة كما حدث انتهى \* (تمة) \* ولو تنجس مائع تعذر تطهيره لأنه صلى الله  
عليه وسلم سئل عن الفأرة تموت فى السمن فقال ان كان جامدا فالقوها وما حولها وان  
كان مائدا فلا تقر به أى لأنه نجاسة ولا يحل الانتفاع بذلك المائع كسائر النجاسات  
لرطوبة الا فى استصباح أو لعجل صابون ونحوه أو طلى دواب وسفن بدهن متنجس أو نجس  
من غير نحو كلب فيجوز مع الكراهة ويستثنى المساجد فلا يجوز الاستصباح فيها بالنجس  
سواء انفصل منه دخان مؤثر فى نحو حيطانه ولو قليلا لم لا أما العسل فيمكن تطهيره بأسقائه  
للنحل لأنه يستحيل قبل اخواجه ثم ان طال الزمن بعد شربه وقيل بجهفه هو سائل النحل  
والا فليس لك العسل ويجوز سقى الدواب الماء المتنجس ونحوه الطين ونحوه به ومثل الماء  
المتنجس الطعام المتنجس فيجوز اطعامه للدواب واذا تنجست الارض ببول أو خمر مثلا  
وتنبت ما فيها كفأصب ماء بعمه ولو مرة وان كانت الارض صلبة أو لم يقطع ترايبها  
واذا لم تنشربة كأن كانت نحو بلاط فلا بد من تخفيفها ثم صب الماء عليها ولو مرة قال فى  
المصباح البلاط كل شئ فرش به الارض من حجر وغيره انتهى فاذا كانت النجاسة جامدة  
نظرفان كانت غير رطبة ولم تنجس الارض رفعت عنها قطة أو رطبة رفعت ثم صب على  
الارض ماء بعمه ومثل الارض فى ذلك غيرها كسكن سغات وهي حبة نجسا ونحوه خبيث  
نجس وحب نفع فى الماء النجس حتى انتفخ فيكفى فى تطهير ذلك كله صب ماء بعمه ولو  
مرة واحدة ولا يحتاج الى سقى السكين مع الاجاء ماء ظهورا ولا اغلاء اللحم وعصره ولا  
لنقع الحب فى ماء ظهور

\* (فصل) \* فى بيان قدر الحيض وما يذكر معه وأما حكمه فقد تقدم (أقل الحيض) زمنا  
(يوم ويلة) أى قدرهما متصلا وهو أربع وعشرون ساعة فكل ساعة خمس عشرة  
درجة وكل درجة أربع دقائق فان نقص الدم عن هذا المقدار فليس بحيض بل هو دم  
فساد (وغالبه ست أو سبع) من الايام بيله ايها وان لم تنصل الدماء لم يكن يمنع مجموعها قدر  
يوم ويلة (وأكثره خمسة عشر يوما بيله) أى مع لياليها سواء تقدمت أو تأخرت أو  
تلفقت وان لم تنصل الدماء بأن ينزل عنها فى كل يوم قدر ساعة مثلا لم يكن لها وقت أو ذات  
الدماء بلغت يوما ويلة فيحكم عليه بأنه حيض فان زادت المدة عن خمسة عشر فسدك

والمحدث الاكبر او الاصغر  
وحدوث النجاسة التي  
لا يعفى عنها والسلام عمدا  
فى غير محله وفعل شئ من  
الاركان الفعلية عمدا فى  
غير محله والردة والعباد  
بالله تعالى وانكشف  
العورة للقادر على الستر  
وتغير النية والتحول عن  
القبلة بالصدر عمدا لا  
فى صلاة شدة الخوف  
وناقلة السفر  
\* (باب صلاة الجماعة) \*  
هى فرض كفاية على كل  
البلد ويجب عليهم اقامتها

الزائد دم استحاضة وتسمى المرأة التي زاد دمها على الخمسة عشر مستحاضة ويجوز وطئ  
المستحاضة غير المتحيرة ولو مع نزول الدم ويجوز التضيغ للحاجة واعلم أن كل ذلك  
بالتفتيش والفحص من الامام الشافعي رضي الله عنه لنساء العرب (أقل الطهر بين  
الحيضتين خمسة عشر يوما) أي بلبا إليها متصلة ونحو قوله بين حيضتين الطهر بين حيض  
ونفاس فانه يجوز أن يكون أقل من ذلك تقدم الحيض على النفاس أو تأخر عنه وصورة  
تقدم الحيض كأن حاضت الحامل عادت بناء على القول الأصح أن الحامل قد تحيض ثم  
طهرت يوما أو يومين ثم ولدت ونزل بعده النفاس وصورة التأخر كأن نفست المرأة أكثر  
النفاس ستين يوما ثم طهرت يوما أو يومين ثم نزل عليها الحيض وقد ينعدم الطهر بينهما  
بالكافية فيمتلئ النفاس بالحيض كأن ولدت متصلا بانحرا الحيض بلا تخل نفاذ فإداهم  
بالأقل ما يشمل العدم وقد يكون بين نفاسين كأن وطئها في زمن النفاس فعلفت بناء على  
أنه لا يمنع العلوق ثم يستمر النفاس مدة يمكن أن يكون الحمل فيه ساعلة ثم ينقطع يوما أو  
يومين مثلاً فتلق تلك العلفة فينزل عليها النفاس (وغالبه أربعة وعشرون يوما) أي أن  
كان الحيض ستاً (أو ثلاثة وعشرون يوما) أي أن كان سبعا أي غالب الطهر بقية الشهر  
بعد غالب الحيض لأن الشهر العدي لا يخلو غالباً عن حيض وطهر (ولا حداً كثره)  
أي أي الطهر بالاجماع ولذلك قال ابن قاسم الغزي في شرح الغاية فقد تكثت المرأة دهرها  
أي أبدها بلا حيض أي كسدت فاطمة عليها السلام وحكمته عدم فوات زمن عليها بلا  
عبادة ولذلك سميت الزهراء وقيل أنها ولدت وقت الغروب ونزل عليها النفاس خمسة ثم  
طهرت وصلت \* (فرع) \* قال محمد السبكي في كتابه المسمى بالسعاف الراغبين فاطمة  
ترزجها على وهو ابن إحدى وعشرين سنة وخمسة أشهر وهي بنت خمس عشرة سنة وخمسة  
أشهر عقب رجوعهم من بدر وعليه تكون ولادته قبل النبوة بخمسة سنة وقيل غير ذلك  
وتوفيت بعد أبيها الستة أشهر على الصحيح لعله ثلاثاً لثلاث خلون من رمضان سنة  
إحدى عشرة ودفنها على ليلا وفاطمة كما قال ابن دريد مستمعة من الفطم وهو الفطم أي  
المنع سميت بذلك لأن الله تعالى فطمها عن النار كما وردت به الأحاديث فهي فاطمة  
بمعنى مفطومة انتهى قال الثمقاي ولم يعش من أولاد النبي صلى الله عليه وسلم بعده إلا  
فاطمة فأنها عاشت بعده ستة أشهر انتهى واعلم أن سن اليأس من الحيض اثنتان وستون  
سنة قربة تقريبيه على الصحيح وهو العتد وفيل ستون وقيل خمسون وهذا باعتبار الغالب  
فلا ينافي ما صرحوا به من أنه لا آخر سن الحيض فهو ممكن مادامت حية (أقل النفاس  
حجة) أي دفعة من الدم وفي عبارة لحظة أي بقدر ما تلحظ العين أي أن ما وجد منه عقب  
الولادة يكون نفاساً ولو قليلاً ولا يوجد أقل من حجة (وغالبه أربعون يوماً وأكثره ستون  
يوماً) وذلك باستقراء الشافعي رضي الله عنه وعبوره ستين كعبور الحيض أكثره  
\* (فصل) \* في بيان ما لا ملازمة من الشرع على تأخير الصلاة عن وقتها بسببه (أعذار  
الصلاة اثنتان) الأعذار جمع عذر بضم الذال للأنباء وسكونها أي الأشياء التي ترفع  
ذنوب الصلاة بتأخيرها عن وقتها اثنتان الأولى (النوم) أي إذا لم يتعده أي لم يتجاوز

في محل ظاهر للناس  
لا يستحي أحد من دخوله  
والسنة أن يصلي الشخص  
جماعة ولو مع أهل بيته  
ويجب على المقتدي أن  
ينوي الجماعة أو الاقتداء  
وأن يعلم أفعال الإمام  
وأن يتابعه فيها وأن  
يحتج مع معه في مكان  
واحد وأن لا يتقدم عليه  
فيه وأن لا يتقدم عليه في  
الأفعال تقدماً فاحشاً ولا  
يتأخر عنه فيها كذلك ولا  
تصح إمامة الأنبياء إلا للنساء  
ولا إمامة الكفر ولا من



المحذبه فلو تيقظ من نومه وقد بقي من وقت الفريضة ما لا يسع الا الوضوء أو بعضه فلا يجب  
 قضاؤها فوراً ولو بقي من الوقت ما يسع الوضوء ودون ركعة وله صلاة فائضة قد تم تلك  
 الفائضة على المحاضرة لان صاحبة الوقت صارت فائضة أيضاً أخذاً مما قالوه من أنه لو نوى  
 الاداء حينئذ وقصد الاداء الحقيقي لم تنعقد صلاته ولو شك بعد نحو وجه هل فعلها أو لا لزومه  
 قضاؤها لان الاصل عدم فعلها كما لو شك في النية ولو بعد نحو وجه من الصلاة بخلاف ما لو  
 شك بعد نحو وجه هل الصلاة عليه أو لا بأن بلغ أو أفاق أو أول النهار وشك هل حصل ذلك  
 قبل طلوع الشمس فتجب عليه الصبح أو بعده فلا تجب فانه لا يلزمه شيء ويتنص النسخ  
 ما فاته من مؤقت وجوباً في الغرض وندياً في النفل متى تذكره وقد روي فعله نجماً للبراءة  
 الذممة ومخبر الصحيحين من نام عن صلاة أو نسها فليصله اذا ذكرها روى الشيخان فان لم  
 يتذكره أو تذكره ولم يقدر على فعله لم يتنص ويفضيه متى تذكره ولو في وقت الكراهة نعم  
 ان تذكره وقت الخطبة امتنع عليه فيؤخره ما بعد الصلاة وان كانت الجمعة تنقض ظهراً  
 لا الجمعة والمدة الى قضاء النفل سنة وكذا الى الغرض ان فات بعد رواه الا وجهت الا ان  
 خاف فوت حاضرة فسد أجبها وجوباً فلا يجوز أن يصرف زماناً في غير قضاها كالتطوع الا  
 فيما يضطر اليه كنوم أو مؤنة من يلزمه مؤنة ثم اعلم أنه اذا نام قبل دخول الوقت ففاته  
 الصلاة فلا اثم عليه وان علم أنه يستغرق الوقت ولو جمعة على الصحيح ولا يلزمه القضاء فوراً  
 لقوله صلى الله عليه وسلم ليس في النوم تفریط انما التفریط على من لم يصل الصلاة حتى  
 يدخل وقت الاخرى روى مسلم قال السويدي في السببية أي ليس بسبب النوم تفریط أي  
 ان نام قبل دخول الوقت وأما ان نام بعد دحوه فان علم أنه يستغرق الوقت حرم عليه  
 النوم وبأنما اثنان اثم ترك الصلاة واتم النوم فان استيقظ على خلاف ظنه وصلى في الوقت  
 لم يحصل اثم ترك الصلاة وأما الاثم الذي حصل بسبب النوم فلا يرتفع الا بالاستغفار وان  
 غلب على ظنه الا استيقظ قبل خروج الوقت فخرج ولم يصل فلا اثم عليه وان خرج لوقت  
 لكنه يكره له ذلك لأن غلبه النوم بحيث لا يستطيع دفعه وان لم يغلب على ظنه  
 الاستيقاظ اثم ويجب ايقاظ من نام بعد الوجوب ويسن ايقاظ من نام قبل الوقت ان لم  
 يخش ضرر المال الصلاة في الوقت - (تيسير) كثرة النوم مما يورث الفجر للغنى وزيادته  
 ان هو فقير وفي الحديث لا يرد القضاء الا الى الله ولا يزيد في العمر الا برؤا والرجل للحرم  
 الرق بدنب اذنب خصوصاً الكذب وكثرة النوم فوجب التمسك بذلك النوم عرياناً اذا  
 لم يستنبرئ ولا كل جنباً رأتها ونسفاطة المائدة وحرق قشر النمل وقشر الثوم  
 ركز في البيت يلبس وتركة القسامة بضم التاف أي الكفاة في البيت ومشى أمام المشايخ  
 ونداء الوالدين باسمه أو غسل اليدين بالطين ولبسوا من الصلاة وخياطة ثوب وهو على  
 بدنه واسراع الخروج من المسجد والتمسك بالذهب الى الاسواق والبضع في ارجوح  
 منه وترك غسل الاوى وشراء كبر التحريم من فخره السؤال واصفاه ان سراج بالنفس  
 والكتابة بالقلم المعتود ومنه اصمبش كسور وترك الدعاء بالدين والتعمم قاعداً  
 والندس رول قائماً واجل وهو من لسانه عمة رة تميم وهو انضام في لمة

لا يميز ولا من يبذل حرفاً  
 من الغائبة بحرف آخر  
 والا فضل أن يكون الامام  
 فتبها حالاً بحكام الصلاة  
 والجماعة وأن يكون من  
 خيار الناس في الذات  
 والنسب والصفات  
 \* (باب صلاة السفر)  
 يجوز قصر الصلاة الرابعة  
 في السفر الطويل المجاوز  
 بشرط أن يقصداً المسافر  
 محلاً لا معلوماً وان ينوي  
 التمسك بيمينه مع تكبيرة  
 الاحرام وان لا يفتري بمن  
 يتم صلاته وان لا يتهى



والاسراف وهو مجاوزة التوسط ذكره السويدي وقال صلى الله عليه وسلم خير الامور  
 أوسطها وقال صلى الله عليه وسلم الخلق السيئ يفسد العمل كما يفسد الخل العسل  
 \* (فائدة) \* قال سليمان الجلي فقد روى أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم أنه قال من أراد أن ينام على فراشه فنام على يمينه ثم قرأ قل هو الله أحد مائة  
 مرة فإذا كان يوم القيامة يقول له الرب عز وجل يا عبدى ادخل بيمينك الجنة قال هذا  
 حديث غريب من حديث ثابت عن أنس وروى نوفل الاشجعي أن رجلا قال للنبي صلى  
 الله عليه وسلم أوصني فقال اقرأ عندك ملك قل يا أيها الكافرون فإنها براءة من الشرك  
 خترحه أبو بكر بن الانباري وغيره وقال ابن عباس ليس في القرآن أشد غيظا للبليس منها  
 لأنها توحيد وبراءة من الشرك أه قال النووي في التبيين يستحب أن يقرأ عند النوم آية  
 الكرسي وقل هو الله أحد والمعوذتين وآخ سورة البقرة فهذا ما يهتم له ويتأكد الاعتناء  
 به فقد ثبت فيه أحاديث صحيحة ويستحب أن يقرأ إذا استيقظ من النوم كل ليلة آخر آل  
 عمران من قوله تعالى أن في خلق السموات والأرض إلى آخرها فقد ثبت في الصحيحين أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ خواتيم آل عمران إذا استيقظ وقال صاحب إتمام  
 الدرر الملتمة وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ سورة الاخلاص مع المعوذتين  
 وينفث على يديه ويمسح بهما على جسده عند النوم إذا كان وجعاً متألماً وأمر بذلك قال  
 بعض العلماء من وأطلب على قراءتها نال كل خير وأمن من كل شر في الدنيا والآخرة ومن  
 قرأها وهو جائع شبع أو عطشان روى (و) الثاني (النسيان) أي إذا لم ينشأ عن تقصير  
 كلعب شطرنج بكسر أوله وهو المختار وفتح ميمها ومهملاً وهو حرام لأنه أن شرط فيه مأل  
 من التجانين فتمه رأوا من أحدهما فسابقة على غير آلة القتال ففعلها ما تعاطى لعقد فاسد  
 قاله شيخ الاسلام في شرح المنهاج

سفره قبل تمام الصلاة  
 ويجوز في السفر المذكور  
 جمع التقديم والتأخير بين  
 الظهر والعصر وبين  
 المغرب والعشاء فقط ولكل  
 من الجمعين شروط فشرط  
 جمع التقديم أن ينوي الجمع  
 في الصلاة الأولى ولو مع  
 السلام منها وان يقدم  
 صاحبة الوقت وهي الظهر  
 أو المغرب وان تكون  
 المتقدمة صحيحة بيمينها  
 وان لا يفصل بينها وبين  
 الثانية زمن يسع ركعتين  
 وان بدوم السفر حتى يحرم

\* (فصل) \* في بيان شروط صحة الصلاة وأما شروط وجوب الصلاة فلم يذكرها المصنف  
 لوضوحها ولعدم اختصاصها بالصلاة وسأذكرها إن شاء الله تعالى تكميلاً للثمة قال  
 المصنف (شروط الصلاة) وهي ما يتوقف عليها صحة الصلاة وليست منها (ثمانية) الأولى  
 (طهارة المحدثين) أي عند قدرته فلو صلى بدونه ولو ناسياً لم تصح صلاته وفي صورة  
 النسيان ثبت على قصده دون فعله الا القراءة ونحوها مما لا يتوقف على وضوء فيصاب  
 على فعله أيضاً نعم ان كان جنباً لم يثبت على القراءة على الاقرب أما فاقد الطهورين فلا  
 تشترط الطهارة في حقه مع وجوب الاعادة عليه (و) الثاني (النجاسة) أي  
 التي لا يعفى عنها (في الثوب) أي الملبوس من كل محموله وان لم يتحرك بحركته وملاق  
 لذلك (والبدن) أي الشامل لداخله أفعه أو فعه أو عينه (والمكان) أي ما يلاقي شيء أمن  
 بدنه أو ملبوسه واعلم أن النجاسة على أربعة أقسام قسم لا يعفى عنه في الثوب والماء وهو  
 معروف وقسم يعفى عنه فيهما وهو ما لا يدركه الطرف المعتدل وقسم يعفى عنه في الثوب  
 دون الماء وهو قليل الدم أسهولة صوب الماء عنه ولأن كثرة غسل الثوب تبليه ومن هذا  
 الغنى أثر الاستنجاء فيعفى عنه في البدن والثوب حتى لو سال منه عرق وأصاب الثوب من

الحل المحاذي للفرج عني عنه دون الماء وقسم يعني عنه في الماء دون الثوب وهو الميتة  
 التي لا دم لها أسائل كالتقليل حتى لو جعلها في الصلاة بطلت ومن هذا القسم من غير طهر فانه  
 اذا كان عليه نجاسة ووقع في الماء لم ينحس عكس من غير طهر فانه اذا وقع في الصلاة لم يصح  
 \* (خاتمة) \* قال الشهاب الرملي في شرح منظومة ابن النعمان وعرف القلة والكثرة بالعادة  
 فما يقع التلغخ به خالدا ويعبر الاحتراز عنه فقليل وازاد فكثر لان أصل العفو انما  
 انبتناه لتعذر الاحتراز فيمنظر ايضا في الفرق بين القليل والكثير اليه وتيل الكثير ما بلغ  
 حدا يظهر للناظر من غير تأمل واعيان وقيل انه ما زاد على الميتة او قيل انه الكف  
 فصاعدا وقيل ما زاد على الكف وقيل انه الدرهم البغلي فصاعدا وقيل ما زاد عليه وقيل  
 ما زاد على الظفرا والبعلي قيل هو نسبة الى ملك ودرهم البغلي هو نسبة دراق بخلاف  
 الدرهم الطبري فانه أربعة دنانق والدرهم النعالي فانه ستة دنانق (و) ان (س) ستر  
 العورة) بحرم طهر يمنع رؤية لون البشرة بان لا يعرف بها من نحو سودة في مجلس  
 الخطا بقادر عليه ولو باعادة أو اجارة وان صلى في خلوة ولو في الخلاء والواجب - ترها  
 من أعلى وجوانب فلو كان بحيث لو ترى له أو لم يره في ركوعه وهو مجرد من طوقه مثلاً  
 لسعته بطلت وان لم ترها الفعل وكذا لو كان ذيله صير بحيث لو ركع من غير طهر  
 فتبطل اذا لم يتداركه بالستر قبل ركوعه لا من أسفه فلو كان يصلي في عروقة من يراها  
 من ذيله لم يضرب قال النسب ما يبي في حاشيته على النهاية للرمي ويستأن لباس أحسن  
 ثيابه ويحفظ مع ذلك على ما يتجمل به عادة ولو أكثر من انفس ونية ربه في مالك  
 ان عتاهية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان لا رص تستعير للملك - سمر وداؤي  
 أستر القميص مع السراويل ثم القميص مع الازار ثم الرداء (و) الزرع الاستبارة  
 أي لعينها رغبة في القرب وظن في البعد لا المحبة اعلى الصحيح ذاك ما صدر لا بد في حق  
 القائم أو القاعد وقت القيام والتعود في ركوعه - مجرد ففعله - من اياديه مع  
 فيجب بالوجه ومقدم البدن والاستلقاء فكذلك - أحسنه - ويحب في وسه قيلان  
 أمكن وهذا عند السكلي هو اراد بالتحرف في قوله تعالى فصل ربك وانحر قال في - واسر  
 أي استقبال القبلة بتحريك أي بغيره الاصل في ستره ذكرك - جميعه - في  
 قول وجهك شطر المسجد الحرام أي فاستقبل بذلك في الصلاة فستره وجهه من  
 الذرقاوى والمراد بالجهة عند اللغو - بن العين واطلاقه على غير عين محرمه - زكاته  
 الزبادى والمراد بالمسجد الحرام الكعبة بخلافه في غيره - ما موضع من التمر فانه حتى  
 أطلق فيه فامراد به جميع الحرم اه قال في المصباح قوله - الى فثم وجه الله أي من حبه  
 التي أمركم بها وعن ابن عمر انها نزلت في الصلاة على اراحلة وعنه نزلات في شتمه  
 الغيلة اه ويجوز ترك استقبال القبلة في حالين الاول في شدة الخوف فاذا التحم لست  
 ولم يتمكنوا من تركه بحول أنفسهم وكثرة العدو واشتداد الخوف وهما من جهة التلويح - لم يحرر  
 بركب العدو كما فهمه لو لو انفرقا واصبوا بحسب الامكن - بل - ثم - من لرقب  
 التحال الثانية في المأفلة في الستر المباح فلا يشترط صوته - بل - فلهذا - مع

بالنية وجميع التأخير  
 شرط فقط ان ينوي  
 الجمع قبل خروج وقت  
 الظهر والغروب يوم  
 السفر حتى يصل الى نية  
 كذا  
 \* (باب صلاة الجمعة) \*  
 لا تحب الجمعة الا على أهل  
 بلد النية لو بالحرى أو  
 انقصب اذا كان فيهم  
 من من المسلمين  
 المذكورين من غير  
 اعتناء بستره وخطبه  
 وسواها من الامراض

فيه نداء الجمعة فيحوز للمسافر التنفل راكبا ومشيا إلى جهة مقصده في السفر الطويل والقصير  
ثم إن ركب الدابة ولو في نحو هودج لا يجب عليه وضع جبهته في ركوعه وسجوده على  
سرجها أو معرفتها بل يوحى بهما ويكون سجوده أخفض من ركوعه هذا إذا لم يمكنه  
اتمامهما والاستقبال في جميع صلاته والأوجب ذلك لتيسر عليه وإن سهل عليه غيرهما  
من بقية الأركان فلا يلزمه شيء في جميع ذلك إلا الاستقبال في تحريمه فقط إن سهل والا  
فلا يلزمه شيء وأما الماشي فيمضي في أربعة أشياء القيام والاعتدال والتشهد والسلام  
ويستقبل القبلة في أربعة الأحكام والركوع والسجود والجلوس بين السجدين ولا يكفيه  
الأيضاء بالركوع والسجود \* ثم اعلم أن مراتب القبلة أربعة الأولى العلم بها بنحو رؤية  
الثانية خبر ثقة عن علم كقوله أنا شاهدت القبلة هكذا في معناه نحو بيت الابرار المعروف  
الثالثة الاجتهاد قال النووي في الإيضاح ولا يصح الاجتهاد إلا بأدلة القبلية وهي كثيرة  
أقواها القطب وأضعفها الرمح اهـ الأربعة تقلد الاجتهاد وهو قول قوله ويعتمد أخاه  
صاحب البيت أن علم أنه يخرج عن علم كان يقول له من أين جاء لك أن القبلة هكذا فيقول  
حررتا على القطب أو شاهدت الكعبة مثلاً إذا أخره عن اجتهاده فلا يحوز تقلده بل  
يبد من اجتهاده وكذلك لو نال القبلة هكذا ولم يعلم طابعه هل هو عالم أو مجتهد فلا يبد من  
اجتهاده السائل (و) الخامس (دخول الوقت) أي معرفة دخوله يقيناً أو ظناً بالاجتهاد  
فمن صلى بدونه بأن هجم وصلى لم يصح صلاته وإن وقع في الوقت لعدم السرط بخلاف  
ما لو صلى بالاجتهاد ثم تبين أن صلاته كانت قبل الوقت فإنه إن كان عليه فائتة من جنسها  
وقعت عنها والا وقعت له نفلاً مطلقاً ولو كان يصلي الصبح كل يوم بالاجتهاد مدة ثم تبين أنه  
كان صلاه كل يوم في تلك الأداة قبل لوقت لم يجب عليه الإ قضاء صبح اليوم الأخير فقط  
لأن صبح كل يوم يقع عن الذي قبله وصبح اليوم الأول وقع نفلاً مطلقاً وصبح أداء بنية قضاء  
وعكسه حيث كان جاهلاً بالحال فلو ظن خروج وقتها الغيم ونحوها فنهاها قضاء فتمين بقاؤه  
أو ظن بقاءه فنهاها أداء فتمين خروجه صح لا يستعمل أحدهما بمعنى الآخر لغة فإن كان  
عالمًا عامداً لم يصح لتأمله نعم إن قصد بذلك المعنى اللغوي لم يضره \* ثم اعلم أن مراتب  
معرفة دخول الوقت ثلاثة الأولى العلم بنفسه أو بإخبار الثقة عن معانة أو برؤية المزاول  
الصحيحة والمناكب الصحيحة والساعات المجترية وبيت الابرار له أرف به وفي معناه  
أذان المؤذن العارف في العفو والمناكب الاجتهاد يورد من قرآن أو درس أو مطالعة  
علم أو نحو كخطبة وصوت ديك أو نحوه كحمار مجرب ومعنى الاجتهاد بذلك أن  
يتأمل فيه كأن يتأمل في الخطبة هل أسرع فيها أولاً وفي أذان الديك هل هو  
قبل عادته أولاً وهكذا ولا يحوز أن يصلي مستنداً لذلك من غير اجتهاد نفسه  
الثالثة تقليد ثقة عارف عن اجتهاد فلا يقلد إذا ودر على الاجتهاد هذا في حق البصير  
وأما العمي فله تقليد المجتهد ولو مع القدرة على الاجتهاد لأن شأنه العجز عنه (و) السادس  
(العلم بضرئتها) أي يكون الصلاة المفروضة فرضاً وهذا لا يبد منه في حق العامي  
وغيره قال الشيرازي هذا شرط لكل عبادة فكان الأولى إسقاطه (و) السابع (أن  
لا يعتقد فرضاً) أي معيناً (من فروضها سنة) وهذا في حق العامي وهو من لم يحصل

واعذار الجمعة ونصح من  
المسالك والصدبان  
والنساء تبعاً لهؤلاء وتجب  
أيضاً على كل مقيم في  
بلدتهم تبعاً لهم وإن لم  
يستوطن بها إذا كانت  
أقامته قاطعة للسفر  
(وشروط محبتها) أن يتقدم  
عليها خطبتان بشرطيهما  
وأن تقع جماعة ولو في  
الركعة الأولى ولا يبد من  
نية الجماعة هنا مع التحريم  
حتى في حق الإمام وإن  
تفعل مع خطبتيها في وقت  
الظهر فلا يصح فعلهما

طرفا من الفقه يهتدى به الى باقيه (و) الثامن (اجتناب المبطلات) كتبوا بل ركن قصير  
عمدا ونحوه مما استشف عليه ان شاء الله تعالى في كلام المصنف وانما لم يذكر المصنف  
الاسلام والتميز لانهما معلومان من طهارة الحدثين اذ شرطها النية وشرط النية الاسلام  
والتميز ويعلم التميز ايضا من اشتراط معرفة الوقت \* تنبيه (الاحداث اثنان) بادخال  
الجنابة في الاكبر الاول (اصغرو) الثاني (اكبر فالاصغر) ما اوجب الوضوء قال الجفري  
في الابريقة هي نواقضه (والاكبر ما اوجب الغسل) وهي الجنابة والمحيض والنفس  
والولادة هذا على طريقة بعضهم وبعضهم جعل الاحداث ثلاثة اقسام اكبر واوسط  
واصغر فليكون ما يحرم بالمحيض اكثر من غيره يسمى حدثا اكبر وليكون ما يحرم بالجنابة  
اقل مما يحرم بالمحيض واكثر مما يحرم بالحدث الاصغر يسمى حدثا اوسط وليكون ما يحرم  
بنافض الوضوء او اقل من ذلك يسمى حدثا اصغر فاصغريته واكبريته وتوسطه  
باعتبار قلة ما يحرم به وعدم قلته \* (تنبيه) \* آخو قال (العورات اربع) وهي لغة النقص  
والسوء المستقيم وسمى المقدار الذي سبكه المصنف بها القبح ظهوره وتطلق شرعا على  
ما يجب ستره في الصلاة وعلى ما يحرم النظر اليه (عورة الرجل) أي الذكرا المحقق ولو كافرا  
أهتدا أوصافا ولو غير مميز (مطلقا) سواء في الصلاة أو خارجها ما بين السرة والركبة  
لكن بالنسبة للنظر محارمه ومثاله أمانس السرة وإن ركبة فليست بعورة لكن يجب ستر  
بعضها ما من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب - أما عورته بالنسبة للنظر إلا جنابة اليه  
فجميع بدنه حتى الوجه والكفين ولو عند أمن الفتنة ولو رقيقه فيحرم عليها أن تنظر إلى شيء  
من ذلك وبالنسبة للخلوة السوانان فقط على المعتد فتخصر أن نه ثلاث عورات \* (فرع) \*  
اعلم أن نظر المرأة إلى زوجها جائز في جميع بدنه كعكسه نعم ان منعهما من النظر إلى عورته  
ممتنع عا بالانظر إليها بخلاف العكس فإنه جائز قطعاً لأنه لا يمتنع بها ولا يملك التمتع به  
لكن نظره إلى فرجها غير جائز أو يراه كره إذا كان يغيب حاجته وإلى باطنها أشد كراهة  
(والامة) بالجرم معطوف على الرجل أي وعورته أول رجليه ولو ببعضه ومدة ومكة تبة أم  
ولد (في الصلاة) أي وكذا عند الرجال المحارم وفي الخلوة وكذا عند النساء ما بين السرة  
والركبة أي فعورتهما في جميع ذلك ما بين ذلك - أما عورتهما عند الرجال لا جانب فجميع  
بدنها كالخبرة كما سبكه المصنف فتلخص أن لها عورتين وقيل أنها كالخبرة بالنسبة لغير  
الاجانب الارساء فتكون عورتها ما عند الرجل والكفين وإن رأس رقبته ما لا يبدو وعند  
المنهنة وقيل الركبة منها دون السرة وقيل عكسه وقيل السوانان فقط وبه قال مالك  
وجماعة (وعورة الخمر) أي كامة الخمرية ومثلهما الخنثى (في الصلاة) جميع بدنها سوى  
الوجه والكفين أي ظهرها وابطنا إلى الكوعين فلا يجب سترهما ودخل فيهما سواهما  
الشعر وكذا باطن القدم فيجب ستره ولو بالارض حال القيام فيكفي ذلك قياسا على ما لو  
انكشف بعض وركبه في تشهد هذه مثلا فستره مثالا بالصاق بالارض فان ظهر من باطن  
القدم شيء عند سجودها أو ظهر عقبها عند ركوعها أو محدوها بطن صلاتها وأما  
الوجه والكمه ان فليسا بعورة وانما لم يكونا عورة لان الحاجة تستعز في ابرزهما (وعورة

قبله ولو خرج الوقت قبل  
تمامها تممها بظهرها وان  
تكون واحدة في  
لبلد الا العذر والسنة  
ان يغتسل قبل انزال  
من يريد حضورها وان  
يتنظف ويتطيب ويلبس  
الثياب البيض وان يقرأ  
الناس في يومها ويملأها  
سورة الكهف وان يكثر  
فيها من الصلاة على النبي  
صلى الله عليه وسلم  
\* (باب صلاة العيدين  
والكسوف والكسوف والاعتناء) \*

كل واحدة من هذه الثلاث



وخامس عشرها من في الحمام غير المجدي ولو في مسلخه أي في مكان سلخ الثياب وسادس عشرها من في عطن الابل ولو طاهراً وهو الموضع الذي تنقي البهائم الابل الشاربية لشرب غيرها فاذا اجتمعت سبقت منه الى المرعى وسابع عشرها من في قارعة الطريق أي أعلاه وذلك اذا كان في البنيان دون البرية وثامن عشرها من في ظهر الكعبة وتاسع عشرها من في الكنيسة والسبعة وسائر ما روى الشياطين كمواضع الحجر والمكس قال شيخنا أحمد النحر اوى الكنيسة باعتبار الزمان السابق هي معبد اليهود والسبعة هي معبد النصارى وأما باعتبار هذا الزمن فبعكس هذا انتهى قال الشرفاوى ومحل الكراهة في المذكورات حيث لم يخف فوت المكتوبة والافلا كراهة وعثر وهما منفردان الجماعة قائمة سواء كان منفرداً عن الجماعة والصف بأن أحرم بصلاته فرادى أو عن الصف فقط بان أحرم به الجماعة وانفرد عن الصف الذي من جنسه فإنه مراده مكره مفقوت لفضيلة الجماعة كما ذكره الرملي لالفضيلة الصف فقط كما زعمه بعضهم وأما المكروهات في الصلاة فستأتي ان شاء الله تعالى وهي احدى وعشرون

\* (فصل) \* في بيان أركان الصلاة (أركان الصلاة سبعة عشر) وهذه طريقة من جعل الطمأنينات في محالها الأربع أركاناً مستقلة كما في الروضة وعددها بعضهم ثمانية عشر بزيادة نية الخروج من الصلاة كما في شجاع والصحيح أنها ستة وعددها بعضهم كذلك أيضاً لكن لا يبادر بزيادة الموالاة كما في الستين والمعتمد أنها شرط للركن وعددها بعضهم أربعة عشر يجعل الطمأنينات في محالها الأربع ركناً واحداً لا اتحاد جنسها وبعضهم خمسة عشر بزيادة قرن النية بالكبر كما في التحرير والمعتمد أنه هيئة للنية ومنهم من جعلها تسعة عشر يجعل التحشوع ركناً كالغزالي ومنهم من جعلها عشرين بزيادة ذات المصلي والصواب أنه لا يعد من الأركان في الصلاة لأن لما صورته في الخارج يمكن تعملها وتصورها بدون تعقل مصلي وفارقت نحو الصوم حيث عدوا الصائم ركناً بعدم وجود صورة محسوسة في الخارج فيه وعد بعضهم فقد اصراف من الأركان وعلى عدده الزوائد أركاناً تكون جلها ثلاثة وعشرين والمعتمد ما في المنهاج وغيره من جعلها ثلاثة عشر يجعل الطمأنينة هيئة تابعة للركن ثمانية أفعالا وهي النية والقيام والركوع والاعتدال والسجود والجلوس بين السجدين والجلوس الأخير والترتيب وخمسة أقوالاً تكبيرة التحريم والفاطحة والتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام قال محمد المقرئ وقد شبهت الصلاة بالإنسان فالشرط كهيئته والركن ك رأسه والأعضاء كاعضائه والهيئات كشعوره التي يتزين بها (الأول النية) أي بالانطباق فلا يجب أن ينطق بها باللسان لكن يستلزم إيعاوان اللسان القلب ولا عبرة بنطق اللسان بخلاف ما في القلب كأن نوى الظهور بقلبه وسبق لسانه الى غيره ويجب قرن النية بتكبيرة التحريم لأنها أول واجبات الصلاة \* واعلم أن لهم مفارقة حقيقية واستحضار حقيقة أو مقارضة عرفية واستحضاراً عرفياً اجمالين والمقارنة الحقيقية بعد الاستحضار الحقيقي والعرفية بعد العرفي فالاستحضار الحقيقي أن يستحضر في ذهنه ذات الصلاة أي أركانها الثلاثة عشر التي من

تسع تكبيرات متوالية  
وفي أول الثانية سبعاً  
كذلك وأن يكبر الناس  
في عيد الفطر من غروب  
الشمس آخر يوم من رمضان  
الى دخول الأمام في صلاة  
العيد وفي عيد الاضحى  
من صبح يوم عرفة الى  
العروب آخر أيام التشريق  
وأما الحجاج فيكبرون في  
الاضحى اذا تحلوا من  
أحرامهم (وأقل صلاة  
الكسوف) ان تصلي  
ركعتين كسنة الظهر  
وأكلها أن يجعل في كل



جلتها الشدة وما تحب التعرض له فيها تفصيلاً بأن يقصد كل ركن بذاته على الخصوص  
وتكون هيئتها أمامه كالعروس والمقارنة الحقيقية أن يقرن هذا المستحضر بأول جزء من  
أجزاء التكبير ويستبدل ذلك إلى آخرها والاستحضر العرفي أن يستحضر هيئة الصلاة  
أجلاً بأن تصدق عليها أو بعضها من ظهر أو عصر وينوي الفرضية والمقارنة العرفية أن  
يقرن هذا المستحضر بالآتي جزء من أجزاء التكبير واختار التنوي في المجموع وغيره  
ما أخذ به الإمام المحرمين والغزالي أنها سكنى المقارنة العرفية أي الاجالية وهذا الاستحضر  
العرفي بأن لا يقصد ركوع بذاته والركعة بذاته وهكذا لأن المقارنة الحقيقية تخرج  
عنها القدرة البشرية على (الثاني تكبيراً لا حرام) هذا من إضافة السبب للسبب لانه  
يحرم به ما كان حراماً لا ضلماً كما كل وكلام فيقول الله أكبر ولا تضر زيادة لا تمنع اسم  
التكبير وليكنها خلاف الأولى كالله إلا أكبر بزيادة اللام والله المجلد الأكبر وكذا كل  
صفة من صفاته تعالى إذا لم يطل بها الفصل كقوله الله عز وجل أكبر لبقاء النظم والمعنى  
بخلاف ما يتحيز غير صفته كضمير في بضر نحو الله هو أكبر وكذا النداء نحو الله يارحم  
وبارحم أكبر زائدة كبر (الثالث أنغيام على القادر في الفرض) هو نصب فقار ظهره  
أي عظامه التي هي منه أصله وأن أطرق رأسه بل هو مندوب ولو قدر على ذلك بمعنى بآخرة  
مثل قادر عظمه أو ضلته اعتبر في زكاة لفطر هذا إذا كان محتاجه عند ابتداء النهوض  
لكل ركعة فإن احتججه في جميع صلاته لم يجب أو بعكازة وإن احتجها في جميع صلاته  
والعكازة ضمير عن عصا أو عصا من رجب ومن أجاز أي حديدة من أسفلها وهذا الفرق  
بين صورتين هرتمة في المعين يجب ابتداء لا دوماً بخلاف العكازة فإنها يجب دوماً  
أي ولو باعارة وبآخرة أو بغيره كما في شراء ماء لوصو ولا بهمة لها أو لثمنها فلا يلزمه  
تقبول ولا صرف في وجوب التيمم قوله صلى الله عليه وسلم لعمران بن حصين وكانت به  
بوسير يصل رة ثم دان يستطع فزاد فان لم يستطع فعلى جنب روى هذه الأحوال  
ثلاثة بخاري زاد النسائي لمحة زرع وهي فان لم تستطع فستقبلي لا يكلف الله نفساً  
شئاً ولا وجهه قال في المصباح وأما ما سهر قيل ورم تدفعه الطبيعة إلى كل موضع من البدن  
ينبيل الرطوبة من متعة ولا يميز والأشغال وغير ذلك فإن كان في المتعدة لم يكن حدوثه  
دون سنة خائفة ربي وأعم أن سمعنا عمران كان من أكابر أعيان أصحاب رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قيل أن الملائكة كانت تسلم عليه جهاراً فدلني من مرضه بدعوة  
النبي صلى الله عليه وسلم احتجبت عنه الملائكة فشكك النبي صلى الله عليه وسلم احتجاب  
الملائكة عنه فدل به احتجبت عنهم عن ذلك شفاء لك فدل له ادع الله بعود المرض فلما  
عانه مرضه عادته الملائكة فاستجاب الدعاء عند ذكر اسمه كرامة له (فرع) \* ولو  
طرأ الخزي أثناء الصلاة في مددوره كحطوط أو غدر في أثناءها فإنه يأتي بمقدوره  
أي وجوب الركعة في هريئة جزائه كمن بعد بخلاف نهوض القادر فلا تجزئه  
أغراضه لغدره فيها فبما هو كل منه فلو قرأ فيه شيئاً جاداً ولو قدر على القيام بعد  
انصرافه وجب عليه بل لا بد من تركه منه ونحوه يجب الطمأنينة لانه غير مقصود لنفسه

ركعة فيه من بين الأجزاء  
فإنه لا يركع عن طيل  
تسبيح فيسأ ولا زيادة  
في السجود لكنه طيل  
تسبيح فيه صواب وسر  
بعد ما ألحمت خطبتان  
كن خطبتي العبد لئلا يكتنه  
يستغفر الله تعالى في أول  
الأولى منهم تسع مرات  
وفي أول الثانية تسعاً  
(وصلاة الاستسنة) تعمل  
تسبحة حاجة الناس إلى  
سعادته تعالى وهي  
كصلاة العبد في سجده  
أربعة خطبتين خطبتيه

وان قدر عليه في الركوع قبل الطمأنينة انتصب الى حد الركوع له طمأنينة فان انتصب ثم  
ركع عامدا عالما بطلت صلاته او بعد الطمأنينة فقد تم ركوعه ولو قدر عليه في الاعتدال  
قبل الطمأنينة قام واطمأن وكذا بعد ما ان اراد قنوتاً في محله وهو اعتدال الركعة  
الآخيرة من الصبح والا فلا يجوز القيام فان قنت قاعداً عامداً عالماً بطلت صلاته لانه  
احدث جلوساً للقنوت مع القدرة على القيام هذا اذا طال جلوسه والا فلا يضر \* قوله على  
القادر خرج به العاخر سواء كان العجز حسيماً كالقعد أو شرعياً كاحتياجه في مداواته  
من وجع العين الى الاستلقاء فلا يجب عليه القيام ولا بد في ذلك من اخبار طبيب عدل  
انه يفيد ويكفي معرفة نفسه ان كان طبيباً ومثل ذلك ما لو خاف راكب سفينة دوران  
رأس أو غرقاً فوصل قاعداً ولا يعيد بخلاف ما اذا صلى قاعداً لزجة فيها فانه يعيد للندرة  
ذلك والضابط كل ما يذهب خشوعه أو كماله أو تحصل به مشقة لا تتحمل عادة وهي المرادة  
بالشديدة كان محوذاً لترك القيام \* قوله في الغرض أي العيني أو الكفائي فيشمل  
المنذورة والمعادة وصلاة الصبي وان لم تجب فيه بنية بخلاف المعادة وخرج بالغرض  
النفل فله القدرة على القيام فعله قاعداً أو مضطجعا لكن اذا صلى مضطجعا وجب أن  
يأتي بركوعه وسجوده نائماً بأن يقعد لهما ولا يومي بهما لعدم ورودهما أما اذا نفل  
مستلقياً مع امكان الاضطجاع لم يصح وان أتم الركوع والسجود لعدم ورودهما ثم اعلم  
أن القيام أفضل الاركان ثم السجود ثم الركوع ثم الاعتدال فالتطويل في القيام أفصل  
ثم في السجود ثم في الركوع ثم في الاعتدال (الرابع قراءة الفاتحة) أي حفظ أو تلاوته  
أو نظراً في المحصف أو نحو ذلك ولو بواسطة سراج لمن في ظلمة وتجب في كل ركعة سواء  
الصلاة السرية والجمهرية وسواء الامام والمأموم والمنفرد والمجتمعي لا صلاة لمن لم يقرأ  
بفاتحة الكتاب قال البغوي في المصابيح وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهو خداج لا تأم أي غير تمام فقل لا في هريرة نا  
نكون وراء الامام فقال اقرأ بها في نفسك فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
قال الله تعالى قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولعبدي ما سأل فاذا قال العبد  
الحمد لله رب العالمين قال الله حمدني عبدي واذا قال الرحمن الرحيم قال الله بحمدي  
عبدي واذا قال مالك يوم الدين قال محمدني عبدي واذا قال يا ارحم الراحمين قال الله بحمدي  
قال هذا بيني وبين عبدي ولعبدي ما سأل واذا قال اهتدنا الصراط المستقيم صراط الذين  
أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال هذا لعبدي ولعبدي ما سأل أنوجه  
الشيخان ثم ان محمداً صلى الله عليه وآله الزمه قراءة قدرها من بقية القرآن ولو مفترقاً على المعتد  
ان يحجز عن ذلك لزمه قراءة قدرها من ذكر أو دعاء ويجب كونه سبعة أنواع منه في  
لذكر سبحان الله والمحمد لله ولا اله الا الله والله اعلم كبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
فهذه خمسة أنواع وما شاء الله كان نوع وما لم يشأ لم يكن نوع فاجملته سبعة أنواع لكن  
قال السويدي وهذه ستة أنواع فتضمن اليها التسعة ان كان يحفظها ولا ضم اليها نوعاً آخر  
انتهى ثم يكرر ذلك أو يزيد عليه حتى يبلغ قدر الفاتحة والدعاء كالدعاء تسبحة تسمته

الآن الخطيب يستدل  
التكبيرات بالاستغفار  
وبتوجه القبلة في أثناء  
الخطبة الثانية ويقلب  
رأيه ويجعل أعلاه اسفله  
وعينه يساره ويقبل الناس  
مثله وهم جالسون ويدعو  
الله تعالى سرا وجهراً  
و يؤذن الناس على دعائه  
اذا جهر ويدعون لانفسهم  
سراً عند سراره ويست  
الغسل بكل من العيين  
والكسوف والاستسقاء  
(كتاب مجتهز)  
كل ميت من المسلمين يجب

بالآخرة ان عرف ذلك والا أتى بدعاء دينوى ويجب أن يكون بالعربية فان عجز عنها ترجم  
 بأى لغة شاء فيجب تقديم ترجمة تتعلق بالآخرة على عربية غيره فان لم يعرف غير المتعلق  
 بالدنيا أتى به وأجرأ ومن المتعلق بالآخرة اللهم اغفرلى وارحمنى وسامحنى وارضى عنى ومن  
 المتعلق بالدنيا اللهم رزقنى زوجة حسنة أو وظيفة ثم ان عجز ذلك وقف بقدر الفاتحة  
 وجوبا ولا يترجم عن الفاتحة ولا عن بقية القرآن اذا كان بدلا عنها بخلاف التكبير عند  
 التجز عن العربية فترجم عنه ولا يجب عليه تحريك لسانه بخلاف الانوس الذى طرأ  
 نحسه (الخامس الركوع) وأقله للقائم أن يتحنى قدر وصول راحتي معتدل الحلقمة  
 ركبته يقينا والمراد بازاحة بطن الكف خاصة ولا يكتفى بوصول الاصابع وأكمله  
 أربعة أشياء الأول تسوية ظهره وعنقه ورأسه بحيث تصير كلوح واحد من نحاس  
 لا أعوجا فيه له فى نصب ركبته الثالث قبضهما بكفيه الرابع تفريق أصابعه للقبلة  
 تفريقا وسطا أما الفاعل فاقوله فى حقّه محاذاة جبهته بأمام ركبته وأكمله محاذاتها محل  
 سجوده من غير مماسية والا كان سجود الاركوعا واعلم أنه يجب فى الركوع أن لا يقصد  
 به غيره فقط ويسن أن يقول فيه سبحان ربى العظيم وبحمده وأقله مرة والاقتدار عليها  
 خلاف الأولى وبأى لا مام بثلاث وان لم يرض المأمومون فان زاد عليها بغير رضا هم كره  
 والا كره منه الخمس الى احدى عشرة مرة ويزيد المنة فرد وامام قوم محصورين راضين بالتطويل  
 اللهم ثلاث ركعت وبك آمنت ولك أسلمت خشع لك سمعى وبصرى وعظمى وعصى  
 وشعرى وشرى وما استعنت به قدى لله رب العالمين فالأتيان بالثلاث فى التسبيح مع  
 هذا الدعاء أولى من زيادته عليه مع عدمه وفى المصباح قال انس كان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يكثر أن يقول فى ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفرلى  
 وعن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول فى ركوعه وسجوده سبحانك قدوس  
 رب ملائكة وزوج (السادس) لطمأينة فيه) أى فى الركوع ولا تقوم زيادة الهوى  
 مقام الضمأينة وقتها أن تستقر أعضاؤه راجعا بحيث ينفصل رفعه عن هويه (السابع  
 الاعتدال) ولو فى النفل وهو عود المصنى ما ركع منه من قيام أو فعود ويجب أن لا يقصد  
 بالاعتدال غيره وأما الزرع من اركوع فهو مقدمة له كالهوى للرفع والسجود وقيل  
 أن ركع مجموع الرفع والاعتدال ويسن أن يقول فى زرع سمع الله لمن حمده وفى اعتداله  
 ربنا ما حمدك على السموات وعلى الأرض وعلى ما شئت من شئ بعد وزاد فى التحقيق  
 حمد كثير ما ركف فيه ربنا لك الحمد ويزيد من مرما لم يرد القنوت أهل الثناء والمجد أحق  
 ما قال المعتدل وكذا لك عند لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجند  
 منك الجند (الثامن الضمأينة فيه) أى فى الاعتدال ولو سجد ثم شك هل تم اعتداله  
 أولا اعتدال لطمأنينة أن وجوبا ثم يجز (التاسع السجود مرتين) أى فى كل ركعة ويسن  
 أن يقول فيه سبحان ربى الأعلى بحمده فغز ورد عن عقبة بن عامر أنه قال لما نزلت فسمع  
 باسم ربك العظيم قال صلى الله عليه وسلم اجعلوه فى ركوعكم ولما نزلت سبح اسم ربك  
 الأعلى قل جعلوه فى سجودكم وتحصل أصل السنة بكرة وزاد فى السكال ثلاث ثم خمس

غسله وتكفنه والصلاة  
 عليه ودفنه إلا الهيد  
 فى قتال الكفار والسقط  
 اذا نزل ميتا غسل تمام  
 أشهر فأنتم لا تغسلون  
 ولا يصلى عليهم (وأقل)  
 غسل الميت جميع جسده  
 بأربعة مرة واحدة بمرط  
 أن تزود عنه الاوسخ  
 التى تقع وصوراء أى  
 جسده بثلث المرة (وأقله)  
 أن يجسسه انما غسل ما لا  
 الى ففاه ريسه شدة - ره  
 ويمزج عني بطنه ليخرج  
 ما فيه من الاذى ثم يغسل

ثم سبع ثم تسع ثم إحدى عشرة ولا يزيد أحد على ذلك سواء المنفرد وإمام قوم محصورين  
راضين بالتطويل والمأموم ويزيد من ذكر اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت  
سجد وجهي للذي خلقته وصوره وشق سمعه وبصره برك الله أحسن الخلقين وزاد في  
الروضة بحوله وقوته قبل تبارك ويسن أكثر الدعاء في السجود لمحدث مسلم أقرب  
ما يكون العبد من ربه أي رحمة وعفوه وهو ساجدا كثيرا الدعاء أي في سجودكم فحقن  
أي فحقيق أن يستجاب لكم قال البغوي في المصابيح عن الشيخين قال أبو هريرة كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في سجوده اللهم اغفر لي ذنبي كله دققه وجله وأوله  
 وآخره وعلايته وسره وقالت عائشة فقعدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة من  
الفراس فالتصته فوعدت يدي على بطن قدميه وهو في السجود وهما منصرفين وهو  
يقول اللهم اني أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبك وأعوذ بك منك لا أحصي  
ثناء عليك أنت كما أثبتت على نفسك ويسن فتح عينيه حيا السجود (أنه شره بأبنة  
فيه) أي السجود وهذه إحدى شروط السجود السبعة التي ستأتي في كلام المصنف رضي  
الله عنه (الحادي عشر الجلوس بين السجدين) أي في كل ركعة لو في نفل سواء صلى  
قاعدا أو مضطجعا فلا يصح في ما دون الجلوس وأوله أن يستوي جالسا وهذه هي المروءة  
بالنحر عند عطاء في قوله تعالى وانحر قال أمره الله سبحانه وتعالى أن يستوي بين  
السجدين جالسا حتى يبدو نحره قال الشبراوي وقد جزم ابن المغيرة بعدم رجوب  
الاعتدال والجلوس بين السجدين في النفل اه وأما كنهه أن يقول رب اغفر لي وارحمني  
واجبرني وارفعني وارزقني واهدني وعافني وأعف عني قوله رب اغفر لي أي استر ما وقع  
من ذنوبي وما سبق منها وقوله وارحمني أي رحة واسعة وقوله واجبرني أي اعنني وأعطني  
مالا كثيرا وهو من باب قتل وقوله وارفعني أي في الدنيا والآخرة وقوله وارزقني أي أرزقا  
واسعا ومحمل جواز الدعاء بذلك أن قصد رزق من الحلال أرصاقي والاحرم وقوله  
واهدني أي لصالح الاعمال وقوله وعافني أي سلمني من بلايا الدنيا والآخرة وقوله وأعف  
عني أي امح ذنوبي ويأتي في الضمائر المذكورة بالفتاوى بالان ان التفرقة بينهما وبين  
غيره خاصة بالقنوت قال السويقي في تحفة المحجب روى للمنفرد وإمام محصورين وصوا  
بالتطويل أي يزيد على ذلك رب هب لي قوا تغيا تغيا سن الشريك بريا لا كافرا ولا شقيا  
اه ولو طوّل الجلوس بين السجدين عن الدعاء أو أورد فيه بقدر أقل القشيدات الصلاة  
كما لو طوّل الاعتدال زيادة عن الدعاء الوارد فيه بمقدار الفتحة لا في محل طاء فيه  
التطويل كاعتدال الركعة الأخيرة من سائر الصلوات لطلب تنويله في الجملة بالقنوت  
وكصلاة التسبيح قال السويقي قوله في الجملة أي في غير هذه الصورة قاله الرخا في اه  
وانما بطلت الصلاة بتطويلهما لانهم ما ركبوا صيران فلا يطلون ولو نام قاعدا لم يكن في  
الصلاة لم يضربان قصر وكذا ان طان في ركن طويل فان طان في ركن قصير بهت صوته  
لان مقدمات النوم تمنع بالاختيار فنزل منزلة العمد (الثاني عشر) أي في  
الجلوس بين السجدين \* (فائدة) \* اعلم ان الاعداد اربعة كذا في السجدة السادسة روي بخبر

سواء أتمه بخبره ملفوفة  
على يده اليسرى ثم ينطق  
اسمائه ونحوه وأذنيه  
يسارته اليسرى ويألف  
عليها لكل مرة خيرة تضيقة  
أو نحوها ثم يوصيه كالحج  
ثم يعده بالماء ثلاث مرات  
ويكون في المرة الأولى  
سدر ونحوه وفي الأخيرة  
فيل من كافور ويسأل في  
كل مرة من الله عز وجل  
رأسه وأسنانه ونشأته به  
ثم غسله (ويكمن أيمنا)  
فيما يجوز في حبه  
لبسه من الثياب واللبص

وتبنى على الفتح نحو أحد عشر بفتح الجزأين الاثنى عشر واثنى عشر فيعرب صدرهما  
كالمثنى وأما محجزه ما فيبنى على الفتح قال عبد الله الفاكهي في شرح ملحمة الاعراب  
والاثماني عشرة فلك فتح الياء واسكانها ويقبل حذفها مع بقاء كسر النون وفتحها اه  
وبعرف الجزء الاول من جميع الاعداد المركبة بال اذا أريد تعريفه خصوصا اذا كان  
مبتدا كما في هذا المتن كما قال الفاسم الحزيري في شرح ملحمة الاعراب أيضا وفتح الياء من  
ثماني عشر وقد سكنها بعضهم واذا عرفت هذا النوع من العدد أدخلت الالف واللام  
على الاول فقلت رأيت الاحد عشر رجلا اه وانما بنى الصدر لانه كجزء الكلمة على  
ما قاله الرضي وبني العجز لتضمنه معنى حرف العطف وهو الواو قاله الاشعري (الثالث  
عشر) تشهد الاخير وهو الذي يعقبه سلام وان لم يكن للصلاة تشهد أول كالصبح  
والجمعة أو التعبير بالآخر حوى على الغالب من أن أكثر الصلوات له تشهدان \* اعلم أن  
التشهد أربع جمل الاولى التحمات لله الثانية سلام عليك أي النبي ورجة الله وبركاته  
انه ثمة سلام عليك وعلى عبد الله الصالحين اربعة أشهاد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا  
رسول الله \* وشروطه تسعة الاول اجتماع النفس به كالف تحة الثانية قراءة قاعدة الا  
لعذر ان لا نأني أن يكون بالعربية لغة در علمها ولو بالتعلم الرابع عدم الصارف كالف تحة  
الخامس الموالاة بأن لا يفصل بين كلماته بغيرها ولو ذكر أو قرأنا نعيم يغتفر وحده لا شريك له  
بعد الا لله لانهم وردت في رواية وكذا زيادة يا في أي النبي وزيادة ميم في السلام عليك  
السادس مراعاة محروف لا يجوز بدال لفظ من أقل التشهد ولو لم يرادفه كالنبي بالرسول  
وعكسه تشهد أعلم ومحمد أحد وغير ذلك السبع مراعاة الكلمات الثامن مراعاة  
التشديد بدات فحب التشديد والمتم في قوله أي النبي وصلوا ووقفوا لوتر كهما لم تصح  
قراءته أو أظهر النون بدغم في اللام في أن لا اله الا الله بطل تشهد لتركه شدة منه ثم  
يعذر في ذلك الجمل تخف يد عليه قائم الشرفاوى وكذا نقله السويدي عن الرملي ويضر  
أسقط شدة محمد رسول الله لكن قول الشيخ محمد الفضالي يغتفر في هذه العوام دون  
الاولى وقول السويدي انعم في هذه عدم التحمات كما في اشهر ما لى على أن البرز خير  
بين الادغام والاضمة في نون وتثوين مع ثراء واللام ولا بد ما أظهر التثوين في الصيغة  
الانوى وهي أن محمد عبده رسوله لم يضر اظهره هنا وأما ترك الشدة والاضمة معا  
سواء في الوقف وغيره فلا فائدة بموتى حيث جوز اسقاطهما معا في الوقف التاسع  
الترتيب ان حصل عدمه غير المعنى نحو التحمات عليك السلام لله وأما اذا لم يلزم على  
عدم الترتيب تغير معناه كما قال السلام عليك أي النبي ورجة الله وبركاته التحمات لله  
السلام عليه على عباد الله الصالحين فلا يشترط الترتيب (الرابع عشر) القعود فيه أي  
الجلوس عليه لا يجوز كذا الصلاة عن النبي صلى الله عليه وسلم وللتسليم الاول في هذا  
بمعنى التثنية أي الاحد عشر بدغم في طرية قوله تعالى حكايه عن قول زلخافه لا يمكن  
النبي صلى الله عليه وسلم لا جرحي يوسف عليه السلام ومنه في الحديث ان امرأة دخلت  
البيت فوجدته من يمسح في الغنى قال في مصباح الجلولس هو لانتقال من أسفل أو علو

فصل من غيره والتقديم  
المغسول ولي من المجدد  
(وأقل) الكفن لعاقبة  
واحدة تسترجع البدن  
الارض المحرم ووجه  
انحرافه فمحرم سترهما  
(وأكثره) ثلاث  
له ثمن ليس فيها قيم  
ولا عمارة ولا ثمن  
تغلقان وأزار ونجار  
وقيص وسنة أن يوضع  
على منقح المسنوعة  
موجود تظن ون برش  
على حده على كل طبقه  
من طبقات الكفن وعلى

والقعود هو الانتقال من علو إلى سفلى فعلى الأول يقال لمن هو قائم أو ساجدا جلس وعلى الثاني لمن هو قائم أقعد (الخامس عشر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه) أي في القعود بعد التشهد قال الشرقاوي وأقل الصلاة على النبي وآله اللهم صل على محمد وآله ويكفي صلى الله على محمد أو على رسوله أو النبي دون أحد والمأخوذ أو عليه لأن الصلاة يطلب فيها مزيد الاحتياط فلم يغتفر فيها ما فيه نوع إيهام بخلاف الخطبة فإنه أوسع منها واكملها الصلاة الأبراهيمية وهي أفضل الصلغ فيبرتها من حلف أنه يصلي بأفضلها اه قال ابن حجر في المنهج القوم ويتعين صيغة الدعاء هنا لا في الخطبة لأنها أوسع بابا اذ يجوز فيها الدخول الفاحش والكثير بخلاف الصلاة وشروط الصلاة كشروط التشهد فلو أبطل لفظ الصلاة بالسلام أو الرجعة لم يكف اه والمراد بصيغة الدعاء صيغة الامر والمأخوذ يخرج بها صيغة المضارع لمتكلم واسم الفاعل كقولته أصلي وأنا متصل فإنه لا يكفي قال محمد المقرئ وغيره من الفضلاء والاكمل أن يأتي بلفظ السيادة لأن فيه سلوك الأدب قال عبد العزيز بن زفي فتح المعين والسلام تقدم في تشهد آخر فليس هنا أفراد الصلاة عنه انتهى أي فلا يحكم بأن الصلاة هنا مكروهة أو خلاف الأولى بسبب إفرادها عن السلام لأن السلام قد تقدم وأيضاً محل ذلك في غير الوارد قال الشرقاوي ولا يشترط الموالاة بينها وبين التشهد لأنها ركن مستغل فلا يضر تخلل ذكر بينهما (السادس عشر السلام) أي السلام الأول وشروطه عشرة الأول الاتيان بال فلا يكفي سلام عليكم لعدم وروده الثاني كاف الخطاب فلا يكفي السلام عليه أو عليهما أو عليهما أو عليهن الثالث ميم الجمع فلا يكفي السلام عليهما أو عليك الرابع أن يأتي به بالعربية أن قدر عليها والآخر جم وأن يتلفظ به فلا يكفي الأمان عليكم مثلاً الخامس أن يسمع به نفسه حيث لا مانع من السمع فلو همس به بحيث لم يسمع به نفسه لم يعتد به فتجب أعادته وإن نوى الخروج من الصلاة بذلك بطلت لأنه نوى الخروج قبل السلام السادس أن يوالي بين كلمته فلو لم يوال بين سكت سكو باطويلاً أو قصيراً قصد به القطع ضرر وكذا الوصل بين كلمته بكلام أخنى كما في المأخوذة السابع أن يأتي به من حلوس أو بدله فلا يصح إلا أن يأتي به من قيام مثلاً أنه من أن يكون مستقبلاً الغلبة بصدده فلو تحول به عن الغلبة قبل اكتمالها بطلت بخلاف الالتفات بالوجه فإنه لا يضر بل يسن أن يلتفت به في الأولى يميناً حتى يرى من خلفه خذاه الأيمن وفي الثانية يساراً حتى يرى من خلفه خذاه الأيسر التاسع أن لا يقصد به غيره فبقصد به التحال فقط أو مع الخبر أو بطلق فلو قصد به الخبر لم يصح العاشر أن لا يزيد فيه على الوارد زيادة غير المعنى كان قال السلام وعليكم بالو أو بين المبتدأ والخبر وإن لا ينقص عنه عما غير المعنى كأن يقول السلام عليكم نعم لو قال السلام أنت أم وأحسن عليكم لم يضر وكذا لو قال السلام بكسر السين أرفقها مع سكون نلام أو بفتح السين مع اللام وقصد به معنى السلام فإنه يكفي فإن قصد به غير معناه وهو صلح أو أطلق بطلت صلاته إن خاطب أو أهدى أو وجه بين اللام والتمنوين لم يضر وكذا لو قال السلام عليكم بالو وفي المبتدأ بخلاف التكبير ويجزئ عليكم السلام مع الكراهة فلا يشترط ترتيب كلمته لتأنيده

الفتن خنوط ووضع مع  
الحنوط كادور وأن تشد  
ألباه بخرقه وأن يشد  
الكفن بشداد وتخل  
النسدة عنه في القبر  
(والصلاة عليه) ليس فيها  
ركوع ولا سجود  
(وأركانها) أربع تكبيرات  
والنية مقرونة بالتكبير  
الأولى والقسم للقادر  
عليه وقراءة الفاتحة في  
أي محل والأفضل أن  
تكون بعد التكبير الأولى  
والصلاة على النبي صلى الله  
عليه وسلم بعد التكبير



معنى ما قبله (السابع عشر الترتيب) أى الأركان المذكورة وهو جعل كل شئ في مرتبته فهو من الأفعال أو وقوع كل شئ في مرتبته فهو صورة للصلاة وصورة الشئ جزء منه ودليل وجوب الترتيب والذي قبله الاتباع مع خبر صلوا كما رأيتموني أصلي ويتصور الترتيب بين النية والتكبير والقيام والقراءة والمجوس والتشهد والصلاة لكن باعتبار الابتداء لا باعتبار الانتهاء لأنه لا بد من استحضار النية قبل التكبير وتقديم القيام على القراءة وتقديم المجوس على التشهد والصلاة كما استظهره شيخنا محمد حسب الله وكذا في تحفة الحبيب وأما بالنسبة لهذه الأركان مع محالها فليست مرتبات فهي مستثنيات من وجوب الترتيب فلوترك الترتيب عمداً بتقديم ركن فعلي على فعلى كأن سجد قبل ركوعه أو على قولى كان ركع قبل قراءته أو بتقديم قولى وهو سلام على فعلى أو قولى كان سلم قبل سجوده أو تشهده بطلت صلاته أما لو قدم قولياً غير سلام عليهما كتشهد على سجوده وكصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على تشهد فلا يضر لكن لا يعتد بما قدمه بل يعتد به في محله أو ترك ذلك سهواً فإما بعد المترك إلى أن يتذكر لغو وقوعه في غير محله فإن تذكره قبل بلوغ مثله من ركعة أخرى فعليه فوراً وجوباً فإن تأخر بطلت صلاته وإن لم يتذكر حتى بلغ مثله تمت به ركعته لو وقوعه عن متروكه وتدارك الباقي ويسجد للسهو في جميع صور ترك الترتيب سهواً ومنها ما لو سلم في غير محله كذلك فيسجد له أما لو ترك السلام وتذكره قبل طول الفصل وأتى به فلا سجود وكذا بعد طوله إذا غابته أنه سكوت طويل ونهذه غير مبطل فلا يسجد للسهو أفاده الشرحاوى \* (خاتمة) \* ويجب أن لا يقصد بالركن غيره فقط فلو هوى لثلاثة فجعله ركوعاً لم يكف لأنه صرفه إلى غير الواجب فعليه أن ينتصب ليركع وكذا لو رفع من الركوع فزعا فلا يكفي فعليه أن يعود إلى الركوع ثم يرفع \* (فصل) \* فيما يعتبر في النية قال المصنف (النية ثلاث درجات) بتجريد العدد من التاء وجوباً لأن المعداد مفرد مؤنث مع كونه مذكوراً بخلاف ما لم يذكر فانه لا يجب تجريده بل يجوز الاتيان به في العدد لكن الأولى عدم الاتيان به في هذه الحالة كما قاله البيهقورى \* (فرع) \* أعلم أن إذا أضفت العدد إلى المعداد فإن كان واحداً المعداد مذكراً أثبت الماء في آخر العدد وإن كان مؤنثاً حذف الماء منه كما قاله المحررى في شرح ملحمة الأعراب عند قوله هذا رضى الله عنه وأرضاه

فأثبت الماء مع المذكر \* واحذف مع المؤنث المشتهر

تقول لى خمسة أبواب جدد \* وأزمله تسعاً من النوق وقد

ثم قال الفاكهى في شرحه علم الأسمى بكشف النقاب واستفيد من تشبهه أن العبرة في التذكير والتأنيث بالمفرد لا بالجمع وهو كذلك ولذلك يقال ثلاثة أسطبلات وثلاثة حمامات بالثاء فمـ. ولا يقال ثلاث بتركها خلافاً للكسائى والبغدادى انتهى وقال ابن مالك في الخلاصة ثلاثة بالثاء قل للعشرة \* في عدما أحاده مذكورة

في الضمير والمبازجر \* جعل اللفظ في الأكثر

قوله ثلاثة بالنصب مفعول مقدم يقل لتضمن قول معنى إذا ذكر لأن القول لا ينصب المفرد

الساكنة والدعاء للبت  
بأنحوى بعد التكبير  
الثالثة وأقله اللهم اغفر له  
وارحه والتسليم الأولى  
بعد التكبير الرابعة  
والسنة أن يتعوذ قبل  
النية الثالثة وأن يطول الدعاء  
بعد الثالثة وأن يكون  
بالوارد من النبي صلى الله  
عليه وسلم وأن يقول بعد  
الرابعة وقبل السلام اللهم  
لا تخرونا أجره ولا تقننا  
بعده واغفر لنا وله  
وللسلمين (وأقل) الذين  
أن يكون في حفرة تمنع

الاذا كان مؤديا معنى الجملة وبالتاء متعلق بقيل وكذا للعشرة واللام بمعنى الى والغاية  
داخلية أو بالرفع مبتدأ وبالتاء نعت أي مضمومة بالتاء وقل خبره والعائد محذوف تقديره  
قله ثم ان ميم الثلاثة واخوانها لا يكون الا محرورا لكن شروط أربعة الأول أن لا يكون  
المميز موصوفا نحو أنواب خمسة والثاني أن لا يكون صفة نحو خمسة أنواب والاحسن في  
هذا أن يكون عطف بيان لمجوده وانما لم يوجب كونه عطف بيان لا مكان تأويل أنواب  
بمشتق كأن يقال مسموعة بأنواب والثالث أن لا يكون العدد مضافا الى مستحقه نحو خمسة  
زيد والرابع أن لا يراد بها حقائقها نحو ثلاثة نصف ستة ثم ان كان المميز اسم جنس أو اسم  
جمع جرمي نحو فخذ أربعة من الطير ومرت ثلاثة من الرهط وقد يحذف باضافة العدد نحو  
وكان في المدينة تسعة رهط وان كان غيرهما فباضافة العدد اليه وحقه حينئذ أن  
يكون جمعا مكسرا من ابدية القلة التي هي أفعلة وافعل وافعال وفعلة وأما جمع التصحیح  
فحكما حكما جمع القلة الا في هذا الموضع فلا يعز بهما العدد وقد يضاف للفرد وذلك  
ان كان مائة نحو ثمانمائة وسبع مائة ويضاف تجمع التصحيح في ثلاث مسائل احداها أن  
يحمل بكسر الكلمة نحو خمس صلوات والثانية أن يجاور ما أهمل تكثيره نحو سبع  
سبلات في التنزيل فلم يقل سبع سنابل لجاورته لسبع بقرات والثالثة أن يقل استعمال  
غيره نحو ثلاث ساعات فيختار في هاتين الأخيرتين التصحيح ويتعين في الأولى لا هـ مال  
غيره ويضاف لبناء الكثرة في مسألتين احدهما أن يهمل بناء القلة نحو ثلاث جوار  
وأربعة رجال والثانية أن يكون له بناء قلة ولكنه شاذ قياسا بأن خالف القواعد  
أو سمعا بأن ندر استعماله في لسان العرب فيمنزل لذلك منزلة المعلوم فالاول نحو ثلاثة  
قروء فان جمع قرء بالفتح على أقراء شاذ والثاني نحو ثلاثة شسوع فان اشساعا قليل  
الاستعمال قوله شسوع بمجمة فهملة جمع شسع بكسر أوله وسكون ثانيه أحسن سورا النعل  
ثم بين المصنف مراتب النية الثلاثة بقوله (ان كانت الصلاة فرضا) أي ولو فرض كفاية  
كصلاة الجمعة أو قضاء كافائة أو معادة نظرا لاصلها أو نذرا (وجب) فيه ثلاثة أشياء  
أحدها (قصد الفعل) أي نية فعل الصلاة التي استحضرها المتميز عن سائر الأفعال ولا تحب  
الإضافة الى الله تعالى لأن العادة لا تكون الا لله سبحانه وتعالى لكن تستحب ليتحقق  
معنى الإخلاص ويستحب نية استكمال القلة وعدد الركعات ولو أخطأ في العدد كان  
نوى الظاهر ثلاثا أو خمساً لم تنعقد صلاته (و) ثانيها (التعين) أي من ظهر أو غيرها للتميز  
عن سائر الصلوات (و) ثالثها (الفرضية) أي ملاحظة الفرضية وقصد هافلا حظا بقصد  
كون الصلاة فرضا للتميز عن النفل فلا تحب نية الفرضية في صلاة الصبي لأن صلواته تقع  
نفلا اتفاقا بخلاف المعادة ففيها خلاف وانما وجبت نية الفرضية على الصبي في صلاة  
الجمعة لأن صلواته لما كانت لاسقاط الفرض عن المكلفين اعتبر بها ذلك ولا بد في  
المعادة والمندورة من نية الفرضية ولكن تقوم نية النذرية في المندورة مقام ذلك (وان  
كانت نافله مؤقته كراتبة أو ذات سبب) كاستسقاء (وجب) فيها شيان أحدهما  
(قصد الفعل) أي نية فعل الصلاة (و) ثانيها (التعين) فيعين قبلية وبعدي في صلاة

ظهور رائحة الميت وتصور  
جسمه من أصل السباع  
(وأكله) أن يكون في نجد  
ان كانت الارض قوية وفي  
شق ان كانت رخوة وأن  
يوسع ويعمق قدر قامة  
وبسطة ويجب أن يضع  
الميت في القبر على جنبه  
وأن توجه للقبلة والسنة أن  
يكون على الجنب الايمن  
وأن يرش قبره بماء بارد  
وأن يلحق بعد دفنه أن  
كان مكلفا وأن يعزى  
أهله بعد موته الى ثلاثة  
أيام ولا يجوز دفن ميتين

الظهر والمغرب والعشاء لأن لكل قبيلة وبعديّة بخلاف سنة الصبح والعصر وفطر أو أضحى  
 في العيد فلا يكفي سنة عيد فقط وشيئا وقرأ في الكسوف ولا يشترط نية النافلة لأن  
 النافلة ملازمة للنفل بل تسن بخلاف الفرضية فإنها غير ملازمة لفحوا الظهر فأنها قد  
 تكون فرضا وقد لا تكون كذلك كما في صلاة الصبي (وإن كانت نافلة مطلقة) وهي التي  
 لم تقيد بوقت ولا سبب (وجب قصد الفعل فقط) أي فحسب ويلحق به إذا سبب بغنى عنه  
 غيره كتحية وسنة وضوء واستحارة وأحرام وطواف ودخول منزل وخروج منه وغير ذلك  
 ولا حاجة إلى التعيين لجملة على الإطلاق فتكون مستثناة مما له سبب واعلم أنه يمتنع جمع  
 صلاتين بنية ولو غفلا مقصودا أما غير المقصود كتحية واستحارة وأحرام وطواف وسنة  
 وضوء أو غسل فيجوز جمعها مع فعل أو فرض غير هابل تحصل ويثاب عليها وإن لم ينوها قاله  
 الشرفاوي (تذنيه) قوله فقط الفاء جوابية لشرط محذوف عند الجمهور أو زائدة لازمة  
 عند ابن هشام أو عاطفة عند ابن سيد وأختاره ابن كمال والدمايني وقوله قط اسم بمعنى  
 حسب وهو لا كلفا بالشيء ومن هنا يقل رأيت مرة فقط أي فحسب هكذا في المصباح  
 وهو مبني على السكون مرفوع محلا مبتدأ خبره محذوف أي فحسبها قصد الفعل أو خبر  
 ومبتدؤه محذوف أي فقصد الفعل حسبها أو اسم من أسماء الأفعال بمعنى يكفي مبني على  
 السكون ونحوه ضمير هو راجع إلى قصد الفعل وفي كلام سعد الدين التقطازاني مجيء قط  
 بمعنى نته فيكون اسم فعل أمر مبني على السكون ونحوه ضمير أنت وتبعه عصام الدين ولم  
 يرتضه نور الدين في شرح المسالك قال الزرداني والغالب فيه إذا كان بمعنى حسب البناء  
 على السكون وفيداني على الكسر وقد يعرب انتهى وأما قط التي هي ظرف زمان  
 لاستغراق ماضى فتختص بالنفي ل ما فعلت ذلك قط فالمعنى ما فعلته فيما انقطع  
 من عمري أي في الزمن الماضي والعامية تقول لا أفعله قط وهو مخن أي غلاء لأن الماضي  
 منتزع عن محل الاستمرار وينبت لضمينها معني مذو إلى إذ المعنى مذان خلقت إلى  
 لأن هذه بنتم اتفاق وتشديد اللفظ مضمومة في أفصح اللغات وقد تتبع قافيه طاءه في  
 النظم وقد خفف ضوؤه مع ضمها أو ساكنها هكذا بينه ابن هشام في المغني ثم مثل المصنف  
 ثلاثية بنى ثب في لنية بقوله (الفعل) قوله (أصنى) ولو قال نويت أصلى الظاهر الله  
 أكبر نويت بذلك لأن قوله نويت بهذا التكبير كلام أجنبي وقد طرأ بعد انعقاد  
 اللفظ فأنها (والتعيين) قوله (طهر أو عصرا) أي مثلاً (والفرضية) قوله (فرضا)  
 (فصل) في شروط التحريم (شروط تكبيرة الأسماء ستة عشر) شرط ابل سبعة عشر أن  
 اختل واحد منها لم تنعقد الصلاة لا ولو (أن تقع حالة القيام في الفرض) أي بعد  
 الانتصاب والوصول إلى محل تحزني فيه القراءة (و) الثاني (أن تكون بالعربية) أي  
 لتأدرا على (و) الثالث (أن تكون بلفظ الجلالة) فلا يصح الرحمن أكبر لعدم لفظ الجلالة  
 (والرابع كونها) (بلفظ أكبر) فلا يكفي الله كبير لفظاً (و) الخامس (الترتيب  
 بين المخطئين) ذكره في أكبر الله لأن ذلك محل بالأكبر بخلاف نظره في السلام فلا يضر  
 فيه تسمية تخبرني المتد لانه لا يضر بالسلام فإن أتى بلفظ أكبر ثابا كان قال أكبر الله

في قبر ولا يندس القبر قبل  
 إلى الميت لدفع ميت آخر  
 أو غيره لا للضرورة  
 \* (كتاب الزكاة)  
 أنواعها كثيرة فمنها زكاة  
 الذهب والفضة وهي  
 واجبة على من ملك عشرين  
 مثقالاً من الذهب الخالص  
 أو مائتي درهم من الفضة  
 الخ لصة وحال المحول وهي  
 في ملكه ويخرج من ذلك  
 ربيع عشر وما زاد على  
 ذلك فبحسبه (ومنه)  
 زكاة نخرة وهي واجبة  
 على من اقتسروا في شيء

أكبر فان قصد بلفظ الجلالة الابتداء صمغ والافلا (و) السادس (أن لا يمد همزة الجلالة)  
 فان مدها فلا تنعقد صلاته لانه يشغل من لفظ الخبر لا ينشأ الى الاستفهام أى  
 الاستخبار ويجوز اسقاطها اذا وصلها بما قبلها نحو اماما أو ماموما الله أكبر لكنه خلاف  
 الاولى بخلاف همزة أكبر اذا وصلها لا يجوز اسقاطها لانها همزة قطع (و) السابع  
 (عدم مذهب أكبر) فلو قال الله أكبر لم تنعقد صلاته سواء فتح همزة أو كسرها لان أكبر  
 بفتح همزة جمع كبير بفتحسين مثل سبب وأسباب وهو اسم للعليل الكبير له وجه واحد  
 ويجمع أيضا على كبر مثل جبل وجبال وأكبر بكسر الهمزة اسم من أسماء المحض ولو  
 تعد ذلك كفر والعاد بالله تعالى (و) الثامن (أن لا يشدد الاء) فلو شدد بان قال الله  
 أكبر لم تنعقد صلاته (و) التاسع (أن لا يزيدوا واسا كثة أو متحركة بين الكلمتين) فلو  
 زادها كأن يقول الله أكبر سكون الواو والله أكبر بحركتها لم تنعقد صلاته  
 (و) العاشر (أن لا يزيدوا وقبل الجلالة) فان زادها بأن يقول والله أكبر فلا تنعقد  
 صلاته لعدم تقدم ما يعطف عليه بخلاف السلام (و) الحادى عشر (أن لا يقف بين كلمتى  
 التكبير ووقفه طويلة ولا قصيرة) ولا يضر الفصل بينهما باداء التعريف ولا يوصف لم يطل  
 كالله الا أكبر أو الله الجليل أكبر أو الله الرحمن الرحيم أكبر بخلاف ما لو طال الوصف بان  
 كان ثلاثا فأكثر كالله الجليل العظيم الحليم أكبر أو الله الذى لا اله الا هو الملك  
 القدوس أكبر وبخلاف غير الوصف كالضمير فى قوله الله هو أكبر أو النداء فى قوله الله  
 يا رحى أكبر والمراد بالصفة المعنوية لاصفة ضمنية فتشمل نحو عز وجل فانهم  
 صفتان فى المعنى دون اللفظ لان عز وجل من قولنا الله عز وجل أكبر حال فيصيح ذلك  
 بخلاف ما لو قال الله جليل أكبر بترك جليل فانه لا يصح لانه حينئذ ليس صفة وأما لو قال  
 جليل الله أكبر فلا يضر لانه لم يدخل فى الصلاة (و) لث فى عشر (أن يسمع نفسه جميع  
 حروفها) اذا كان يسمع السمع ولا ماع من لفظ وغيره والا فرفع صوته قدر الرفع الذى  
 يسمع به لو لم يكن أصم ويجب على من طرأ نحره تحريك لسانه وشفتيه ونفثه بالتكبير  
 وغيره كالشهد والسلام وسائر الاذكار اما من نحره أصلى فلا يجب عليه ذلك (و) لث  
 عشر (دخول الوقت فى المؤت) سواء كان فرضا أو نفلا وكذا ذو السبب (و) رابع  
 عشر (ابقاء حال الاستقبال) حيث شرطناه (و) الخامس عشر (أن لا يخل) أى  
 يفسد (بحرف من حروفها) ويتغير فى حق الله أى ابدال همزة أكبر واو أو اء أو ي  
 وكذا اليجورى ولو لم يجزم الراء من أكبر أو اء اليجورى (و) السادس عشر (تأخير  
 تكبيرة المأموم عن تكبيرة الامام) فلو قارنه فى جزء منها لم يصح لغدوة ولا انعقد صلاته  
 وبشترط لها أيضا فقد اصاب فاذ أكبر المسبوق الذى أدرك الامام فى الكوع  
 واحدة وأوقع جميعها فى محل ثم زى فيها قراءة وفسد بها التحريم وحده انعقدت صلاته  
 وان قصد بها التحريم لا يقال أو لا يتأهل وحده أو أحده مهيا أو أطلق وشك هل  
 قصد التحريم وحده أو لا ثم تعدوا اقصدهم ابع لا اعلام فنه يطقضوا ولا حرام  
 ولا اعلام لم يضر \* (فرع) قال اليجورى ومن أن لا يتصر بكبير بحيث لا يفهم

حقير فيقوم بضاعته عند  
 آخر المحول بما اشترت به  
 فان بلغت به ثمانا زكاتها  
 بربع لعشر من قيمتها والا  
 فلا زكاة فيها ثم ان ملك  
 مال التجارة بعين نصاب  
 من ذهب أو فضة أو أقل  
 من نصاب وفى ملكه تمامه  
 فأول المحول من حين مده  
 النقد وان ملك ما لم  
 يعروض فنية أو يذهب  
 أو فضة أقل من نصاب  
 وليس فى ملكه تمامه  
 فاول المحول يوم بدء التجارة  
 (ومنه) زكاة لزروع



الصراط المستقيم ابعث اليها كراما هدية وعطية وهو الطريق المعتدل أي غير المعوج  
وأمامه غفر الفتح فهو أرشدنا إلى الدين الحق وثبتنا عليه وهو دين الاسلام (و) الثامن  
(أن تكون) أي القراءة (حالة القيام في الغرض) أي بشرطها أي بقاءها بكل حروفها  
في القيام أو بدله (و) التاسع (أن يسمع نفسه القراءة) أي اسماعه نفسه جميع حروفها  
أن كان صحيح السمع ولا لغط (و) العاشر (أن لا يتخللها ذكر أجنبي) بخلاف ما إذا تعلق  
ذكر بمصلحة الصلاة كتأمينه لقراءة امامه وفتح عليه ولو في غير الفاتحة ولا يفتح عليه الا  
إذا توقف وسكت فسادا مبردا لا يفتح عليه فإن فتح انقطعت القراءة ثم ان ضاق  
الوقت فتح عليه ولا تنقطع القراءة حينئذ ولا بد أن يكون الفتح بقصد القراءة ولو مع الفتح  
فان قصد الفتح وحده أو أطلق أو قصد واحد لا يعتد به بطلت صلاته فخرج بقراءة امامه  
قراءة غيره ولو ما موءا أن رفقة تطع بالتأمين لقراءته والفتح عليه وكالاته من سجدة تلاوة  
مع الامام وان سجد مع غيره عامدا عالما بطلت صلاته (و) يشترط أيضا كونه بانعربية  
ولا يترجم عنها ولو كان عاجزا ولم يلهأ بدله كان قرانا بخلاف ما لو كان ذكر أو دعاء  
فترجم عنه عند الجحزع العربية (و) يشترط أيضا عدم القراءة بالنسبة للمغير المعنى أيضا  
وهو ما ورد في القراءة السجدة ويشترط أيضا عدم التصرف فلو قصد به التثنية لم يجزه لوجود  
التصرف ولا بد أن يقصد القراءة أو يطلق

\*(فصل)\* في بيان عدة الشدات في الفاتحة ومخاها (تشديدات الفاتحة أربع عشرة)  
وتشديد (بسم الله فوق اللام) واحد (و) تشديد (الرحمن فوق زاء) ثان (و) تشديد  
(الرحيم فوق الراء) ثالث (و) تشديد (الحمد لله فوق لام الجلالة) رابع (و) تشديد (رب  
العالمين فوق الباء) خامس (و) تشديد (الرحمن فوق الراء) سادس (و) تشديد (الرحيم  
فوق الراء) سابع (و) تشديد (مالك يوم الدين فوق الدال) ثامن (و) تشديد (يا أياك نعبد  
فوق الياء) تاسع (و) تشديد (وياك نستعين فوق الياء) عاشر (و) تشديد (يا أياك نعبد  
تصح قراءته فوجب عليه أعادتها وكذا صلاته ان تعمد رجليه ونقصا المعنى كقوله  
يا أياك ضوء الشمس أما لو شدد الخفف ساء وأجزأ (و) تشديد (هنا نصرنا المستقيم  
فوق الصاد) حادي عشر (و) تشديد (صراط الذين فوق اللام) ثاني عشر (و) تشديد  
(أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين فوق الضاد واللام) ثالث عشر ورابع

عشر

\*(فصل)\* في بيان مواضع رفع اليدين (يسن رفع اليدين في أربعة مواضع) وهو من  
سنن الهيات رحمة رفع اليدين في الصلاة كما قال الله تعالى في رحمة الله تعالى تعظمه تعالى  
حيث جمع بين اعتهد القلب وحق الله ان المترجم عنه يعمل الأركان وقيل الإشارة إلى  
صريح ما سواه تعالى والاعتمال بكسرة على صلاته وقيل لاشارة إلى رفعه المحب بين لعبه  
وبين ربه وقيل غير ذلك أحدها (عرب كبيرة لا حوام) في ابتدئ ترفع فيها يديك  
التكبير وينتهي مع انتهائه على اليمنى ويكبر مع خفض يديه زوايا الجحورى فابعدا وهما  
كذلك فما يقع الآن من الرفع قبل التكبير خلاف خمسة وان فعله كثير من أهل العلم

نصف العشر (ومنها)  
زكاة الفطر وهي واجبة  
على من ملك شيئا إذا ادعى  
مؤنته ومؤنة عياله ومما ليكه  
ليلة العيد ويومه ويخرج  
الشخص صاعا عن نفسه  
وصاعا عن كل من يلزمه  
مؤنته من المسلمين ولو كان  
رضيعا أو يكون الصاع من  
غالب قوت أهل البلد في  
غالب السنة وقدره أربع  
حفنة أو يكفى معتدل  
الحنفة ووزنه خمسة رطل  
وثلث رطل بغداد  
(كتاب الزكاة)



انتهى والسنة تحصل بأي رفع كان وأكمله أن يرفع كفيه مقابل منكبيه ولا تبطل الصلاة به وإن ضم اليه فعلا نالها مع التوالي لأن ذلك مطلوب أفاده الشرفاوي (و) ثانيها (عند الركوع) أي عند الهوى للركوع فيبتدئ الرفع فيه مع ابتداء التكبير عند ابتداء الهوى ولا يدعه إلى انتهائه لأنه إذا حاذى كفاء منكبيه انحنى وأرسل يديه وأما التكبير فيمده إلى أن تصل حذرا كع لثلاثين جزء من صلاته عن ذكر فابتداء وهما معادون انتهائهما (و) ثالثها (عند الاعتدال) أي عند الرفع من الركوع للاعتدال ويبتدئ الرفع مع ابتداء رفع رأسه فإذا استوى قائما أرسلهما رسالا خفيفا تحت صدره (و) رابعها (عند القيام من التشهد الأول) للاتباع عرواه الشيخان ولو صلى من قعود استحبه الرفع عند التكبير عقب التشهد الأول فالاعتبار بالقيام لغة الب ولا يسترفع اليدين في غير هذه المواضع الأربع كالبعد من جلسة الاستراحة ومن السجود وأما قول الشرفاوي وبقي القيام من جلسة الاستراحة فيمن الرفع عنده كما نص عليه الشافعي وهو المعتمد فهو ضعيف هكذا فإن شيخنا محمد حسب الله ثم قال والاعتدال يستأنهى فان ترك الرفع فيما أمر به أو فعله فيما لم يؤمر به كره \* (قائلة) \* قال سليمان الجمل وعن علي كرم الله وجهه ورضي عنه أن معنى التحرف في قوله تعالى وانحر أن يرفع يديه في التكبير إلى تحرفه \* (فصل) \* في واجبات السجود وهو لغة الطعام من وإميل (شروط السجود سبعة) بل أكثر أحدها (أن يسجد على سبعة أعضاء) لما روى عن ابن عباس أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين وأن لا أكف أثاب والثغر ورواه الشيخان (و) ثانيها (أن تكون جبهته مكشوفة) لا تحرك وجود شعرات فيها وعصابة لوجع حيث شق نزعه امتنعة شديدة ولا يحسن أن وضعها على ظهر ولم يكن تحتها نجس غير معقوذه والأطاد وثقة فتحت فيها في الانسداد الملقى فيراعي الستر لانه أكد ولو يبت جلدته فيها حتى صار لا يحس بما عليه صح السجود عليها ولا يكلف إزالة ما وان لم يحصل له من ذلك مشقة (و) ثالثها (التخاء لبرأسه) أي في الجهة فقط دون بقية الأعضاء وهو أن يصب ثقل رأسه موضع سجوده (و) رابعها (عدم انهوى لغيره) أي أن لا يقصد بالسجود غيره وحده والهوى ضم المساء رفحها معناه استنوط من أعلى إلى أسفل وأما بالاضم فقط فعناه الارتفاع كذا في المصباح (و) خامسها (أن لا يسجد على شيء) أي متصل به (يتحرك بحركته) أي في قيامه ولو بالقوة بأن صلى قاعدا وسجد على متصل به لا يتحرك بحركته في القعود وكان بحيث لو صلى من قيام يتحرك بحركته فيضرب ذلك ومن المتصل بجزءه فلا يصح السجود على غيره أو يده أما المفضل ولو حكما كعود أو منديل بيده فيصح السجود عليه لأنه لا بعد متصلا في المعروف وكذا طرف عمامته الطويل جدا بحيث لا يتحرك بحركته لأنه في حكم المنة فصل (و) نساها (ارتفاع ساقه) وهي عجزته وما حولها (على أعاليه) وهي رأسه ومنكباها لا أن في سفينة ولا يمكن منه لخوفتها فيصلي على حاله وبعد لأنه عذر نادري بخلاف ما لو كان به علة لا يمكن معها السجود فانه لا أطادة عليه وكذا المحبلى إذا شق عليها ذلك

لا يجب صوم رمضان إلا على المسلم البالغ العاقل القادر على الصوم الطاهر من المحض والنفاس وإذا تمسكه أن ثلاثين يوما أو رأى الحلال عدل وثبت عند انهضى وجب الصوم على عموم الناس فإن لم يثبت عنده وجب على الرأى وعلى من صدقه فقط \* (فصل) \* وشروط صحة الصوم ستة (الأول) الاسلام (والثاني) التمييز (والثالث) انتفاء من الحيض والنفاس جميع

فتصلى ولا تعبد وكذا ما لو طال أنفه وصار يمنعه من وضع الجبهة على الأرض مثلاً (و) سابعها (الطمأنينة فيه) أى فى السجود وبشروط أيضاً أن يضع الأعضاء السبعة فى وقت واحد فلو وضع بعضها ثم رفعه ووضع الآخر لم يكف \* (خاتمة) \* (أعضاء السجود سبعة) الأول (الجبهة) وحدها طولاً ما بين الصدغين وعرضاً ما بين منابت شعر الرأس والمحاجبين وخارج الجبهة المحبين وهو جانب الجبهة من الجهتين فلا يكفى وضعه وحده لكن يستن وضعه مع الجبهة (و) الثانى والثالث (بطون الكفين) والكف ما ينقض مسه الوضوء فيكفى وضع جزء من الأصابع أو من الراحة دون ماعداهما (و) الرابع والخامس (الركبتان) وهى بضم الراء وسكون الكاف مفصل ما بين أطراف الفخذ وأعلى الساق والجمع ركب بضم الراء وفتح الكاف مثل غرفة وغرف (و) السادس والسابع (بطون أصابع الرجلين) ويكفى وضع جزء من كل واحد من هذه الأعضاء السبعة ولو من أصبع فقط ولو من يداً أو رجل ثم الاقتصار على وضع البعض من الأعضاء السبعة مكروه ولو قطع الكف أو بطون الأصابع لم يجب وضع طرف الباقي بل يستن ولو خلق بلا كف أو بلا أصابع قدر له قدرها ووجب عليه وضعه ومن كشف الكفين فى حق الذكر وغيره وبطون الرجلين فى حق المرأة وأما غيرهما فيجب سترها وبكرة كشف ركبتين للذكر وأمة ويستن الترتيب فى الوضع بأن يضع الركبتين أولاً ثم الكفين ثم الجبهة والأنف مع فوضع الأنف معها سنة متأكدة ولا يكفى وضعه وحده لأن المعتبر هو الجبهة ويستن كونه مكشوفاً فلو خالف الترتيب المذكور أو اقتصر على الجبهة كره مراعاة للقول بحوب وضع الأنف وخالف الإمام مالك فقال يضع يديه ثم ركبته

\* (فصل) \* فى عدة الشدائد فى القنهد ومواقعها (تشديدات الشهادتين إحدى وعشرون) شدة (خمس فى أكله) وهو ما لا يستتركه فى المجلس الأول السجود (وسنة عشر فى أقله) وهو الملقب الواجب فى المجلس الآخر وما يستسجد بتركه فى المجلس الأول فالشدائد فى (التحيات) اثنان وهما (على التاء والياء) وتشديد (المنارات الدلوات) واحد وهو (على الصاد) والتشديد فى (الطيبات) اثنان وهما (على الطاء والياء) وتشديد (لله) واحد وهو (على لام المجلائة) وتشديد (السلام) واحد وهو (على السين) وتشديدات (عليك أيها النبي) ثلاثة وهى (على الياء) فى أيها (والنون والياء) اللذين على النبي وذلك إذا قرئ بالياء أما إذا قرئ بالهمزة فلا تشديد عليه \* (فائدة) \* النبي بتشديد الياء من النبوة وهو المكان المرتفع سمي النبي به لأنه مرفوع الرتبة أو رافع رتبة من تبعه أو بالهمز من النبأ بتحريك الياء وهو الخبر لأنه مخبر أو مخبر عن الله تعالى فهو على كل ما فاعيل بمعنى فاعل أو مفعول هذا هو المشهور لكن الذى يستفاد من المصباح أن النبأ مهموز وهو مخبر والابدان والأدغام لغة مشهورة وقرئ بهما فى السبعة ولكن صحح الصبان أن يكون المهموز من النبأ بسكون الياء وهو الارتفاع يقال نبأ بالهمز كنع أى ارتفع ثم رجع ذلك لكون الساكن مصدراً بخلاف المتحرك وأن يكون المشدد مخففاً من المهموز فيكون من النبي بفتح الياء أو ساكناً وعلى كون النبي

النهار (والرابع) النية  
وتصحنية صيام التطوع  
قبل انزوال بشرط أن  
لا يتعاطى مفطراً قبلها  
ووقعها فى الليل أفضل  
ويجب فى صيام القرية  
تعديته ووقوع نيته فى جزء  
من الليل والأفضل وقوعها  
فى الثلث الأخير (والخامس)  
الامساك عن انقطرات  
كلها من الفجر إلى الغروب  
(والسادس) دخول  
الوقت ووجود السبب فى  
صوم القرية  
\* (فصل) \* وإبطلات

من النبوة يكون واوى اللام وأصله نيموا اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وتشديد (ورجة الله) واحد وهو (على لام الجلالة) وتشديد (وبركاته السلام) واحد وهو (على السين) وتشديد (علينا وعلى عباد الله) واحد وهو (على لام الجلالة) وتشديد (الصالحين) واحد وهو (على الصاد) والتشديد في (أشهد أن لا اله) واحد وهو (على لام ألف) والتشديد في (الا لله) اثنان وهما (على لام الالف ولام الجلالة) وتشديد (وأشهد أن) واحد وهو (على النون) وتشديدات (محمد رسول الله) ثلاثة وهن (على ميم محمد وعلى الراء وعلى لام الجلالة) قوله التحيات قال عثمان في تحفة الحبيب هو بفتح التاء وكسر الحاء المهملة جمع تحية وهي ما يحمد به من سلام وغيره وقيل الملك وقيل العظمة وقيل السلامة من الآفات وأقصده بذلك إنشاء على الله تعالى بأنه أهل لجميع التحيات من المخلوق وانما جعلت لان كل واحد من الملوكة كان له تحية معروفة وقد ورد في الخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم يله الاسراء لما جاوز سدرة المنتهى غشيت به سحابة من نور فها من الالوان ما شاء الله فوقف جبريل وديسر معه فذبح له النبي لا تتركني تسير منفردا فقال جبريل وما منا الا اله مقام معلوم فقال سر رمي ولو خطوة فسار معه خطوة فوجد أن يحترق من النور والجلال والهيبة وصغر وذاب حتى صار قدس اعصفور فاشارة الى النبي بأن يسلم على ربه اذا وصل الى مكان الخطيب فبوسم النبي به فان التحية تباركات الصلوات الطيبة لله فقال الله تعالى لا اله الا الله الذي رزقنا هذه الحياة وبركاته فأجاب النبي أن يكون لعباده التحية بيمينه من هذه المذاهب قال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فقال جميع أهل السموات والارض شهدوا له لا اله الا الله وشهدت محمد رسول الله وانما لم يحصل للنبي من حصر الخبر من نسبة وعدم الحاقه لان النبي مراد مطوب فأعطاها الله قوة واستعددتها له من غير غيره انتهى فورا التباركات الصلوات الطيبة هي عن حرف حوف أعطف في الثلاثة أي والتباركات أي التحيات وهو الخير الا لمسى والصلوات هي التبركات الخمس أو عوامها هي لا عمل الصالحات قوله السلام هو من أسمائه تعالى فالله صلى الله عليه وسلم عليه السلام محاضرين والصالح هو المسلم أو القائم بحقوق الله وحقوق العباد قوله العشي في شرح الاربعين في الحديث الثاني رايعه من ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم في الجنة على شجرة يقال لها الطيبات بحضرة نهر يقال له صلوات فاذا أتى لمضى تحية من ذلك الطيب عن تلك الشجرة واندهس في ذلك النهر فكل قطرة وقعت منه خافى به تعالى منها ما كان يستغفر لاصلي في يوم القيامة (فصل) في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (تسديدات أقل للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) (أربع) فالتسديد في (لهم) اثنان وهما (على اللام والميم) وتشديد (صل) واحد وهو (على لام) وتشديد (على محمد) واحد وهو (على الميم) ومعناه يا الله ترزقه اغروقه بالهضم على يد النبي صلى الله عليه وسلم قال الخمس الرمي في شرح ما جاز الافضل لا يبرأ منه سبعة ادلائل فيه الايمان بما أمرنا وزيادة الاخبار بالواقع

لصوم عشرة (الاول)  
دخول شيء من أعيان  
الدنيا ولو قليلا الى الجحيم  
عبدان دخل من أحد  
الجنة فذ فتوحه (الثاني)  
انقي عبدان وان لم يرجع  
منه شيء الى الجحيم  
(الثالث) الجحيم عبدان ولو  
بغير انزال (رابع) خروج  
النبي بيمينه من الاستسنة أو  
اليمين ثمرة أو بغير جراح  
كخروجها من اللبس وآلة العاقبة  
والقبلة بلا حائل (الخامس)  
الجنون ذو الحظيرة بسيرة  
(السادس) الاغواء من

الذي هو أدب فهو أفضل من تركه وقال السحسي أيضا ولا يقال امتثال الأمر أفضل من  
الادب لانا نقول في الادب امتثال الأمر وزيادة والظاهر أن الأفضل ذكره في غيرنا  
أيضا انتهى وأكمل الصلاة على النبي وأفضاها سواء في الصلاة وخارجها كما نص على ذلك  
الزمي اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما صليت على سيدنا ابراهيم وعلى آل  
سيدنا ابراهيم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما باركت على سيدنا ابراهيم وعلى  
آل سيدنا ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد \* (تمة) \* نسئ الدعاء بعد التثنية هذا الأخير  
بما شاء وأفضله التعوذ من العذاب والفتن بخبر سليم اذا شهد أحدكم فليست بعد الله من  
أربع فقه قول اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب النار ومن فتنة المحبة أو الممات  
ومن فتنة المسيح الدجال قال الشيرازي وبكره ترك ذلك وهو آكد ما أوجب به بعض  
العلماء قال عميرة قال الأذري في القوت وهو شرح المنهاج هذا ما كذا فتدفع الأمر به  
وأوجب به قوم وأمرطوس انه بالعادة للتركه وينبغي أن يختم به دعاء اغوله عليه الصلاة  
والسلام راجع لهم أي التعوذات الأربع آخر ما نول انتهى قول الشيرازي رضي الله  
تعالى عنه

\* (فصل) \* في السلام وهو المسمى بالتحليل أيضا قال المصنف (أقل السلام) التحليل  
(السلام عليكم) قال الشيرازي ولو سكن أي (تشديد السلام) واحد وهو (علي السنين)  
قال صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الوضوء وتخريج التكبير وتحليلها تسليما روي  
أبو داود والترمذي وأما السلام عليكم درجة الله ولا تسن وبركاته تسن تسنمة ثانية  
للأنباع ولواقتصرا لا مام على تسليمة تسن ثم أموم تسليمتان لانه خروج عن متابعة الأولى  
مخلاف التشهد الأول لو تركه الإمام لمأموم تركه لوجب المنة بجهة قبل السلام ونسب  
الثانية معتقد أنه سلم الأولى لم يكفه وسلم الأولى وجوبا وعبدية نية نداء بحمد الله  
وسن عند اتيانه بالمؤمن أن يغسل بينهم بسكته وقبحهم الثانية أن عرض بعد الأولى  
مخلاف للصلاة كحدث ونروج وقت الجمعة بخلاف وقت غيرها من الصلوات لأنها وان لم  
تسكن جزأ من الصلاة فهي من ترايعها ومخلفه أن يسر ع السلام ولا تسد زون  
يسلم أموم بعد فرغ الإمام من تسليمة رلوه رنه حاز كتمية لا ركان لانكسرية الاحرام  
تسكن القارئة في ذلك مكرهة مفضية لفضية الجماعة فيما قارن فيه فقط أما لمق رنه في  
نكسرية الاحرام أوفي بعضها احرام مبطلة للصلاة (فرع) \* ويسن أن يجلس بعد الصلاة  
ليأقني بالذكري والدعاء الواردين بعد الصلاة لان ترك ذلك جفوة أي اعراض به بعد  
وربه ولان الدعاء مستجاب بعد الصلاة وكان صلى الله عليه وسلم إذا سلم من الصلاة قال  
لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لنا  
أعطيت ولا معطي سامع ولا متعذر ولا ينفع ذا الجدة منك الحمد ربنا السميع ان وقال صلى الله  
عليه وسلم من سجد لله بكل صلاة ثلاثا أو ثلاثين وجهه الله ثلاثا أو ثلاثين وجهه الله ثلاثا  
وثلاثين ثم قال سمعنا من النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى من سجد لله ركعة من قبل  
من زيد البحر وكان صلى الله عليه وسلم إذا عرف من صلاته غفر له بقوله الله

الفجر إلى الغروب (السابع)  
الافطار قبل ان يتحقق  
غروب الشمس أو يغلب  
على ظنه غروبها إذا لم  
يقين له الحمل (الثامن)  
طرق الردة والعياذ بالله  
تعالى (التاسع) طرق  
الحض أو النفاس  
(العاشر) الولادة المصوبة  
بالليل ومن أضرط ما  
في رمضان أو في فيه  
النيسة نيل واجب عليه  
الإسك بنية النهار  
ويكفي من بنية الموت  
وهو من يوم نكسك

أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام رواهما مسلم وسئل النبي صلى الله عليه وسلم أي الدعاء أسمع أي أقرب إلى الإجابة قال جوف الليل ودبر الصلوات المكتوبات رواه الترمذي ويكون كل منهما سرا ~~ال~~ يمكن يجهر بهما الإمام يريد تعليم مأمومين فإذا تعلموا أسر ذلك شيخ الإسلام في فتح الوهاب

\*(فصل) في أوقات الصلوات المكتوبة (أوقات الصلوات خمس أول وقت الظهر زوال الشمس) أي عقب زوالها فيما يظهر لنا في الواقع فوق الزوال خارج عن وقت الظهر (آخره مصبره ظهر كل شيء مثله غير ظل الاستواء) أي غير الظل الموجود عنده روى الدارقطني عن أبي مخذرة حديث أول الوقت رضوان الله وأوسطه رحمة الله وآخره عفو الله وخلاسته أوقات الأول وقت فضيلة أي فعل الصلاة فيه ثواب عليه ثواباً أكمل من ثواب فعله فيما بعده وهو من أول الوقت إلى أن يصير ظل الشيء مثل ربعه تقريباً بأن يشتغل أوله بأسباب الصلاة كأذان وستر عورة ولا يصير شغل خفيف كأكل لقمة بأن يشبع الشبع السري وهو امتلاء ثلث الأمعاء أي المصارين وكلها اثمانية عشر شبراً فيجعل ستة منها لطعام وستة ثلثاً من الشبع العرفي وهو بحيث لا يشتهي إلى الطعام والثاني وقت اختدأ أي وقت يختار اثنان الصلاة فيه بالنسبة لما بعده وهو يتم بعد فراغ وقت الفضيلة إلى أن يصير ظل الشيء مثل نصفه تقريباً والثالث وقت جواز بلا كراهة أي وقت يجوز اقتصاص الصلاة فيه لا كراهة وهو يسفر من فراغ وقت الفضيلة إلى أن يبقى من الوقت ما يسعه وليس ثلثه جواز بكراهة قال الشافعي والمعتدل أن الفضيلة الاختيارية لا تجوز إلا كراهة تستر في أول الوقت فإذا مضى وقت الاستعمال بما خرج وقت الفضيلة واستمر وقت الاختدأ إلى أن يمضي قدر نصف الوقت تقريباً فيخرج وقت السجود وقت الجواز فتسترك الثلاثة مدة ألا غاية في جميع الصلوات إلا في المغرب فإنها مشتركة مدة وغاية والرابع وقت حرمة أي وقت يحرم التأخير إليه وهو آخر الوقت بحيث يبقى من الوقت لا يسع الصلاة وإن وقعت أداءاً بأن أدرك ركعة في الوقت فهو أداء مع الأتم والخامس وقت ضرورة وهو آخر نوبة إذا زالت الموانع والباقي من الوقت فسركت كبراً فمما كثر فحجب هي وما قبلها إن جمعت معها والسادس وقت عذر أي وقت سببه عذر وهو وقت العصر لمن يجمع جمع تأخير وزاد بعضهم وقت الإدراك أي النسيئة ومعهما ما زمره من طاب الخدم وهو الوقت الذي طرأت الموانع بعده بحيث يكون مضي من الوقت لا يسع الصلاة يظهره فحجب عليه حينئذ (وأول وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله وزد قليلاً وآخره غروب الشمس) ولها سبعة أوقات الأول وقت فضيلة وهو من أول الوقت إلى نصف مثله تقريباً بعد المثل الماضي في وقت الظهر والثاني وقت الاختيار فيستمر إلى مصبر الظل مثله غير ظل الاستواء إن كان عنده ظل والثالث وقت الجواز بلا كراهة فيستمر إلى صفر الشمس والرابع وقت الجواز بكراهة فيستمر إلى قرب غروب بحيث يبقى من يسع الصلاة والخامس وقت الحرمة وهو تأخيرها إلى أن يبقى من الوقت لا يسعه السادسة وقت الضرورة وهو آخر الوقت بحيث تزول الموانع والباقي

\*(فصل) في أوقات الصلوات المكتوبة (أوقات الصلوات خمس أول وقت الظهر زوال الشمس) أي عقب زوالها فيما يظهر لنا في الواقع فوق الزوال خارج عن وقت الظهر (آخره مصبره ظهر كل شيء مثله غير ظل الاستواء) أي غير الظل الموجود عنده روى الدارقطني عن أبي مخذرة حديث أول الوقت رضوان الله وأوسطه رحمة الله وآخره عفو الله وخلاسته أوقات الأول وقت فضيلة أي فعل الصلاة فيه ثواب عليه ثواباً أكمل من ثواب فعله فيما بعده وهو من أول الوقت إلى أن يصير ظل الشيء مثل ربعه تقريباً بأن يشتغل أوله بأسباب الصلاة كأذان وستر عورة ولا يصير شغل خفيف كأكل لقمة بأن يشبع الشبع السري وهو امتلاء ثلث الأمعاء أي المصارين وكلها اثمانية عشر شبراً فيجعل ستة منها لطعام وستة ثلثاً من الشبع العرفي وهو بحيث لا يشتهي إلى الطعام والثاني وقت اختدأ أي وقت يختار اثنان الصلاة فيه بالنسبة لما بعده وهو يتم بعد فراغ وقت الفضيلة إلى أن يصير ظل الشيء مثل نصفه تقريباً والثالث وقت جواز بلا كراهة أي وقت يجوز اقتصاص الصلاة فيه لا كراهة وهو يسفر من فراغ وقت الفضيلة إلى أن يبقى من الوقت ما يسعه وليس ثلثه جواز بكراهة قال الشافعي والمعتدل أن الفضيلة الاختيارية لا تجوز إلا كراهة تستر في أول الوقت فإذا مضى وقت الاستعمال بما خرج وقت الفضيلة واستمر وقت الاختدأ إلى أن يمضي قدر نصف الوقت تقريباً فيخرج وقت السجود وقت الجواز فتسترك الثلاثة مدة ألا غاية في جميع الصلوات إلا في المغرب فإنها مشتركة مدة وغاية والرابع وقت حرمة أي وقت يحرم التأخير إليه وهو آخر الوقت بحيث يبقى من الوقت لا يسع الصلاة وإن وقعت أداءاً بأن أدرك ركعة في الوقت فهو أداء مع الأتم والخامس وقت ضرورة وهو آخر نوبة إذا زالت الموانع والباقي من الوقت فسركت كبراً فمما كثر فحجب هي وما قبلها إن جمعت معها والسادس وقت عذر أي وقت سببه عذر وهو وقت العصر لمن يجمع جمع تأخير وزاد بعضهم وقت الإدراك أي النسيئة ومعهما ما زمره من طاب الخدم وهو الوقت الذي طرأت الموانع بعده بحيث يكون مضي من الوقت لا يسع الصلاة يظهره فحجب عليه حينئذ (وأول وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله وزد قليلاً وآخره غروب الشمس) ولها سبعة أوقات الأول وقت فضيلة وهو من أول الوقت إلى نصف مثله تقريباً بعد المثل الماضي في وقت الظهر والثاني وقت الاختيار فيستمر إلى مصبر الظل مثله غير ظل الاستواء إن كان عنده ظل والثالث وقت الجواز بلا كراهة فيستمر إلى صفر الشمس والرابع وقت الجواز بكراهة فيستمر إلى قرب غروب بحيث يبقى من يسع الصلاة والخامس وقت الحرمة وهو تأخيرها إلى أن يبقى من الوقت لا يسعه السادسة وقت الضرورة وهو آخر الوقت بحيث تزول الموانع والباقي

منه قدر التكبير فأكثر والسابع وقت العذر وهو وقت الظهر لمن يجمع جمع تقديم وزاد بعضهم وقت الإدراك كما تقدم (وأول وقت المغرب غروب الشمس وآخره غروب الشفق الأحمر) ولها سبعة أوقات ووقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز بلا كراهة وهو مقدار الاشتغال بصلاتها وما يطلب معها فاللثة هنا تدخل معها وتخرج معها بعدها إلى مغيب الشفق جواز بكراهة مراعاة للقول الجديد القائل بأن وقت يخرج بمقدار الاشتغال بها وما يطلب لها ووقت حرمة وهو تأخيرها إلى وقت لا يسعها ووقت ضرورة ووقت عذر وهو وقت العشاء لمن يجمع جمع تأخير (وأول وقت العشاء غروب الشفق الأحمر وآخره طلوع الفجر الصادق) وهو المنتشر ضوءه معترضاً بالافق وهو ضمتين نواحى السماء من جهة المشرق ونخرج بالصادق الكاذب وهو بطالع مستطيل لجهة السماء كذنب السرحان وهو الذئب ثم تعقبه ظلمة غالبة ثم يطلع الفجر الصادق مستطيل أى منتشر ولها سبعة أوقات ووقت فضيلة وهو مقدار ما يسع الصلاة وما يتعلق بها ووقت اختيار إلى تمام ثلث الليل الأول ووقت جواز بلا كراهة إلى الفجر الكاذب ووقت جواز بكراهة وهو ما بعد الفجر الأول حتى يبقى من الوقت ما يسعها ثم وقت حرمة إذا لم يسعها ووقت ضرورة وهو وقت زوال الموانع والساقى قدر التكبير فأكثر ووقت عذر وهو وقت المغرب لمن يجمع جمع تقديم (وأول وقت الصبح طلوع الفجر الصادق وآخره طلوع الشمس) ولها ستة أوقات ووقت فضيلة وهو مقدار ما يسع الصلاة وما يتعلق بها ووقت اختيار إلى الاضاءة ووقت جواز بلا كراهة إلى ظهور النجدة التي قبل طلوع الشمس ووقت جواز بكراهة عند النجدة إلى طلوع الشمس ووقت حرمة ووقت ضرورة وليس لها وقت عذر لأنها لا تجمع تقديم ولا تأخير فحصل مما ذكرناه أن لكل صلاة سبعة أوقات الأظهر والصبح \* (تنبيه) \* (الاشفاق ثلاثة أحمر وأصفر وأبيض الأحمر مغرب) أى وجود الشفق الأحمر واستمرار وقت المغرب (والأصفر والأبيض عشاء) أى وجودهما هو دخول وقت العشاء قال البيجورى ويلزم من عدم غيبوبة الشفق الأحمر عدم غيبوبتهما بل هما غير موجودين (ويندب تأخير صلاة العشاء إلى أن يغيب الشفق الأصفر والأبيض) خروجاً من خلاف من أوجبها وأعلم أن الموانيت مختلفة باختلاف البلدان ارتفاعاً فقد يكون زوال الشمس بعد طلوعها بعد آخر وعصرياً وآخر ومغربياً وآخر وعشاءً وآخر ذكره في تحفة المحجب عن المذايع على التحرير

\* (فصل) \* في الصلاة المحرمة من حيث الوقت والفعل (تحريم لمصلاة أى ليس لها سبب متقدم ولا معارن) في غير حرم مكة (في خمسة أوقات) ولا نهى عن حكمة ولا يكبر مرة واحدة بأن لم يكن لها سبب أصلاً وهى النهل المطلق أو لها سبب متأخر كصلاة الأحرار والاستحابة أى طلب حبر أمر الدنيا والآخرة وكالصلاة عند إرادة السفر وعند الخروج من المنزل وعند القتل وصلاة التوبة ونحو ذلك مما ليس له سبب متقدم كقوله تعالى فليأتى الله بدينه سواء كانت الفرائضة فرضاً أو نهياً فلا تله صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم رقبته هو الاثنان بعد الظهر ومثل اثنا عشر صلاة المنسوبة إلى العادة ركعة صلاة جنة من سجدة تلاوة

والغربة في جوفه وان  
أمكنه أن يتجنب ذلك  
ولا يباع الربى الخالص  
من معدنه ولا يسبق ماء  
المضمضة ولا تستشق إلى  
جوفه إذا لم يبالغ فيها  
وكان السقي في واحدة  
من ثلاث ثلاث ولا  
بالنوم وإن استغرق النهار  
شبهه ولا بالأغصاء إذا فاق  
محطة في أنفه ريشة أن  
توجد منه لينة في وقت  
ولا بالتمسك بالنجاة (ولا  
يصح) صيم العبد ولا  
يوم من أيام انتشاره



وشكر أو مقارن كصلاة الاستسقاء والكسوف فان سببهما وهو القحط وتغير الكوكب  
 مقارن دوما فيجب عند التحريم بالاحرام أن يكون الكسوف مستمرا فان زال لم يصح  
 الاحرام فالمراد بالمقارنة وقوع الاحرام حال وجود السبب ولو في أنفائه فان أريد بها  
 توافق السبب والاحرام في الزمان ابتداء كانت صلاة الكسوف مما سببه متقدما اذا يجوز  
 الاحرام بها الا بعد ابتدائه ولذا مثل بها بعضهم لما سببه متقدما أما الصلاة بحرم مكة  
 المسجدا وغيره فلا تكره مطلقا بخلاف الحرمي وغيره يابني عدم مناف لا تمنعوا أحدا طاف  
 بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار نعم هي خلاف الاولى خروجا من خلاف  
 م' لك وآتي حنيفة رضى الله عنهما ونخرج بحرم مكة حرم المدينة فهو كغيره أحدها (عند  
 طلوع الشمس) أى ابتداء طلوعها (حتى ترتفع قدر ربح) فاذا ارتفعت كرمح صحت  
 الصلاة مطلقا وطول الزمان سبعة أذرع بذراع الا دعى تقريبا في رأى العين ومن قدره  
 بأربعة أذرع أراد ذراع العمل أى التحديد (و) ناهيا (عند الاستواء في غير يوم الجمعة حتى  
 تزدن) اعلم ان وقت الاستواء لطيف جدا ولا يكاد يشعر به حتى تزول الشمس الا أن  
 التحريم قد يمكن ايقاعه فيه فلا تصح الصلاة حينئذ أما في يوم الجمعة في وقت الاستواء ولو  
 لغير حاضره فتصح أما في غيره هذا الوقت فيكم هذا اليوم حكم غيره من بقية الايام  
 (و) ناهيا (عند الاصفار) أى صفراء الشمس (حتى تغرب) للنهي عن الصلاة في  
 تلك الاوقات قال الحسن البغوي في المصابيح وقال عقبه بن عامر ثلاث ساعات كان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ينهنا أن نصلى فيهن وأن نقرب فيهن موتانا حين تطلع الشمس بازغة  
 حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس وحين تضيف الشمس للغروب  
 حتى تغرب رواه مسلم فعني بازغة أى طلعة والظهيرة أى الهاجرة وذلك حين تزول الشمس  
 ونهاية سببها هو البعير يكون باركا فيقوم من شدة حر الأرض فعني حين يقوم قائم  
 الظهيرة أى حين يقوم البعير وتضيف أى تغيب أى قربت كفا في المصباح المنير (و) رابعها  
 (بعد صلاة التيمم) أى ان صلاها أداء غنمية عن القضاء فلو كانت قضاء أول تغيب عن  
 القضاء كان مكان تيممها يحل يغلب فيه وجود الماء لم تحرم الصلاة بل صحت المأفلة  
 الظنية بعد حينئذ (حتى تطلع الشمس) أى وترتفع لان المحرمة من جهة الفعل تستمر  
 في الزمان عاكنا قبل الطلوع تكون وحدها وبعد تكون مع المحرمة من جهة الزمان  
 (و) خامسها (بعد صلاة العصر) أى ان صلاها أداء غنمية عن القضاء بخلاف ما اذا  
 قضاه في هذا الوقت وصلاها تيمم لفق الماء بموضع يغلب وجوده فيه فتصح المأفلة  
 المطلقة بعد حينئذ كما في الصحيح أى فتحرم الصلاة ولا تعتمد بعد صلاة العصر ولو  
 كانت محروسة جمع تقديم بأن قدم العصر وجهها مع الظهر تنهيا وحينئذ يقال لنا  
 شخص بذكره استغفر به زوال رقبيل مصير ظل الشيء مثله (حتى تغرب) أى وتستمر  
 محرمة حتى تغرب الشمس ودخل بهذه الغاية وقت الاصفار لان المحرمة المتعلقة بالفعل  
 تستمر الى تغرب ونهاية تيمم بعد الاصفار مع المحرمة المتعلقة بالزمان وذلك  
 لما في عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصلوا بعد صلاة

الثلاث مطلقا ولا يصح يوم  
 السبت ولا يوم من النصف  
 الثاني من شعبان الا اذا  
 صام ذلك عن فريضة أو  
 وافق عادة أو وصل  
 صومه بصوم نبي من  
 النصف الاول واول يوم  
 الخمس عشر (ومحرم)  
 على الصائم التيمم والمعتقة  
 ونحوهما ان تحركت  
 بذلك شهوته (وبسبب)  
 تجميل الفطر وتأخير  
 استحوا والاعتناء عن  
 المحرم لا كبر قبل الفجر  
 ولا افطار على أنه ان تيسر



الاولى أكد وفي كل قيام من قيامات الكسوف وبغوت بالشروع في القراءة ولوسهوا  
 بخلاف ما لو سبق لسانه فلا يغتفر وشروطه شروط طاء الافتتاح لكن يفارقه في أنه يسبق  
 في صلاة الجنازة وفيما لو اتحدى بامام جالس وجلس معه فيما في به بعد قيامه لانه لقراءة  
 لم يشرع فيه او محله بعد الافتتاح وتكبير صلاة العيد (و) ثالثها (بين الفاتحة والتعوذ  
 (و) رابعها (بين آخر الفاتحة) وهو الضالين (وأمين) قال النووي في التبيان يستحب  
 لكل قارئ في الصلاة أو في غيرها إذا فرغ من الفاتحة أن يقول آمين وفي أمين أربع  
 لغات قال العلماء فصحتها آمين بالمد وتخفيف الميم والثانية بالقصر وهاتان مشهورتان  
 والثالثة آمين بالامالة مع المدحكة الواحدي عن حمزة والكسائي والرابعة تشديد الميم  
 مع المدحكة الواحدي عن الحسن والحسين بن الفضل قال ويحقق ذلك ما روى عن جعفر  
 الصادق رضي الله تعالى عنه قال معناه قاصدين نحوك وأنت أكرم من أن تخيب  
 قاصداً هذا كلام الواحدي وهذه الرابعة غريبة جداً وقد عدها أكثر العلماء في تحن  
 لغوام وقال جماعة من أئمتنا من قافوا في الصلاة بطلت صلاته اه قوله بين آخر الفاتحة  
 وآمين من أن يقول يائمه سارب اغفر لي الخبر الحسن أنه صلى الله عليه وسلم قال عقب  
 الضالين رب غفر لي آمين (و) خامسها (بين آمين والسورة) وتسن في غير صلاة الجنازة  
 وغير صلاة فاقداً مشهورين أن كان جنباً ويحصل أصل السنة بقراءة البسملة لا بقصد أنها  
 التي أول الفاتحة وبكفي المحروف وأثر السور نحو ألم وص وق ون على أنها مبتدآت أو  
 اخبار ولا حظ لذلك أنه هو آية حذف بعضها قال النووي السنة أن يقرأ في صلاة الصبح  
 يوم الجمعة في الركعة الاولى ألم نزل بكها وفي الثانية هل أتى على الإنسان بكها ولا يفعل  
 ما يفعله كثير من ثمة ما جدد من لا يقتصر على آية من واحدة منهما مع تطيط القراءة  
 بل ينبغي أن يتردها بكها وما ويدرج أي يسمع غفراً ته ترتيلاً والسنة أن يقرأ في صلاة  
 الجمعة في الركعة الاولى سورة الجمعة بكها وفي الثانية سورة المنافقون بكها وان شاء  
 في الاولى سبح اسم ربك وفي الثانية هل أتى حديث الغشية وكلاهما صحيح عن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم وصحة ثبت الاقتصار على البعض ولم يفعل ما قدمناه والسنة في صلاة  
 الجمعة سورة ق وفي الثانية بترت الساعة بكها وان شاء قرأ سبح اسم ربك وهل أناك  
 وكلاهما صحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ونجتنب الاقتصار على البعض ويقرأ في  
 ركعتي الجمعة في الركعة الاولى قل يا أيها الكافرون وفي الثانية قل هو الله أحد  
 وان شاء عثر في آية قووا له بالله وما نزلنا الآية وفي الثانية قل يا أهل الكتاب  
 بعادوا إلى حجة سوية بينكم وآية ركعتي الجمعة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ويقرأ في سنة المغرب قل يا أيها الكافرون قل هو الله أحد ويقرأهما أيضاً في ركعتي  
 انصواف الركعة لا تتخذه ركعة من أو ثلث ركعات في الركعة الاولى سبح اسم ربك  
 في الثانية قل يا أيها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله أحد والمعوذتين انتهى  
 (و) سادسها (بين سرور ركعتي) ثالث له وروى في التبيان قال أصحابنا يستحب  
 في صلاة الجهرية أن يكبر أربع ركعات في حال القيام أحدها بعد تكبيرة

لا يرجي له الشفاء إذا أفطرا  
 في رمضان يلزم كل منهما  
 مد طه لم لكل يوم ولا  
 قضاء عنهما ويجب على  
 الحائض أن تغسلها إذا أفطرت  
 في رمضان وعنده ويجوز  
 في رمضان للمسافر إذا كان  
 سفره طويلاً ما شاء ولو قدر  
 على الصوم والأفضل له  
 أن يصوم إذا لم يصدر له  
 مشقة أو يجوز للرخص إلا  
 إذا حصلت له مشقة شديدة  
 بالترحم ويجوز للحامل  
 أن تصوم إذا خافت من  
 انه ومن أنفسهما وعلى

الاحرام ليقرأ دعاء التوجه وليحرم المأموم والثانية عقب الفاتحة سكتة لطيفة جذابين  
آخر الفاتحة وآمين ليعلم أن آمين ليس من الفاتحة لثلاثتهم أن آمين من الفاتحة  
والثالثة بعد آمين سكتة طويلة بحيث يقرأ المأموم الفاتحة والراية بعد الفراغ من  
السورة بفصل بين القراءة وتكبيرة الهوى الى الركوع \* (فائدة) \* قال القاسم المحرري  
في درة الغواص ومن أغلاطهم الواضحة أنهم يقولون المال بن زيد وبين عمرو بن بكر لفظ  
بين فيهمون فيه أي يغطون فيه والصواب أن يقال بن زيد وعمرو كما قال تعالى من بين  
فرث ودم والعلة فيه أن لفظه ين تقتضي الاشتراك فلا تدخل الاء الى معنى أو مجموع  
كقولك المال بينهما والدار بين الاخوة فأما قوله تعالى مذبذبين بين ذلك فان لفظه  
ذلك تؤدى عن شئين وتنوب مناب لفظتين وان كانت مفردة ألا ترى أنك تقول فلننت  
ذلك فتقيم لفظه ذلك مقام مفعول في ظننت وكان تقدر الكلام في الآية مذبذبين بين  
ذنبك القريتين وقد كشف الله سبحانه وتعالى هذا التأويل بقوله لا الى هؤلاء ولا الى  
هؤلاء وظاهر لفظه أحد في قوله تعالى لا يفرق بين أحد من رسله وذلك أن لفظه أحد  
تستغرق الجنس الواقع على الثنى والجمع وليست بمعنى واحد بدليل قوله تعالى يا أيها النبي  
لست لك أحد من النساء

\* (فصل) \* فيما يتعلق بالطمأنينة (الاركان) أى اركان الصلاة اربعة عشر (أى  
نلزم) بفتح الزاى أى يجب (فهي الطمأنينة اربعة الركوع والاعتدال) وهما من  
خصائص هذه الامة وكذا التأمين خلف الامام على ما تله الشورى وأما قوله تعالى يا أيها  
النبي اركب واسجد واسجدى واركن مع الركوع فالركوع والخشوع والسجود الصلاة  
كقوله تعالى وأذبار السجود والتدوير سقا الطمأنينة كقوله تعالى آمن هؤلاء آتت  
الليل ساجداً قنماً (والسجود والجلوس بين السجدين) يتم بين اصف صورية الطمأنينة  
فقال (الطمأنينة هي سكون بعد حركة) أى سكون لا عصب بعد ركبت لمن هوى  
ونهوض ولو قال هي سكون بين حركتين لكان أرنح (حيث يستغرق كل عضو حركته بقدر  
سبحان الله) أى بمقدار التلطف بذلك \* (فائدة) \* سمعته من شيخنا رحمه الله  
اضمئنان قال بعضهم والاصل في اطمأن لال مثل ارجاروا وديكتم هذه الأثر  
من الساكنين على غير قياس وقيل الاصل حمرة فخذت على ايم ساكنة اخوت على غير  
قياس بدليل قوتهم طأمن الرجل ظهره بالهمزة على فاء وبجوزته هبل الة رقة ان طأمن  
ومعناه حماه وخفضه اه بحروفه من المصباح وول بن مالك في الغنيمة بالامية اسم  
بابنية الافعال من بحر البسيط

وبالفعالية افعال قد جعلوا مستغنية الارو ما عرف مثلاً  
قال الشارح محمد بن حرق في فتح الاقفة لا أى وندى مصدر يندو باله نزو هو افعال  
كاشعروا طأمن على فعلية بضم افاء وتشديد الميم لا رلى كما في شعر مرة راضة يندو  
والقياس الاقفة راروا والطمئنان بكسر الميم ومدا على آخره راسر بكونه مستغنية  
لازوما الى أن ذلك انما هو على سبيل النيابة عن المصادر التي لا يسميها النروم

أولادهما ويجب القضاء  
على هؤلاء كما هم وإذا فات  
الصوم بنذر وجب  
قضاؤه على الفور فان فات  
بنذر وجب قضاؤه على  
التراخي والافضل التحجيل  
\* (فصل) \* من فاته  
صوم من رمضان بنذر  
ومات قبل أن يتمكن من  
قضاؤه فليس له تدارك  
فان مات بعد التحصيل  
القضاء فانه يصوم عنه  
رأيه وان لم يصوم عنه  
ليكن يوم ومن لم يصوم  
شي من رمضان بنذر

أى الاطراد وقوله فاعرف المثلابض الميم والثاء المثلثة أى اعرف المقدس منها المطرد من  
النائب عنها السماعى

\* (فصل) \* فى بيان مقتضى سجود السهو وما يتعلق به (أسباب سجود السهو) فى  
الصلاة فرضاً أو نفلاً (أربعة) فالأسباب جمع سبب وهو لغة ما يتوصل به الى غيره وشرعاً  
ما يلزم من وجوده الوجود لذاته ومن عدمه العدم لذاته أيضاً والسهو لغة نسيان الشئ  
والغفلة عنه وشرعاً نسيان شئ مخصوص من الصلاة كإعراضها عما لا بد منها من غير الغالب  
قد يكون لغرض ذلك كتطويل الركن القصير وتكرير الركن سهواً والمراد بالسهو هنا مطلق  
الخلل الواقع فى الصلاة سواء كان عمداً أو سهواً (الأول ترك بعض) أى واحد يقينا ولو عمداً  
(من أبعاض الصلاة) أى أبعاضها السبعة الآتى بهان فى كلام المصنف (أو بعض  
البعض) أى أو ترك بعضاً من البعض الواحد كترك الكلمة من القنوت التى ثبتت عن  
النبي صلى الله عليه وسلم وكذا البدل حرف بالآخر أو ما ترك الغاء من فأنك تقضى أو الواو من  
وأنه لا يدل فلا يسجد بتركه الخلف فى ذلك وأما ما قاله الشرقاوى وعثمان فى تحفة  
الحبيب من أنه بسنن السجود لترك ذلك فهو ضعيف هكذا قاله شيخنا أجد الخطيب كما  
قال ابن حجر فى المنهاج القوي وزيادة الغاء ولو اوفى القنوت أخذت من ورودها فى قنوت  
أو ترك (الثانى فى فعل ما يبطل عمده ولا يبطل سهوه إذا فعله ناسياً) سواء حصل معه زيادة  
بتدارك ركن أم لا ذلك كتطويل ركن قصير وهو اعتدال لم يطلب تطويله وجلس بين  
السجدتين كذلك وكقيل كذا مراً كل وزيادة ركعة ومثله سلام ناسياً فى محله (الثالث  
تقل ركن) أو غيره (تولى) أو بعرضه ولو عمداً غير مبطل نذله (الى غير محله) كقراءة الفاتحة  
وسورة الاخلاص أو بعضها فى التعمود بنيتها نعم يستثنى من ذلك التسبيحات فلا يسجد  
لنقلها على المعتمد وان قصد ذلك جميع الصلوات لانه لم يسه عن التسبيح فى شئ منها  
بخلاف القراءة فاتت من غير محله أو خرج بها ذكر نقل الفعل والسلام وتكبيره  
الأحوال عمداً أن كبراً ناسياً قصد التحريم فانه مبطل لان من افتتح صلاة ثم افتتح أخرى  
طلت الأولى وفارق نقل الفعل نقل القولى بأنه لا يغير هيئة الصلاة بخلاف نقل الفعل  
(الرابع إيقاع ركبة فعلية مع احتمال الزيادة) أى مع التردد فى زيادته بأن شك فى ركعة  
من أربع هل صليت الصلاة وهذه التى أريد الانبان بها أربعة أم أربعة وهى خامسة  
فبنى على أربع ونصب للإيمان بركعة ثم بعد انتصابه ذكر فى أثناءها وقبل السلام أنها  
رابعة فوسن السجود لأن ما فعله منها عند الانتصاب لها وقبل التذكرة محتمل للزيادة أى  
لاحتتمال أن يكون من الخامسة وأن يكون من الرابعة بخلاف ما لو تذكر فى تلك الركعة  
لمسكوك به قبل الانتهاء باب غيرها أنها أربعة فلا يسجد عليه وكذا لو تذكر أنها ثالثة فأتى  
بركعة فلا يسجد عليه أيضاً لأن ما فعله منها مع التردد لم يحتمل زيادة لانه لا بد منها سواء  
كان فى ثالثة أو أربعة (فروع) لو شك بعد سلامه فى ترك فرض غيرته وتكبيره  
الأحوال مؤثر لان الظاهر وقوع الصلاة عن تمام وهو حال قدوته فكان سها عن  
التسديد لا مؤثر فيه تمامه كما يجب فى الجهر والسورة وغيرهما أى فلا يسجد عليه فلو طلق

عذر حتى جاء رمضان  
الآخر وجب عليه مع  
التضاء لكل يوم من  
طعام ويتكرر المذبة تكرر  
السنتين وكذا يجب المذبة مع  
القضاء على الحامل والمرضع  
إذا أفطرتا بالخوف على  
أولادهما فقط (ومن أفطر  
باجتماع) فى شهر رمضان  
يعزروا ويجب عليه الكفارة  
العضمية وهى عتق رقبة  
مؤمنة سليمة من العيوب  
فان لم يجد فصيام شهرين  
متتابعين فان لم يستطع  
فاطعمه ثنتين مسكيناً لكل

سلامه وسلم فيان خلاف ما ظننه تابعه في السلام ولا سجود لان سهوه في حال قدوته ولو ذكر  
 في حال تشهد ترك ركن غيرنية او تكبير اتي بعد سلام امامه بركعة كأن ترك سجدة من  
 غير الاخيرة ولا يسجد لان سهوه في حال قدوته بخلاف سهوه قبل القدوة كما لو سهوا وهو  
 منفرد ثم اقتدى به فلا يتحمل له لعدم اقتدائه به حال سهوه وكذلك سهوه بعدها كما لو سهوا  
 بعد سلام الامام سواء كان مسبوقا او موافقا لانتفاء القدوة فلو سلم المسبوق بسلام الامام  
 فتذكر حاله على صلاته ان قصر الفصل وسجد للسهول لان سهوه بعد قضاء القدوة  
 وكذا لو سلم معه لا اختلال القدوة بالشروع في السلام والحق المأموم وهو امامه وكذا عمده  
 كما يحتمل الامام سهوه سواء قبل اقتدائه به أم حال اقتدائه فان سجد امامه تابعه  
 وجوبا وان لم يعرف أنه سهوا حتى لو اقتصر على سجدة واحدة سجدا للمأموم أخرى فان ترك  
 متابعه عمدا بطلت صلاته ثم بعد السجود مسبقا آخر صلاته لانه محل سجود لسهو  
 وان لم يسجد الامام وسلم سجدا للمأموم آخر صلاته جبر الحال صلاته بسهو امامه قبل السجود  
 الكريم امل لو قام امامه لحامسة ساها فانه تمتنع على المأموم متابعه ولو كان مسبوقا وهو  
 مخبر بينه بفرقه ليسم وحده وانتظاره ليسم معه ومحل وجوب متابعه في السجود مائة  
 يتيقن المأموم غلط امامه والا فلا يتبعه كأن سجد لترك الجهر او سرورا فتمسى وسجود  
 السهو وان كثر السهو وسجدتان بنية سجود السهو من غير تنقض بها ولو سجد للنية او تنقض  
 بها بطلت صلاته نعم المأموم لا يحتاج الى نية اتباعه للأمام ومحل قبيل السلام سواء في  
 ذلك المحكم السهو بزيادة أم بنقص أم بهسا قال عبد العزيز في فتح المعين وهما والمجوس  
 بينهما كسجود الصلاة والمجوس بين سجدتيها في واجباتها ومندوباتها كالدرك فيها وقول  
 عبد الكريم في حاشيته على الستين وقيل بقول في سجده سجدتان من لا يناس ولا سهو  
 وهو لا يثق بالتحال واللاتي يتعدا لترك حينئذ الاستغفار وقول الشراعي أن لا رجه  
 استتيب سجد رجه من ندمي خلفه وقيل قد ورد في سجده وسجدتين في سجدة فان سجد  
 عمدا خلفا أو سهوا وطعن في ذلك عرفا فان السجدة لا يسجد ولا يسجد وان أراد من سجدة  
 السجدة ان يأتيا الى الصلاة فيجب أن يسجد سلاما ولا سجدة بالخصوص وان  
 خرج وقت الصلاة فيه فليس له سجدة ولا سجدة في ركعة ترك ركعتين فيه سجدة  
 فان سجدت له بعد ان سجدت له وبذلك قاله زيلغال لسا شخص أتي بسنة وهو يعود  
 فرمه فرض أو يقال لنا شخص عاد الى سنة ففرض أو قال لنا سنة أو جئت فرضا  
 (فصل) في بيان عدد الاعتاض من الصلاة (أبواب الصلاة) بالاجتناب (سبعة) أما  
 بالنفصيل فهن عشر وفي الزيادة سنن أربعة عشر وهي منقرض ويداها ولله لاة على  
 النبي وقامه والسلام عليه وقامه والسلام لاة على الآل وذريةه والسلام عليهم وزيادته  
 والصلاة على المحب زيارته والسلام على من يرضى عنه في السنة سنة أو حتى الشاهد الأول  
 ودرده والصلاة على النبي فيه وقدره على الصلاة على النبي فيه وآخر وقدره على  
 دين المصنف له سنة بقوله (الشاهد الأول) بالزيادة منقرض في الزيادة وآخر  
 وهو أربع جمل ثم مر به فلا سجود اتريك ما هو سنة فيه (و) في (معوذة) لانه قد رت

منهم مذهب من طعام  
 (باب ٤)  
 الاعتكاف سنة مؤكدة  
 ولا يصح الا في المسجد  
 بنية واتمامه بخطة تزيد  
 على طمانينة الصلاة  
 ويغيب مواظبه عليه  
 ككل شخص له سجدة خصوص  
 في رمضان وفي غير  
 الاخر منه أفضل حسب  
 صلاة القدر (وبطلانه)  
 مع والسهو كسجد والكفر  
 والجحش من سجدة  
 والناس بالخروج من  
 السجدة لا عذر له



له فكان مثله (و) الثالث (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه) أي بعد التشهد  
 الأول \* (فائدة) \* لو ترك الإمام التشهد الأول لا يجوز للأمام التخلف له ولا لبعضه ولا  
 الجالس من غير تشهد وان جلس الإمام للاستراحة بخلاف ما إذا ترك إمامه القنوت فإنه  
 يجوز له التخلف لا تبيان به ما لم يعلم أنه يسبق بركنين بل يندب له التخلف ان علم أنه يدركه  
 في السجدة الأولى \* (فائدة) \* لو كان الإمام يطيل التشهد الأول لثقل لسانه أو غيره  
 وأتمه الإمام استحب له الدعاء إلى أن تقوم إمامه ولا يأتي بالصلاة على الآل وما بعدها  
 وهذا إذا كان موافقاً إذا كان مسبوقاً كأن أدرك ركعتين من الرابعة فإنه يتشهد  
 مع الإمام تشهد السجدة الأخيرة منه الصلاة على الآل منه على هاتين الفائدتين عبد الكريم  
 محشي الستين (و) الرابع (الصلاة على الآل في التشهد الأخير) أي بعده (و) الخامس  
 (القنوت) في الصبح ووتر لنفس الأخير من رمضان بخلاف قنوت النازلة لان قنوتها  
 سنة في الصلاة لاسنة غيرها أي بعضها القنوت هو ذكر مخصوص مشتمل على دعاء وثناء  
 ويحصل بذكر نفق اشتمل على ما ينبغي صيغة شاء كقوله اللهم اغفر لي يا غفور فالله عاصم  
 يا غفورا منه يا غفورا كذلك رجلي يا رحيم وقوله الطف بي يا لطيف وهكذا ومثل الذكر  
 مخصوص آية نتضمن ذلك كالحسرة البقرة بشرط أن يقصدها القنوت وقوله تعالى  
 ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك  
 رؤوف رحيم والله فضل هذا القنوت الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم الذي رواه المحاكم  
 عن أبي هريرة وهو اللهم اهني في فين هديت أي دنني معهم وعافني فين عافيت أي  
 سلمني من الآيات الدنبار الأخيرة معهم وولاني فين توليت أي كن ناصر لي وحافظ لي من  
 الذنوب معهم ورتني فين عظمت أي انزلنا ببركة وهي الخير الأولى فيما أعطته لي وفي  
 شرم قضيت أي حننني واعنني فسدني يترتب ويتسبب على القضاء من التخط وعدم  
 الرضا بالقضاء وارتد رزها آخر دعاء ما بعد الشاء وهو انك تقضي أي تحكم ولا يقضي  
 عيب يحذف الغاء في انك لا يدين من واليب يحذف الواو في انه وكسر الهمزة فيه أيضا  
 وفتح الهمزة كسر الهمزة في هذا أي لا تحصل اه نمان أكرمت وفي رواية بضم الياء وفتح  
 اللام أي لا يربى أحد من ركعت أي ترايد برك وخيرك وتعاليت أي ارتفعت وتزهت  
 عما يقوم الخواحدون هذا آخر القنوت لا يتابع وأما قوله فلك الحمد على ما قضيت أي  
 قدره وحكمته لانه لا يصدر عنك لا الجميل وأستغفرك من الذنوب وأتوب اليك أي  
 منه فهو زيادة عن جعة قال ابن حجر ولا بأس بزيادة ذلك ولا يسجد لتركه وروى البيهقي  
 عن ابن عباس افطر به بعد ركعت قال الرافي وزاد العلماء فيه قبل تباركت ولا يعز  
 من عادت بفتح الياء وكسر الهمزة أي لا يحصل له عز أي قوة ويجوز ضم الياء وفتح العين  
 أي لا يعزه أحد من حاشية الشيخ عبد الكريم على الستين بزيادة ويأتي به امام بالفظ  
 الجمع فيقول احمد وهكذا رأته افطر به فيختص بالجمع ولو كان مفردا أتباعا للوارد ثم  
 يسلم على النبي وآله وصحبه آخره ولا تسن الصلاة أو أنه لعدم ورودهما وهما وصلي  
 الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم بصيغة الماضي فيهما أو الألف فيهما

أصله في السجدة وخرج من  
 السجدة على الرجوع له  
 \* (كتاب الحج والعسرة) \*  
 لا يجب نكل منهما بأصل  
 الشرح للمرأة في العمر حتى  
 توارت بعد فاعلمها ثم عاد  
 إلى الصلاة ثم تعجب  
 أعاد منهما وشروط  
 (وجوبهما) الإسلام  
 والبلاغ والعقل والحرية  
 والاستطاعة وشروطه أن  
 يكون الشخص قدرا على  
 جميع المؤن التي يحتاجها  
 لنفسه والتي تركها لغيره  
 وأن يرضى من تروجه من

والماضي أولى لفادته المبالغه فكأن الصلاة والسلام وقعا فأخبر عنهما وهذا قنوت  
 النبي ومثله قنوت عمرا وابنه ونسبته اليه لانه رواء عنه صلى الله عليه وسلم أو قاله من عنده  
 ويستحب الجمع بينهما في حق المنفرد وأمام قوم محصورين راضين بالتطويل لدسوا الحراء  
 ولا إرقاء ولا مترجات وهو اللهم أنا نستعينك ونستغفرك ونستهديك ونؤمن بك وننته وكل  
 عليك وننتي عليك الخبر كله نشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يغفرك بضم الجيم أى  
 بعصيتك اللهم أياك نعبد ولك نصلي ونسجد واليك نسعى ونخضع بكسر الفاء أى نسرع الى  
 الطاعة نرجو رجوتك ونخشى عذابك ان عذابك الجد بكسر الجيم أى الحق بالكلية لانه الحق  
 بكسر الحاء أى لا حق بهم ويجوز فتحها لان الله ملحق بهم فان جمع بينهما قالوا لا فضل تقديم  
 قنوت النبي صلى الله عليه وسلم وان اقتصر فيلتصغر عليه ويستحب القنوت في كل صلاة  
 في اعتدال الركعة الاخيرة منها النازلة ولا يسن السجود لتركه لانه ليس من الاعراض  
 والنازلة كقنوط وعون وعدو ولم يصرح العلماء عن لفظ قنوت النازلة وهو مشعر  
 بأنه كقنوت الصبح لكن الذى يظهر كما قال ابن حجر انه يدعو في كل نازلة بحماسة سمها وهو  
 حسن قاله البيهقوري ويستقر رفع يديه مكشوفتين في القنوت ولو في حال الشدة كسائر  
 الادعية للاتباع حذو منكبيه ويستقر لكل داع رفع يدين الى سمعه اذا دعا بخصيل  
 شئ وظهره اذا دعا برفعة او عدم حصوله ومن ذلك قوله وقنى امر ما قضيت قاله الشيخ  
 عبد الكريم ويندب أن لا يجمع بينهما وجهه في الصلاة وسن خارجه ويسن ان يجهر به امام  
 في السرية والمجهرية بقدر ما يسمع المأمومون وان كان مثل جهره بامرأة ريسر به المنفرد  
 في غير النازلة أما في الجهرية مطلقا يؤمن المأموم جهره على الدعاة ان يسمع قنوت امره  
 والحق المحب الطبري الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بالنداء في زمن فريه وهو المعتد  
 كما قاله المحلى وقيل انها من قبيل التناء فيشترط فيها لكن قال البيهقوري الأولى الجمع وهو  
 ان يؤمن ويشارك فيها ويقول اللهم اموم الله وسأوهو ذلك ننقض الحى أو يستمع لاسمائه  
 والأولى أولى ولا يتعين ما ذكر بل مثله ان يقول أشهدك في مختصر لاحياء أصداق أو  
 بررت أو بنى وأنا على ذلك من الشاهدين وما أشبه ذلك مما هو المتعارف به يجمع قنوت  
 امامه لصممه أو بعده عنه أو عدم جهره به أو سماع صوت لا يفهمه فينته سر (و) السادس  
 والسابع (الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه) أى بعد القنوت  
 ففي معنى بعد كما تقدم نظيره واعلم أن الاعراض اسم للاركان فاعلا فقه على السنن التي تجبر  
 بالسجود على طريق التشبيه بالاركان بجامع الجبر في كل وقت كان جبره لاوى بالسجود  
 والائمة بالنداء واستعبر اسم المشبه به وهو لا بد من المشبه به ولا ركان وهو  
 باعتبار الأصل ثم صار حقيقة عرفية (تذييل) وهنات الصلاة ركيزة ولا تجبر تركها  
 بسجود السهو منه اوضع يدعى على ثمانية ثلاث كيفية في كيفية لغزني هي ان  
 يقبض كاعين رورسعة أو عدمه كمنه الجين من الفراغ رزح من تخبره ومن وضع  
 الكفين محاذين لصدره فقط لا ثمة برسمه ثم يرفعه من لا يرفق في ذلك يس التمام  
 والقاعد والمضجع قاله كاع طرف الزنادى الى الابداه وازرع هفتل ما بين الكف

رأى حتى يرجع اليه وعلى  
 ركوب الدابة في ذهابه  
 ورجوعه من غير مشقة  
 شديدة فان شق عليه  
 ركوبه فليشترط أن يقدر  
 على الركوب في شق يحمل  
 مظل ان أذى بالمحترق  
 البرد فان شق عليه ركوبه  
 فله فعلى سر بر محله رجاء  
 فان شق عليه ركوبه أيضا  
 فلا يجب عليه الحج بنفسه  
 بل يجب عليه ان يستجير  
 من الحج عنه ان قدر على  
 ذلك فان وجب من حج  
 عنه فلا جرة رجب عليه

والساعدا والزندا انحر عنه اللحم من الذراع قاله في المصباح وقال في القاموس الزند  
 موصل طرف الذراع في الكف وهما زندان والساعدا من المرفق والكف والكيفية  
 الثانية أن يسط أصابع اليمنى في عرض المفصل والثالثة أن ينشر أصابعه جهة الساعد  
 والقصد من ذلك تسكين اليدين فان أرسلهما ولم يعبت لم يكره والحكمة في ذلك كونه  
 ذليلا بين يدي عزيز ومنها جعلهما تحت صدره وفوق سترته ما ثلثا إلى جهة يساره والحكمة  
 فيه أراد المصلي إلى حفظ قلبه عن الخواطر لان وضع اليد كذلك محاذية لان القلب  
 آفة منوبرى وهو أشرف الاعضاء الذي هو محل النية والاختلاص والتخشوع قاعدته في  
 وسط الصدر ورأسه إلى الجانب الايسر ولعادة أن من احتفظ بشئ أمسكه بيده وهذا  
 عند ابن عباس هو المراد بالخبر في قوله تعالى وانحر قال والنحر هو وضع اليمنى على الشمال  
 في الصلاة عند النحر ومنه ما جالس استراحة ومجمله بعد سجدة ثالثة يقوم عنها لا يتابع  
 لا بعد سجدة تلاوة قال الميرزاوى ويكره تطويله فوق المجلس بين السجدين ولا تبطل  
 به الصلاة على المعتمد ويأتى بداءة أموم ندبا وأن تركه الامام ولا يضر تخلفه لان الشأن أنه  
 سر وبه فارق ما لو تخلف للتشهد الاول فلو كان بطيء النهضة والامام سريعا أو سريعا  
 اتقراء بحيث يغترب بعض الفتحة لو تأخره جاز تخلفه ومنها اعتماد على الارض ببطن  
 كفيه واصابعه مسبوطة على الارض عند قيامه من جلوسه أو سجوده وهو كهيئة العاجز  
 يرى أركان العاجز بانثون في شدة الاعتماد عند وضع يديه لافي كفة ضم أصابعها  
 ومنها وضع كفيه في جميع جهات الصلاة على فخذه بحيث تكون أطراف أصابعه عند  
 ركبته ومنها ضم أصابع يده اليسرى مضمومة تحت يار رؤسها طرف الركبة وقبض  
 أصابع يده اليمنى بعد وضعها منشورة لا معه ولا قبله في تشهده الا المسبحة فيرسلها  
 والافضل وضع رأس الابهام عند أسفلها على طرف الراحة ويشير بها مع امالتها قليلا  
 عند قبة لا الله لا تحريك وينوى بالاشارة الاخلاص بالتوحيد بأن يقصد من ابتدائه  
 بهدنة الا الله ان العبود را حدى ليجمع في توحيده بن اعتقاده وقوله وفعله ويدم رفعها  
 الى القيام في التشهد الاول أو السلام في التشهد الاخر فان قطعت عنه لم يضر بالبدن  
 في بكرة ومنها ادامة نظره الى موضع سجوده في جميع صلاته بان يتبدى النظر اليه من  
 ابتداء التحريم ويدعه الى آخر صلته فتركه اخلاف الاولى ولو كان أعشى أو في ظلمة ولو كان  
 يصح في الكعبة أو خلف نبي أو خلف جنازة خلافا لمن قال في هذه الصور ينظر الى  
 الكعبة والنبي والجنازة الا في حال رفع المسبحة فينظر اليها والا في صلاة شدة الخوف  
 والعدو امامه فينظر الى جهته والا فيما اذا كان في محل سجوده صورة تلهى فلا ينظر الى  
 محل سجوده بل ينذب تخمض عنته وقد يحب صرفا عن نحو عورة أو مرد وهو من لا يشعر  
 بوجهه وينبغي أن يقدم النظر على ابتداء التحريم ليتأتى له تحقيق النظر من ابتداء التحريم  
 بطرق رأسه قليلا \* (خاتمة) \* والمكروهان في الالهة أحد وعشرون أحدها حمل  
 يده في كفه في خمسة أشياء عند تحريره وركوعه وسجوده وقيامه من تشهد دو ونحوه له  
 وديها التفات بوجهه بلا حاجة أما اذا كان لها كحفظ متاع فلا يكره وثالثها اشارة بنحو

أن يأذن له ومن مات وقد  
 زمه حجة فرض جاز لكل  
 أحد ولو كان أجنباً وان  
 لم يأذن له الوارث أن يجدها  
 عنه ون لم يوص به في  
 حياته ومثله من مات ولم  
 يستطع حجة الاسلام في  
 حياته فان مات بعد حجة  
 الاسلام وليس عليه فرض  
 توقف الحج حجة على اذنه  
 فيه قبل موته ولا يصح  
 الحج عن الحي لا اذا كان  
 مريضاً أو ذن فيه لمن  
 ينعله سنة ولا يصح حرام  
 انفسه غير ان يترك الا اذا

عن أوحاجب أو سفة بلا حاجة ولو من آخرس ولا تبطل بها الصلاة ما لم تكن على وجه  
 اللعب ولا بطلت أما إذا كانت للحاجة كرسلا من وضوء فلا يكره ورايها جهر بمحل  
 اسرار وعكسه حيث لا عذر فان حصل عذر كان كثيرا لاخط عنده فاحاج للجهر ليأتي  
 بالقراءة على وجهه فلا كراهة وخامسها اختصار بان يجعل يده أو يديه على خاصرته ما لم  
 تكن الحاجة كعلة تخفيه والافلا كراهة تخبر أي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 نهى أن يصلي الرجل تحت درار واه الشيخان والمرأة كالرجل ومثاهما المختفي ويكره ذلك  
 الاختصار خارج الصلاة أيضا لأنه فعل الكفار بالنسبة للصلاة وفعل المتكبرين خارجها  
 وفعل المختفين والنساء أتجنب وإن ابليس لما أهبط من الجنة فعل كذلك وتفسير  
 الاختصار بذلك هو أشهر وتدينه بربا ختمه بأرا السجدة لأنه منهى عنه أضاقل  
 الأزهرى يحتل وجهين أحدهما أن تحتصر الآية التي فيها السجود في سجدة واحدة والثاني  
 أن يقرأ السورة فإذا انتهى إلى السجدة جاوزها ولم يسجد بها ووجه الآخر أن السجدة في الصلاة  
 أي عدم التثاني في أفعالها وأقوالها وكذا اسراع محضوره لأنه ينسب إلى السجدة على  
 تأن وسكينة واسراع لا أدراك التحريم أو غيره مع الإجماع نعم أن توقف أدراك الجماعة عليه  
 سن أو أدراك الجماعة واجب وسابعها تخفيف جفنه أن خاف ضررا أو افلا كراهة سواء  
 الإجماع والبصير لأن الجفن يسجد معه وقد يجب إذا كان المرأة صوفاء قد ينسب كأن  
 صلى إلى حائط مرقق أي منقش ومزين مما يشوش الفكر أي يخلطه وثامنها الصاق  
 عضديه بجمديه في ركوعه وسجده وتاسعها لصاق بطنه بفخذيه في الركوع والسجود  
 وتاسعها إلقاء الكتاب وهو الصاق اليتمه بالأرض ونصب سقيه ووضع يديه على الأرض  
 وهذا أحد نوعي الإلقاء والنزع لا آخر هو أن يضع أطراف أصابع رجليه وركبتيه على  
 الأرض واليه على عقبه وهذا سنة في كل جلوس بعقبه حركة من صمغ فعله عن ثني على  
 الله عليه وسلم يمكن الافتراض أفضل منه لأنه لا أكثر الأشهر وعاشرة نقرة الغراب أي  
 ضرب الأرض بجميته عند السجود مع الجماعة سنة والألم يكف وحده عشره افتراض  
 السبع في سجده بأن يضع ذراعيه على الأرض كما يفعل السبع وثاني عشره المبالغة في  
 خفض الرأس في الركوع وثالث عشره طائلا لنشهد الأقر في غير المأموم بحيث زده  
 ولو بالصلاة على الأكل أو الداء أما إذا لم يزد فلا كراهة ورابع عشره الاطباع ولو بغير  
 الرجل وهو أن يجعل وسط رداءه تحت منكبيه الأيمن وصرفه على الأيسر وخامس عشرها  
 تسليك الأصابع وهو إدخال بعضها في بعضها في بعض أما خارج الصلاة فإن كان في المسجد  
 منتظرا للصلاة ولو غير مستقبلا القبلة فهو مكره أيضا والافلا قال شيخنا محمد حسب الله  
 أن التسليك يورث أنه أسوأ من عشرهاتفرق الأصابع والتفرق هو مصدر تفرق  
 على وزن تخرج فال في التاموس فرقع الأصابع أي نفسها ضرب بها تصوت وسابع  
 عشرها لاسل الرء وارتقاء الأرض في الأرض وثامن عشره يثني أي يثني يديه لا يسر  
 تخبر الشيخين إذا كان أحدهما في الصلاة والثاني يثني يديه فلا يثني يديه ولا  
 عن يمينه ولا يثني يديه عن يمينه ولا يثني يديه عن يمينه ولا يثني يديه عن يمينه

وليه وغير الميز يحرم عنه  
 ولله ويحضره مواضع  
 النفس كله حتى عند رمي  
 الجمار ويظهره ويتظهر  
 معه للطواف ويطوف  
 ويسعى به بعد أن يطوف  
 ويسعى عن نفسه أو يأذن لمن  
 يفعل به جميع ذلك ويصح  
 أحرام الرقيق البائع ولو  
 بغير إذن سيده لكن له  
 أن يخلعه منه إذا أحرم به  
 بغير إذنه والأولى له حمله  
 أن يذن له في إتمام نسكه  
 ومثله في ذلك إذا زوجة ولو  
 كان نسكه فرضا إلا إذا  
 تضمنت عابه ويسقط فرض

بل يصق في طرف ثوبه من جانبه اليسر ويلف بعضه ببعض وتاسع عشرها كف ثوب أو  
شعر للرجل أى منعه من السجود معه دون المرأة والخنى بل قد يجب كف شعرهما  
ولذلك قال القليوبي نعم يجب كف شعر امرأة وخنى توقفت صحة الصلاة عليه ولا يكره  
بقاؤه مكفوفاً ولا فرق بين الصلاة على الجنائز وغيرها ولا بين القائم والقاعد مخبراً أمراً أن  
اسجد على سبعة أعظم ولا كف ثوباً ولا شعرارواه الشيخان وفي رواية أمراً أن لا أكفت  
الشعر أو الشيب واكفت بكسر الهمزة وبالشاء من باب ضرب أى اجمع ومن ذلك أن يصلى  
ونسحره معقوض أو مردود تحت عمامته أو ثوبه أو وكفه مشمراً أى مرفوع ويسن لمن رآه  
كذلك ولو فعله آخر أن يحمله حيث لا فتنة نعم لو يادر شخص وحل كفه المشمر وكان فيه  
مال وتلف كان ضامناً به ومنه عند الأوسط في كرهه إلا الحاجة بأن كانت ترى عورته بدون  
الحزام أما العذبة وهى طرف عمامته فذكر أنه لا نه صلى الله عليه وسلم قال إن الله يكره العمامة  
خارج الصلاة لكنه في الصلاة شذراً أنه لا نه صلى الله عليه وسلم قال إن الله يكره العمامة  
الصماء وعشرونها رضع يده على فمه لا حاجة فإن كان يأسك إذا نشأ فلا كراهة بل  
يسنحب به ذلك ويسن أن يكون الموضوع اليد اليسرى والأولى ظهرها كما أفق بذلك  
شيخنا عبد الغنى وحادي عشرها شتم الرجل وهو تغطية الفم وتنقب لغيره وهو تغطية  
بازد على الفم من الوجه انتهى عن الأول وقيس به الثاني قاله ابن حجر في المنهاج القويم  
(افصل) في مفسدات الصلاة تبطل الصلاة بأربع عشرة خصلة) بل بأكثر من ذلك  
والخطأ بتركها كبر الخلاء الشروع والفرق بين المفسد والمطل أن المفسد ما يطرأ بعد الانعقاد  
وهو مفسد له ولا يبطل ما منعه قاله الشارقي أحدها (بالمحدث) ولو بلا فساد أو كره عليه  
كثا عشرها غفرح ولا فرق في البطلان بين المتطهر وغيره كغافدا الطهورين للخبير  
صحح إذا فسدت في صلاته فمصرف وليتوضأ وليعد صلاته وهذا الكلام في السليم  
بأنه لا يبطل صلاته إلا إذا حدث به الغير الدائم بخلاف الدائم فإنه لا يبطلها ويسن لمن  
حدث في صلاته أن يأخذ أنفه بمصرف موهباً أنه رغب ستر على نفسه إلا بخوض  
بأنه في فيه فمأخوذ أو كذا إذا حدث وهو منظر للصلاة لا سيما إذا قربت أقامتها أو أقيمت  
بالفعل (أو) أنه (بوقوع الخباسة) التي لا يعنى عنها وسواء وقعت على ثوبه وإن لم يتحرك  
بحركته كصرف عمامته نحو بل وبذنه ودخل أنفه أو فمه أو أذنه وإنما جعل  
دخول ذلك كفه غير مفسد بخلاف غسل الجنابة ونحوها لفظاً أمر الخباسة (إن لم تلق حالاً)  
أى قبل مضى قبل الخباسة (من غير رجل) كما لو وضع أصبعه على حجر تحته نجاسة ونحوها  
بمن غير رجل به أو على موضع ظاهر من نعله ونحوها من غير رجل لها فان ذلك لا يضر فان  
ترتب على إزالتها جمل كان نحوها بخود أو جوارثوب ولو قبض موضعاً طاهر منه  
ضرباً نجاسة أن كانت يابسة فاه بغضها ولو في المسجد وان اتسع الوقت ثم يجب إزالتها  
بعد الصلاة فوراً وإن كانت رطبة ويترجم على أنه تنجيس المسجد بها ففيه تفصيل فان  
نسب الرقة راعاه فلا يافها به بل يقطع الصلاة ويرمى بها خارجة ثم يستأنف الصلاة ولا  
رعة مرقته وإنما فيه وجبت إزالتها بعد الصلاة فوراً هذا أن قدر على الإزالة في

الاسلام عن المحتر البائع  
العاقل وغيره يستطيع  
\*(باب)\*

أركان الحج ستة بناءً على الأحكام  
وهو الوقوف بعرفة وطواف  
الأفاضة والسعي والحلق  
أو التقصير وترتيب  
معهم الأركان وهذه  
الأركان الستة أركان  
لهجرة إلا لو توفى بعرفة  
ويجب فيه ترتيب جميع  
أركانها (وواجبة  
خمسة) لا حرم من أقيمت  
والبيت بمزدلفة والبيت  
بمنى لى يترك ورى

ثوبه كسر الخبث صوابه  
بفتح الخبث كعبه عامه  
وفيها صلبه المومس

الغور والابان لم يجد ماء لطهر المسجد به فبقي قطع الصلاة ويرمى خارجا كما أفاده شيخنا  
 محمد حسب الله ونخرج بالمسجد الرباط والمدرسة وملك الغير والآدمي المحترم وقبره ومالك  
 نفسه وان لزم افساد شيء منه فبرأى في ذلك الصلاة مطلقا وأما المحض ونحو جوف  
 الكعبة فينبغي مراعاتهما ولو ضاق الوقت ولو كانت النجاسة جافة لعظم حرمة ما دلو  
 اقتضاه مثلا فخرج دمه ولم يلوث بشرته أو لو لها قليلا لم يضر (و) ثالثها (ب) ان كشف  
 العورة أي كلها أو بعضها مما يجب ستره لاجل الصلاة (ان لم تسترحا) (و) ن صلى في  
 الخلو فان كشفها ربح فلا تبطل صلاته ان سترها حالا أي قبل مضى أثر الطمينة نعم لو  
 تكرر كشف الرمح وتوالى بحيث يحتاج في الستر الى حركات كثيرة متوالية بطلت صلاته  
 بذلك لانه نادر كما لو دفع المار بفعل كثير ونحوه يخرج بالربح غيره وقوله كغفر أو آدمي  
 سواء كان محرزا أم أذونا له أم لا فيذكر كشفه وان سترها حالا وكذا في كشفها سواء  
 سترها حالا أو لا لم يضر واذا وصلت أمة ورأسها مكشوف وعقدت في الصلاة فان لم تستر  
 قورا بلا أفعال كثيرة بطلت صلاتها والافلا بطلان وبلغ بمسئلة لامة فيقول هذا شخص  
 بطلت صلاته بكلام غيره وذلك فيما اذا كانت أم ولد ومات سيدها بغير حق أو زنى  
 بموته الا بعدمدة وهي تسلي مكشوفة الرأس مثلا (و) رابعها (ب) انضيق بحرفين (ن) أي  
 متوالين وان لم يفهما كعن ومن أو كانا من آية نسخت تلاوته وعن متعنتات القرآن  
 المحذوفة وان قصد أنها متعلق اللفظ أو كانا نصيحة الصلاة كقول لا مائة أو كانا في  
 تنجس ونحوه كضحك وبكاء ولو من خوف الأسيرة وأمن ولو من شدة مرض ونحوه بأنف أو فم  
 وسعال وعطاس فالبطالان فيها من جهة الكلام ولو غلبه الضحك لم تبطل صلاته الا ان  
 كثرت غفيرة الدبر للغلبة ونحوه بالضحك التسم فلا تبطل به الصلاة فيجوز التسخن بعد ذلك  
 لاخراج نخامة تبطل صومه ولله فطر أيضا لاخراج نخامة تبطل صلاته في ذلك كونه  
 اخراجها الا به ولو تنجس انما فيه ان منه حرفان ثم تنجس من ذلك لان الخطأ في تحريكه عن  
 المطلق الا ان ذات قرينة طاله على عدم عذر تنجس من ذلك ولو تنجس من ذلك ففطر  
 دائم بحيث لم يخل زمن من الوقت يسع الصلاة ليعمل في ذلك فيصير فطره في  
 قضاء عليه لو شفي (أو حرف منهم) كقوله وعرف وش فبذلك ففطره في ذلك ففطره في ذلك  
 الوقاية بكسر الواو وفتحها يقال في نفسك من الضلالة أي صغرها ارتب عاصمه ومع من الرعي  
 يقال في الحديث أي احفظه وتذكره وف من الوفاء يقال في المعاد ومن أوله في كونه  
 يقال في كتاب الفقه أي اكتبه أو يقال في كلامك أي اكتب عليه أو يقال في ذلك  
 الامر عند السلطان أي اسع به ومثل ذلك حرف معدود وان لم يمدد في ذلك ففطره في ذلك  
 باء فالمدود في الحقيقة حرفان ثم تنجس المصنف ذلك بقوله (ع) أي حال كونه في طين  
 عامدا ولو كان مكرها مع العلم بالتحريم وتذكر كونه في الصلاة مع عدم العلم بالتحريم  
 اليه لسانه أو مع عدم العلم بالتحريم أو مع النسيان في الصلاة كان ذلك مباحا  
 قليلا عرفا وضبطا بكتابات عرفية فقل في غير ذلك كان في غير ذلك ففطره في ذلك  
 عهد بالاسلام أي قريب عمن به أو سابعيداعن الحياء فيكون جسد لا يورث خلاف

المحرمات وترك محرمات  
 الاحرام (ولمحرمة) واجبان  
 فقط الاحرام من الميتات  
 وترك محرمات الاحرام  
 ونحوها هذه الأركان  
 والواجبات فهو حسن  
 ولا يخرج الشخص من  
 احرامه حتى يتيمم الا كان  
 كاه فوفيت وقد في عليه  
 شعرة من الخلق لم يقطع  
 الفطر من ان كان في  
 نكاح فطره عن ترك  
 شيء من الواجبات ولو  
 جهل فاسكه حتى يبرأ منه  
 بتركه دم ولا يلزم شيء بترك





مطلقا سواء حصل اتصال أم لا بخلاف ذهاب اليد وعودها على الاتصال فإنه بعد مرة واحدة وكذا رتبة هاتم وضعها ولو في غير موضعها وأما رفع الرجل فإنه بعد مرة ووضعها ولو في غير موضعها والفرق بين اليد والرجل أن الرجل عادة السكون بخلاف اليد (ولو سهوا) أي سواء كان عمدا أو سهوا والتلاعب مع أنه لا مشقة في الاحتراز عنه أما الحركة القليلة كحركة كرسين فلا تبطل الصلاة بها سواء كان عمدا أو سهوا ما لم يقصد به اللعب فإن قصد بها ذلك كأن أقام أصبعه الوسطى في صلاته لشخص لا يسمعه طلبت صلاته ومنه ما يقع لاهل الرعونة من مذكره ليضعها على ذيل صاحبه بقصد اللعب لينعه من القيام من السجود فتبطل صلاته بمجرد مذكره وكثيرا الفعل كئيات حركات إذا كان لشدة جرب بأن لا يقدر معه على عدم الحلق أو كان خفيفا كتحرريك أصابعه في سبعة أو حل أو عقد مع قرار كفه لا يبطل الصلاة إذا كان بلا قصد لعب وتحرريك أصابعه تحريك أجزائه أو شفته أو أذنه أو ذكره أو أخرج لسانه ولو نوى ثلاثة أفعال ولاء فعل واحد منها ضار لأنه قصد بطل وشرع فيه كما لو شرع في ثلاثة أفعال ولاء من غيرنية ولو جعل شخص مضطرا لمشي به ثلاث خطوات متواليات لم تبطل صلاة المحمول لأن الخطوات لا تنسب له لكن إن فعل شيئا من أركانها حال جلده لم يحسب له حيث لم يمسكته ابتداءه حينئذ (تنبيه) قوله حركات هو ففتح عن الفعل وهو أراء ليس غيرها لأن إعادة أن ما جمع بالالف والتاء سواء كان محتما بالتاء كحفنة وسدرة وغرفة أو مجردا عنها كمدد وهدن وجل تتبع عنه فاء في الحركة مضطرا لكن بشرط ستة الأول أن لا يكون معتلا ولا مضطرا وأن يكون ثلاثيا واسما وساكنا العين ومؤنة فقول في جمعها حفنة بفتح الجيم والقاء كسجدات وسدرات بكسر السين والراءل وغرفات بضم الغين وراءل عدات بفتح الدال والعين وهندسات بكسر هاء والنون وجلات بضم الجيم والميم ويجوز في عين الفعل بعد الضمة والكسرة التسكرين والفتح كغرفات وهندسات ولا يجوز ذلك بعد الفتح بل يجب الانباع كركات فإنه يجب فتح الكوف لا تاء عنه فاء الفعل وهو راءل ابن مالك في الخلاصة ولسالم العين الثلاثي اسمائيل \* اشباع عين فاء مما سلك ان ساكن العين مؤنثا بدا \* محتما بالتاء ويجوز وسكن التالي غير افتح أو \* خففه بالفتح فكلا قدر ووا

قوله واسالم مفعول أول بال والعين مضطرا اليه والثلاثي نعت لاسالم عند لضعه ان وبدل منه عند الشيخ خالد واسما حال من الثلاثي وانباع مفعول ثان لائل وهو مصدره ضاف لمفعوله الأول وفاء منه قوله الثاني وشكل بالنساء لمفعول بمعنى حركة راءل في جماعته في والمعنى اعط الاسم الثلاثي السالم العين انباعك عنه لفته في الحركة التي كانت بها الفاء قوله ان سوف شرط وساكنا العين مؤنثا لان من فاعل بدا لعل على اسم ومحتما حال ثالثة وقوله وسكن فمن أمر والتالي مفعوله وغير افتح بالفتح على المفعولية ويجوز في الاضافة قوله فكلا مفعول مقدم بروا \* (تنبيه) قوله متوحيات شاعجه المصنف لكونها صفة لحركات وهي جمع أيضا لتطابق الصفة او صرف وهو لا فتح لان حركات

(والواجب) فيه حضور  
الحريم بأرض عرفة مخفية  
من هذا الوقت لبلا أو  
نهر أو الأفضل الحضور  
بها نهار والبقاء فيها إلى  
غروب (والسنة) تحريم  
أن لا يشتغل في دوام  
الحرام إلا بما يقربه لمواظبه  
عز وجل وأن يصون نفسه  
حتى عن التكلام المباح  
الذي ليس فيه منفعة  
وأنه فضة على ذلك يوم  
عرفة  
(تنبيه) وشروط  
الطوى الظهارة وستر

جمع قلة نداء على مذهب سيديويه ان جمعي السلامة للثقة والافصح في جمع القلة من جوع  
مالا يعقل وفي جمع العقل مطلقا لمطابقة نحو الاجذاع انكسرت ومنكسرات والهندات  
والهندود انطلقن ومنطقات والافصح في جمع الكثرة مما لا يعمل الا افراد نحو المجذوع  
انكسرت ومنكسرة قال الاستقاضي

في جمع قلة لما لا يعقل \* تطابق الوصف لديهم أمثل  
ومطلق الجمع لذى عقل كذا \* وغيره في كثرة بعكس ذا

والمراد بقوله أمثل أي أفصل وأنبغ للمعادة والمراد بقوله بعكس ذاهو عدم التطابق  
وهو لا افراد والمراد بالوصف الموصف المعنوي فدخل الخبر والضمير في غيره عائد على ذي  
عقل وفي كثرة أي جمع كثرة انتهى (و) ثامنها - (الوثبة الفاحشة) أي بالغة التي تجاوز  
الحد وكذا تخريك كل البدن واكثره ولومن غير نقل قدمه قوله الوثبة بفتح الواو لانه  
لمرة وانما بطلت الصلاة بذلك لانه يقطع نظمها كالفعل الكسر قاله السويدي نفعلا عن  
النشوري قوله الحاشية لا حاجة اليه لان الوثبة لا تكون الا فاحشة الا أن يقال أن  
الفاحشة كالصفة الكافية فلا ضرورة أن كل ما خش كتحريك جميع بدنه حكمه حكم  
وثبة (و) ثامنها - (الضربة الغرضية) بسكون الفاء وهو اسم فاعل من أفرط أي مجاوزة  
الحد قوله الضربة بفتح الضاد لمرة (و) ثامنها - (زيادة ركن فعلي عمدا) وان لم ينظم  
لتلاوته في القعود يصير هو قدرانه ثمانية لانه زاد عليها كأن جلس بعد قيام ثم  
سجد لا يفسد الصلاة لانه معهود في الصلاة في جلسة الاستراحة وكذا لو جلس عند سجود  
ثلاثة ثم استراحة قبر قيامه مثل لمجلس الانحناء الى حد الرأع من قعود ليتورك  
في ثناء تشهد لا خير وايقترب في لاول فداء الشرفاوى قوله فعلي قيد اول وقوله  
ثم قيد ثان ويزدعي ذلك قيد الثالث لا يكون خفية عهد في الصلاة وقيد رابع  
وهو أن يكون عاصيا تحريمه فسد حاس وادس وهما كون الزيادة لغیر المابعة  
واغير عذر فيكونه لغیر المابعة ما كان ذا كأن ركع أو سجد قبل امامه ثم عاد اليه  
أورفع من ركعته فالتدبير من ركع ثم ركع منه لم يخل صلاته بذلك لانه كذا المابعة  
ونوح بكونه لغیر عذر ما لورفع من سجوده الى حد الرأع فزعان من سي وما لو هو من  
تمامه الى ذلك لم يخل نحو حصة فانه لا يضر ولا يضر دفعها فعمل كثير لو صالت عليه  
وتوقف دفعها على ذلك لم يخل نحو حصة وان أصابه قليل من دمه احيث لم يحمل أو لمس  
جلده وهي ميتة قائم البرق اوى وقال احمد بن محمد الدين في منظومته من بحر البسيط

ودم قل كذا البرقوت منه عفوا \* عن القليل ولم يسمع بجلده

فانها تحست بالوت ما عذروا \* من جملها ناسكا صلي بصحته

وقوله البرقوت بسم الباء وهو عفو أي أعفاب المذهب قوله عن القليل أي مطلقا ولو  
أصابه بجلده لم يضره لئلا يوشق لا حترأز عنه قوله ناسكا أي عابدا مفعول عذروا  
قوله بصحته أي بصحة الصلاة فلا تصح لانها نجاسة غير معفو عنها لعدم  
المشقة في تحريمها كذا في كتاب الشرائع في الشرائع عابدا (و) حادى غيرها

العورة وابنداؤه بالبحر  
الاسود ومحاذاة البحر  
بالشق الايسر اول الاضاف  
وانتهى ويجعل الاضاف  
انكسرة على يساره مع  
المنشى لقاء وجهه ويكون  
خارجا بجميع بدنه عن  
جميع البيت والشا ذروا  
وجرا مع ميل ويحرف  
سبع ايقينا ولا يقصد غير  
الاضواف تشبيه ويكون  
الطواف داخل المسجد  
والمحرم ولا يجب في  
الطوافية الا اذا شئت  
تغير مناسك (وسننه)

(بالتقدم) أي السبق على إمامه (بركنين فعيلين) سواء كانا طويلين أم لا ولو كان التقدم على التعاقب بأن يركع المأموم فلما أراد إمامه أن يركع ورفع ويسأرا إذا لا إمام أن يرفع سجدة في سجدة سجوده تبطل صلاته هكذا في المنهج القويم قال النووي والرافعي فيجوز أن يقدر مثله في التخلف ويجوز أن يخص ذلك بالتقدم لأن المخالفة فيه أخفش أما تقدمه بأقل منهما فليس مبطلا وإن حرم ولو ببعض ركن كان ركع قبل الإمام ولم يعتدل قاله الشرقاوي لكن قال ابن حجر في المنهج القويم التقدم ببعض ركن كهذا المثال مكروه وأما التقدم بركن فعلى تام فحرام كأن يركع ورفع والإمام قائم (والتخلف بهما) أي بركنين فعيلين تامين ولو غير طويلين كأن يركع الإمام واعتدل وهوى للسجود وإن كان إلى القيام أقرب والمأموم قائم أو سجد الإمام السجدة الثانية وقام وقرأ وهوى للركوع والمأموم جالس بين السجدين هكذا في المنهج القويم (بغير عذر) أي في ذلك التقدم والتخلف فالعذر في التقدم هو النسيان أو الجهل فقط فإن تقدم على إمامه بهما ناسية أو جاهلا لم تبطل صلاته لكن لا يعتد بتلك الركعة ما لم يعد بعد التذكير أو التعلم فيأتي بعد سلام إمامه بركعة والعذر في التخلف إحدى عشرة صورة الأولى أن يكون بطيء القراءة لمجزئ خلق لا الوسوسة ثقيلة والإمام معتدلا والبطء الخلق هو الذي لا يمكنه تركه أما الوسوسة الثقيلة فليست بعذر فلو تخلف لتلك الوسوسة فإن أتم الفاتحة قبل أن يهوى الإمام للسجود أدرك أثر كفة والآخره المغارقة والابطال صلاته وتلك الوسوسة هي التي مضى فيها زمن يسع القيام أو معظمه وهذا ما نقله الشرقاوي عن الحلبي لكن نقل الشيخ عثمان السويفي عن الفليوي أنها بقدر ما يسع ركعة صيراثم نفل السويفي والشرقاوي عن الحلبي أنها بحيث يكون زمنها يسع ركنين فعيلين ولو طويلا وقصيرا من الوسط المعتدل لكن ضعفه الشرقاوي وأما الوسوسة التي مضى فيها زمن لا يسع ذلك فهي وسوسة خفيفة الثانية أن يكون عالما أو شاكا قبل ركوعه ويجدر كوع إمامه أنه ترك الفاتحة الثالثة أنه نسي الفاتحة حتى ركع إمامه وقبل أن يركع الرابعة أنه موافق واشتعل بسنة كدعاء افتتاح ونعوذ وكذا إذا سكت الخامسة أنه انتظر سكتة إمامه المسنونة بعد الفاتحة ليعرف أنه السورة فركع عقب الفاتحة أو فرأيا لا يمكن المأموم معه الفاتحة السادسة أنه نام في التشهد الأول متمكنا فأنه من نومه إلا وإمامه راكع أو في آخر القيام السابعة أنه اشتبه عليه تكبير الإمام بأن استمع تكبيرة الإمام للقيام بعد الركعة الثانية فظن أنها تكبيرة التشهد فجلس ونشدها فإذ هي تكبيرة قيام ثم قام فقرأ أي الإمام راكعا الثامنة أنه تكلم التشهد الأول بعد قيام الإمام عنه عمد أو سهوا سواء بكل الإمام ذلك التشهد أو أتى ببعضه التاسعة أنه نسي كونه مقننا وهو في السجدة ثلاثا ونسي أنه في الصلاة فلم يقيم من سجدة إلا والإمام راكع أو قارب أن يركع العاشرة أنه شك هل هو مسبوق أو موافق فالموافق هو من أدرك زمنا يسع الفاتحة بالنسبة للوسط المعتدل بعد تحريمه وقبل ركوع الإمام ولا عبرة بقراءة نفسه ولا بقراءة إمامه سواء حضر تحريم الإمام أم لا والمسبوق هو من لم يدرك ذلك وإن أحرم عقب تحريم الإمام الحادية عشرة أنه طوّل السجدة الأخيرة فسا

كثيرة منها استلام الحجر  
الأسود وتقبيله واستلام  
الركن اليماني والمشى  
والخفاء فيه والرمل  
والاضطباع للذكر إذا  
أراد السعي بعده والدعاء  
الوارد عن النبي صلى الله  
عليه وسلم فيه وصلاة  
ركعتين بعد تمامه وتحزير  
ركعتان بعد أسبوع كثيرة  
والأفضل أن يصلي لكل  
أسبوع ركعتين  
\*(فصل)\* وشروط السعي  
الابتداء بالصفا والختم  
بالمرورة وإن يقع سعي العبرة

رفع منها الا والا امام را كح أو قرب الى الركوع واذا وجدوا حدم من هذه الامور وجب  
 التخلف لا تمام قراءته ثم يسعي خلف امامه على نظم صلاته ويغتفر له تخلفه بالاركان الثلاثة  
 الطويلة وهي الركوع والسجودان فلا يحسب منها الاعتدال ولا الجلوس بين السجدين  
 لانهم اركان قصيران فان فرغ من الفتحه قبل أن يتلبس الامام بالركن الرابع وهو  
 التشهد الاخير والقيام أو ما هو على صورة الركن وهو قعود التشهد الاول ركع وادرك  
 الركعة ومشى على ترتيب صلاة نفسه وان أدرك الامام بالركن الرابع بأن وصل الامام  
 الى محل تجزئ فيه القراءه في القيام أو بأن جلس للتشهد قبل أن يتم المأموم فاتحته  
 فانما موم مخبر ان شاء تابع ما هو فيه من القيام أو القعود وبأنى بركة بعد سلام  
 امامه كما سبق وان شاء فارة بالنية ومضى على ترتيب صلاة نفسه لكن المتابعة أفضل  
 وان شرع الامام في الخشوع وهو الركوع قبل أن يتم المأموم قراءته ولم ينو المفاصلة  
 بطلت صلاته (و) ثاني عشرها (نية قطع الصلاة) كأن ينوي في الركعة الاولى الخروج  
 منها في الثانية فيضرب ذلك كما لو نوى أن يكفر غدا لا لعذر كسهو ونحوه بنية القطع بنية  
 فعل المظن فلا تبطل به صلاته حتى يشرع فيه لانه نيل الشروع جازم والمحرم عليه انما  
 هو فعل النية بخلاف نية الخروج فانه غير جازم معها (و) ثالث عشرها (تعليق قطعها  
 بشئ) وان لم يحصل ولو محالا عاديا كعدم قطع السكين لاعتقلا لان التعليق به لا ينافي  
 المجزئ بخلاف الاول وسواء كان التعليق بقلبه أو باللفظ (و) رابع عشرها (التردد في  
 قطعها) ومثله التردد في الاستمرار فيها فتبطل حال المناقاة المجزئ المشروط دوامه كالإيمان  
 والمراد بالت تردد ان يعرض منقض للمجزم ولا عبرة بما يجري في الفكر فان ذلك مما يتقلى  
 به الموسوس بل قد يقع في الإيمان بالله تعالى \* (فرع) \* بقي من مفسدات الصلاة أشياء  
 منها فعل ركن من أركانها مع الشك في نية أي في أصل الإتيان بها أو بكليتها وان لم يطل  
 شك ولو كان مع الجزم ومثل الشك فيها الشك في الشروط كالظاهرة وما لوشك في المنوى  
 كملوشك من نوى ظهرا أو عصرا ومثل ذلك الشك في تكبيرة الاحرام ومنها طول زمن  
 مع الشك في النية وان لم يفعل ركنا وضبط طوله أن يكون بقدر ما يسع ركنا ولو قصيرا  
 كالضمانه وهي في نذر الأمانة سبحانه الله أما إذا لم يطل بأن مضى زمن لا يسع ذلك كأن  
 حضره خاطروا من غير أن تدرك قبل طول الزمن وإتيانه بركن فان صلاته لا تبطل  
 ومنها صرف نية وهو أربع صور الاول صرف نية فرض الى فرض آخر والثاني صرف نية  
 فرض الى نفل والثالث صرف نية نفل الى فرض والرابع صرف نية نفل الى نفل آخر نعم  
 ان كان منفردا وادرك جماعة سبق له صرف فرضه الى نفل معلق دون نفل معين ليدرك  
 فضله أمانة من ركعتي الضحى فلا يصح التلبس اليه لا فتقاره الى اتبعين حال النية ومحل  
 سنية صرف ذات اذا رحت ستة شروط الاول أن يكون في ثلاثية أو رباعية الثاني أن  
 لا تقوم له الثقة ان كان في ثنائية أو ثمانية أي شرع فيها لم يستل التلبس بل يجوز فسلم  
 في الركعة لا ولو لم يدرك الجماعة لان النفل انطلق يجوز فيه الاقتصار على ركعة الثالث  
 أن يتسع الوقت بأن يمتدح التمام فيها لو استأنفها فان علم وقوع بعضها خارجه أو شك

بعد طوافها وسعي الحج بعد  
 طواف القدوم أو الأفاضة  
 والأفضل فعله بعد طواف  
 القدوم وأن يكون  
 الطواف صحيحا وأن يسعي  
 سبعين بقية (وسننه) كثيرة  
 منها الظهارة وسترانعة  
 والصعود على درج الصفا  
 والمروة والمروة بين الميادين  
 الأخضرين للذكور  
 وللهاء وذكرا الوارد عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 فيه والموالاة بين مراتبه  
 وبينه وبين الطواف  
 \* (فصل) \* والواجب في

في ذلك حرم القلب الرابع أن لا يكون الامام ممن يكره الاقتداء به لبدعة أو غيرها كخالفته  
 في المذهب فان كان بدعيا كفسقه أو مخالفا في المذهب كخفي فلا يستحق القلب بل يكره  
 وكان الانفراد أفضل من الاقتداء بذلك عند شيخ الاسلام كالرواني كما قال أبو إسحاق أيضا  
 ان الصلاة منفردة أفضل من الصلاة خلف المخفي الخامس أن لا يرجو جماعة غيرها والا  
 جاز القلب السادس أن تكون الجماعة مطلوبة فلو كان يصلي فائتة والجماعة القائمة  
 حاضرة أو فائتة ليست من جنس التي يصلها حرم القلب وكذا لو وجب قضاء الجماعة فورا  
 أو من جنسها كظهر خلف ظهر جاز ولم يندب فان خشي في الجماعة فوت المحاضرة وجب  
 القلب وكذا اذا كانت الجماعة في جمعة ومنها ردة ولو صورة كالواقعة من الصبي وهي  
 قطع استمرار الاسلام ودوامه بقول كائن بقول الله ثالث ثلاثة أو بفعل كائن بسجد لصنم  
 أو بعزم كائن بعزم على الكفر أو باعتقاد كائن فكري الصلاة في هذا العالم يفتح اللام  
 فاعية قد قدمه وما أشبه ذلك فيكفر في الحال قلعا وتبطل صلاته وكذلك لو اعتقد عدم  
 وجوب الصلاة لاختلال النية وما أشبه ذلك كما قاله المحسن ومنها تقديم الزكن الفعلي  
 عمدا على غيره كائن بسجد قبل ركوعه أو ركع قبل قراءته الفاتحة فانها تبطل لانه يخل  
 بصورة الصلاة أما تقديم القول على غير السلام عمدا على غيره كائن كرر الفاتحة أو قدم  
 التشهد على الصلاة على النبي أو كره أو تشهد قبل السجود فلا يبطل صلاته لكن لا يعتد  
 بمقدمه بل يجب عليه اعادته في محله ومنها ترك ركن ولو قوليا عمدا بخلاف تركه سهوا  
 لعذره فيتركه ان لم يفعل مثله من ركعة أخرى والاقام مقامه ولو لم يبينها وأتى بركعة  
 ومنها اقتداء بمن لا يقتدى به لكفر أو حدث أو غيرهما بأن اقتدى به بعد تحريم صحيح منه  
 ومنها تطويل ركن قصير عمدا بأن يزيد في الاعتدال على الدعاء الوارد فيه بقدر الفاتحة  
 وفي المجلس بين السجدين على الدعاء الوارد فيه بقدر التشهد فان نقص عن ذلك ولو  
 بكلمة لم يضر ولا يعتبر مع التشهد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم نعم لا يضر تطويل  
 الاعتدال في الركعة الأخيرة من سائر الصلوات لانه معهود في الصلاة في الجملة أي في  
 بعض الصور كما في صلاة النازلة ولا تطويل المجلس بين السجدين في صلاة التسبيح  
 خاصة ومنها وجوده في الصلاة ثوبا بعد ما منه بأن احتاج في المضى اليه الى أفعال كثيرة  
 أو طالت مدة الكشف أما لو كان قريبا بأن استتر به حالا بلا أفعال كثيرة دامت صلاته  
 على الحكمة - لا بطلت ومنها ظهور بعض ما يستتر بالخف من الرجل أو التحرق بكسر الخاء  
 وفتح الراء جمع خرقه يسكون الراء ومنها خروج وقت مسح الخف لبطلان بعض طهارته  
 وهو طهارة رجله حتى لو غسلهما في الخف قبل فراغ المدة لم يؤثر إذ مسح الخف يرفع  
 الحدث فلا تأثير للغسل قبل فراغ المدة ومنها ترك توجه للقبلة حيث يشترط بأن كان في  
 غير شدة خوف ونقل السفر لا تنفاد الشرط

\* (فصل) في بيان الصلاة التي تلزم فيها نية الجماعة قال (الذي يلزم فيه نية الامامة)  
 أي على الامام مع الاحرام (أربع) من الصلوات وهي كل صلاة لا تصح فرادى أحدها  
 (الجمعة) فلو ترك نية الامامة مع الاحرام لم تصح نيته سواء كان من الاربعين أو زائدا عليهم

المخلق ازالة ثلاث شعرات  
 من الرأس بأي كيفية  
 والافضل للذكر أن يخلق  
 رأسه كله بالموسى ولائتي  
 أن تقصر من جميع شعر  
 رأسها بأن يجمعه كله  
 وتأخذ من طرفه قدر أمثلة  
 الا الذوائب والسنة أن  
 يستقبل الشخص القبلة  
 حال المخلق أو التقصير  
 ويأتي بالتكبير والدعاء  
 وذكر الله تعالى (وأما  
 الترتيب) فهو أن يقدم  
 الاحرام على الكل  
 والوقوف على المخلق





حصول ثواب الجماعة حالة الاحرام بها فلو انفرد عن الصف مع امكان الدخول فيه لم تصح اعادته لسكراهة ذلك المغيرة لفضيلة الجماعة وكذا لا تصح اعادة العزاة اذا لم يكونوا عديا وفي ظلمة لعدم حصول ثواب الجماعة حينئذ والعاشرة القيام فيها والمحادي عشر أن لا تكون اعادتها للخروج من الخلاف فان كانت اعادتها كذلك كأن صلى وقدم مسبح بعض رأسه في الوضوء واصل في الحمام أو مع سيلان دم من بدنه فان الاولى باطلة عند مالك والثانية عند أحمد والثالثة عند أبي حنيفة رضي الله عن الجميع سذت اعادتها في هذه الاحوال ولو منفرد الا ان هذه ليست هي الاعادة المرادة هنا فلا يشترط لها حاجة والثاني عشر أن تكون في غير صلاة شدة الخوف فانها لا تعاد على الوجه لان المأبطل احتمل فيها الحاجة فلا تكرر ونظم العلامة الشيخ عبد الوهاب الطنيداني المصري سبعة من هذه الشروط من بحر الكامل فقال

شرط المعادة أن تكون جماعة \* في وقتها والشخص أهل تنفل  
مع صحة الاولى وقصد فريضة \* تنوى بها صفة المعاد الاول  
فضل الجماعة سادس وغيره \* قبل ونفلا مثل فرض فاجعل  
كالعبد لا نحو الكسوف فلا تعد \* وجنابة لو كرت لم تهمل  
ومع المعادة ان تعد بعدية \* تقبل ولا وتران صح فعول  
ومتي رأيت الخلف بين أئمة \* في صحة الاولى أعد بحمل  
لو كنت فردا بعد وقت أدائها \* فاتبع فقيها في صلاتك تعدل

(قوله والشخص أهل تنفل) أي والشروط الثالث أن يكون المعيد مستحفا للزيادة بذلك الاعادة بخلاف فافند الظهورين فانه لا ينفل بالاعادة على صلاته وكذا من بان فساد صلاته الاولى فلا تنفع الثانية عزابا لثبوت اعادتها على الصحيح وقيل لا تجب اتساع ان الفرض حينئذ هو الثانية (قوله وغيره قبل ونفلا مثل فرض) أي وغير ما تقدم من الستة المذكورة أن تكون الصلاة الاولى فرضا مؤدى أو نافلة نسق فيه الجماعة غير الكسوف فالمراد به بيان الشرط السابع وليس المراد به بيان الخلاف في الاقوال كما قد يتوهم (قوله وجنابة لو كرت لم تهمل) أي ان صلاة الجنابة يسن تكريرها لكن لا تؤخر بالانتظار ما اعادتها فلا نسق لانه لا يتنفل بها ومع ذلك تقع نفلها كما في شرح المنع عن المجموع قال الشوبري وبحوزة تكريرها ما ياتوا والثالث أكثر من ذلك ومع ذلك تنفع فلا رلا ثواب فيها والقاعدة عند الفقهاء أن كل شيء منهي عنه لا ينفعه خلاف هذه الصورة فانها مستثناة انتهى (قوله ولا وتران صح) أي أن الوتر في رمضان لا يصح اعادته وان كانت الجماعة فيه مسنونة لمحدث لا وتران في ليلة (قوله فعول) أي فاعده على هذه الغزل (قوله تحمل) فعلى أمر معطوف على أعد يحدف حرف العطف أي وترين وتحسن بهذه الاعادة لانه تسن الاعادة للخروج من خلاف الأئمة ولو كنت منفردا (قوله تعدل) أي ترشد وتصب الصواب (و) نالها (المنذورة جماعة) فان لم ينو الامامة مع الاحرام بها افعدت صلاته فرادى مع الانتم (و) رابعها (المتقدمة في المطر) أي المجموعة بالمطر رجع

بمكة وأراد الحج وجب عليه ان يحرم به منها قبل أن يقرأ بقية بنائها والافضل أن يحرم من باب بيته أو من حجر اسمعيل فان أراد العزاة وجب عليه أن يخرج الى طرف التحل من أي جهة ويحرم منه وأفضل بقاعه الجعرانة ثم التعيم ثم المدينة ومن جاءه من الا فاق وجب عليه الاحرام من المقات الذي في طريقه أو الذي يحاذيه والمواقيت النصرية خمسة ذرا الحاففة والحففة

قوله تحمّل فعل الذي أمر بحاشية الكردى على ما فضل بتحمّل وهو الأنسب اهـ

ويبلغ وقرن المنازل وذات  
عرق  
\* (فصل) \* والواجب في  
مدت مزدلفة المحضور فيها  
منحطة من النصف الثاني  
من ليلة النحر بعد الوقوف  
والسنة تقديم النساء  
والضعفاء الى منى بعد  
نصف الليل قبل الزجة  
وأن يبيت الرجال الأقوياء  
الى الفجر ثم صلوا الصبح  
بها في أول الوقت والافضل  
أن تكون جماعة ومع  
الامام ثم يقفوا على المشعر  
الحرام أو بقربه بعد صلاة

تقديم ومثل المطر الثلج والبرد فان ترك نية الامامة فيها مع الاحرام لم تنعقد صلاته قطعاً  
وتختص رخصة الجمع بمن يصلي جماعة بمكان بعيد يتأذى بالمطر في طريقه بخلاف من يصلي  
فرادى فلا يجمع ومن يشي في كن فلا يجمع أيضاً لا تنقضاء التأذى أو من يابيه عند المسجد نعم  
للإمام الراتب أن يجمع تبعاً للمؤمنين وإن لم يتأذى بالمطر وليس مثله المجاورون في المسجد  
ولا يشترط وجود المطر في محيئه من بيته الى المسجد بل يكفي ما لو اتفق وجوده وهو بالمسجد  
والمحصل أن الشروط سبعة أحدها أن يوجد المطر عند التحريم بالصلاتين وعند تحله  
من الصلاة الاولى وبينهما وثانيها أن يصلي جماعة ولا بد أن لا يتباطأ المؤمنون عن  
الامام بالاحرام فان نبطاً ولو كان أدركوا بعد احرامهم معه زمان يسع الفاشحة قبل ركوعه  
صحت صلاتهم والا فلا كالامام لعدم الجماعة وثالثها أن تكون الصلاة بمصل بعيد عرفاً  
ورابعها أن يتأذى بالمطر في طريقه وخامسها الترتيب وسادسها الولاء وسابعها نية  
الجمع ففي صحيح البخاري ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم  
صلى بالمدينة سبعاً جمعة وثمانية اجتمعوا الظهر والعصر والمغرب والعشاء وفي رواية لمسلم من  
غير خوف ولا سفر قال الامام مالك ووافقه الشافعي أرى ذلك بعد المطر ولا يجوز الجمع له  
تأخير إلا أن المطر قد ينقطع قبل أن يجمع فيه يؤدي الى اخراج الصلاة عن وقتها من غير عذر  
ثم اعلم أن نية الاقتداء أو الائتمام أو الأمر أو الجماعة راجبة على المؤمن أن أراد المتابعة  
مطلقاً ولو في أثناء صلاته في غير تلك الاربع أمافيها فتجب هذه النية عليه مع الاحرام  
كالامام فلونا يسع في فعله واحداً أو سلام بعد انتظار كثير عرفاً للمتابعة ولم ينو هذه النية  
أو شك فيها بطلت صلاته لانه رباطها على صلاة غيره لا رباط بينهما متيقن بخلاف ما لو تابع  
في قول غير سلام أو تابع في فعله ابتغاءاً من غير انتظار أو بعد انتظار يسيراً وكثيراً للمتابعة  
لكن لو توى المؤمن الاثم في أثناء صلاته صح مع الكراهة ولا يحصل له فضيلة الجماعة  
حتى فيما أدرك مع الامام على المعتد لانه صبر نفسه تابعاً لغيره ان كان مستقلاً فالأولى  
الاقتدار على ركعتين ومسلم يفتي بخلاف ذلك الامام وكذا ان ادخل نفسه مع الامام في  
أثناء صلاته مكروه كذلك قطعها بغير عذر بخلاف ما اذا كان به كتم طويل الامام فلا يكره  
ولا يغوث ثوابه لأن انفارقه له نذر لا يغوث فضيلة الجماعة ويجوز الانغال بجماعة أخرى  
الا في الجمعة أما بلزم من انشاء جمعة بعد أخرى ولو علم الاجبر أن المستأجر يمنعه من الجماعة  
وكان شعار الجماعة بتوقف على حضوره حرم عليه ايجار نفسه بعد دخول الوقت وكذا أن  
علم أنه يمنعه من الجمعة فيحرم عليه ايجار نفسه بعد تأخيرها هذا أن لم يضطر لذلك والاجاز  
وان نية الامامة أو الجماعة مندوبة للإمام في غير ذلك ليسأل فضل الجماعة من حين  
وجوده لانه لا يحصى إلا بكرة طرده هذه النية عليه في أثناء صلاته لانه لا يصير تابعاً  
بخلاف المؤمن ولا يعطى نية عن ماقبها

\* (فصل) \* في الشروط المعتبرة في القدوة (سرط القدوة) بكسر القاف وصحها  
(أحمد عشر) حدها (أن لا يعمى) أي رأى لا يظن فانما غالباً (بطلان صلاة امامه يحدث  
أو غيره) فلا يصح اقتداءه بمن يظن بطلان صلاته كشافعي أفندي يخفى مس فرجه دون

ملأذا افتصد نظر الظان المأموم نقض المس دون الامام وكما تدين اختلافاً في أئمة من الخلفاء  
 أحدهما طاهر والاخر متنجس فتوضأ كل من أئمة أو اغتسل أو طهر أئمة أو غسل ثوباً به  
 فلا يجوز اقتداء أحدهما بالآخر لان كلا يظن نجاسة أئمة صاحبه فان زاد الأئمة الطاهر  
 على الواحد أن كان ثلاثة مع المتنجس وكثير المجتهد وتطهر كل بما ظنه الطاهر بالاجتهاد  
 وام في صلاة صح اقتداء بعضهم ببعض ووجب إعادة ما صلا خلف من يتعين البطلان  
 في صلاته وهو ثانی. اما في حق فتح الجواد ووجه تعين الثاني للبطلان ان أحد  
 الأئمة من نجس فاذا اقتدى بالاول صح لاحتمال طهره حتى في ظن المأموم فلما اقتدى  
 بالثاني أيضاً تعين البطلان فيه لانه مع صحة اقتدائه بالاول صار الثاني غير محتمل الطهر في  
 ظنه انتهى وبأني ذلك في أكثر من اثنين فلو كانوا خمسة والواحد في ذلك ومنها واحد نجس  
 وأم كل في صلاة ولم يظن شيئاً من أحوال غيره أو وض طهارة غير الا خبراً عاد كل منهم باصلا  
 ما هو ما في الاخير قال عثمان السويبي في تحفة محمد فاذا ابتدؤا بالصبح اعادوا العشاء  
 الامامهما بعد المغرب فيحرم عليه الاتمام في العشاء ويحرم عليه الاتمام في المغرب اه  
 ومثل اختلاف المجتهدين في الأئمة ما اذا سمع واحداً من اثنين صوتاً ينعض الوضوء ولم  
 يعلم أن خروجه من أحدهما بعينه وتناكراه فلما اقتدى بهما وجب إعادة ما صلا خلف  
 الثاني منهما ولو علم أن الامام الخفي مثلاً ترك التسمية أن لم يسكت بعد الاحرام  
 بقدرها فلا يصح اقتداؤه به (و) ثانيها (أن لا يعتقد) أي المأموم (وجوب قضائها) أي  
 وجوب إعادة الصلاة (عليه) أي على الامام قال السويبي المراد بالاقتداء هنا الظان ظناً  
 غالباً وليس المراد به ما صطلح عليه الأصوليون وهو الجزم المطابق للواقع انتهى أي فلا  
 يصح اقتداؤه بمن تلزمه إعادة كتميم لبرد أو غفيم تيمم في محل يغلب فيه وجود الماء أو  
 فاذا الطهورين لعدم الاعتداد به لانه وصح الاقتداء بغيره كاستحاضة غير تحيرة ومتميم  
 لا يلزمه إعادة وما صح خف ومضطجع ومستلق ولو مومي أو صبي ولو عبداً وسائس ومستحبر  
 أما التحيرة فلا يصح اقتداء غيرها ولو متحيرة بآباء على وجوب إعادة عليها (و) ثالثها  
 (أن لا يكون مأموماً) أي مادام معتد بآبائه فلا يصح اقتداؤه بمقتدلاته نابع لغيره  
 لضعفه سهوه ومن شأن الامام الاستعلاء وحمل سهوه غير فلا يجتمع الاقتداء والاستقلال  
 ومثل المأموم الشكر في مأهوميته كأن وجد رجلين يصلين وتردد أيهما الامام فلا  
 يصح اقتداؤه بواحد منهما من غير اجتهاد اما اذا اجتهد فأداه اجتهاده الى أن أحدهما  
 فيه أو متعجم دون الآخر صح اقتداؤه به ووجب إعادة ان يبين كونه مأموماً والا فلا  
 (و) رابعها (الأميا) أي أن لا يكون امام القاري أمياً فلا يصح اقتداؤه به أمكنه التعلم  
 ألا بأن مضى عليه زمن وقد بذل فيه وسعه للتعلم فلم يفتح الله عليه شيء علم القاري حاله  
 أم لا لان الامام بجبهته تحمل القراءة عن المأموم السبوق فاذا لم يحسنها لم يصلح التحمل  
 قال الشيخ سليمان البجيرمي فان أسرف في جهرية تابعه المأموم ووجب عليه البحث عن حاله  
 بعد السلام فان يبين أنه غير قارئ أعاد وان يبين أنه قارئ ولو بقوله نسيت الجهر أو  
 أسررت لكونه جائزاً وصدقة المأموم لم يعدوان لم يبين حاله لم يعد أيضاً انتهى وكذا

أصبح مشتغلين بالاستغفار  
 والدعاء الى زيادة الاسفار  
 ثم توجهوا قبل طلوع  
 الشمس الى منى فيصلون  
 اليها بعد طلوعها والسنة  
 أن يأخذوا الحاج من مزدلفة  
 سبع حصيات لرمي جرة  
 العقبة يوم النحر فقط  
 ويأخذوا من منى لرمي  
 أيام التشريق ويكره أخذ  
 الجمار من المحل أو من محل  
 نجس فاذا وصلوا منى بعد  
 ارتفاع الشمس يبدؤن  
 برمي جرة العقبة قبل كل  
 شيء ثم يذبحون فداياهم

لا يصح اقتداء من يحسن سبع آيات بمن لا يحسن الا الذي كراختلافهما وأما اقتداء الامي  
بأبي مماثل له في الحرف المحوز عنه وفي محله فيصح لما نلتها وان لم يتفق في الحرف المأني به  
كان محزاعن راء صراط وأبدلها أحد هـ ما غنم والاخر لا ما لو محزأ أحد هـ ما عن راء  
غير والاخر عن راء صراط أو أحد هـ ما عن الراء والاخر عن السين مثلا فلا يصح اقتداء  
أحد هـ ما بالاخر (و) خامسها (أن لا يتقدم) أي المقتدى (عليه) أي على الامام (في  
الموقف) أي في المكان الذي وقف عليه أي ان لا يتقدم المقتدى بجميع ما اعتمد عليه  
على جزء ما اعتمد عليه الامام يقينا فلو اعتمد على عقبيه وقدم أحد هـ ما لم يضر كالمواظقة على  
المؤخرة دون المقدمة والعبرة في التماثل بعقبه وهما مؤخر قدميه وان تقدمت أصابعه ما لم  
يعتد على ما وفي الغايد باليه وفي المخطويع يجنيه وفي المستلقي برأسه ان اعتمد عليه والا فإ  
اعتمد عليه من الظاهر وغيره وفي المخطويع رجله بما اعتمد عليه كخشبتي اعتمد هـ ما وفي  
المصوب بالكف وفي المعلق بحبل بمنكبه هذا اذا كان المصوب أو المعلق هو المأموم فقط  
دون الامام اما اذا كانا مصوبين أو معلقين أو الامام فقط فلا يصح الاقتداء به لانه تلزمه  
لاعادة قال تقدم عليه في ذلك بطالت صلاته الا في صلاة شدة الخوف ولو شك هل هو  
متقدم أم لا كأن كان في ظلمة صحت صلاته مطلقا سواء جاء من قدام الامام أو من خلفه  
لان الاصل عدم المفسد خلافا لمن فصل فقال ان كان قد جاء من خلفه فصلاته صحيحة  
والافاطلة لان الاصل تقدمه ولا يضر في صحة الاقتداء مساواته لامامه لكنهما مكرهة  
هـ فقرة لفضية الجماعة فيندب أن يتأخر عنه قدر ثلاثة أذرع فاقل استعما لا للادب  
وللا تبايع فان زاد على ثلاثة أذرع فأتته فضيلة الجماعة وان يقف ذكر لم يحضر غيره عن  
بينه وأن يتأخر عنه قليلا يظهر الرتبة الامام على رتبة المأموم فان جاء ذكر آخر وقف عن  
يساره ان أمكن والا حرم خلفه ثم بعدا حرامه يتقدم الامام أو يتأخران في المسئلة الاولى  
أو يتأخر من هو على اليمين في الثانية في حانة النيام لا في غيره وهو أفضل فلو وقف ذلك  
الذكر عن يسار الامام أخذ الامام برأسه وأقامه عن يمينه ومثل ذلك ما لو فعل أحد من  
المتقدمين خلاف السنة استحب للأمام ارشاده اليها بيده أو غيرها ان وثق منه بالامتنان  
والمأموم مثله في الارشاد المذكور ويكون هذا مستثنى من كراهة العمل القليل ولا فرق  
بين المجاهل وغيره ولو حضر ذكران ابتداء معا أو مرتين اصطفا خلفه وكذا اذا حضرت  
المرأة أو النسوة ولو جاء ذكر وامرأة قام الذكر عن يمينه والمرأة خلف الذكر أو ذكران وامرأة  
اصطفا خلفه والمرأة خلفهما أو ذكر وامرأة وخنثى وقف الذكر عن يمينه والخنثى خلفهما  
والمرأة خلف الخنثى ويسن أن يقف فيما اذا كثرت أصناف المأمومين خلف الامام الرجال  
صفائهم الصبيان صفائهم بان يابعد كمال صف الرجال هذا ان لم يسبق الصبيان الى الصف  
الاول فان سبقوا اليه فهم أحق به من الرجال لانهم من الجنس بخلاف الخنثائي والنساء ثم  
بعد الصبيان النساء وان لم يكل صفهم وان تقف ندبا امامتين وسطهن فلو أمهن غير امرأة  
قدم عليهن وكذا امرأة عراة بصراء في ضوء فيقف امامهم ويقفون صفوا واحدا ان  
أمكن لتلا ينظر بعضهم عورة بعض فان كانوا عجميا أو في ظلمة تقدم الامام عليهم ويكره

أو هذا يا هم ثم يحافون  
أو يقصرون وبعد خط  
أمة ثم واستقرارهم مني  
يتوجهون الى مكة  
فيطوفون طواف الافاضة  
ثم يرجعون الى منى فصلون  
الظاهر به في أول الوقت  
ويبيتون فيها الى أيام  
التشريق وهذا المبيت  
واجب كما سبق وأقله  
المحضور مني معظم كل ليلة  
من هذه الليالي والافضل  
مبيت كل ليلة بتمامها  
ويستقط هذا المبيت ومبيت  
مزدلفة على المعذورين

للمأموم وقوفه منفردا عن الصف الذي من جنسه بل يدخل الصف ان وجد سعة ولو بلا  
خلل بأن يكون بحيث لو دخل بينهم لوسعهم والا احرم ثم بعد احرامه جوف القيام شخصا  
من الصف ليصطفه معه وسن للمحروور معاؤنه بموافقته فيقف معه صفا لئلا فضل  
المعاونة على البر والتقوى ويحرم النحر قبل الاحرام لانه يصير المحروور منفردا (و) سادسها  
(ان يعلم) أي أو يظن (انتقالات امامه) ليتمكن من متابعتها كرويته له أو لبعض الصف  
او سماع صوته أو صوت مبلغ سواء كان يصلي أولا ولو صديقا أو فاسقا وقع في قلبه صدقه على  
المعتمد وقال ابن حجر ويشترط كون المبلغ عدل روايه لان غيره لا يجوز الاعتماد عليه انتهى  
ومثل ذلك هداية غيره له فلو لم يعلم به حالنا نظر فان أتى الامام بركنين فعلمين قبل العلم به  
بأن ركع واعتدل وهوى الى السجود بطلت صلاة المأموم والالم تبطل \* (فائدة) \* قال  
الاسنوي رجل يجوز كونه اماما لا مأموما وهو الاصح يصح أن يكون اماما  
لاستقلاله بافادته لا مأموما اذ لا طريق الى العلم بانتقالات الامام الا أن يكون بحسبه ثقة  
يعرفه بهدأ بآن عمه (و) سابعها (أن يجتمع عاقي مسجد) فيشترط أن يمكن الاستمطارا  
عادة الى الامام ولو بازورار وانعطاف أي انحراف عن القبلة واستدبار لها فلا يضر ذلك  
في المسجد وان بعدت المسافة وحالت ابنة نافذة اليه ولوردت أبوابها أو أغاغت بأن لم  
تسمر في الابتداء ولو سمرت في الاثناء فلا يضر على المعتمد ومثل ذلك زوال سلم الدكة  
لمن يصلي عليها لانه كله مبنى للصلاة فاجتمعون فيه مجتمعون لا قامة الجماعة مؤدون  
لشعرها فان حالت ابنة غير نافذة ضرر وان لم يمنع الرقبة فيضر الشباك وكذلك تسمير  
الابواب في الابتداء وزوال سلم الدكة كذلك لانه لا يعتد بالجامع لهما حينئذ مسجد  
واحد والدكة يفتح الدال على وزن قصعة هي المكان المرتفع يجلس عليه والمساجد  
اتلاصقة المتنافذة بأن كان يفتح بعضها الى بعض كالمسجد الواحد وان انفرد كل منها  
بامام وجاعة ولا يضر كون أحدهما أعلى من الآخر كأن كان أحدهما في سطح المسجد  
أو منارته ولا تخفى سر دابه أو برقيه لانه كله مبنى للصلاة نعم يكره ارتفاعه على امامه  
وعكسه حيث أمكن وقوفهما على مستواي الحاجة كتبليغ فلا يكره والسر داب المكان  
الضيق يدخل فيه (او) يجتمعان (في ثلاثمائة ذراع) بذراع لا ذمي (تقريبا) أخذنا من  
عرف الناس فانهم يعدونهم في ذلك مجتمعين فلا تضر زيادة ثلاثة أذرع وهذه المسئلة  
في غير المسجد وهي أربع صور لانهم اما أن يكونا في فضاء واما أن يكونا في بناء واما أن  
يكونا الامام في فضاء والمأموم في بناء واما بالعكس فاعتبار تلك المسافة هو بين الامام  
والمأموم أو بين كل صنفين أو بين كل شخصين ممن ائتم بالامام خلفه أو بجانبه ولو كان  
أحدهما بمسجد والآخر خارجه فمعتبر المسافة بينهما من طرف المسجد الذي يلي من  
بخارجه لانه محل الصلاة لا من آخر صف ولا من موقف الامام ويشترط هنا أن يمكن  
الوصول الى الامام من غير ازورار وانعطاف بخلافه فيما تقدم في مسئلة المسجد ويضر هنا  
السبب المردود في الابتداء بخلافه في الاثناء فانه لا يضر لانه يغتفر في الدوام لا يغتفر في  
الابتداء ويضر هنا أيضا الباب المخلوق ابتداء ورد واما على المعتمد أما الباب المفتوح فيجوز

كالرعاة وأهل السقاية  
\* (فصل) \* وشروط الرمي  
أن يكون باليدان قدر  
على الرمي بها وأن يكون  
بالمحروور ولو باقوتا وحجرا  
خديدا وان يسمى رميا  
وان يقصده المرمي وان  
يقع فيه بقوة الرمي يقينا  
وان يكون سبع رميات  
يقينا الى كل جرة ولو بحصا  
واحدة وان يبدأ في ايام  
التشريق بالحجرة التي من  
جهة عرفة ثم بالوسطى  
ويختم بحجرة العقبة وان  
يكون بعد دخول وقت



اقتداء الواقف بحذاء الامام والصف المتصل به وكذا من خلفه وان حيل بينه وبين الامام  
ويكون ذلك الواقف في حذائه رابطة بينهم وبين الامام وهو في حقهم - م كالا امام فلا يجوز  
تقدمهم عليه كما لا يجوز تقدمهم - م على الامام بخلاف اقتداء من عدل عن محاراته فلا يجوز  
للحائل بينه وبين الامام الا اذا وقف واحد حذاء منة في ذلك الحائل ولا يضر في جميع  
ما ذكره تخلص الشارع ولو كثر طروقه والنهر الكبير وان اخرج الى سبحة واحدة والنار والبحر  
بين سفينتين لان هذه لا تعد الحيلولة فلا يسمى واحدا منها حائلا (و) ثامنها (ان ينوي  
القدوة) كان يقول مقتديا (أو الجماعة) كان يقول جماعة وان صليت نيته الامام أيضا  
أو لا تتمم كان يقول مؤتمنا أو المأمومية كان يقول مأموما (و) تاسعها (أن يتوافق  
نظم صلاتهما) أي نهجها الواضح في الافعال الظاهرة وان اختلفا عدد اداء لا يصح  
الاقتداء مع اختلافه ككتوبة خائف كسوف وبالعكس لتعذر الامة ابعده ولا يضر اختلاف  
نية الامام والمأموم لعدم فسخ المخالفة فيه ما في صحيح اقتداء المفترض بالمتفعل را أدى  
بالماضي وفي طويلة بقصيرة كظهر بصبح وبالعكس لكنه مكروه ومع ذلك يحصل فضيلة  
الجماعة قال السويدي والكرامة لا تنفي الفضيلة والثواب لاختلاف الجهة بل الحرمة  
لا تنفي الفضيلة كالصلاة في أرض مغمورة وبها قال كان الامام يصلي الصبح أو المغرب  
والمأموم يصلي الظهر أو نحوه فيتم المأموم صلاته بعد سلام امامه والافضل متابعتة  
في قنوت الصبح وتشهد آخر في المغرب وان لم يزل على ذلك تطويل الاعتدال بالنفوت  
وجلسة الاستراحة بالتشهد لانه لا جلال لامة ابعده فاغتفر ولد فراقه بالنية اذا اشتغل  
الامام بهم امرعاة لتنظم صلاته والمفارقة هذه العذر فلا يفوت بها فضيلة الجماعة وان  
كان الامام يصلي الظهر أو نحوه والمأموم يصلي الصبح أو المغرب فاذا تم ما توافقا فيه  
فارقه بالنية جواز في الصبح وجوبا في المغرب والافضل ان يظاها في صبح ليسلم معه  
وانما لم يحببته المفارقة بجواز المند في الصلاة وحمل أفضلية الانتظار ان كان الامام  
تشهد في المجلس الاول والابان قام لا تشهد فارقته حتما لانه يحدث جلوس تشهد  
لم يفعله الامام وكذا اذا جلس ولم يشهد لان جلوسه من غير تشهد كلالا جلوس فينشئ  
بحب مفارقتة وحمل الانتظار في الصبح ان لم يخش خروج الوقت قبل تحلل امامه والا  
قالا ولي عدمه واذا انتظره اطل الدعاء ندبا بعد تشهده ولا يكرر التشهد فلو لم يحفظ  
الادعاء قصيرا كرره لان الصلاة لا سكرت فيها وانما لم يكرر التشهد خوفا من خلاف  
من اطل الصلاة بتكرير الركن القولي وأما في المغرب فليس له انتظار لانه يحدث  
جلوسا لم يفعله الامام وان فعل جلوس الاستراحة فانه صدق عليه انه لم يفعل جلوس  
التشهد الاول لان جلسة الاستراحة هنا غير مطلوبة ويجوز له انتظاره في السجود الثاني  
انتهى قول السويدي ملخصا فلا فسخ بتطويله لانه انما يطول ما كان فيه الامام كالمجلس  
الامام للتشهد الاول وأني ببعضه ثم ترك باقية فيجوز للمأموم اكمله لانه حينئذ كالقنوت  
فان اتيانه حائلا لمأموم وان تركه امامه لان امامه قد أتى بالاعتدال وانما هو طول ما كان  
فيه الامام كما أفاده ابن حجر في فتح المجاد (و) عاشرها (أن لا يخالفه في سنة فاحشة المخالفة)

الرمي ويدخل وقت رمي  
جسرة العقبة يوم النحر  
بانتصاف ليلته وأيام  
التشرى لا يدخل وقت  
رميها الا بدخول وقت  
الظهر ويبقى وقت رمي  
كله أداء الى غروب الشمس  
آخر أيام التشرى في فاته  
رمي يوم من الأيام أني به في  
بقية الليلا أو نهار الكنية  
يقدم رمي اليوم الفات  
على رمي المحاضر ويدخل  
وقت المحلق وطواف  
الافاضة بنصف ليلة النحر  
ويستمر الى آخر العمر

أى قبحات المخالفة فيها كسجدة تلاوة فحجب الموافقة فيها فعلا وتركا وكسجود سهو  
فحجب فيه الموافقة فعلا لا تركا بل يستثنى للمأموم فعله إذا تركه إمامه وكذلك تشهد الأول  
فتحجب فيه الموافقة تركا لا فعلا بل يجوز للمأموم إذا فعله الإمام أن يتركه ويقوم عامدا  
ولكن يستثنى له العود إن كان قيامه عمدا لم يقم الإمام فإن كان سهوا وجب العود عليه  
لتابعة إمامه ومثل هذا إذا طلق المسبوق سلام الإمام فقام ثم تبين أنه لم يسلم زده العود  
ولو بعد سلام الإمام وليس له أن ينوي المفارقة والفرق بين العمد والناسي أن العمد  
مفوت على نفسه تلك الفضيلة بتعمده وإن الناسي قيامه غير معتده فهو كالعدم ففرق  
بين هذا وبين ما لو ركع قبل إمامه ناسيا فإنه يخبر بين العود والانتظار فحجب المخالفة في  
قيامه ناسيا دون ركوعه بخلاف ما لو ركع قبل الإمام عامدا فإنه يستثنى له العود وأما الغنوت  
فلا تحجب الموافقة فيه لا فعلا ولا تركا فإذا فعله الإمام جاز للمأموم أن يتركه ويسجد عامدا  
وإذا تركه الإمام ستن للمأموم فعله إذا أدركه في المجرى الأول وجاز مع الكراهة أن أدركه  
في المجلس بين السجدة الثانية فإن كان لا يدركه إلا بعد هوى الإمام للسجدة الثانية وجب  
تركه إن لم ينو المفارقة فإن أنى به عامدا لما اطلت صلاته بمجرد الاختلاف لأنه قصد المظن  
وسرع فيه قبل أن يهوى الإمام وإذا تركه فلا سجود عليه لتحصيل الإمام له عنه وإن لم  
اطلب الغنوت منه وله فراقه بالنية ليقنت تحصيل السنة وهو فراق بعذر فلا يكره لكن  
عدم المفارقة أفضل ومثل هذا لو اتدى بين يصلى سنة أصبح فلا يسجد لتركه لأنه  
لا خلل في صلاته حتى في اعتقاد المأموم لأن الإمام محمله عنه بخلاف ما لو ترك الغنوت  
تبع لإمامه المحنف فيسجد ندبا للسهو وكذلك تركه إمامه المذكور وأتى هو به لأن سهو  
الإمام يلحق المأموم لأن في صلاة الإمام خلافا نظرا لاعتقاد المأموم وأما السنة التي  
لا تقحش المخالفة فيها كجلسة الاستراحة فلا يضرب إلا نادى بها بل يندب للمأموم أن يأتي بها  
وإن تركه الإمام وإذا فعلها الإمام لا يلزم للمأموم موافقته في الدوام وأما في الابتداء  
فحجب موافقته بأن اقتدى بالإمام وهو جالس للاستراحة فلا يلزمه موافقته فيه لعدم فحش  
ما إذا اقتدى به في غير جلوس الاستراحة كالنهوض فلا يلزمه موافقته فيه لعدم فحش  
المخالفة (و) حادى عشرها (أن يتابعه) بأن يتأخر تحريمه عن جميع تحريم إمامه وأن لا  
يسبقه بركنين فليس عامدا ما وإن لا يتأخر عنه بما لا عذر فإن قارنه في التحريم ولو  
شكاً ضرر \* (قاعدة) \* قال المداينى اعلم أن المقارنة على خمسة أقسام حرام مبطلة أى مانعة  
من الانعقاد وهى المقارنة في تكبيرة لأحرام ومنه درية وهى المقارنة في التأمين ومكرهة  
مقونة لفضيلة الجماعة مع العمد وهى المقارنة في الأفعال والاسلام ومباحة وهى المقارنة  
فيماء ذلك وواجبة فمما لم يقرأ الفاتحة مع الإمام لم يدركه \* (فرع) \* ولو نوى  
التدوئة منفرد في أثناء صلاته جاز مع الكراهة وتبعه وجوبا فيما هو فيه ولو في ركن وصير  
كالاعتدال للإمام ولو في ركن طويل كالقيام أو كإن أحدهما قائما والآخر قاعدا  
لواقتدى من في التشهد الأخير بمن في القيام مما لم يحزله متابعه بل ينتظره وجوبا بالاسلام  
معه وهو أفضل فله فراقه وهو فراق بعذر ولا زوال أنه أحدث جلوسا لم يحدثه الإمام

وإذا دخل وقت ذبح الضحية  
واللهى الذى ساقه المحرم  
بالج إلى المحرم إذا طلعت  
الشمس يوم النحر ومضى  
قدر صلاة العبد وخطبته  
ويستمر إلى آخر أيام التشريق  
ومن سنن الرمي أن يكون  
بالسد اليمنى وأن يكون  
المحصى قدر الساقلا وأن  
يغسله وأن يكبر مع كل  
حصة وأن يستقبل القبلة  
حال الرمي في أيام التشريق  
وأن يدعو الله تعالى  
مستقبلا القبلة بعد رمي  
الحجرة الأولى والثانية

(فصل) \* طواف الوداع  
واجب على كل من سافر  
من مكة الى وطنه أو الى  
مسافة القدر أو الى محل  
يريد أن يقيم فيه أربعة  
أيام صحاح ويجب تركه  
دم على غير المعتدور ويجب  
السفر عقبه فوراً فان تأخر  
بعده زماً يسع ركعتين  
بطل وداعه إلا ان تأخر  
الدعاء بعد ركعتيه وعند  
شرب زمرم وفي التزم أو  
تأخر اشغل السفر كسراء  
الزاد وشد الرحال فلا يبطل  
وان طال التأخر لذلك

لأن المحذور احداثه بعدنية الاقتداء لا دوامه كما هنا أو اقتدى من في السجدة الأخيرة  
بعد الطمأنينة بمن في القيام أيضاً لم يحزله رفع رأسه من السجود بل ينتظره فيه ان لم ينو  
المقارنة فان كان قبل الطمأنينة قام اليه وكل ما فعله المأموم مع الامام مما فعله قبله غير  
محسوب له كأن ركع معه بعد أن ركع قبل الاقتداء به وان فعل الثاني للمتابعة ثم اعلم ان  
ما يلزم المأموم المتابعة فيه باثتمامه فما أدركه مع امامه وان لم يحسب له تسعة أشياء  
أحدها الاعتدال ولو كان الامام في قنوت وثانيتها وثالثتها السجودان ورابعها الجلوس  
بينهما وخامسها الجلوس للاستراحة وسادسها وسابعها الجلوس للتشهدين وثامنهما  
سجود السهو وتاسعها سجود التلاوة أي اذا اقتدى به فيه لزمه متابعتة ويجب أيضاً على  
القاصر الاتتمام اذا اقتدى بعم ولو لحظته ولا يلزم المأموم المتابعة في ألفاظ التشهدين  
والقنوت لان الواجب المتابعة في الأفعال لا الأقوال لكن يستلزم له التبعية فيها حتى لو كان  
مسبوقاً فالسنة أن يأتي بجميع ألفاظ التشهد من الواجب والمستنون وكذا سن التبعية  
أيضاً في التسيحات والتكبيرات نعم اذا كان الامام في أحد التشهدين أو في السجود مثلاً  
وتوى المأموم في هذه الحالة وكبر للأحرام فلا يحتاج اذا انتقل امامه فيما ذكر ان يكبر بل  
ينتقل ساكناً لان ذلك ليس للمتابعة ولا مما يحسب للمأموم بخلاف ما بعد ما أدركه فيه فكبير  
للانتقال اليه وان لم يحسب له المتابعة للامام فيه وبخلاف الركوع فانه ان أدركه فيه  
يكبر للانتقال اليه وان لم يتابعه حال الانتقال لانه محسوب له واعلم ان الذي يسقط عن  
المأموم باثتمامه سبعة أشياء أحدها القيام وثانيتها القراءة اذا أدركه في الركوع وثالثتها  
السورة في الصلاة التي جهرا امام فيها ولو سرية فالعبارة بالمفعول لا بالمشروع وذلك اذا  
سمعها من الامام فان لم يسمعها اصمماً أو بعد أو سماع صوت لم يفهمه أو اسراراً ولو في جهرية  
لم يسقط عنه ورابعها المجهر في الصلاة المجهرية فلا يجهر لانه ربما شوش على الامام أو  
غيره وخامسها وسادسها التشهد الاول والجلوس له اذا تركهما الامام عمداً أو سهواً  
فبتركهما المأموم تبعاً له وجوباً لانهما مما تفحش فيه المخالفة ويغارقان القنوت بأن  
الامام والمأموم فيه اشتراك في الاعتدال فلم ينفرد به المأموم وأما فیهما فهو منفرد بالجلوس  
والقول ولو جلس الامام للاستراحة لأن جلوسه الاستراحة هنا غير مطلوبة وسابعها  
القنوت اذا سمعه اذا السنة فيه أن يؤمن في الدعاء ويسكت أو يوافق في الثناء أو يقول  
أشهد أو صدقت وبررت ولا تبطل به الصلاة على المعتمد وبغتفر الخطاب هنا لانه مطلوب  
لوجود الرابطة بخلافه في اجابة المصلي للؤذن فانه لا يغتفر لعدم طلبه وعدم الرابطة ومن  
الدعاء الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وان كانت بلفظ المخبر كصلى الله على سيدنا محمد  
لان المراد الدعاء فيؤمن فيها وكذا من أوله الى لفظ قضيت وما بين ذلك كله ثناء فيوافق  
فيه أو يسكت أو يقول مأمراً

(فصل) \* في بيان الصور الممكنة في القدوة (صور القدوة) الممكنة من حيث هي  
(تسع تصح في خمس) أحدها (قدوة رجل برجل و) ثانيها (قدوة امرأة برجل و) ثالثها  
(قدوة خشي برجل و) رابعها (قدوة امرأة بخشي و) خامسها (قدوة امرأة بامرأة و) تبطل

في أربع) الاول (قدوة رجل بامرأة) فلا يصح اقتداؤه بها لان شرط الاقتداء ان لا يكون  
 الامام انقص من المأموم بالا فؤته أو الخنثىة فخير من ما جبه لا تؤقن امرأة رجلا (و) الثاني  
 (قدوة رجل بخنثى) فلا يصح اقتداؤه به لنقص الامام عن المأموم (و) الثالث (قدوة  
 خنثى بامرأة) فلا يصح اقتداؤه بها لذلك ولان المرأة لا تصح امامتها الا مثلها يقينا لقوله  
 صلى الله عليه وسلم لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة (و) الرابع (قدوة خنثى بخنثى) فلا يصح  
 اقتداؤه بمثله بل يصح لدونه يقينا لجواز كون المأموم رجلا والامام أنثى ويصح مع  
 الكراهة اقتداء رجل بخنثى اتخدت ذكورية واقتهاء خنثى اتخدت أنوثته باني قال  
 ابن حجر في فتح الجواد فالخنثى المقتدى بالمرأة محتمل ذكورية والمقتدى به الرجل  
 محتمل أنوثته وفي الخنثى بالخنثى محتمل أنوثته الامام وذكورية المأموم اما اقتداء المرأة  
 بالكل واقتداء الخنثى بالرجل بالرجل فصحح اذ لا محذور اهـ \* (فائدة) \* قال أبو بكر  
 ابن عبد الرحمن السبتي الخنثى هو الذي له ذكر الرجل وفرج النساء فلا يخلو من كونه  
 رجلا وامرأة فيعرف حاله بأشياء أحدها البول فان كان يبول من الذكرك فهو رجل  
 وان كان يبول من الفرج فهو أنثى وان كان يبول منهما جميعا على الدوام فقال الامام  
 ابن الصباغ والمحامي يعتبر السابق منهما فان لم يكن فيعتبر ما تأخر انقطاعه فان استويا  
 فهل يعتبر بالاكثر قدرا فيه قولان لا يصح لا يعتبر الثاني المني والحيض والجبل فان  
 أمنى من الذكرك فرجل وان أمنى من الفرج أو حاض فامرأة وان أمنى من الذكر وحاض  
 من الفرج فشكل اما لو جبل وولد فهو امرأة يقينا وهي دلالة مقدمة على سائر  
 الدلائل لانها يقين ولو بال من الذكرك وحاض من الفرج فهل يعتبر بالميل أو يتعارضان  
 ويسقطان ويبقى الاشكال وجهان أظهرهما الثاني أنه مشكل الثالث الرجوع  
 إلى قوله بعد البلوغ ويسئل عما ميل طبعه اليه ان لم يعرف حاله فان قال أميل الى  
 النساء فهو رجل وان قال أميل الى الرجال فهو امرأة فقي أخبر بذلك حكمه ولا يقبل  
 رجوعه عنه بعده الا اذا أخبر أنه رجل ثم ولد ولدا فحينئذ يبين عن أنه امرأة فينقض  
 ما مضى من الحكم بذكورية اما نيات الحسة ونحوه أنتدري وعددا لا ضلوع فلا  
 اعتبار بها على الأصح اهـ وقال محمد بن علي الباقرين والخنثى المشكر قسمان قسم له آلة  
 الرجال أي من الذكرك والبضتين وآلة النساء جميعا وقسم له ثقب يخرج منها البول لا تشبه  
 آلة من الآتين وهذا الثاني شكل لا يتضح مادام صلبا فإذا بلغ أمكن اتضاحه  
 والاول قد يتضح وان كان صلبا وقد لا يتضح اهـ \* (فرع) \* قال النووي ويكون في البهر  
 فقد جاء في جماعة قالوا ان عندهم قرة ليس لها فرج أنثى ولا ذكر الثور وانما لها عند  
 ضرعها ثقب يخرج منه البول وسألوني عن جواز التخيصة بها فقلت تجزئ لانها ذكر  
 أو أنثى وكلأهما يجزئ لانه ليس فيه ما ينقص اللحم وأفتدتهم بذلك

\* (فصل) \* في شروط جواز جمع التقديم (شروط جمع التقديم) سفر ومطر (أربعة)  
 أحدها (البداة بالاولى) لان الوقت لها والانية تبعد فلو صلى العصر قبل الظهر أو  
 العشاء قبل المغرب لم يصح لان التابع لا يتقدم عن متبوعه وله عادة الاولى بعد الثانية

ومثل ذلك ما لو قامت  
 صلاة الجماعة بالفعل بعد  
 فراغه فوصل معهما  
 وانصرف فورا والسنة  
 بعد ركعتيه أن يأتي الملتزم  
 ويلصق به بطنه وصدره  
 ويدسط يديه عليه ويضع  
 خده الايمن أو جبهته عليه  
 ويدعو بما أحب والا فضل  
 أن يكون بالوارد عنه صلى  
 الله عليه وسلم ثم يشرب من  
 ماء زمزم ويتذرع منه ثم  
 يعود الى الحجر فيستلمه  
 ويقبله ويسجد عليه ثلاثا  
 ثم لا ثم ينصرف تافعا

ان أراد الجمع (و) ثانيها (نية الجمع فيها) أي في الصلاة الاولى قبل التحال منها ليميز التقديم  
المشروع عن التقديم سهواً أو عتياً كأن يقول نويت أصلي فرض الظهر مجوعاً بالعصر  
(و) ثالثها (الموالاتيهما) أي بين الصلاتين قال السيد يوسف الزبيدي في ارشاد  
الانام بأن لا يفصل بينهما طويلاً وذلك بقدر ركعتين بأقل مخزياً فان أختل شرط من  
هذه الثلاثة صلى الثانية في وقتها وهذه الشروط الثلاثة سنن في جمع التأخير انتهى  
(و) رابعها (دوام العذر) أي بقاء السفر الى الاحرام بالثانية فلو أقام في أثناءها فلا  
يشترط دوامه الى تمامها فلو أقام قبل عقد الثانية فلا جمع وإن سافر عقب الإقامة لزال  
السبب وهو السفر فيتعين تأخير الصلاة الى وقتها وانما يشترط بقاء السفر ليقرن العذر  
الجمع وإن لم يقارن عقد الاولى كما لو شرع في الظهر فلا بالبلد وهو سفينة فسارت السفينة  
فنوى الجمع في أثناء الصلاة الاولى فيصح وكذا يشترط بقاء وقت الاولى الى عقد الثانية  
وان خرج في أثناءها ويشترط أيضاً صحة الاولى بقيمة أو ظناً فيجمع فاقد الطهورين والمتميم  
ولو يحمل يغلب فيه وجود الماء على المعتمد وكذا المستحاضة وأما المتهمرة فلا تجميع تقدمها  
لانتهاء صحة الاولى يفنيهاً وظناً لا احتمال وقوعها في الحيض وأما الجمع للطرفين يشترط وجود  
الاطر في أول الصلاتين وبينهما وعند التحال من الاولى ولا يضر انقطاعه في أثناء الاولى  
أو الثانية أو بعدهما

\* (فصل) \* في شروط جواز جمع التأخير (شروط جمع التأخير اثنان) أحدهما (نية  
التأخير وفد بقى من وقت) الصلاة (الاولى ما يسعها) أي نامة أن أراد اتمامها ومرة صورة  
أن أراد قصرها كأن يقول إذا أراد تأخير الظهر الى العصر نويت تأخير الظهر الى  
العصر لاجع بينهما وإذا أراد تأخير المغرب الى العشاء فيقول نويت تأخير المغرب الى  
العشاء (و) ثانيهما (دوام العذر) وهو السفر (الى تمام) الصلاة (الثانية) فلو أقام  
قبل تمامها وقت الاولى قضاء سواء تقدمها على الثانية أو أخرها عنها لانها تابعة للثانية  
في الاداء للعذر وقد زال فبطل تمامها \* (تنبيه) \* اعلم أن ترك الجمع أفضل للخلاف  
من أي حنيفة حيث منعه ولأن فيه أخلاء أحد الوقتين عن وظيفة وسنن من هذا الحاج  
بعرفة ومزدلفة ومن إذا جمع صلي جماعة أو خلا عن حديثه الدائم أو كشف عورته فاجمع  
أفضل وأكثراً من وجده من نفسه كراهته أو شك في جوازه أو كان ممن يقتدى به وضحو  
ذلك وأما من خاف موت الوقوف أو خوف استئذان أسير لو ترك الجمع فيجب عليه ذلك  
الجمع حينئذ كما قاله الزيادي \* (فرع) \* قال الشرفاوي وينتفع الجمع بمرض ووحل  
وهو الطين الرقيق وظلمة على المعتمد وقال الزيادي واختبر جوازه بالمرض تقدمها  
وإنما خبراً وراعى الارفى به وضبط جمع متأخرون المرض هنا بأنه ما يشق معه فعل كل  
فرض في وقته كسفة الاطر بحيث يبطل ثبته وقال آخرون لا بد من مشقة ظاهرة زيادة على  
ذلك بحيث تباعج الجلوس في الفريضة وهو الاوجه \* (حنفية) \* ذكر في فتح المعين نقلاً  
من تحفة المحتاج ان من أدى عبادة مختلفة في صحتها من غير تقليد للقاتل بها لزمه اعادةها  
لان اقداره عليها عبت

وجهه مستدير البيت اذا  
خرج من المسجد لا على  
ظهره ويخرج من باب  
الوداع ويكره أن يقف على  
باب المسجد عند خروجه  
\* (فصل) \* والمحرمات  
بالاحرام سبعة (الاول)  
اللبس عمد فيحرم على  
الذكر ستر رأسه ولبس  
الحيط في أي عضو من  
أعضائه ويحرم على الانثى  
ستر وجهها ولبس القفز  
في يدها وتجب به الفدية  
(الثاني) الدهن لشيء من  
شعر الرأس أو من شعور

\* (فصل) \* في شروط القصر (شروط القصر سبعة) بل أحد عشر أحدها (أن يكون سفره مرحلتين) أي يقينا ولو قطع هذه المسافة في لحظة واحدة ~~لكن~~ <sup>و</sup> منه من أهل الخطوة سواء قطعها في بر أو بحر وهما يسيرا لا يقال أي الحيوانات المثقلة بالأجال مسيرة يومين معتدلين أولتين كذلك أو يوم وليلة ولو غير معتدلين مع اعتبار الخط أي النزول والترحال أي السير والاكل والشرب وغير ذلك على العادة الغالبة وقد رها على الشبراملسي باثنتين وعشرين ساعة ونصف (و) ثانيها (أن يكون) أي سفره (مباحا) أي في ظنه وان لم يكن مباحا في الواقع كما يقع لبعض الأمراء أنه يرسل مكة وبافيه قتل انسان ظاهرا أو نهبا لمدة ولم يعلم من معه المكتوب بذلك فيقتصر لأن سفره مباح في ظنه وكذا لو خرج بجهة معينة تبعا لشخص ولا يعلم سبب سفره والمراد بالمباح ما قابل المحرام فيشمل الواجب كسفر حج والندوب كزيارة قبره صلى الله عليه وسلم والكره كسفر التجارة في الكفان الموقفي أو منفردا وكذا مع واحد فقط لكن الكراهة في هذا أخف من الكراهة للمنفرد نعم ان كان أنسه بالله تعالى بحيث صار أنسه مع الوحدة كأنس غيره مع الرفقة لم يكره في حقه ما ذكر وكذا لو دعت حاجة إلى البعد والانفراد عن الرفقة إلى حد لا يلحقه غوهم والإباح المستوى الطرفين كسفر التجارة في غير ذلك فلا قصر للعاصي بسفره ولو صورة كما لو هرب الصبي من وليه فلا ينصر لأن سفره من جنس سفر المعصية للانع منه شرعا ومن سفر المعصية أن يتعب نفسه أو دابته بالرخص بلا غرض شرعي وكذا السفر لمجرد رؤية البلاد لأنها ليست بغرض صحيح ثم اعلم أن المسافر العاصي ثلاثة أقسام الأول عاص بالسفر وان قصد به المعصية وغيرها كأن قصد به قطع الطريق وزيارة أهله فهذان تاب فأول سفره محل توبته فان كان الباقي طويلا في الرخصة التي يشترط فيها طول السفر كالقصر والجمع أو قصر في الرخصة التي لا يشترط فيها ذلك ككل الميتة ترخص وان كان الباقي قصيرا في الرخصة التي يشترط فيها طول السفر لم يترخص والثاني عاص في السفر كن زنى أو شرب خمر أو هر قاصدا للجمع مثلا فلا تمنع عليه الترخيص والثالث عاص بالسفر في السفر كأن أنشأ طاعة ثم قلبه معصية فان تاب ترخص وطلقا وان كان الباقي قصيرا ولو كان المسافر كافرا ثم أسلم في أثناء الطريق ترخص وان كان الباقي دون مسافة القصر لأن سفره ليس بسبب معصية وان كان عاصيا بالكفر (و) ثالثها (لعلم بجواز القصر) فلا قصر لجاهل به من أصله أو في الصلاة التي نواها لا مرخص عرض له وكما لجاهل انذ كور من طلق الرباعية ركعتين فنواها في السفر كذلك فلا تمنع قد صلاته في الصورتين بلا خلاف في الأولى وان قرب إسلامه لتلاعبه ومثلها الثانية لتفریطه اذ لا يهذر أحد بجهل مثل ذلك ويعلم من عدم اعتقادها أنه يعيدها مقصورة وهو كذلك على المعتمد (و) رابعها (نية القصر) منها ما لو نوى الظهور ثلاث ركعتين سواء نوى ترخصا أو أطلق أما لو نوى ركعتين مع عدم الترخيص فان صلاته تبطل لتلاعبه ومنهما ما لو قال أؤدي صلاة السفر فلو نوى الاتمام وأطلق أتم لانه المنوى في الأولى والأصل في الثانية ومنها أن يقول نويت أصلي الظهر مقصورة قال الزيادي ولو نوى القصر خلف مسافر مقيم صح لانه من أهل القصر في الجملة حيث جهل حاله

الوجه عمدا ولو رأس شعرة واحدة بأي دهن وتجب به الغدبة أيضا (الثالث) التطيب عمدا في أي جزء من ظاهر البدن أو باطنه أو في شيء من الملبوس بأي نوع من الأنواع التي يقصد منها غاها راحتها الطيبة كالسك والزعفران والورد وتجب به الغدبة أيضا (الرابع) الجماع ومقدماته كاللمس والتقبيل والمعانقة ويحرم الجماع ولو غير انزال ويفسد الحج به قبل التحلل الأول والحجرة قبل



أى وتلغونية القصر فان علمه متمسك بالصحة صلاة لتلاعبه كما أفق به شيخنا الرملى انتهى  
وانما تشترط نية القصر لانه خلاف الاصل بخلاف الاتمام فلا يحتاج الى نية لانه الاصل  
وتكون نية القصر (عند الاحرام) أى معه كأصل النية فلو نواه بعد الاحرام لم ينفعه  
(و) خامسها (أن تكون الصلاة رباعية) وهى الظهر والعصر والعشاء وهى المكتوبة  
اصالة وان وقعت نفلا دخلت صلاة الصبح والمعدة فله قصرها جوازا ان قصر أهلها  
وهو الاول فان أتموها أتمها وجوبا (و) سادسها (دوام السفر) أى بقمنا (الى تمامها) أى  
الصلاة فلوانتهى سفره فيها كأن بلغت سفينة هو فيها دار إقامة أو شك فى انتهائه أتم  
لزال سبب الرخصة فى الاولى ولا شك فيه فى الثانية (و) سابعها (أن لا يقتدى بتم)  
مقيم أو مسافر (فى جزء من صلاته) أى وان قل كان أدركه آخر الصلاة ولو حدث هو عتق  
اقتدائه به فلوا أتم به ولو لحظة أو فى جمعة أو صبح لزمه الاتمام لما روى عن ابن عباس لما  
سئل ما بال المسافر يصلى ركعتين اذا انفرد واربعا اذا أتم بمقيم فقال فى جوابه تلك السنة  
أى الطريقة الشرعية ولو اقتدى بمسافر وشك فى نيته القصر فنوى هو القصر جاز له  
القصر ان بان الامام قاصر الان الظاهر من حال المسافر القصر فان بان أنه متم أو لم يتبين  
حاله لزمه الاتمام ولو علق بنية النضر على نية الامام كأن قال ان قصر قصرتم والا أتممت جاز  
له القصر ان قصر الامام لان هذا تيمم صحيح بالواقع وزمه الامام ان أتم الامام أو لم يظهر  
ما نواه الامام فيلزمه الاتمام احتياطاً \* (تنبيه) \* بقى من شروط القصر أربع اشياء  
الاول قصد موضع معلوم من حيث المسافة بأن يعلم أن مسافته مرحلتان فاكثر سواء كان  
معينا كبيت المقدس أو غير معين كالشام وليس المراد بالمعلوم المعين لان ذلك ليس بشرط  
بل المدار على علمه بطول السفر فى ابتدائه بأن يقصد قلع مرحلتين فاكثر كقوله أنا ذاهب  
الى الشام ومن ذلك طالب أبى علم أنه لا يجده فى دون مرحلتين واذا نوت الزوجة أنها متى  
تخلصت من زوجها رجعت أو العبد أنه متى عمق رجوع فلا يقصران قبل مرحلتين ويقصران  
بعدهما ولو تبعت الزوجة زوجها أو العبد سيده أو المجندى وهو المقاتل للكفار ولم  
يعرف كل واحد منهم مقصده فلا يقصر له قبل بلوغه مرحلتين فان باعهما قصر فلو نوى كل  
واحد منهم مسافة لقصر وحده دون مقبوعه لم يقصر لان نيته كالعبد نعم المجندى غير  
المثبت فى الديوان له الغصير لانه ليس تحت يدا لا مبروقه بخلاف المثلث فى الديوان لانه  
مقهور تحت يدا المبركة كقبعة الجندى وأما الهائم وهو من لا يدري أين يتوجه فلا قصر  
مادام هائما وان طال ترده لان سفره معصية اذا انعاب النفس لغير غرض حرام قاله  
الزبادى والى التحرز عما ينافى نية القصر فى دوام الصلاة كنية الاتمام والتردد فى أنه  
يقصر أو يتم والشك فى نية القصر وان تذكر فى الحال أنه نواه فلو نوى الاتمام بعد نية القصر  
أو تردد فى أنه يقصر أو يتم بعد نية نقص مع الاحرام أو شك فى نية النضر فلا قصر فى  
جميع ذلك والثالث أن يكون سفره لغرض صحيح كزيارة وتجارة وجب لا مجرد التنزه أى  
التباعد من البيوت الى البساتين مثلاً ورؤية البلاد فان ذلك ليس من الغرض الصحيح  
لاصل السفر بخلاف ما لو كان مقصده طربا بقا طوبى وقصير وسلك الطريق لغرض

فراغ أعمالها وتجب  
بالجماع المفسد بدنة فان  
عجز عنها فبقرة فان عجز  
عنها فبيع من الغنم فان  
عجز قوم البدنة بسعر مكة  
وأخرج طعاما بقيمتها فان  
عجز صام عن كل مد يوم ولا  
تجب فدية بالمقدمات الا  
المباشرة بشهوة من غير  
حائل وفديتها وفدية  
الجماع غير المفسد شاة  
مخبرة كحسيانى (الخامس  
عقد) النكاح فيحرم نكاح  
المحرم ولا ينقض لنفسه ولا  
غيره لا بالوكالة ولا بالولاية

التزده فانه يكون غرضاً صحيحاً للعدول عن القصير الى الطويل فيقصر حينئذ وكذا لو سلك  
الطويل لغرض ديني كزيارة وصلة رحم أو ديني كسهولة الطريق وأمنه لا ان سلكه  
لمجرد القصر أو لم يقصد شيئاً لانه طويل على نفسه الطريق من غير غرض معتد به والرابع  
مجاورة البلد مثلاً ان لم يكن له سور محتص به أو مجاورة سوره أن كان له سور كذلك  
والسور هو البناء المحيط بالبلد \* والحاصل أن المسافر من العمران مبدأ سفره مجاورة  
سور محتص ببلده جهة مقصده فان لم يوجد له سور كذلك فمجاورة الخندق قال محمد بن  
يعقوب في القاموس الخندق كحفر حفرت حول اسوار المدن فان لم يوجد خندق فمجاورة  
المنظرة وهي القوسرة امام البلد الذي يخرج منه فان لم يوجد شيء من ذلك فمجاورة  
العمران والمسافر من الخيام مبدأ سفره مجاورة تلك الخيام وموافقها كطرح الرماد وملعب  
الصبيان مع مجاورة عرض واد ان سافر في عرضه ومهبط ان كان في ربوة بضم الزاء على  
الاكثر والفتح لغة بني تميم والكسر في لغة وهي المكان المرتفع ومصعدان كان في وهدية  
أى ارض منخفضة هذا ان اعتدلت الثلاثة والمسافر من محل لا عمران به ولا خيام مبدأ  
سفره مجاورة رحله أى مأواه في الحضر ومرافقه وهذا كله في سفر البرأ مسافر البحر  
المتصل ساحله بالبلد فالمحضر جوى السفينة أو الزورق إليها آخر مرة ان كان لها زورق  
فيمتدح من السفينة ومن بالزورق بمجدحى الزورق وان لم يصل الى السفينة وان لم  
تسرب بالفعل وأما ما دامت تذهب وتعود فلا يترخص ومحل هذا ان لم يتجر مجازية للبلد  
فان جرت مجازية لمسا فلاديم مفارقة العمران وفارق ما عرف البربان العرف لا بعده  
هنا مسافر الا بذلك وينتهي سفره بوصوله الى ما شرطت مجاوزته \* (خاتمة) \* ذكر  
النووي في الروضة والرافعي في الشرح الصغير المسمى بالعزيز أن الرخص المتعلقة بالسفر  
الطويل أربع أربع النضر والفطروم مع الخف ثلاثة أيام والتجمع على الاظهر والذي يجوز في  
القصير اربع أربع ترك الجمعة وكل الميتة وليس محتص بالسفر والتجمع واسقاط الفرض  
به وليس محتص بالسفر أيضاً والتنفل على الدابة وزيد على هذه الاربعة أو مرره منها سفر  
المودع بالودعة بعد ذلك وسفر الزوج باحدى نسائه بقرعة ذكره الشراوى \* (فروع) \*  
القصير للمسافر أفضل ان يبلغ سفره ثلاث مراحل وليس مديحاً له ولا سلاحاً أى سفناً معه  
اله في السفينة والا فلا تمام أفضل بل يكره له القصر كما نقله الماوردي عن الشافعي فيما  
اذ لم يبلغ ثلاث مراحل الا في صلاة الخوف فالقصر أفضل وانما كان القصر أفضل فيما  
اذ بلغه والائتمام أفضل اذ لم يبلغه للخروج من خلاف أى حنيفة فانه يوجب الاتمام  
ان لم يبلغها والقصر ان بلغها وكذا الاتمام على ملاح يسافر في البحر ومعه عياله في سفينة  
وفيم يديم السفر مطلقاً كالساعي للخروج من خلاف أجدعانه أو جب الاتمام عليها  
رضي الله عن الجميع وقد يجب القصر كما لو اتم الصلاة الى أن بقي من وقتها ما لا يسعها الا  
مقصورة فانه يجب عليه حينئذ القصر وقد يجب القصر والجمع معاً فيما اذا أخر الظهر مع  
العصر ليجمعها جمع تأخير وضاق وقت العصر عن الايمان بهما انا متين بأن لم يبق منه الا  
ما يسع أربع ركعات فيجب قصرهما وجمعهما والصوم للمسافر أفضل من الفطران ثم يشق

ولو كانت عامة (السادس)  
ازالة شيء من الشعر أو  
من الاظفار بأى طريق  
من طرق الازالة وتجب  
بكل منها فدية مستقلة  
ولو مع النسيان ولا  
تجب الفدية لكاملة الا  
في ازالة ثلاث شعرات أو  
ثلاثة أظفار في زمان ومكان  
واحد فان تعدد الزمان  
أو المكان وجب في كل  
شعرة وفي كل ظفر مدطعم  
ونوكرت الشعور والظافر  
(السابع) التعرض لشيء  
من صيود البر الوحشية

عليه لأن في فيه براءة الذمة فان شق عليه بان محقه منه نحو ألم يشق احتماله عادة فالفطر  
أفضل أما اذا خشى منه تلف منفعة عضو فيجب الفطر فان صام عصي وأجزأه وحل جواز  
الفطر للمسافر اذا رجا إقامة يقضي فيها والابان كان مدسأله ولم يرج ذلك فلا يجوز له  
الفطر على المعتمد لادائه الى أسقاط الوجوب بالكلمة وقال ابن حجر بالجواز وفائدة فيما  
اذا أفطر في الايام الطويلة أن يقضيه في أيام أقصر منها انتهى من الشرح قواي والزبادي  
\*(فصل) \* في شروط صحة فعل الجمعة (شروط الجمعة ستة) أحدها (أن تكون كلها  
في وقت الظهر) واذا أدرك المسبوق ركعة مع الامام وعلم انه ان أسقط ركعة حتى يسلم  
لم يدرك الركعة الثانية في الوقت وان فارقه أدركها وجب عليه نية المدة لئلا تنقض الجمعة  
كلها في الوقت فان خرج الوقت يتعين أو ظنا بخبر عدل أو فاسق وقع في القلب صدقه قبل  
سلامه وجب عليه الظهيرة لئلا يستأنفا كغيره من الاربعين وان كانت الجمعة تابعة لجمعة  
صحيحة فيثبت تسريها للفراة ولا يحتاج الى نية الاتمام نعم يستأنف ذلك واتمامها ظهرا بنية  
متحتم لانهم اصلان وقت واحد فوجب بنية أطولهما على أقصرهما كصلاة المخضر مع السفر  
ولا يجوز الاستئناف لانه يؤدي الى اخراج بعض الصلاة عن الوقت مع القدرة على  
ايقاعها فيه أي ولا بد أن يكون الوقت باقيا حتى يسلم الاربعون فيه فلو سلم الامام ومن معه  
خارج الوقت فأتت الجمعة ولزمهم الظهيرة بناء لئلا يستأنفا ولو سلم الامام التسليمة الاولى  
وتسعة وثلاثون فيه وسلمها اليه اقون خارجة صحت الجمعة الامام ومن معه من التسعة  
والثلاثين بخلاف المسلمين خارجة فلا تصح جمعهم وكذا لو نقص المسلمون فيه عن أربعين  
كأن سلم الامام فيه وسلم من معه وهم التسعة والثلاثون خارجة أو سلم بعضهم معه ولا  
يبلغون أربعين فلا تصح جمعهم حتى الامام وانما صحت الجمعة للامام وحده فيما اذا كانوا  
محدثين دونه لان المحدث تصح صلاته فيما اذا فقد الطهورين بخلاف الجمعة خارج الوقت  
(و) ثانيا (ان نقام في خطه لبلد) ولو بغضاء أن كان محل لا تقصر فيه الصلاة وان لم  
يتعلل بآئنة البلد بخلاف غير اعدود منها وهو ما ينشأ منه سفر القصر وسواء كان البلد  
من خشب أو قصب أو غيرهما وسواء أقيمت الجمعة في المساجد أو غيرها بخلاف الصحراء  
فلا تصح فيها الاستقلال لا تبعاسواء هي وخضبتها ومن يسمعه أو يراها من مسجد انفصل عن  
البلد بحيث يقصر المسافر قبل مجاوزته فلا تصح الجمعة فيه لانهم حينئذ مسافرون ولا تنفذ  
الجمعة بالأسافر ولو اتصلت الصفوف وطالت حتى خرجت عن القرية صحت الجمعة الخارجين  
تبعا ان كانوا في محل لا تقصر الصلاة الا بعد مجاوزته رالا فلا تصح لهم الجمعة وان زادوا على  
الاربعين ولو كانت الخيام بغيرها واتصل بها مسجد فان عدت الخيام معه بلدا واحدا ولم  
تقصر الصلاة قبله صحت الجمعة به والا فلا ولولا ان أهل الخيام مرضعة من الصحراء لم تصح  
الجمعة في تلك الخيام ويجب عليهم ان يسمعو النداء من محلها والا فلا لانهم على هيئة  
المستوفزين وليس لهم بنية المستوطنين (فرع) \* قال الشيخ محمد الرئيس في فنواه ان  
كانت القرى متباعدة وجب على كل قرية جمعة ان جمعت الشروط وضابط البعد عدم  
اتحاد المرافق كالعصيان والنسابة وهو محل القوم ومحدثهم ومطرح الرماد

الماكولة ولو خارج أرض  
المحرم ولا يجب الجزاء فيها  
الا بالاتلاف ولو مع النسيان  
وتجب المائلة في ضمانها  
فلا تجزئ البدنة عن الذي  
وجبت فيه شاة (ويحرم)  
على المحلل صيد حرم مكة  
والمدينة ووج بالطانف  
وكذا شجرها مطلقا ونباتها  
الذي من شأنه أن ينبت  
بنفسه ولا جزاء لشي من  
ذلك الا في حرم مكة خاصة  
ولا يدخل جزاء الشعور في  
جزاء الاطافير ولا جزاء  
الصييد في جزاء الشجر

والاستعارة من بعضهم بعضا فان اختلفت فتوى أى قرية كثيرة وان اتحدت فالمتجه  
فما ذكر قرية واحدة والتي لم تجمع مع الشروط مع عدم الاتحاد فهي مع غيرها كخارج  
البلدة فان سمعت النداء وجب عليه الحجز ورواها فلا انتهى قوله في خطبة البلد كسر الخاء  
أى فى علامات أبنية البلد ومثل البناء السرب وهو مختمين فى الارض والكهف أى  
الغار فى البلد فيلزم أهلها الجماعة وأن خلتا عن الأبنية وبشترط اجتماع الأبنية عرفا وأن  
لا يزيد ما بين المنزلين على ثلاثمائة ذراع داخلها أو خارجها فى محل لا تقصر فيه الصلاة  
الأبعد مجاوزته مما تقدم فى المسافر نقله الشرفاوى عن الرضا فى واعلم أن إقامة الجماعة  
لا تتوقف على إذن الإمام أو نائبه على المعتمد خلافا لآل حنفية وعن الشافعى والأصحاب  
أنه يندب استئذانه فيها خشية الفتنة وخروجها من الخلاف أما تعددها فلا بد فيه من  
الاذن لانه محل اجتهاد (و) ثالثها (أن تصلى جماعة) قال الزياى فى الركعة الأولى  
بتمامها بأن يستمر معه إلى السجود الثانى فلو صلى الإمام بالاربعة ركعة ثم أحدث فأتم كل  
منهم وحده أو لم يحدث وفارقوه فى الثانية وأنما منفردين أجزاءهم بالجمعة نعم يشترط بقاء  
العدد إلى سلام الجميع ومتى أحدث واحد منهم لم تصح جمعة له وإن انتهى وإن كان هو  
الأخر وان ذهب الأولون إلى أما كنهم ويلزمهم عادة الجماعة إن أمكن وإلا فطهروا بهذا  
يلغز فيقال لنا نحن أحداث فى المسجد فطاعت جملة آخرى بيته (و) رابعها (أن يكونوا  
أربعين) قال الزياى أى ولو من الجن كما فى الجواهر ولو كانوا أربعين فقط وفيهم أى قصر  
فى التعلم لم تصح جمعتهم لبطان صلاتهم فيمضون فان لم يقصر والأمام قارئ صححت جمعتهم  
كما لو كانوا كلهم أميين فى درجة واحدة قال السجورى فيشترط كل أن تصح صلاته لنفسه  
كما فى شرح الرملى وإن لم يصح كونه اماما للقوم وأفتى محمد صالح الرئيس بأنه لا تنعقد  
الجمعة حيث كان فهم أى ويسقط الوجوب عن الباقين فيصلون ظهر أو قال فى فتاويه  
أضاً اذا دخلوا فى الصلاة مع ظن الأمية فى بعضهم فلا تصح صلاتهم فالعادة واجبة  
عليهم إلا أن قلدوا القائل بجوازها بدون الأربعين وأما أن دخلوا فى الصلاة مع ظن  
استجماع الشروط فلا تحوز الامادة لعدم الموجب للعادة انتهى والامى هو من لا يؤدى  
الواجب فى القراءة بابدال حرف بأخر أو نقل معنى الكلمة ولو كان عالما جذاً أو ناقصاً  
هو من لم يبذل وسعه لتعلم الواجب أداءه فيها من يؤديه قال شيخنا يوسف السنبلاوى  
اعلم أن مذهب امامنا الشافعى رضى الله عنه عدم صحة الجماعة بدون أربعين طامعين  
للشروط وأهل الفرى الذين لم يبلغوا العدد المذكور ان سمعوا النداء من مكان عال عادة  
بحيث يعلمون أنه نداء الجماعة وأن لم يزلوا بين الكمامات فى سكون الاصوات والرياح مع  
معتدلى سمع من طرف بلدة أو قرية أخرى تقام فيها الجماعة بشرط أن يمانها وصلاتها  
معهم والافلا تلزمهم الجماعة (فرع) يجوز تقليد القائل بجوازها بدون الأربعين  
كأنى حنيفة فانه يجوزها بأربعة أحدهم الإمام وما لك فانه يجوزها بثلاثين أو بعشرين  
ولا يكفي تقليد بعضهم بل لا بد من تقليد جميعهم وشروط ما يبدون فيه عند من يقلدون  
ويستلهم فعل الظاهر قال العلامة الكردى فى فتاويه وهو الاحوط خروجاً من الخلاف

والنبات ولا العكس  
(ويحرم) نقل شئ من تراب  
المحرم وأجباره ولو تبرك  
وان نقله لمحرم آخر ويجب  
رده لمجمله ويكره نقل ذلك  
من محل إلى المحرم (ولا  
يحل لأحد) أن يتلك لقطعة  
حرم مكة أبداً ولو كانت  
حقيرة بل يحفظها لى وجود  
صاحبها ولقطعة عرفة  
وحرم المدينة كلقطعة  
غيرهما من بقية البقاع  
(وإذا كان) للصدم مثل من  
الانعام كالنعام وبقر  
الوحش والحمام فالواجب

قاله المفتي محمد المحمدي (أحرار اذ كوربا الغن مستوطنين) أي بمحل الجمعية بحيث لا يسافرون شتاء ولا صيفا إلا لحاجة كزيارة وتجارة فلو استوطن في بلدان كان له مسكنان بهما فالعبرة بما فيه أهله وماله وإن كان في أحدهما أهل والآخر مال فالعبرة بما فيه الأهل والأول فالعبرة بما أقامته فيه أكثر فإن استوت انعقدت به في كل منهما قال الزيادي نقلا عن المصنف أما الصبي المميز والعبد والمسافر فتصح منهم ولا تلزمهم ولا تنعقد عليهم وأما المقيم غير المستوطن كمن نوى إقامة أربعة أيام صحاح فتلزمه قطعا ولا تنعقد به وتصح منه وكذا المستأجر لمصلحة لأنه ليس من أهل الرخص ومن سعى نداء الجمعية وهو ليس بمجملها وأما المرتد فتلزمه ولا تنعقد به ولا تصح منه وأما الكافر الأصلي والمجنون وأما من سعى عليه فلا تلزمهم ولا تنعقد بهم ولا تصح منهم ومن اجتمعت فيه صفات السكال عكس هذا ومن لا تلزمه ولا تنعقد به وتصح منه وهو من له عذر من أعذارها غير السفر وعرف بهذا أن الناس في الجمعية ستة أقسام قال النراقوي نقلا عن القليوبي قوله ستة أقسام أي لأن الأوصاف ثلاثة اللزوم والصحة والانعقاد فتوحد كلها في مستوفي الشروط وتنفي كلها عن نحو المجنون وبوجدان ولا في المقيم غير المستوطن والآخران في المعذور والأول فقط في المرتد والثاني فقط في نحو المسافر (و) خامسها (أن لا تسبقها ولا تفرقها) في آخر أحرار الإمام وهو الرأى من أكبر (جمعة) أخرى (في تلك البلد) أي في محل الجمعية إلا أن غير اجتماع الناس بمكان ولو غير مسجد كشارع وهو ما يسلكه الناس وذلك أما أكثرهم أو لقلته بينهم أو لبعده أطراف البلدان بكون من بطرفها لا يسبقهم الصوت بشرطه قال النراقوي والعبرة بمن يغلب فعله لما في ذلك المكان على العمد وإن لم يحضر بالفعل وإن لم تلزمه كالمرأة والعبد وإن لم تصح منه كالمجنون قال الزيادي والمعتمد أن العبرة بمن يحضر وإن لم تلزمه الجمعية \* واعلم أنه إذا تعددت الجمعية لحاجة بأن غير الاجتماع بمكان جاز التعدد بدورها وصحت صلاة الجميع على الأصح سواء وقع أحرار الأئمة معا أو مرتبا وسن الظاهر مراعاة للخلاف وأما إذا تعددت لغير الحاجة المذكورة فله خمس حالات المحالة الأولى أن يقع معا فسطحان فيجب أن يجتمعوا في محل واحد ويعدوها جماعة عند اتساع الوقت ولا تصح أن يظهر بعدها الحالة الثانية أن يقع مرتبة أو علمت السابقة فهي الصحيحة والألاحقة باطله فيجب على أهلها صلاة الظهر أو صلاة النافلة أن يسلك في السبق والمعية فيجب عليهم أن يجتمعوا في محل واحد ويعدوها جماعة عند اتساع الوقت ونسب الظهر بعدها الحالة الرابعة أن يعلم السبق ولم يعلم عن السابقة كأن سمع مريضان أو مسافرين تكبيرتين متلاحقتين فأخبرا بذلك مع جهل المتقدمة منهما فيجب عليهم أن يظهر لأنه لا سبيل إلى إعادة الجماعة مع ثبوت وقوع جماعة صحيحة في نفس الأمر لكن لما كانت الطائفة التي صحت جمعها غير معلومة وجب عليهم الظهر وخرج بالمريضين أو المسافرين غيرهما فلا تصح شهادته لفسقه بترك الجماعة الحالة الخامسة أن يعلم السبق ولم يعلم عن السابقة أو علمت لكن نسبت وهي كالحالة الرابعة أي فيجب استدثاف الظهر فقط لا تيماس الصحيحة بالفاصلة (و) سادسها (أن يتيقن أنها

فيه ما ذبح مثله وتفرقه  
وأما خراج طعام بقدر  
قيمتها وما يصام يوم عن كل  
مد وإن لم يكن له مثل  
كالعصا فير فالواجب فيه  
أما خراج طعام بقيمتها  
وأما صيام يوم عن كل مد  
وهذه الخمس ترمات كلها  
فحل للحرم بعد التحلل  
الأول إلا الجماع ومقدماته  
وعقد النكاح فلا تحلل  
إلا بعد التحلل الثاني  
«(فصل) \* وإذا منع  
الحرم من إتمام أركان النسك  
الذي أحرم به جاز له أن يتحلل

خطبتان) للاتباع بخلاف العبد فان خطبتيه مؤخرتان للاتباع ولان خطبة الجمعة شرط لصحتها والشرط مقدم على مشروطه ويسن في الخطبتين كونهما على منبر فان لم يكن فعلى مرتفع ويسن للخطيب أن يسلم على من عند المنبر والمرتفع وان يصعد بتؤدة ورفق نقله الزيادي عن محمد الجويني وأن يقبل عليهم اذا صعد المنبر أو نحوه وانتهى الى الدرجة التي تسمى بالمستراح وأن يسلم عليهم ثم يجلس فيؤذن واحد للاتباع في الجميع قال ابن حجر في تحفة المحتاج وأما الاذان الذي قبله على المنارة فاحدثه عثمان رضي الله عنه وقيل معاوية لما كثرت الناس ومن ثم كان الاقتصار على الاتباع أفضل الحاجة كأن توقف حضورهم على ما بالمنارة \* (تنبيه) \* كلامهم هذا وغيره صريح في أن اتخاذ مرق للخطيب يقرأ الآية والخبر المشهورين بدعة وهو وكذلك لانه حدث بعد الصدر الاول قيل وهي حسنة لمحت الآية على ما يندب لكل أحد من اكرار الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سيما في هذا اليوم ومحت الخبر على تأكد ندب الانصات المفوت تركه لفضل الجمعة بل والموقع في الائم عند كثيرين من العلماء انتهى ويسن للخطيب أن يشغل سراه بخوسيف وعناه بحرف المنبر لا بباغ السلف والخلف فان لم يجد شيئا من ذلك جعل اليمنى على اليسرى أو أرسلهما وانعرض ان يخشع ولا يعث بهما ويقيم المؤذن بعد الفراغ من الخطبة ويسادر الخطيب بالنزول ليبلغ الخراب مع فراغه من الإقامة ويكره التفات في الخطبة الثانية والاشارة بيده أو غيرها وادق درج المنبر في صعوده بخوسيف أو رجله والدعاء اذا انتهى الى المستراح قبل جلوسه عليه والوقوف في كل مرقة وتفة خفيفة يدعوفها ومه الغة الاسراع في الثانية وخفض الصوت بها قاله ابن حجر في المنهاج الغويم \* (خاتمة) \* أفى السيد محمد صاحب بأنه يكره أن يخطب في الجمعة غير الامام \* (فصل) \* في أركان الخطبتين (أركان الخطبتين خمسة) أي اجالا والافهي ثمسية تفصيلا لتكرار الثلاثة الاول فيهما أحدهما (جداثة ذمها) وبه شرط كونه راقظا لله والفظ جداثة من مادة الجدا بآي صغره كانت كالجدا أو أجادا أو أجادا أو أجادا أو أجاد فلا يكفي غير مادة الحمد كالسكر ولا بكني الحمد للرجل والحيوان والفرق أن اللفظ الحمد لالة بالنسبة لبقية أسمائه تعالى وصفه من بنية تامة فان له الانتمصاص التمام به تعالى وبقيهم منه عند ذكره سائر صفات الكمال بخلاف بقية أسمائه تعالى وصفه (و) بانهم (الصلاة) على النبي صلى الله عليه وسلم فهما) وتتبع الصلاة من مادة الصلاة على محمد وأصلي أو نصلي أو أنا مصل ولا يتبع لفظ محمد بل يكفي أحمد والنبي أو الساجي أو الحاشية أو نحو ذلك ولا يكفي الضمير وان تقدم له مرجع (و) ثالثها (الوصية) أي الامر (بالتقوى فهما) قال الزيادي والتقوى هي امتثال أوامر الله واجتناب نواهيه انتهى ويكفي أحدهما عند ابن حجر وأما عند الرملي فلا بد من المحدث على الطاعة ولا بكني مجرد التحدث من الدنيا وغرورها انه قال ان ذلك معلوم حتى عند الكفار ولا تنعني الوصية من ما ذهب اليه يكفي ما يقوم مقامها نحو أطيعوا الله وانما لم يتعين لفظها لان الغرض منها الوعظ والمحث على الطاعة وهو حاصل بغير لفظها (و) رابعها (قراءة آية من القرآن في أحدهما) للاتباع

فيذبح شاة وينوي التحلل  
عند ذبحها ثم يزيل ثلاث  
شعرات من راسه وينوي  
التحلل عند زالتها فان  
عجز عن الذبح أخرج طعاما  
بقية الشاة ونوى التحلل  
عند أخرجه ويقدم أخرجه  
الطعام على إزالة الشعر  
فان عجز عن الطعام صام  
عن كل مذبوحا وتحلل بازالة  
الشعر مع النية ولا يتوقف  
التحلل على لصيام ولا يلزمه  
قضاء ما تحلل منه بل يبقى  
في شتمه كما كان قبل لأحرام  
به ومن طاع عليه الفجر يوم





مطلقا وان قبض على محل طاهر منه فان كان ينجر بجره بطلت أيضا والا فلا \* (فائدة) \*  
قال محمد بن يعقوب في القاموس والعاج عظم الفيل ومن خواصه أنه ان ينجره الزرع أو  
الشجر لم يقربه دود وشاربته كل يوم درهمين بماء وعسل ان جومت بعد سبعة أيام  
حبلى انتهى وقال أحمد الفيوفى في المصباح المنير والعاج أنياب الفيلة قال اللث ولا  
يسمى غير الذاب عاجا والعاج ظهر السلخفة البحرية وعليه يحمل أنه كان لعاطمة رضى  
الله عنها سوار من عاج ولا يجوز حمله على أنياب الفيلة لأن أنيابها ممتدة بخلاف السلخفة  
والحديث حجة لمن يقول بالطهارة انتهى (و) ثالثها (ستر العورة) أى فى حق الخطيب  
لا فى حق سامعيه فلا يشترط سترهم وكذا طهرهم ولا كونهم يجعل الصلاة ولا فهمهم لما  
سمعه كما نقله الزياى عن ابن حجر ولا يشترط أيضا الخطبة قال الميجورى وانما اشترط  
ذلك فى حق الخطيب لأن الخطبتين بمنزلة ركعتين كما قيل وهو متأسر بفعلهما بخلاف  
السامعين والظاهر صحة خطبة العاج عن السترة دون العاج عن طهر المحدث أو المحدث  
(و) رابعها (القيام على القادر) قال الرافعى وقد عدا والقيام هنا شرطاً فى الصلاة ركناً  
وقال امام الحرمين لا يحرق عذركا فى موضع وشرطاً فى آخر ووفق بعضهم بان المقصود  
بقام الصلاة وقعودها الخدمة فعدا ركعتين فيها والمقصود من الخطبة الوعد لا القيام فيه  
فكان بالشرط أشبه ذكره الزياى (و) خامسها (المجلوس بينهما فوق طمأنينة  
الصلاة) والمراد بالفوفية هنا الارتقاء والوصول بأن يصل المجلوس بين الخاضعين الى قدر  
الطمأنينة فى الصلاة وليس المراد بذلك الزيادة عليه بأن يزيد عليه فى طوله لأنه لا يشترط  
الزيادة على ذلك بل الذى يشترط فيه أصل الطمأنينة فقط قال الشرقاوى وأقل المجلوس  
أن يكون بقدر الطمأنينة فى الصلاة كما فى المجلوس بين السجدين ويسن أن يكون بقدر  
سورة الاخلاص وأن يقرأها فيه فلو ترك المجلوس بينهما أحسنتا واحدة فجلس ويأتى  
بخطبة أخرى ومن خطب احداً امتر فصل بينهما وجوبا بسكينة فوق سكينة التنفس  
والهى بكسر العين أى التعب أى زائدة عليها قال السويفى ومثله من خطب قائما ولم يقدر  
على المجلوس أو خطب مضطجعا في فصل كل منهما بسكينة والاولى للعاج الاستئابة فلو  
ترك المجلوس لم يصح خطبته اذا لشرط بضر الا حلال بها ولو مع السهوا (و) سادسها  
(المواالة بينهما) أى بين الخطبتين (و) سابعها المواالة بينهما (و) بين الصلاة أى وبين  
اركان كل منها بأن لا يطول فصل عرفا فى هذه المواضع الثلاثة وضبط طوله بقدر ركعتين  
وأخف يمكن أن نقص عن ذلك لم يضر ولا يضر تحلل الوعد بين أركانهم وان طال وكذا  
قراءة وان طالت حيث تضمنت وعظا خلافاً لمن أطلق القطع بها فانه غفلة عن كونه صلى  
الله عليه وسلم كان يقرأ فى خطبته قى أفاده الميجورى قال السويفى فلو علم ترك ركن ولم  
يذكر هل هو من الاولى أو الثانية هل ثبت عادتهما أم إعادة الثانية فقط فله نظر والا قرب  
أن يحلس ثم يأتى بالخطبة الثانية لا احتمال أن يكون التردد من الاولى فيكون جلوسها  
لغواً فتكمل بالثانية ويجعل مجموعها خطبة ثانية فيجلس بعدها ويأتى بالثانية ويتقدير  
كون المتروك من الثانية فالمجلوس بعدها لا يضر لان غايته أنه جلوس بعد الخطبة وهو

الا يقال عنه الى بدله الا  
عند المجزعه (والخير)  
بعكسه (والعدل) هو  
الذى ينتقل عنه الى شئ  
آخر بقيته (والمقدر) هو  
الذى ينتقل عنه الى شئ  
لا يزيد ولا ينقص (وأساب)  
المرتب المقدّر تسعة التمتع  
والقران وفوات الحج وترك  
لا حرام من الميقات وترك  
ميت مزدلفة وميت منى  
وترك رمى الجمار وترك  
طواف الوداع وكل سنة فى  
النسك نذرهما الشخص  
على نفسه وخالف نذره



مطلقا وان قبض على محل طاهر منه فان كان ينجر بجره بطلت أيضا والا فلا \* (فائدة) \*  
قال محمد بن يعقوب في القاموس والعاج عظم الفيل ومن خواصه أنه ان بخر به الزرع أو  
الشجر لم يقربه دود وشاربه كل يوم درهمين بماء وعسل ان جومت بعد سبعة ايام  
حبلى انتهى وقال أحمد الفيدي في المصباح المنير والعاج أنياب الفيلة قال اللث ولا  
يسمى غير الذاب عاجا والعاج ظهر السلحفاة البحرية وعليه يحمل أنه كان لعاطمة رضى  
الله عنها سوار من عاج ولا يجوز حمله على أبواب الفيلة لأن أنيابها ممتدة بخلاف السلحفاة  
والحديث حجة لمن يقول بالطهارة انتهى (و) ثالثها (ستر العورة) أى في حق الخطيب  
لا في حق سامعه فلا يشترط سترهم وكذا طهرهم ولا كونهم يجعل الصلاة ولا فهمهم لها  
سمعه كما نقله الزبادى عن ابن حجر ولا يشترط أيضا نية الخطبة قال الميجورى وإنما اشترط  
ذلك في حق الخطيب لأن الخطيبين بمنزلة ركعتين كما قيل وهو متلبس بفعلهما بخلاف  
السامعين والظاهر صحة خطبة العاج عن السترة دون العاج عن طهر المحدث أو المحدث  
(و) رابعها (القيام على القادر) قال لرفعى وقد عدوا القيام هنا شرطا وفي الصلاة ركنا  
وقال امام الحرمين لا حرج في عده ركنا في موضع وشرطا في آخر وفرق بعضهم بان المقصود  
بقيام الصلاة وقعودها الخدمة فعدا ركنين فيها والمقصود من الخطبة الوعد لا القيام فيه  
فكان بالشرط أشبه ذكره الزبادى (و) خامسها (المجلوس بينهما فوق طمأينة  
الصلاة) والمراد بالفوقية هنا الارتقاء والوصول بأن يصل المجلوس بين الخطبتين الى قدر  
الطمأينة في الصلاة وليس المراد بذلك الزيادة عليه بأن يزيد عليه في طوله لأنه لا يشترط  
الزيادة على ذلك بل الذى يشترط فيه أصل الطمأينة فقط قال الشرقاوى وأقل المجلوس  
أن يكون بقدر الطمأينة في الصلاة كما في المجلوس بين السجدين ويسن أن يكون بقدر  
سورة الاخلاص وأن يقرأها فيه فلو ترك المجلوس بينهما أحسنتا واحدة فجلس ويأتى  
بخطبة أخرى ومن خطب أعدا لعذر فصل بينهما وجوبا بسكينة فوق سكتة التنفس  
والى بكر العين أى التعب أى زائدة عليها قال السويدي ومثله من خطب قائما ولم يقدر  
على المجلوس أو خطب مضطجعا في فصل كل منهما بسكينة والاولى للعاجز الاستئابة فلو  
ترك المجلوس لم تصح خطبته اذا لم يضر الاخلال به ولو مع السهوا (و) سادسها  
(المواالة بينهما) أى بين الخطيبين (و) سابعها المواالة بينهما (بين الصلاة) أى وبين  
اركان كل منهما بأن لا يطول فصل عرفا في هذه المواضع الثلاثة وضبط طوله بقدر ركعتين  
وأخف ممكن أن نفص عن ذلك لم يضر ولا يضر بخلاف الوعد بين أركانهم وان طال وكذا  
قراءة وان طال حيث تضمنت وعظا خلافا لمن أطلق القطع به فإنه غفلة عن كونه صلى  
الله عليه وسلم كان يقرأ في خطبته ق أفاده الميجورى قال السويدي فلو علم ترك ركن ولم  
يدرك هل هو من الاولى أو الثانية هل نحب عادتها أم أعادتها الثانية فقط فيه نظر والاقرب  
أن يجلس ثم يأتى بالخطبة الثانية لاحتمال أن يكون المتردد من الاولى فيكون جلوسها  
لغو أو تمكلا بالثانية ويجعل مجموعها خطبة ثانية فيجلس بعدها ويأتى بالثانية ويتقدير  
كون المتردد من الثانية فالمجلوس بعدها لا يضر لان غايته أنه جلوس بعد الخطبة وهو

لا يتقال عنه الى بدله الا  
عند العجز عنه (والخير)  
بعكسه (والعدل) هو  
الذى ينتقل عنه الى شئ  
آخر بقبحته (والقدر) هو  
الذى ينتقل عنه الى شئ  
لا يزيد ولا ينقص (وأساب)  
المرتب المقدر تسعة التمتع  
والقرآن وفوات الحج وترك  
لا حرام من الميقات وترك  
مبيت مزدلفة ومبيت منى  
وترك رمي الجمار وترك  
طواف الوداع وكل سنة في  
الزكاة نذرهما الشخص  
على نفسه وخالف نذره

لا يضر وما يأتي به بعد تكرير ما أتى به من الخطبة الثانية واستدلال ما تركه منها أما  
لوشك في ترك الركن بعد الفراغ من الخطبة لم يؤثر كالكسك في ترك ركن بعد الفراغ من  
الصلاة (و) نامنها (أن تكون بالعربية) أي أن تكون أركان الخطبتين بكلام العرب  
وان كان القوم محملا لا يفهمونها لأنهم يعرفون أنه بعضهم في الجملة أي في غير هذه  
الصورة فالمدار على معرفتهم بقرينة أنه واعظ وان لم يعرفوا ما يعظهم به ويجب أن يتعلم  
واحد منهم العربية فان لم يتعلم أحد منهم أمموا كلهم ولا يصح خطبتهم قبل التعلم فيصلون  
ظهر هذا كله مع إمكان التعلم قال الشرقاوي فان لم يمكن خطب واحد منهم بأي لغة شاء  
بشرط أن يفهم المحاضرون تلك اللغة على المعتمد بخلاف العربية لا يشترط فهمهم إياها  
لأنها أصل وغيرها بدل وقال السويدي فان لم يمكن أي التعلم خطب واحد منهم بلسانه وان  
لم يفهمه المحاضرون بأن اختلفت لغاتهم وظاهره وان أحسن ما أحسنه القوم فلا يتعين  
أن يخطب به فان لم يحسن أحد منهم الترجمة فلا جرم لم لا تتفاء شرطها وقال أيضا نقل  
عن أبيهما وفي محل اشتراط كون أركان الخطبة بالعربية ان كان في القوم عروبي ولا كفي  
كونها بالعجمية الا في الآية فهي كالفاتحة أي فلا بد فيها من العربية (و) تأسعا (أن  
يسمعا أربعين) أي أن يسمع تخطيب أركان الخطبتين للاربعة الذين تنعقد بهم الجمعة  
ومنهم الامام أي يجب السماع من الخطيب بالفعل بأن يرفع صوته حتى يسمعه  
الجالسون أما السماع من الجماعة فيجب بالقوة بأن يكونوا بحيث لو أصغوا لسمعوا فلا  
يضر نحو نطق بخلاف الصم والبكم والنوم الثقيل ولو لم يسمعوا لا يضرهم لا مجرد النعاس فلا يضرهم  
لا يضر صمهم الا بما لا يسمعون ما يقول وان لم يسمع كما قاله الشرقاوي وقال الزبيري ويعتبر  
على الأصح عند النووي ورافعي وغيرهما السماع لهم بالفعل لا بالقوة فلا تحب الجمعة  
على أربعين بعضهم صم ولا تصح مع وجود لغط يمنع سماع ركن على المعتمد فيها انتهى  
ونقل عن الأجهوري أنه يشترط سماع الأركان في آن واحد لان المقصود ظهور الشعار  
ولا يوجد الا بأربعين في آن واحد وبذلك أفتى شيخ الاسلام فلو سمع الأركان عشرون مثلا  
وذهبوا لخمسة عشرون فأعاد لهم الأركان ثم حضر من سمع أولا فلا يكتفي وسم من سمع  
المحصة سكوت مع اصغاء قال أنرجاني ويكره الكلام من المستمعين حال الخطبة خلافا  
للأئمة الثلاثة حيث قالوا أنه محرم وجلنا الآية على السند وهو قوله تعالى وإذا قرئ  
القرآن فاستمعوا له وأنصتوا فأنها نزلت في الخطبة وسميت قرآنا لاشتغالها عليه نعم ان  
دعت له ضرورة وجب أو سن كالتعليم لواجب والنهي عن محرم ولا يكره قبل الخطبة  
وبعدها وبينهما ولو تغير حاجة ويجب رد السلام وان كره ابتداءه (و) عاشرها (أن  
تكون كلها في وقت الظهور) لا يتابع رواه البخاري وبقي من شروط الخطبتين خمسة وهي  
الذكورة ودقوعهما في خطبة واحدة وفعالهما قبل الصلاة والسماع من تسعة وثلاثين  
وتميز فرضهما من سنتهما كما في الصلاة وأما ترتيب أركانها فلا يس بشرط بل سنة فقط  
(قائدة) \* ورد في الخبر أن من قرأ عقب صلاة من الجمعة قبل أن يثنى رجله الفاتحة  
والاخلاص والمعوذتين سبعين سمع الله ما تقدم من ذنبه وما تأخر وأعطى من الاجر بعدد

كأن نذر الحلق وقصر أو  
المشي فركب (وفي كل  
واحد) من هذه التسعة  
شاة فان عجز عنها فاصوم  
عشرة أيام ثلاثة في الحج  
ان أمكن صومه فيه  
وسبعة إذا رجع لوطنه  
(ولم يترك المعمل) سليمان  
الجماع أنفسدوا لاحتصار  
وهو المنع من سماع أركان  
النسك وقد تقدم ما يجب  
عند العجز عن البدنة في  
الجماع وعند العجز عن  
نسة في الاحتصار (وأساب  
الخبر المقدس غايبة) إزالة

من آمن بالله ورسوله وفي رواية لابن السني بإسقاط الفاتحة وزيادة وإن ذلك بعد من  
السوء إلى الجمعة الأخرى وفي رواية بزيادة وقيل أن تسكiam حفظ له دينه ودينه وأهله  
وولده ذكر ذلك ابن حجر ونقل عن الزبائدي أن كيفية ذلك أن يبدأ بالفاتحة ثم قل هو الله  
أحد ثم قل أعوذ برب الفلق ثم قل أعوذ برب الناس ونقل القليوبي عن شيخه أن ما ورد فيه  
أمر مخصوص بفوت بخالفته فيفوت بثنى رجله ولو جعل عنه للقوم وقوله قبل أن يثنى  
رجله أي قبل أن يصرف رجله عن حالته التي هو عليها في التشهد قوله ما تقدم من ذنبه  
وما تأخر أي من الصغائر إذا اجتنبت السكائر نقله المناوي عن أبي الاسعد القشيري ثم  
يقول يا غني يا حميد يا مبدئ يا معبد يا رحيم يا ردد اغني بحلالك عن حرامك ربطا عتقك  
عن معصيتك وبغضك عن سؤالك أربع مرات وروى أن من واطب عليه أغناه الله  
ورزقه من حيث لا يحتسب ونقل السرفاوي عن شيخه الشيخ المحفني أن الدعاء المذكور  
وارد في حديث صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم \* (فائدة) \* عن القطب عبد الوهاب  
الشعراني نفعنا الله به أن من واطب على قراءة هذين البيتين في كل يوم جمعة توفاه الله  
تعالى على الإسلام من غير شك وهما

الهي لست للفردوس أهلا \* ولا أقوى على نار الجحيم  
فهو لي توبة واغفر ذنوبي \* فانك غافر الذنب العظيم

ونقل عن بعضهم أنهما يقرآن خمس مرات بعد صلاة الجمعة

\* (فصل) \* فيما يتعلق بالميت \* (الذي يلزم) بفتح الزاي أي يجب على الكفاية على من  
علم بموته أو ظنه أو لم يعلم بذلك ولم يظنه لكن قصر لكونه بقربة وينسب في عدم البحث  
عنه إلى تقصير من أقاربه وغيرهم (للميت) المسلم ولو غريبا غير المحرم بنسك والشهيد في محل  
محاربة الكفار ولو صديقا أو فاسقا أو محدثا أو كبرا أو غريبا سقط في بعض أحواله (أربع  
خصال) أي كاملة وهي بكبر الخاء جمع خصلة بفتحها مثل خلال وخلة وزنا ومعنى وبقي  
خامس وهو الجمل إلى موضع الدفن أحدها (غسله) أي أوبده وهو التيمم كالوأحرق  
بالنار وكان بحيث لو غسل تهرى وكما لو لم يوجد إلا أجنى في المرأة أو أجنبية في الرجل فيميت  
ألمت فيهما بحائل نعم الصغير الذي لم يبلغ هذا الشهوة يغسله الرجال والنساء ومثله المخنث  
الكبير (و) نائما (تسكينه) أي بعد غسله أوبده (و) نالها (الصلاة عليه) أي بعد  
الغسل وقوله وجوبه بالانه المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم فلو تعذر كان وقع في حفرة  
وتعذر أخراجه وطهره لم يصل عليه وبعد التكفين ندبا بل نكره الصلاة عليه قبل تسكينه  
لانه يشعر بالازدراء بالميت (و) رابعها (دفنه) أي في قبر أما الكافر فلا يجب غسله بل  
هو جائز مطلقا سواء كان ذميا أو غيره ولا تحوز الصلاة عليه فإنها حرام مطلعا وإن كان ذميا  
أو مرتدا ويجب تكفين الذمى والمؤمن والمعاهد ودفنهم وتسكينهم هؤلاء الثلاثة في بيت  
المسال فان لم يكن فعلى ما حيث لا مال لهم ولم يكن لهم من تلزمهم نفقتهم وفاء بذمة وعهد  
وأمان من ذكر كما يجب أطعامهم وكسوتهم والفرق بين المعاهد والمؤمن أن المعاهد هو  
الذي عقد مع الإمام أو نائبه خاصة بالمصالحة على ترك القتال مدة معلومة أربعة أشهر

الشعر والاطفار واللبس  
والدهن والتطيب  
ومقدمات الجماع والوطء  
بين التحالين وبعد الجماع  
المفسد وقبل تمام الفاسد  
(وفي كل واحد) من هذه  
الثمانية يتخير الشخص  
بين ذبح شاة أو التصديق  
بثلاثة صبعان على ستة  
مساكين لكل مسكين  
منهم نصف صاع أو صوم  
ثلاثة أيام (وللخير المعدل)  
سدنان فقط اتلاف الصيد  
والشجر وقد تقدم الواجب  
في الصيد ومثله الواجب



فاقل عند قوتنا وعشر سنين عند ضعفنا ويسمى أيضا موادع ومهادن ومسلم والمؤمن  
كذلك إلا أنه لا يجوز عقدا أكثر من أربعة أشهر وأنه قد يعقده الأحاد أيضا ولا يجب  
تكفين المحرمي والمرتد والزنديق وهو الذي لا يتمسك بشريعة ويقول بدوام الدهر وقيل  
هو الذي لا يؤمن بالآخرة ولا بوحدة المخلوق ولا يجب دفنهم بل يجوز اغراء الكلاب  
عليهم لكن الأولى مواراتهم لثلاثة أذى الناس برأيتهم بل يجب إذا تحقق الأذى منهم  
وأما المحرم المذكور فلا يلبس محيطا ولا يستر رأسه والمرأة والنخشي لا يستر وجهها ولا  
كفها بقفازين ويحرم أيضا أن يقرب لهم طيب ككافور وحنوط في أبدانهم وأكفانهم  
وماء غسلهم بقاء لا أثر لأحرام لان النسل لا يبطل بالموت وأما الشهيد فيحرم غسله والصلاة  
عليه ويسن دفنه في ثيابه فقط ولومن حرير بعد نزاعها منه عقب موته وعودها اليه عند  
التكفين وأما الدفن فواجب كالتكفين سواء في ذلك ثيابه المملوطة بالدم وغيرها لكن  
المملوطة أولى سواء أقتله كافرا أم أصابه سلاح مسلم خطأ أو عاد اليه سلاح نفسه أو سقط عن  
دابته أو وطئته الدواب أو أصابه سهم لا يعرف هل رمى به مسلم أم كافرو سواء وجد به أثر  
أم لا مات في الحال أم بقي زهنا ومات بذلك السبب قبل انقضاء الحرب أم معه أم بعده  
وليس فيه الحركة مذبح بخلاف ما لو مات بعده وفيه حياة مستقرة فليس بشهيد وأما  
السقط وهو الذي سقط من بطن أمه قبل تمام أشهره وهي ستة ومحظتان ففيه تفصيل  
فان ظهرت فيه أمارات الحياة كاختلاج أو اضطراب أو تنفس أو تحريك أو بكاء ولو قبل  
انفصاله وجب فيه ما في الكبير من صلاة وغيرها إلا فان ظهر خلقه بأن تخطط سواء بلغ  
أربعة أشهر أم لا وجب تجهيزه بلا صلاة ولا فلائثي فيه بل تحرم الصلاة عليه ويجوز رميه  
ولو لالكلاب لكن يسن ستره بخرقه ودفنه فالحاصل أن السقط له ثلاثة أحوال قال  
الشيخ محمد الحنفى رضى الله تعالى عنه

والسقط كالكبير في الوفاة \* ان ظهرت أمارات الحياة  
أو خفيت وخلقته قد ظهر \* فامنع صلاة وسواها اعتبارا  
أو اختفى أيضا ففيه لم يجب \* شئ وستر ثم دفن قد ندب

وأما الولد النازل بعد تمام أشهره فحكمه كالكبير من صلاة وغيرها وان نزل ميتا ولم يعلم  
فيه سبق حياة وان لم يظهر خلقه ولا يسمى هذا سقطا \* (فرع) \* اعلم أن المؤمن كاجرة  
التغسيل وثمان المائة والكفن وأجرة المحفر والحمل في تركه الميت بدأه منها لكن بعد  
الابتداء بحق تعلق بنفس تلك التركة كالزكاة التي وجبت فيها والمزهرون والجاني المتعلق  
برقبته مان والمبيع ادا مات المشتري مفلسا وأما الزوجة وخادمها سواء كان مملوكا لها أو  
مستأجرا بالنفقة فتجهيزهما على زوج غنى في الفطرة وهومن عاقل زيادة على كفاية يومه  
وليلته ما يضره في التجهيز ولو بما يرثه منها عليه نفقتهما بخلاف المستأجر بالاجرة وبخلاف  
الفقير في الفطرة ومن لا تترمه نفقتهما للنشوز أو صغر ونحوه بالزوج ابنه فلا يلزمه تجهيز  
زوجته أبيه وان لزمه نفقتها في الحياة ولا يجب للزوجة الا ثوب واحد ولا يجب الثاني  
والثالث من تركتها ان لم يقدر الزوج الاعلى بعض ثوب وجب باقية من تركتها ووجب

في الشجر ولا يصح ذبح هذه  
الدماء كلها ولا تفرقتها ولا  
تفرقة الطعام بدلهما إلا في  
المحرم ويستثنى منه هدم  
الاحصار في ذبح في مكان  
الاحصار ويترك هو أو بدله  
فيه ولا يصح نقله عنه إلا  
إلى المحرم

\* (باب الضحية والعقيقة) \*  
الضحية سنة مؤكدة في  
جميع الجهات ويزيد  
في تركها في حق المحتاج  
بمنى ويدخل وقتها إذا  
طاعت الشمس ومضى  
زمن يسع صلاة العييد

ثان وثالث أيضا لا افتتاح باب الاخذ من التركة \* (فرع) \* فاذا مات شخص غمض لثلا  
يقع منظره وشده حياه بعصاة تربط فوق رأسه لثلا يبق فيه منفجحا وليذنت مفاصله  
فترد ساعده الى عضده وساقه الى فخذه وفخذ الى بطنه ثم ترد وتلين أصابعه تسهلا  
لغسله وتكفينه فان في البدن بعد مغارقة الروح بقية حرارة فاذا التفت المفصل حينئذ  
لانت والا فلا يمكن تليينه بعد ونزعت ثيابه التي مات فيها لانه يسرع اليه الفساد ثم ستر  
كله ان لم يكن محرما بتسك ثوب خفيف ويجعل طرفاه تحت رأسه ورجليه لثلا ينكشف  
وثقل بطنه بغير مصحف كمرآة ونحوها من أنواع الحديد لثلا ينفتح وقد رد ذلك بنحو  
عشرين درهما ورفع عن أرض على سرير أو نحوه لثلا يتغير بنداوتها ووجهه الى القبلة  
كحضر وهو بانحاج لمجنب آمن فان تعسر فلجنب أسرفان تعسر وجهه باستلقاء بأن يليق  
على قعاه ووجهه واجهه للقبلة بأن يرفع رأسه قليلا ويسكن أن يتولى ذلك كله أرفق  
محارمه به فالرجل من الرجل والمرأة من المرأة بأسهل ما يمكنه فان تولاه الرجل من المرأة  
المحرم أو بالعكس جاز \* (فائدة) \* قال حسن العدوي يتلاءم الشيعي الامير فان ترك  
تغميض العينين عقب الموت جذب شخص عضديه وأخذها بحامى رجليه معافاته يغلق  
بصره محتربا انتهى

\* (فصل) في بيان غسله \* (أول الغسل تعميم بدنه بالماء) أي مرة لانهم الفرض في الحي  
والميت أولى به ألا يشترط تقدم إزالة نجس عنه ومحل الاكتفاء بها حدث حصل الانقاء  
والأوجب الانقاء ويسن الاقماران لم يحصل الانقاء بوتر ولا بد من كون غسله بفعلنا ولو  
كافرا أو غير مكلف فلا يكفي غرق ولا غسل الملائكة ويكفي فمسل المجن ولو غسله نفسه  
كرامة كفي كما وقع لسدي أجدا البدوي أمدا الله بمدده وعمله ما لو غسله ميت آخر كرامة  
فانه يكفي ولا يكره لنحو جنب غسله ولا يجب نية الغسل لان القصد به التطافة وهي  
لا تتوقف على نية لكن تسن نحوها من المخلاف فيقول الغاسل نويت الغسل أداء عن  
هذا الميت أو استباحة الصلاة عليه بخلاف نية الوضوء فانها واجبة ولذلك باعز ويقال لنا  
شيء واجب ونيته سنة وشيئ سنة ونيته واجبة فغسل الميت واجب ونيته سنة ووضوءه  
سنة ونيته واجبة ومن تعذر غسله لغد ماء أو غيره كما لو احترق وكذا كونه مسموما مثلا  
وكان بحيث لو غسل انتهى عيم والاولى بالرجل في غسله الرجل والاولى بالمرأة في غسلها  
المرأة وله غسل حليته من زووجة غير رجعية وأمة ما لم تكن مروجعة أو معتدة أو مستبرأة  
وزووجة غير رجعية غسل زوجها ولو تكلمت غيره بأن تضع حملها عقب موته ثم تترج  
فلها أن تغسله وتستعين بزوجه لبقاء حق الزوجة بلا مس منهاله ولا منه لثلا ينقض  
وضوء المس فيهم والاولى بالرجل في غسله الاولى بالصلاة عليه درجة وهم رجال  
العصبة من النسب ثم الولاء ثم الامام أو نائبه ثم ذوو الارحام فان اتحدوا في الدرجة قدم  
هنا بالافتقار في الغسل بخلافه في الصلاة على الميت فيقدم بالاسنية والاقربة فالأقرب  
في باب الغسل أولى هنا من الاسن والاقرب عكس ما في الصلاة والاولى بالمرأة في غسلها  
قرباؤها وأولاهن ذات محرمية وبعد القرابات ذات ولأه فأجنبية فزوج فرجال محارم

ونخطبته ويستمر أداء الى  
غروب الشمس آخر أيام  
التذريق الثلاثة فنذبح  
ضحيته قبل دخول وقتها  
لم تقع له ضحية وكذا من  
ذبحها بعد خروج وقتها  
الا اذا نذر ضحية معينة أو  
ضحية في ذمته ثم عين  
المنذور وأخر الذبح حتى  
خرج الوقت فانه يلزمه  
بعده ويكون قضاءه ويحرم  
تأخير ذبح الواجبة عن  
وقتها بلا عذر (ولا تصح  
التضحية) الا بالانعام  
وأفضاها بعير ثم بقرة ثم

فان تنازع مستويان أقرع بينهما والصغير الذي لم يبلغ حدا الشهوة يغسله الرجال والنساء ومثله الخنثى الكبير عند فقد المحرم ويجب اتصال الماء الى ما يظهر من فرج الثيب عند جلوسه على قدمها القضاء حاجتها وما تحت قلفة الاقاف ويحرم ختمته وان عصي بتأخيرها أو تعذر غسل ما تحت قلفته بأن كان فيها نجاسة تتعذر ازالها فيدفن بلا صلاة عليه ~~فك~~ فقد اظهره بن علي ما قاله الرملي ولا يجوز أن ييم لان شرط التيمم ازالة النجاسة وقال ابن حجر ييم للضرورة قال البيهقي وينبغي تقليده لان في دفعه بلا صلاة عدم احترام الميت كما قاله الشيخ محمد الفضالي ويكره في غير المحرم بنفسك أخذ ظفرك وشعره لان أخرا الميت محترمة نعم لو تعذر غسله الا بحلق شعر رأسه لتلبد به بسبب صمغ أو نحوه كأن كان به قروح وجدد منها بحيث لا يصل الماء الى أصوله الا بازالته وجبت وكذا لو تعذر غسل ما تحت ظفركه الا بغليه ولا فرق في هذا بين المحرم وغيره ولا فدية على من فعل به ذلك ويرد من الميه في اليكف يدباني الفبر وجوبا فيجب دفعه مامعه (وأكله أن يغسل) أي الغسل (سوته) أي دبر الميت وقبله بخرقه ملفوفة على يساره (وأن يزيل الثمن) أي الوسخ (من أنفه وأن يوضئه) قبل الغسل كالحي ثلاثا ثلاثا بمضمضة واستنشاق وعمل رأسه فمهم لئلا يصل الماء باطنه (وأن يدلك) بضم عين الفعل من باب تم (بذنه بالسدر) أي ونحوه كصابون وأشنان ونحوهما قال في المصباح واذا اطلق السدر في الغسل فالمراد به الورق المطحون قال المحقق في التفسير السدر نوعان أحدهما ينبت في لارياف وهي البلاد التي لها أشجار وزروع فينتفع بورقه في الغسل وثمرته طيبة والآخر ينبت في الصحراء ولا ينتفع بورقه في الغسل وثمرته عفصة انتهى (وأن يصب الماء عليه ثلاثا) راسه تكون الأولى بنحو سدر وثمانية مزيله والثالثة بماء قراح أي خاص فيه قيل من كافور بحيث لا يضرب الماء لان رائحته تطرد الهوام ويكره تركه وخرج قيل به كثره تغد غير الماء تعرا كثيرا الا أن يكون صلبا فلا ضرر مطلقا ولو غير الماء لانه يحرقه ورفعه لغسلات الثلاث غسل واحدة لان العبرة بالماهي بالتي بالماء القراح ويسن ربة وثلاثة كذلك فاجمع سبع قائمة من ضرب ثلاث في ثلاث لان الغسلات الثلاث مشبهة بثلاث لكن العبرة بالثلاث التي بالماء القراح والحاصل ان أدنى الكمال ثلاث وأكله تسع ووسطه خمس أو سبع وخاصة ان أكله أن يغسل بماء ملح لان الماء لا يذهب رطوبته بل يمدد لانه يشد البدن لا الحاجة كبرد الماء غسل ووسخ فيسخن ويسان في خلوة لا يدخلها الماء الغسل ومن اعمنه وولى الميت وهو اقرب الورثة والاولى أن يكون الغسل تحت سقف لانه أستره أن يكون في قبص بال أي خاق فيختبئ أو يخفف في رقيق لانه غريبه لانه أستره واليق على مرتفع كلوح لئلا يصيبه الرشاش وأن يحلسه على اسر على مرتفع يرتفع ما لا يسل الى ورائه ويضع يمينه على كتفه وابهامه في نفرة قفاه ثلاثين ربة في سندان ظهره بركبته اليمنى ويمر يده اليسرى على بطنه بتحاميل يسر مع الذكر ربة يخرج ما عليه من الفضلة ثم يجتعه على قفاه ويغسل بخرقه ملفوفة على يساره وهو ييم بلفها ويدع نوبة أخرى على يده بعد غسله بماء ونحو أشنان وينظف أسنانه

سبعة وسبع شاة أفضل من  
بغير وضوء أفضل من  
المعززة تصح بالذكور والائني  
الا أن كانت كثر نزوانه  
أفضل فان كثر نزوانه  
فالائني أي لم تدر أفضل  
منه والمجزي من لابل  
ما تم به خمس سنين ودخل  
في السادسة ومن انقصر  
والمعززة ستان ودخل  
في الثامنة ومن انقصر  
ما تم به ست سنين ودخل  
في العاشرة ثمهر ولا يجزي  
ما فيه حرب ولو يسر أو لا ما  
فيه هزار أو عرج أو عور

ومختبره وهي على وزن مسجدة خرق الانف ثم بوضئه كالحى بنية ثم يغسل رأسه فليحيته  
 بخوسدر وسرح شعرهما ان تلبس بشط واسع الاسنان برفق ويرد المنتف من شعرهما  
 اليه ندبا في الكفن أو القبر وأما دفنه ولوفي غير القبر فواجب كالمساقط من الحى اذا مات  
 قبله ثم يغسل شقه الايمن ثم الايسر ثم يحرقه الى شقه الايسر فيغسل شقه الايمن مما يلي قفاه  
 ثم يحرقه الى شقه الايمن فيغسل الايسر كذلك مستعينا في ذلك كله بخوسدر ثم يزيه بماء  
 من فرقه بفتح الفاء وتسكون الراء أى وسط رأسه الى قدمه ثم يبعه كذلك بماء قراح لكن  
 فيه قليل كافور فهذه الغسلات غسلة واحدة ويندب أن لا ينظر للغاسل من غير عورته  
 الا قدر الحاجة أما عورته فيحرم النظر اليها ويندب أن يغطي وجه الميت بخرقه من أول  
 وضعه على المغتسل وان لابس شيئا من غير عورته الا بخرقه ولو خرج بعد الغسل نجس  
 وجبت ازالته قال القليوبي لجهة الصلاة عليه ولا يجوز تبهم من على بدنه نجاسة تعذر  
 ازالها ولا تجوز الصلاة عليه \* (تنبيه) \* قوله يصب الماء ان كان من باب قتل فهو متعد  
 وهو المراد هنا ومعناه يريق وان كان من باب ضرب فهو قاصر ومعناه ينسكب  
 \* (فصل) \* في الكفن (أقل الكفن ثوب يبعه) أى بستر جميع بدن الميت غير رأس  
 المحرم ووجه المحرمة قال الشرفاوى والمعمد وجوب ثلاث لفائف ذكر ان كان أو أنثى اذا  
 كفن من ماله ولم يوص باسقاط الزائد على الواحد ولم يمنع منه غريم مستغرق دينه للتركة  
 وان كان في الورثة محجور عليه على المعتمد والاقتصار على الثلاث سنة فالأزوار والمفاقتان  
 ليست واجبة ولا مندوبة انتهى قال البيجورى وان كفن من غير ماله بأن كفن من مال  
 من عليه نفقته أو من بيت المال أو من الموقوف على تجهيز الموتي أو من اغنياء المسلمين  
 فالواجب ثوب واحد بستر جميع البدن الا رأس المحرم ووجه المحرمة على المعتمد والحاصل  
 أن الكفن بالنسبة لمحقيق الله تعالى فقط ثوب بستر العورة وبالنسبة لمحقيق الميت مشوبا بحق  
 الله ما يستبرق به البدن وبالنسبة لمحقيق الميت فقط ثوب ثان وبالنسبة لمحقيق القليوبي ويستثنى  
 الكفن الابيض والملبوس أى من الجريد ويجوز غيره مما يجوز لبسه حيا ولو من شعر أو  
 وبر أو طين ويحرم الحرير للرجل ان وجد غيره ومثله المنزعة ويكره المعصفر أى المصوغ  
 بالمعصفر ولوفي بعضه وغير الابيض ولو للراة انتهى قال الشوبرى ولو لم يوجد الا الحرير  
 ينبغى الاقتصار على واحد ومحل حرمة في المنزعة اذا كان كله أو أكثره منزعفاً والا فلا  
 حرمة وكره مغالا في الكفن أى مع حضور الوارث البالغ العاقل الرشيد والا حرمت  
 انتهى قول الشوبرى (وأكله للرجل) ولو صغيرا (ثلاث لفائف) بعم كل منها لبدن قال  
 الشوبرى أى هذا من حيث الاقتصار عليها فلا ينافى كونها واجبة في نفسها لانه متى كفن  
 الميت من ماله ولم يوص باسقاط الثاني والثالث ولم يكن عليه دين مستغرق وجب له ثلاثة  
 أثواب كل واحد منها بستر جميع البدن غير رأس المحرم ووجه المحرمة قال القليوبي  
 ويبسط أولا أطولها وأحسنها وأوسعها ثم فوقها انثى ثلثها ثم انثى ثلثها ثم انثى ثلثها  
 الايسر وفوقه الايمن وهكذا البقية كما يفعل الحى في قبائه ويجعل فوق كل منها حنوطا  
 انتهى ويجوز رابع وخامس وهو قيص وعمامة ان لم يكن محرما ورضى بالزيادة وارث

أو مرض بين ولا ما انفصل  
 منه جزء مكول ولو يسيرا  
 الا الخصى (ويحرم)  
 الاكل من الضحية الواجبة  
 ويجب التصديق بها كلها  
 والسنة أن يأكل من  
 الضحية المسنونة والافضل  
 الاكل من كبدها ويجب  
 التصديق بجزء من مجهات  
 والافضل التصديق بها  
 كلها الا لهما تبركاً كلها  
 فان لم يفعل تصديق ثلثها  
 وأهـ رى ثلثها واكل  
 ثلثها والسنة أن يأكلها  
 الرجل بنفسه وان يحضر

للتبرع وذلك بلا كراهة ما لم يكن في الورثة محذور عليه أو غائب والاحرم من الزيادة لكن  
الاولى لاقتصار على الثلاثة (ولم يأت في قص) أي سائر جميع البدن قاله الشرقاوى  
(وخار) قال في المصباح وهو ثوب تعطى به المرأة رأسها والجمع خمر مثل كتاب وكتب  
(وازار) وهو ما يشد على الوسط ويؤثر به في ما بين السرة والركبة (ولغاقتان) رعاية  
زيادة السترو كما فعل بابتها صلى الله عليه وسلم أم كاثوم رواه أبو داود قال الشرقاوى أي  
السنة في تكفين المرأة ذلك وأما الواجب في حقها فقد تقدم أنه ثلاث لغائف فالسنة في  
حق الرجل لاقتصار على اثلاث لغائف وهي في ذاتها واجبة وأما المرأة فالسنة في حقها  
غير اثلاث لغائف وهي قيد وخار وازار فقد وافقت الرجل في الواجب وخالفته في  
المندوب وازيادة على الخمسة مكروهة كراهة تنزيه في الرجل والمرأة للسرف انتهى قال  
الزيادى نعم يندب سدس على صدر المرأة فوق الاكفان لتجميعها على انتشارها  
باضطراب ثديها عند الحمل

(فصل) \* في الصلاة عليه (أركان صلاة الجنائز سبعة) قال في المصباح الجنزة هي  
بالفتح والكسر والفتح أفصح وقال الأصمعي وابن الاعرابي بالكسر الميت نفسه وبالفتح  
السير وروى أبو عمر الزاهد عن ثعلبة عكس هذا فقال بالكسر السير وبالفتح الميت  
نفسه وهي من حنزت الشيء أجزته من باب ضرب سترته انتهى وانما يقال سير إذا لم يكن  
عليه ميت وان كان عليه ميت يقال نعى والسير ينادى كل يوم بلسان طاله ويتول  
انظر الى تعلمات \* أنا المهيا لنعلك أنا سير المناسيا \* كم عار على بمثلك  
(الاول النية) وبحب فيها النية صلتها والتعيين لصلاة الجنائز ونية الفرضية وان لم يتعرض  
للكفاية وغيرها أو لا يشترط تعيين الميت الحاضر باسمه أو نحوه ولا معرفته بل يكفي تمييزه  
نوع تمييز فيقول نويت الصلاة على هذا الميت أو على من صلى عليه الإمام أو على من حضر  
من أموات المؤمنين أو فرض أو فرض كفاية فان عينه كزيد أو رجل ولم يشر اليه وأخطأ في  
تعيينه كأن بان عمر أو امرأة ثم صح صلاته فان أشار اليه كأن قال نويت الصلاة على  
زيد هذا فبان عمر أصحت صلاته تغلبه الإشارة ويلغى تعيينه وخرج بالحاضر الموصلي على  
غائب فان نوى على العموم كأن قال نويت الصلاة على من صلى عليه الإمام أو على من حضر  
المؤمنين لم يشترط التعيين وكذا لو أراد الصلاة على من صلى عليه الإمام أو على من غسل  
وكذا في هذا اليوم وان أراه غائباً بخصوصه فلا بد من تعيينه وإراد الغائب الغائب  
عن البلد ولو خرج السور قريباً منه قال شيخ الإسلام في فتح الوهاب وتصح على غائب عن  
البلد ولو دون مسافة الفصرو في غير جهة القبلة والأصل مستقبله لأنه صلى الله عليه وسلم  
أنه يبعث يوم القيامة في اليوم الذي مات فيه ثم يخرج بهم إلى المصلى فصلى عليه وكبر  
أربعاً وذلك في رجب سنة تسع أما الحاضر بالبدن فلا يصلى عليه إلا من حضر وتصح  
الصلاة على السرايض إذا كان قبره غير بني ويستط الفرض عن الحاضرين إذا علموا بالصلاة  
غيرهم (والثاني ربيع تكبيرات) أي لأنه الذي استقر عليه فحمله صلى الله عليه وسلم في  
صلاته على النجاشي والافكان فبها يكبر على الميت خمس أدسن أو سبع أو ثمان أي

الذبح من لم يذبح بنفسه  
ويسمى ويكبر الله تعالى  
عند الذبح ويصلى ويسلم  
على النبي صلى الله عليه

وسلم  
(فصل) \* والعقيقة  
سنة مؤكدة ويدخل وقتها  
بأنه صال الولد والأفضل  
ذبحها يوم سابعه ولا يجزئ  
فهي لا ما يجزئ في النخبة  
وأدائها ساعة عن كل مولود  
والأفضل ذبح شاتين عن  
الذكر وشاة عن الأنثى  
ويطبخها بجلود ولا يكسر  
قطعة أبداً ولا يكثر

منها تكبيرة الاحرام فالكل ركن واحد فلو نقص عنها ابتداء بان أحرم بها بنية النقص  
لم تنعقد وانتهت بطلت ولو زاد على الأربع ولو عدا لم تبطل لانها ذكر وهي لا تبطل به وان  
اعتقد أن الزناد كان نعم ان والى الرفع فيه بطلت وكذلك لو زاد عدا متعمدا معتقدا  
البطلان به أما لو زاد امامه عليها فلا تسن له متابعته في الزناد لعدم سنه للإمام بل يسلم  
أو ينتظره ليسلم معه وهو أفضل لتأكد المتابعة فلو تابعه فيه لم تبطل وبحسب قرن النية  
بالتكبيرة الأولى التي هي تكبيرة الاحرام ولا يجب على الإمام نية الإمامة فإن نواها حصل  
أنه الثواب والا فلا ولا بد من نية الاقتداء ان كان مقدما ولو نوى الإمام متاحضرا أو غائبا  
ونوى المأموم ميتا آخر كذلك جاز لان اختلاف نيتهم لا يضر ولو تخلف المأموم عن امامه  
بتكبيرة بلا عذر حتى شرع في أخرى بطلت صلاته إذا اقتداء بما يظهره في التكبيرات  
فالتخلف بتكبيرة تخلف فاحش يشبه التخلف بركعة وافهم قولهم حتى شرع في أخرى أنه  
لوم يشرع في الأخرى لم تبطل وهو كذلك حتى لو لم يكبر المأموم الرابعة حتى سلم الإمام لم  
تبطل فيما بقي بعد السلام وأيده في المهمات فان كان بعذر كبطء قراءة ونسيان أو عدم  
سماع تكبيرة أو جهل لم تبطل صلاته بتخلفه بتكبيرة بل بتكبيرتين قال شيخ الإسلام في فتح  
الوهاب فلو كبر امامه أخرى قبل قراءته للفاتحة سواء شرع فيها أم لا تابعه في تكبيره  
وسقطت القراءة عنه وتدارك الباقي من تكبيره وركب بعد سلام امامه كما في غيره من  
الصلوات ويسن رفع يديه في تكبيراتها حدث ومنكبه ووضع يديه بعد كل تكبيرة تحت  
صدره كغيرها من الصلوات (الثالث الغيام على القادر) أي ولو ضياع امرأة مع رجال  
وان وقعت لهم أنافلة رعاية لصورة الفرض فان عجز عن القيام قعد فان عجز عنه اضطلع  
فان عجز عنه استلقى فان عجز عن ذلك أو ما كما في غيرها (الرابع قراءة الفاتحة) أو بذلها  
عند العجز عنها فلا تتعين بعد الأولى ولذلك لم يقيدها بالنصف ويجوز اخلاء الأولى عنها  
ويضمها للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية أو للدعاء ثلث بعد الثالثة أو يأتي  
بها بعد الرابعة لكن الأفضل بعد الأولى أما لو شرع في الفاتحة عقبها فلا يجوز له قطعها  
وتأخيرها لما بعدها وكذا لا يجوز أن يقرأ بعضها في ركن وبعضها في ركن آخر لان هذه  
المخلة لم تثبت وبقراءة سائر ان صلى ليلا لأنها وردت كذلك ويسن التعوذ قبلها  
والتأمين بعدها ولا يسن دعاء الافتتاح ولا السورة لان صلاة الجنازة مبنية على التخفيف  
وان صلى على قبر أو غائب على المعتمد (الخامس الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد  
الثانية) أي وجوبها فلا تجزئ بعد غيرها للاتباع قال في شرح المنهاج لفعل السلف  
والمخلف وتسن الصلاة على الآل فيها والدعاء للمؤمنين والمؤمنات عقبها والحمد قبل الصلاة  
على النبي عليه السلام اه قال الشترقاوي ولا فضل أن يقول الحمد لله رب العالمين ونخرج  
بالصلاة على الآل السلام عليهم فلا يسن على المعتمد انتهى وأقل الصلاة اللهم صل على  
محمد وآل محمد ما بعد لتشهد الأخير وهو اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما  
صلبت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا  
محمد كما باركت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم في العالمين انك جيد مجيد

وبعضها الفقراء في أما كنهم  
أحب من ندائهم اليها  
والخطب بها من تلزمه نفقة  
المولود ان أيسر بها قبل  
مضى ستين يوما من الولادة  
ويستمر طلبها منه حينئذ  
الى بلوغ المولود فان لم  
يوسر بها الا بعد مضي  
الستين لم تطلب منه بل  
لوفعلها حينئذ وقعت شاة  
لحم لا عقيقة وحيث طلبت  
منه لا بفعلها الا من مال



(الثالث الدعاء الملت بعد الثالثة) أي وجوباً فلا يجوز أن يعذر غيرها ولا بد أن يكون بأخروي كاللهم ألطف به أو لطف الله به فلا يكفي بذنيوي إلا أن آل إلى أخروي كاللهم أقض عنه دينه لأن ذلك ينفعه بفكر روحه في الآخرة بخلاف نحو اللهم احفظ تركته فإنه لا يكفي ومن المستوفى اللهم اغفر لحينا وميتنا وجاهديننا وصغيرنا وكبيرنا وذوكرنا وإنا أنا اللهم من أحبيته من أفاض عليه على الإسلام ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده ثم يقول اللهم ان هذا عبدك وابن عبدك إلى آخر الدعاء المشهور لكن محل الإيمان به في البالغ ولو مجنوناً بلغ ودام جنونه إلى موته أما الصغير فيقول فيه مع الدعاء الأول اللهم اجعله فرطاً لأبويه وسلفاً وذخراً وعظماً واعتبره أرواشيعاً وثقل به موازينهما وأفرغ الصبر على فلوبهما ولا تفتنهما بعده ولا تحرمهما أجره لأن ذلك مناسب للحال وإنما كفي هذا الدعاء للطفل مع قولهم أنه لا بد في الدعاء الملت أن يخص به لثبوت النص في هذا بخصوصه وهو قوله صلى الله عليه وسلم والسقط يصلي عليه ويدعى لوالديه بالعافية والزجة قاله الشرقاوي ومثله قول المجتهد ويكفي في الطفل الدعاء لوالديه نحو اللهم اجعله لوالديه فرطاً إلى آخره وثبوت ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم والسقط يصلي عليه الخ لكن قال عبد العزيز في فتح المعين نقل عن شيخه ابن حجر حيث قال وليس قوته اللهم اجعله فرطاً إلى آخره مغنياً عن الدعاء للطفل بخصوصه لأنه دعاء باللائم وهو لا يكفي لأنه إذا لم يكف الدعاء بالعموم الشامل لكل فرد فأولى هذا انتهى قوله لأنه دعاء باللائم أي لأن اللهم اجعله إلى آخره دعاء ناشئ عن الدعاء المتعلق بالطفل وإذا كان كذلك فلا بد من مزومه وهو الدعاء له بخصوصه ومحل ذلك في الوالدين الحيين المسلمين فإن كانا ميتين أو كافرين أو كان أحدهما كذلك لم يدع بذلك بل يأتي بما يقتضيه الحال لأن العضة تعني تذكري العواقب وهذا لا يظهر بعد الموت ومعنى الفرط بفتحتي السابق المهيئ لصالحهما في الآخرة ومعنى السلف السابق سواء كان مهياً للصالح أم لا ومعنى الذبح بالضم المعدو المبدأ لوقت الحاجة إليه فشيء به الصغير لكونه مذكراً أمامهما لوقت حاجتهما إليه ومعنى الاعتبار أي لكونه يعتبران بموته وفقده حتى يحملهما ذلك على العمل بالصالح ومعنى أفرغ الصبر أي أنزله وصبه ومعنى لا تفتنهما أي لا تتنهنهما فيقول إذا كانا ميتين اللهم اغفر له ولوالديه وارض عنه وعنهما رضا تحل به عليهما جوامع رضوانك مثلاً أو اللهم ارحمه وارحم والديه راحة تنير لهم الضجيج في قبورهم ويقول فيمن كانا كافرين والصغير في يد المسلم أن يسببه اللهم اغفر له ولسأليه ومريمه مثلاً وفي من كان أحد أبويه مسلماً اللهم اجعله فرطاً لأصله المسلم وفي ولد الزنا اللهم اجعله فرطاً لأمه ولو تردد في بلوغه المراهق فالأحوط أن يدعوا بهذا الدعاء ويخصه بالدعاء بعد الثالثة ويكفي أن يدعوه بأزجة مثلاً والسقط إذا صلى عليه فيدعى لوالديه بالعافية والزجة ولو دعى له بخصوصه كفي عملاً بهجوم الحديث وهو خبر أبي داود وابن حبان إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء أي محضوا وخصصوا \* (فرع) \* نقل عن شرح البهجة الكبرية أنه قال وفي مسلم عن عوف بن مالك قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم على جنازة فقال اللهم اغفر له وارحمه

نفسه ولو كان المولود  
غنيا ومن بالغ ولم يعق عنه  
سن له ان يعق عن نفسه  
والسنة ان يؤذن حين  
الولادة في اذن المولود  
اليمينى وقام الصلاة في  
اذنه الدبرى وان يحنكه  
حينئذ شخص من اهل  
المخير بشئ حلوكتمروا ان  
يخلق رأسه ولو انثى ويتصدق  
بوزن شعره ذهب أو فضة

وحافه واعف عنه واكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجته وأدخله الجنة وأعدّه من عذاب القبر وفتنته ومن عذاب النار وهذا أصح دعاء المجنازة كما في الروضة عن الحفاظ انتهى \* (خاتمة) \* قال القليوبي ويقول بعد الرابعة اللهم لا تحرمنا أجره أى أجر الصلاة عليه ولا تقمنا بعده واغفر لنا أوله وهذا ليس بفرض انتهى أى لأنه لا يجب بعد الرابعة شئ فلو سلم عقبها جاز ويسن تطويلها بقدر الثلاثة قبلها ونقل عن بعضهم أنه يقرأ فيها ثلاث آيات من سورة غافر وهى قوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمدهم وهم يؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا ربنا وأدخلهم جنات عدن التى وعدتهم ومن صلح من آبائهم وأزواجهم وذرياتهم انك انت العزيز الحكيم وقهم السيات ومن تق السيات يومئذ فقد درجته وذلك هو الفوز العظيم قال الدايمى نعم وردت هذه فى بعض الاحاديث (السابع السلام) أى كسائر الصلوات فى كيفية وتعدد وفى عدم استحباب زيادة وبركاته

\* (فصل) \* فى الدفن وما يذكر معه (أقل الدفن) أى القبر (حفرة تكتم) من باب قتل (رائحته) أى الميت (وتحرسه) من باب قتل أى تحفظه (من السباع) جمع سبع مثل رجل ورجال وهو يقع على كل ما لدناب بعده وبه ويفترس أى والواجب من القبر ما يمنع ظهور رائحة الميت فتؤذى الاحياء ويمنع نبش السبع له فبأكله ونحوه بالحفرة ماله وضع الميت على وجه الارض أو بنى على الارض حيث لم يتعذر التحفر والا كفى فلومات فى سفينة انتظروا وصولها الى الساحل ليدفن فى البران قرب والا فالشهور كما نص عليه الامام الشافعى أن يشد بين لوحين لثلاثين متغص ويلقى فى البحر ليصل الى الساحل وان كان أهله كفاراً فقد يحده مسلم فدفنه الى القبلة فان ألغوه فيه بدون لوحين وثقلوه بنحو حجر لم يأثموا ويسن أن يسترا القبر عند الدفن بئوب ونحوه لأنه ربما ينكشف من الميت شئ فمظهر ما يطلب اخفاؤه رجلاً كان الميت أو امرأة وهو فيها آكد والسنة الدفن فى غير الليل ووقت كراهة الصلاة وجاز بلا كراهة دفنه ليلاً مطلقاً أى سواء قدسه وطلبه أم لا ووقت كراهة الصلاة اذا لم يتصدوا فلا يجوز قال سليمان البحرى قوله فلا يجوز المعتمد الكراهة تنزيهاً وهذا فى غير حرم مكة أما فيه فلا حرم ولا كراهة قياساً على الصلاة فيه (وأكله قامة وبسطة) بأن يقوم رجل معتدل باس طائديه مرتفعتين قال البحرى قوله باس طائديه أى غير قابض لاصابعه ما وذلك مقدار أربعة أذرع ونصف بذراع اليد ويسن أن توضع الميت فى القبر على يمينه كما فى الاضطجاع عند النوم فلو وضع على يساره كره ولم ينش كما قاله المحلى (ويوضع تحته) أى الامن بعد ازالة الكفن قاله البحرى (على التراب) أى يسن أن يفضى تحته الى الارض أو الى نحو اللبنة لأنه أبلغ فى الظاهر لذل قاله البحرى ويكره أن يجعل له فرش ومخدة بكسر الميم وصندوق لم يحتج اليه لان فى ذلك اضاعة المال أما اذا احتج الى صندوق لنداوة الارض أو نحوها كرهاً فلا يكره ولا تنفذ

ويسمى باسم من الاسماء  
الحسنة والافضل أن  
يكون المحلق والتصدق  
والتسمية يوم السابع  
وأفضل الاسماء محمد  
فعمد الله فعمد الزجن  
والتسمية ملك الملوك  
وقاضى القضاة وعبد النبي  
حرام وبالاسماء القبيحة  
كشهاب ومرة مكروهة  
\* (كتاب الجين والندى) \*  
لا ينعقد كل منهما الا من

وصيته به الا حينئذ ويسن أن يسند وجه الميت ورجلاه الى جانب القبر وظهره نحو القبلة  
بكسر البناء وهو ما يعمل من الطين وجعه لين يحدف التاء أو حجر لثا ينكب على وجهه أو  
يستلقى على ظهره ولو كان أرض اللحد أو الشق نجاسة فقال الشوبري والوجه اى القوى  
الظاهر يجوز وضع الميت عليها مطلقا ثم قال وينظر صحة الصلاة عليه في هذه الحالة واختار  
البيجورى التفصيل فقال ان كانت النجاسة من صديد الموتي كما في المقبرة المنبوشة فيجوز  
وضعه عليها أو من غيره كبول أو غائط فلا يجوز (ويجب توجيهه الى القبلة) تنزيلا منزلة  
المصلي ويؤخذ من ذلك عدم وجوب الاستقبال في الكافر فيجوز استقباله واستدباره نعم  
الكافرة التي في بطنها جنين مسلم نفخت فيه الروح ولم ترج حياته يجب استدباره للقبلة  
ليكون الجنين مستقبلا للقبلة لان وجه الجنين الى ظهر امه وتدفن هذه المرأة بين مقابر  
المسلمين والكفار ثلثا يدفن المسلم في مقابر الكفار وعكسه فان لم تنفخ فيه الروح لم يجب  
الاستدبار في أمه لانه لا يجب استقباله حينئذ نعم استقباله أولى فان رجيت حياته لم يجز  
دفنه معها بل يجب شق جوفها واخراج منه ولو مسلمة

\* (فصل) \* فيما يجب نديش الميت (ينديش الميت) أى يكشف القبر الذى فيه الميت  
(لاربعة خصال) بل لا أكثر من ذلك أحدها (لأغسل) أى أوللتيم فيجب نديشه تداركا  
للظهر الواجب (اذا لم يتغير) أى ما لم يمتن بخلاف ما لو دفن بلا كفن أو في حيرفانه  
لا يندش (و) ثانيا (لتوجيهه الى القبلة) أى فيجب نديشه اذا لم يتغير أيضا لتوجيهه الى  
القبلة قال الشوبري \* (فرع) \* اذا دفن مستلقيا ووجهه للقبلة بأن كانت رجلاه الى يمين  
و يندش ما لم يتغير وهو المعتد خلافا لما في متن الروض وشرحه انتهى (و) ثالثها (لئلا  
اذا دفن معه) أى أو وقع فيه مال خاتم أو غيره فيجب نديشه وان تغير لا أخذه سواء أطلبه  
ماله أم لا ومنه ما لو دفن في مغصوب من أرض أو ثوب ووجهه ما يدفن أو يكفن فيه  
الميت فيجب نديشه وان تغير ليرد كل لصاحبه ما لم يرض ببقائه أى اذا طلب ماله ولا  
فلا ولو بلغ ما لنفسه ومات لم يندش أو مال غيره وطلبه ماله يندش وشق جوفه وأخرج  
منه ورد لصاحبه الا اذا ضمنه الورثة فلا يشق حينئذ على المعتد والفرق بين مسئلة  
الابتلاع والوقوع أن الابتلاع في شقه هتك حرمة الميت ولا كذلك الوقوع (و) رابعها  
(للرأة اذا دفن جفينة معها) وان مكنت حياته (بأن يكون له ستة أشهر فأكثر فيجب  
الندش تداركا للواجب لانه يجب شق جوفها قبل الدفن فان لم يرج حياته بقول القوابل  
حرم الشق لكن يخرج من القبر ويؤخر الدفن حتى يموت ومن الغلط ان يقال بوضع نحو حجر  
على بطنها ليموت فان فيه قتلا للجنين وينديش أيضا ان لحق الارض بعد الدفن سبيل أو  
نداوة لينقل وينديش أيضا اذا احتجج بشاهد للتعليق على صفة فيه بأن قال ان ولدت  
ذكر فأنت طلق طليقة أو أنثى فطليقتين فولدت ميتا ودفن ولم يعلم أولكون القائف وهو  
من يتبع الاثر يلحقه بأحد المتنازعين فيه وينديش أيضا الكافر اذا دفن بالحرم

\* (فصل) \* في أنواع الاستعانات وأحكامها (الاستعانات اربع خصال) بل أكثر السنين  
والثناء في قوله الاستعانات زائدتان للثأ كيد أى اعانة أو لصيرة أى صيرورته معانا

الدالغ العاقل المختار بشرط  
أن يتلفظ به ويسمع نفسه  
ولا يتعد النسيان الا باسم  
من أسماء الله تعالى أو  
صفة من صفاته الخاصة  
به كقوله والله أو وقدره  
الله أو رب الكعبة  
والحلف بالخلاق كالنبي  
والكعبة حرام ويكفر  
به المحالف ان قصد  
تخطيه كتحطيم الله فان لم  
يقصد ذلك فهو مكروه

وليست للطلب لانه ينسب تركها مطلقا سواء طلبها أم لا حتى لو أعانته غيره في صب الماء عليه عند الوضوء مثلا وهو ساكت متمكن من منعه ومن فعله بنفسه كان خلاف الأولى وهو من العون بمعنى الظهير على الأمر أحدها (مباحة و) ثانيها (خلاف الأولى و) ثالثها (مكرهة و) رابعها (واجبة فالمباحة هي تقريب الماء) أي احضاره فلا بأس بها ولا يقال أنها خلاف الأولى أثبتوا عنه عليه السلام في موطن كثيرة (وخلاف الأولى هي صب الماء على نحو الموضئ) ولو من غير أهل العبادة ولا طلب قال القليوبي لان الأعانة ترفه أي تنعم وترزق لا يليق بالمتعبين هذا في حقنا لا في حقه صلى الله عليه وسلم لانه كان يفعل ذلك لبيان الجواز ولذا لو قصد به الشخص تعلم المعين لم تكن خلاف الأولى (والمكرهة هي ان يغسل أعضاءه) أي ولو كان المعين أمرد وهو من بطنيات شعر وجهه والجرمة من وجه آخر (والواجبة هي للريض عند العجز) أي فتجب الأعانة على العاجز ولو بأجرة مثل ان فضلت عما يعتبر في زكاة الفطر والأصلي بالتعيم وأعاد ومثله من لم يقدر على القيام في الصلاة لا يجمع ويبقى من الأعانة شيئا سنة وهي أعانة المنفرد عن التصرف بموافقة في موقوفه مثلا وحرام وهي الأعانة على فعل الحرام

**\* (فصل) \*** فيما يجب الزكاة فيه (الاموال التي تلزم فيها زكاة ستة أنواع) أحدها (النعيم) يفتح العين وقد يسكن اسم جمع لا واحد له من لفظه يذكروني وث هي ابل وبقر العرب والمجوايس وغنم تجب الزكاة فيها بشرط أربعة الأول كونها نعمة فلا زكاة في غيرها من الحيوانات كخيول ورقيق ومتولد بين زكوى وغيره والثاني كونها نصابا وأوله في ابل خمس ففي كل خمس الى عشرين شاة ولو ذكرا ويجزئ عنها بعير الزكاة وفي خمس وعشرين بنت مخاض لهاسنة وفي ست وثلاثين بنت لبون لهاسنتان وفي ست وأربعين حقة لها أربع يجزئ عنها حقتان أو بنتا لبون لأجزاءهما عير أراذ والمجذعة آخر اسنتان الزكاة وهو نهاية الحسن درا ونسلا وقوة وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان وفي مائة واحدى وعشرين ثلاث بنات لبون وتبيع ثم كل عشرين بعيرا الواجب ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وأوصاف في بقرة ثلاثون ففي كل ثلاثين تبيع له سنة وفي كل أربعين مسنة لهاسنتان وأوصاف في غنم أربعين ففة بها شاة وفي مائة واحدى وعشرين شاتان وفي مائتين وواحدة ثلاث وفي أربع مائة أربع ثم في كل مائة شاة والشاة جذعة ضأن لهاسنة أو جذعت أو نذية معز لهاسنة ان من غنم البلد أو مثلها فان عدم بنت مخاض حال الانحراج وان وجدها حال الوجوب أو عيبت فان لبون أو حق والثالث مضى المحول في ملكه ولكن لنتاج نصاب ملكه بسبب ملك النصاب حول النصاب وان ماتت الأمهات والاربع اسامة مالا لكل المحول لكن لو علفها قد راعى بدونه بلا ضرر بين ولم يقصد به قطع سووم لم يضر ولا زكاة في عوفل في حرت أو نحوه لاقتناثه للاستعمال بأن يستعملها القدر الذي لو علفها فيه سقطت الزكاة لا للتماء كثياب البدن ومتع الدار (و) النوع الثاني (النفقات) وهما الذهب والفضة ولو غير مضر وبين لازكاة في ذهب حتى يبلغ عشرين دينارا بوزن مكة تحدينا يتيسر والدينار هو انسان

فقط وينبغي للشخص ان  
يصون نفسه عن اليمن  
ولو كان صادقا ومن حلف  
على ترك شيء من الفروض  
كالصلاوات الخمس أو على  
فعل حرام كقطع الرحم  
عصى ولزمه أن يحث في  
يمينه ويكفر أو على ترك سنة  
كقضاء الخواج أو فعل  
مكروه كشرب الخمر  
فالسنة له أن يحث ويكفر  
أو على فعل مباح أو تركه

وسبعون حبة شعير معتدلة لا قشر عليها وقطع من طرفها مادي وطال ولا في فضة حتى تبلغ مائتي درهم وهي ثمانية وعشرون ريالاً ونصف تقريباً هذا ان كان في كل ريال درهمان من النحاس فان كان فيه درهم فقط كانت خمسة وعشرين ريالاً في هذين النصابين ربع درهم في عشرين ديناراً نصف دينار وتجب الزكاة في حلي محرم كحلي ذهب أو فضة للرجل ووجه الدراهم والدنانير المنقوشة المجمولة في القلادة التي تعلق على عنق النساء والذهب المنحط على القماش فهو حرام وتجب زكاتها وكذا ما يعلق على رؤس الصبيان نعم عصابة الذهب والفضة لا تحرم فلا زكاة فيها الا انهما للزينة وأما المرأة من الدراهم والدنانير بحيث يطل بها المعاملة فانها مباحة وأحب الزكاة مع الاباحة تمتنع عما يحرم أيضاً سوار بكسر السين وهو شيء يعمل في اليد ويخلخال بفتح الخاء وهو شيء يعمل في الزجل قاله شيخنا أحمد النجاشي للباس امرأة وصي أولاً عارتها أو أجارتهما لمن له استعمالهما أولاً بقصد شيء وعما يحرم أيضاً ولو على امرأة أصبغ من ذهب أو فضة فاليد بطريق الأولى وتجب الزكاة أيضاً في حلي مكروه كفضة صغيرة للزينة خلتها كان أو غيره لا حلي مباح عليه ولم ينفذ كونه كالحلي من ذلك للباس المرأة فلا زكاة فيه الا أن أسرفت كخلخال وزنه ما يتماثل مثلاً فلا يحل لها وتجب زكاته ويحل للرجل الخاتم من الفضة بل لبسه سنة فخرج بالعلم ما لو رث خلتها مباحاً ولم يعلبه حتى مضى عام فتجب زكاته لانه لم ينو أمساكه لاستعمال مباح وخرج بعدم نية الكثر ما لو نوى كثره فتجب زكاته أيضاً ولو أنكره لم يحل لم تجب زكاته ان قصد اصلاحه وأمكن بلا صوغ بأن أمكن بالحماس المتقصد صورته وقصد اصلاحه فان لم يقصد اصلاحه بل قصد جعله سبيكة أو دراهم أو كنز أو لم يقصد شيئاً أو أخرج انكساره الى صوغ وجبت زكاته وينعقد حوله من حين انكساره لانه غير مستعمل ولا معد للاستعمال قال الزبدي ولو وجبت زكاة في حلي فاختلفت قيمته وزنه كسوار قيمته ثلثمائة وزنه مائتان اعتبرت القيمة على الاصح فيتحيز بين اخراج ربع عشر الحلي مشاعاً سلبه للفقراء وبين اخراج خمسة دراهم مصوغة قيمتها سبعة ونصف ولا يجوز أن يكسره ويخرج منه خمسة دراهم لان فيه ضرراً عليه وعلى المستحقين هذا محله اذا كان الحلي مباحاً بأن كان مكسوراً ولم ينو اصلاحه أما لو كان محرماً لعينه كالأواني فلا أثر لزيادة القيمة أي فالعبرة بوزنه لا بقيمته فيخرج خمسة دراهم ما من غيره أو منه أو بغيره أو يدفع ربع عشرة مشاعاً انتهى (و) النوع الثالث (المعشرات) وهي النوايت الشاملة لأشجار وازرع لازكاة في شيء الا في رطب وعنب وما صلح للأقليات من الحموب كقمح وشعير وراز وعدس وذرة وجص وباقلاد وهو الفول ودخن وهو نوع من الذرة الا أنه أصغر حبة منها وجله ان يضم الحبوب ويقال له الهريطمان يضم انشاء والطاء وماش وهو نوع منه وان كان ما يصلح للأقليات يؤكل نادراً كثمره البلوط المسماة بثمره الفؤاد وهي تشبه البليغ قال في المصباح والبلوط مثل تنور وثمر شجر وقد يؤكل ويرمى بالغبار فيقشره انتهى وكألسلت وهو ضرب من الشعر ليس فيه قشر قاله الجوهري وقال ابن فارس ضرب منه رقيق القنصر صغار الحب وقال الأزهرى حب بين

كل الغنم واللبس  
ودخول الدار فالفضل  
له أن لا يحنث في عينه  
(وكفارة آية) في رقبة  
مؤمنة سليمة من العيوب  
انخلت بالاحمال أو اطعم  
عشرة مساكين لكل  
واحد منهم مد من غالب  
قوت البلد وكسوتهم  
ولو تبسديل بعضي لكل  
واحد منهم ويختار  
الشخص بين هذه الثلاثة

المخنة والشعر ولا قشر له وكالعلس يفتح نوع من المخنة تكون في القشرة منه حبتان وقد يكون واحدة أو ثلاث وقال بعضهم هو حبة سوداء تؤكل في الجذب وقيل هو مثل البر إلا أنه عسر الانقاء وقيل هو العدس فتجب الزكاة في جميع ذلك إذا وجدت شر وطها بخلاف ما يؤكل كل تنعما كالسكر والتين والمشمش والتفاح والبن وما يؤكل تداويا كالمصطكي والغفل بضم الفاء وهو من الابرار قاله في المصباح وواجهها العشران سبقت بلامؤنة كثيرة والافنصفه وتجب زكاة النبات بمعنى أنه ينبغي سبب وجوبها ببدو صلاح الثمر واشتداد المحب على المسالك لا على المستحق ولا في مال الزكاة لأن حق المستحق انما هو في الخالص الجاف وشرط وجوبها ان تبلغ خمسة أوسق تحديدا وهي ألف وستمائة رطل بغدادية أو الوسق ستون صاعا فمجموع الخمسة ثلثمائة صاع والصاع أربعة أمداد فيكون النصاب ألف مدمومائتي مدمو تمام الملك وان لم يباشر المالك ولا نائبه زراعته كأن وقع المحب بنفسه من يدم المالك عند جمل الغلة مثلا أو بالقاء نحو طير كأن وقعت العصافير على السنبل فتناثر المحب ونبت فتجب الزكاة في ذلك ان بلغ نصبا أو خرج بذلك الملك ما نبت من حب جمل السنبل من دار الحرب الى أرضنا غير المملوكة لا حد فلا زكاة فيه لانه في دواليك غير معين أما لو كانت مملوكة فمملوكة من نبت بارضه ولو جمل الهواء والماء حيا مملوكة فثبت بارض فان أعرض عنه مال مملوكة فهو لصاحب الارض وعليه زكاته أو لم يعرض عنه فهو له وعليه زكاته وأجرة مثل الارض لصاحبها ويضم نوع من النباتات الى نوع آخر كعنب مصري وشاحي بخلاف اختلاف الجنس كبرشعر ونخرج الزكاة عند اختلاف النوع من كل من الانواع بقسطه ان تيسر فان عسر لكثرة الانواع وقلة مقدار كل منها أخرج الوسط لأعلاها ولا أدناها وزرع العام وهو اثنا عشر شهرا يضم ان وقع حصادهما في عام واحد بان يكون بين حصاد الاول والثاني أقل من اثني عشر شهرا عربية وان وقع زرعهما في عامين بأن كان بين زرع الاول وزرع الثاني اثنا عشر شهرا وبين حصاد الثاني والاقل أقل من ذلك والمراد بوقوع حصادهما في عام أن يبلغا أو ان الحصاد وان لم يقع بالفعل ومثل الزرعين الثمران وقع الاطلاقان في عام وان لم يتحد قطعهما في عام واحد فالعبرة في الميوسب بالحصاد بالقوة وفي الثمران بالاطلاع نعم لو اثمر نخيل في عام مرتين فلا يضم بل هما كثمره عامين المخا قاله دربالاعم الاغلب وكالخل كل ماشأته ان لا يغرق في العام الامرة واحدة \* (فرع) \* قال أحمد السحيمي وأفضل أنواع الكسب الزراعة ثم الصناعة ثم التجارة وكان كل نبي له حرفة وكسب فكان آدم زراعا وأول صنعة عمات على وجه الارض المحرث وأول من حرث آدم ثم أدركه التعب في آخر النهار فقال لمحواء ازرعي ما قد بقي فصارت زرعها شعرا فتهب من ذلك فأوحى الله اليه ما أطاعت العدو والمشير وهو الشيطان بدلت لها القمح بالسعر وقيل لما هبط آدم في الهند اشتد به الجوع فخافه جبريل بثورين أحمرين وثلاث حبات من المخنة وقال له لك حبتان ومحواء حبة واحدة فصارت لك حبة من كل حبة وزنها مائة ألف درهم وثمنا مائة درهم فزرع وحصد وطعن وخبز في أربع ساعات

ولو كان غنسا فان عجز  
عنها لزمه صيام ثلاثة أيام  
\* (فصل) \* والنذر قسمان  
منجز ومعلق فالمنجز كقول  
الناذر لله على كذا وكذا ونذرت  
لله كذا ويلزمه الوفاء  
بما نذر حالا والمعلق  
قسمان قسم معلق على  
حصول زعمه أو اندفاع  
نقمة كقوله ان شغاني الله  
أو ان سلمني من كذا فآله  
على كذا فاذا وجد



وكان ادريس خياطاً وكان نوح نجاراً أي صناعاً وكذا زكريا وكان ابراهيم برزاً أي يبيع  
أنواع الملابس وكان موسى كاتباً يكتب التوراة بيده وكان اجير شعيب وكان داود  
حداداً وكان سليمان يصفراً مخصوص وهو ورق النخل وكان نبينا يبيع ويشترى بنقد  
ونسبته ويحمل ما اشترى الى بيته فيقول بانه له اعطني اجملة فيقول صاحب الشيء اولى  
بجملة لكن الشراء بعد البعثة اغلب وبعد الحجرة لم يحفظ البيع وأما الشراء فكثير  
وأجر أي بأن أجر صلى الله عليه وسلم ملكه على الغير واستأجر أي بأن استأجر على شخص  
لخبط ثوبه صلى الله عليه وسلم مثلاً والاستحجار أغلب وأجر نفسه قبل النبوة لرعي الغنم  
وتخديجة للتجارة وشارك ووكل وتوكل والتوكيل أكثر وأهدى له وقبل وعوض ووهب  
له وقبل واستعار انتهى \* (فائدة) \* نقل الشرفاوى عن الاجهوري أن المحبة من القمع  
حين نزل من الجنة قدر بيضة النعامة وألین من الزبد بضم الزاي وسكون الباء وهو  
ما يستخرج بوضع الماء والتحكريك من لبن البقر والغنم وأطيب رائحة من المسك ثم صغرت  
في زمان فرعون فصارت المحبة قدر بيضة الدجاجة ثم صغرت حين قتل يحيى بن زكريا  
فصارت قدر بيضة الحمامة ثم صغرت فصارت تدرا البندق ثم قدر المحبة ثم صارت الى  
ما هي عليه الآن ففسأل الله تعالى أن لا تصغر عنه أه قال التليوي في شرح المعراج  
\* (فائدة) \* نادرة كان وزن حبة المحنطة في الجنة مائتا ألف درهم وثمانمائة درهم أه  
(و) النوع الرابع (أموال التجارة) وهي تغليب المال بالمعاوضة لغرض الربح بنية  
تجارة عند كل تصرف والمحصل أن شرط وجوب زكاتها ستة أحدها كون المال مملوكاً  
بمعاوضة كشرائه كان بعرض أم قد أم دين حال أم مؤجل وكما لو صولح عليه عن دم أو  
أجره نفسه سراً كانت المعاوضة غير محضة وهي التي لا تفسد بفساد مقابلها كالنكاح  
والخلع أو محضة وهي التي تفسد بذلك كالبيع والشراء والهبة بثواب ونحو ذلك  
مأماك بغير معاوضة كارت فاذا ترك ورثته عروض تجارة لم تجب عليهم زكاتها وكهبة بلا  
ثواب واحتطاب ثابم أوجردنية التجارة حال المعاوضة في صلب العقد أو في محاسنه وذلك  
لأن المملوك بالمعاوضة قد يقصده التجارة وقد يقصده غيرها فلا بد من نية مبررة وإن لم  
يحدد هاهنا في كل تصرف بعد فراغ المرأة مثلاً برأس المال نالته أن لا يقصد بالمال القنية  
أي الامساك فلا تفاع فان قصدها به انقطع المحول فيحتاج الى تحديد نية مقرونة  
بتصرف وكذا ان قصدها به غيره وإن لم يعينه ويرجع في تعيينه اليه ورابعها مضى حول  
من رقت الملك نعم ان ملكه يعين نقد نصاب أو دونه وفي ملكه باقية كان اشترى بعشرين  
مثقالاً أو بعين عشرة وفي ملكه عشرة أخرى بنى على حول النقد بخلاف ما لو اشتراه بنصاب  
في الذمة ثم نقده في الجاس فانه يمتنع حول النقد ويبتدى حول التجارة من حين الشراء  
والفرق بين المسئلة ان النقد لم يتعين صرفه للشراء في الثانية بخلاف الاولى خامسها  
أن لا يرد جميع مال التجارة في أثناء المحول الى تقدم من جنس ما يقوم به وهو دون نصاب  
فان رد الى ذلك ثم اشترى به ساعة بكسر السين أي بضاعة للتجارة ابتداء حولها من حين  
شرائها التحق نقض النصاب بالتنضيض بخلافه قبله فانه مظنون أما لو رد بعض المال

المعلق عليه لزومه الوفاء  
بالمندور حالاً وقسم معلق  
على فعل شيء أو تركه  
كقوله ان دخلت الدار  
أو ان لم أكلم زيدا فقلله  
على كذا فاذا وجد المعلق  
عليه وجب على النادر  
الوفاء بالاندور أو كفارة  
بين وهو مخير بينهما ولا  
يتعقد نذر المحرم كقتل  
النفوس بغير حق وصيام  
العبيدين ولا نذر المكروه

الى ما ذكر أو باعه بعرض أو بنقد لا يقوم به آخر المحول كأن باعه بدراهم والمحال يقتضى  
التقويم بدنانير أو بنقد يقوم به وهو نصاب فحوله باقى في جميع ذلك سادسها أن تبلغ  
قيمتها آخر المحول نصاباً أو دونه ومعه ما يكمل به كالأول كان معه مائة درهم فابتاع أى  
فاشترى بخمسين منها عرضاً للتجارة وبقي في ملكه خمسون وبلغت قيمة العرض آخر المحول  
مائة وخمسين فمضم لها عنده وتجب زكاة الجميع (واجبها) أى مال التجارة (ربيع عشر  
قيمة عروض التجارة) فإن ملكت بنقد ولو دون نصاب قومت به ولا بد في التقويم من  
عدلين فلو لم يبلغ نصاباً لم تجب الزكاة وإن بلغ بغيره وإن ملكت بغيره كعرض ونكاح  
وخلع فبغالب نقداً البلد صورة ذلك شخص زوج أمته أو خالعه زوجته بعرض قوى به  
التجارة وكذا لو تزوجت الحرّة بعرض فوت به ذلك ومثل ذلك ما لو ملكت عروض التجارة  
بصلح عن دم كان جنى عليه شخص فوجب على ذلك الشخص قصاص فصالح الجنى عليه  
وعفا بالدية بذمة التجارة كأن قال عفوت ذلك بالدية فكانت الدية بدلاً عن القصاص  
فإن لم يكن بالبلد نقداً فبغالب نقداً أقرب البدل إليه فإن غلب نقداً على التساوى تخير  
بينهما إن بلغت نصاباً بكل منهما وإن بلغت نصاباً بأحدهما دون الآخر قومت به  
لتحقق تمام النصاب به وإن ملكت بنقد بغيره قوم ما قابل النقد به وما قابل غيره بالغالب  
نقداً البلد ويعرف ما قابل غير النقد بتقويمه ومعرفة نسبه للنقد حال المعوضة فإن  
اختلف الغالب وقت الزكاة وآخر المحول اعتبر أنه في لانه المعتبر في زكاة التجارة وقوله  
العبرة بما اشترى به وإن أبطله السلطان أو كان الغالب غيره محله فيما اشترى بنقد  
لا بعرض كما هنا ويضم ربح حاصل في أثناء المحول لأصل في المحول إن لم ينض بما يقوم به  
أن لم ينض أصلاً أو ينض بغير ما يقوم به فلو اشترى عرضاً بقيمتها مائة درهم فصارت قيمته  
آخر المحول ثلاثمائة زكاهاً أما إذا نض بما يقوم به فلا يضم إلى الأصل بل يزكى الأصل  
عند حوله رال ربح عند حوله فيفرد كل بحول ومعنى نض صار ناضداً رالهم ودنانير وتجب  
زكاة فطر رقيق تجارة معز كاتها لا اختلاف سببها وهما البدن والمال فالأول مسبب  
زكاة الفطر والثاني مسبب زكاة التجارة فلو كان مال التجارة مما تجب الزكاة في عينه  
كسائمة وثمر فلا تجتمع الزكأتان فيه بلا خلاف بل إن كمل نصاب إحدى الزكأتين  
دون نصاب الأخرى كما ربح من شاة قصدها التجارة لكن لم تبلغ قيمتها نصاباً آخر المحول  
وكتسع وثلاثين فأقل بلغت قيمتها نصاباً آخر المحول وجبت زكاة ما كمل نصابه وإن  
كمل نصاب كل منهما كما ربح من شاة قصدها التجارة وبلغت قيمتها آخر المحول  
نصاباً قدمت في الوجوب زكاة العين على زكاة التجارة لقوتها للائتنافاق عليها بخلاف  
زكاة التجارة ففيها قول قديم بعدم الوجوب فيها ولهذا لا يكفرها أحد فصورة السائمة  
أن يشتري مثلاً ربح من شاة من أول الحرم وينوى فيها التجارة ثم تقوم آخر المحول  
فتدفع قيمتها نصاباً ففقد اجتماعها زكاة عين وزكاة تجارة وصورة الثمر أن  
يشتري نخيلاً أو غنماً من أول الحرم وينوى فيه وفيما يخرج منه التجارة ثم يحول  
عليه المحول وقيمتها مع ما يخرج منه تبلغ نصاباً ففقد زكاة العين فيما يخرج

كالصلاة في المقبرة والحمام  
والنذر لأحد أو به أو  
أحد أو لآله وكذا نذر  
المساح كالأكل واللبس  
والنوم ولا كفارة فيه  
\*(تتمه)\* زيارة نبينا محمد  
صلى الله عليه وسلم سنة  
مؤكدة لكل أحد  
وتباً كمال الحاج أكثر  
وزكها مع التمكن منها  
حسرة عظيمة وحرمان من  
خير كثير وانكارها

منه أيضا ثم تحب زكاة التجارة أيضا في نصوصها وألبانها مع أخراج زكاة العين عن  
السائمة وكذلك تحب زكاة التجارة عن الشجر ونحوه كالارض من اللبف والكرناف  
وغيرهما كما جددع والتبين ان بلغت قيمتها وحدها نصابا عند تمام المحول مع أخراج زكاة  
العين عن الثمر اذ ليس فيها زكاة عين فلا تسقط عنها زكاة التجارة اما ما فيه زكاة العين  
وهو الثمرة والمحبة ان نصابا فلا يدخلان في التقويم في هذا المحول فان لم يبلغاه دخلا  
فيه فيقومان مع المذكورات وتحب في ذلك زكاة التجارة قال في المصباح الكرناف  
بالكسر أصل السعف الذي يبقى بعد قطعه في جذع النخلة والسعف أغصان النخل  
مادامت بالخوص فان زال الخوص عنها قبل جريد والمجدع بالكسر ساق النخلة والتبين  
ساق الزرع بعد دباسته انتهى وصورة ذلك أنه اشترى الارض والنخل بقصد التجارة  
فيهما وفيها يخرج منهما أو الزرع بقصد التجارة في حبه وتنبه مثلاً فتحب زكاة العين  
في الثمر والمحبة ان بلغا نصاباً وزكاة التجارة فيهما اذا لاز زكاة في عينه واذا قطع الثمر  
والمحبة ان خرجت زكاة عنهما ولا تحب بعد ذلك ان يبقا في ملكه لانه لا تتعدد ثم يتدنى  
حولهما للتجارة بعد الدالة طع وأما المجدع والارض والتبين فلا ينقطع حولهما بما ذكر بل  
يكمل على ما مضى منه ثم عند تمام حول التجارة للثمر والمحبة بضمان المجدع والارض  
والتبين في التقويم لافي المحول لاختلافهما في ابتدائه ولو تقدم حول زكاة التجارة على  
حول زكاة التجارة على حول زكاة العين بأن اشترى بمال التجارة بعد ستة أشهر من  
حولها نصاب سائمة أو اشترى به معلوفة للتجارة ثم أسامها ووجبت زكاتها عند تمام حولها  
ثم يفتح من تمامه حولاً لزكاة العين أبداً أي فتحب في بقية الأعوام صورة ذلك ان يشتري  
عشرين مقطعا قاشا للتجارة من أول المحرم وتمكث عنده ستة أشهر ثم يبيعها ويشتري  
بثمنها أيضا سائمة ثم بعد مضي ستة أشهر أخرى قومت فبلغت قيمتها نصاباً فتدفعها  
فيها زكاتها وسبق حول التجارة فيزكها في هذا المحول زكاة تجارة وفي كل حول بعده زكاة  
عين فلا يستأنف المحول بالمادة المذكورة بل يستمر قال شيخ الاسلام في شرح المنهج  
وزكاة ما لا قراض على مالكه وان ظهر فيه ربح لانه ملكه اذا العامل انما ملك حصته  
بالقسيمة لا بالظهور كما ان العامل في الجمالة انما يستحق الجعل بفراغه من العمل فان  
خرجها من غيره فذلك أو منه حسبت من الربح كالمثون التي تلزم المال من أجرة الدلال  
والسكيل وغيرهما وتجعل بالضم الآخر (و) النوع الخامس (الركاز) وهو بكسر الراء  
دفين جاهلية وهم من قبل الاسلام أي بعثته صلى الله عليه وسلم فيشمل ما لو كان الدافن  
من قوم موسى وعيسى أو غيرهما كيوסף فان لم يكن مدفوناً بل كان ظاهراً فان علم أنه  
ظهر بنحو سبيل فهو ركاز أيضاً لانه دفن بحسب ما كان والافه ولفظة وكذا ان شك وان  
وجده من هو من أهل الزكاة ومثله الموات والقبور الجاهلية والقلاع بكسر القاف جمع  
قلعة بفتحها كرقبة ورقاب وهو حصن ممتنع في جبل بعيد عن البلد وان وجده بمسجد أو  
شارع أو وجد دفن إسلامي **كان** يكون عليه شيء من القرآن أو اسم ملك من ملوك  
الاسلام في علم مالكه وجب رده عليه لانه مال مسلم ومال المسلم لا يملك بالاستيلاء عليه

ضلال كبير ونحسب ان مدين  
والافضل للحجاج تقديمها  
على الحج ان كان الوقت واسعاً  
يمكن فيه تحصيل الحج بعدها  
(وبسحب) لقاصداً زيارة  
أن يكبر في طريقه من  
الصلاة والسلام عليه صلى  
الله عليه وسلم وان يزيد من  
ذلك ذارأي حرم المدينة  
واشجارها وأن يغتسل عند  
وصول المدينة وقبل دخولها  
فان لم يتمكن فبعد دخولها

وان لم يعلم مالكة فلقطة يعرفه الواحد سنة ثم له ان يتملكه ان لم يظهر مالكة وكذا ان لم يعلم هل هو جاهلي أو اسلامي بأن كان مما يضرب مثله في الجاهلية والاسلام أو عمالا أثر عليه كالشبر والحلي فان علم أن مالكة لمغته الدعوة وعانده في قال الزبدي وان وجد في ملك حربي في دار الحرب فله حكم الفتي وان دخل دارهم بامانهم فبرد على مالكة وجوبا وان أخذ قهرافه وغنمة انتهى والواجب فيه ان يبلغ نصابا الخمس في الحال بصرف لاهل الزكاة (و) النوع السادس (المعدن) وهو من كان خلق الله تعالى فيه ذهابا أو فضة موات أو ملك له فيجب على من استخرج ذلك ربع عشره حالا ان يبلغ نصابا فيضم بعض المخرج الى بعض ان اتحد معدن عرفا بأن يكون في مكان واحد وان كانت حفرة متعددة وتتابع عمل ولا يضر قطع العمل لعذر كاصلاح آلة وعرض وان طال الزمان عرفا فان اختلف المعدن أو قطع العمل بلا عذر فلا يضم أولا لئلا يشترط في اكمال النصاب وان قصر الزمن ويضم ثانيا لما ملكه من جنسه أو من عرض تجارة يقوم به ولو من غير المعدن كارت في اكماله فان تملك به النصاب زكي الثالث لان كان ما ملكه غائبا فلا يلزمه زكاته حتى يعلم سلامته لتحقيق الزوم فلواستخرج من المعدن تسعة عشر مثقالا بالاول ومثقالا بالثاني فلا زكاة في التسعة عشر وتجب في المثل كالموجب فيه ما لو كان ماله كالتسعة عشر من غير المعدن \* (فرع) \* تجب زكاة الفطر بادرالك وقت تمام الغروب من آخر يوم من رمضان مع ادراك جوفه قبله من رمضان أيضا كمن مات بعد الغروب أو معه دون من ولد بعده أو معه على كل حر وعبد صغير وكبير ذكر وغيره الا خمسة الاول من لا يفضل من مسكن وخادم يحتاجهما وملبس يليق به وعن قوت من تلزمه نفقته ولو حيوانا لاله العبد ويومه ما يخرج به في زكاة الفطر والمراد بحاجة الخادم ان يحته اجه مخدمة مرض أو كبر أو ضئامة مانعة من خدمة نفسه ومنصب يأبى أن يخدم نفسه أو مخدمة ممونه لالعمله في أرضه وما شئته والمنصب وزان مسجد أي علو ورفعة وكالقول دست ثوب أو بدله الذي يليق به لتردده في حوائجه وكذا ما اعتيد من نحو سملك وكعك وهو من الخبز السابس ونقل بضم النون وهو مجموع الثمرات وغير ذلك ونخرج بذلك الدين ولولا آدمي فلا يشترط فضلها عنه على المعتمد والثاني امرأة غنية فزوج معسر وهي في طاعته فلا تلزمها فطرتها لكن يسن لها أن يخرجها عن نفسها وكذا كل من سقطت فطرتها لتحمل الغيرة له يسن له أن يخرج عن نفسه ان لم يخرجها المتحمل ومن المعسر الرقيق فلا تلزمه عليه زكاة زوجته ولو حرة ونخرج بفطرتها فطرة غيرها كما متها وأولادها والديه فتلزمها ولو كان الزوج حنفيا يرى وجوب فطرتها على نفسها وهي شافعية ترى الوجوب على الزوج فلا وجوب على واحد منهما لعدم اعتقاد كل أنها عليه بخلاف عكسه فانها تلزم على الزوج لان كل منهما حينئذ يرى الوجوب على نفسه الزوج بطريق التحمل وهي بطريق الاستقلال أما اذا لم تكن المرأة في طاعته بأن كانت ناشرة فانها عليها حينئذ ومثلها صغيرة لا تطبق الوطء فلا تلزم فطرتها على زوجها وأما الامة المزوجة التي زوجها معسر فان فطرتها تلزمها ويتحمله عنها سيدها بخلاف ما اذا كان موسرا فيجب عليه فطرتها ولو

وقبل دخول المسجد  
وان يلبس أنظف ثيابه  
وتهطيب والتياب البيض  
أفضل من غيرها وأن  
يدخل المسجد من باب  
جبريل فاذا دخله قصد  
الروضة الشريفة وهي  
ما بين القبر والمنبر وصلى  
تحية المسجد فيها والأفضل  
أن يصلي في مصلاه صلى  
الله عليه وسلم فان لم يتيسر  
فبغيره من جهة المنبر

زواج أمته بعدد لزمه فطرته ما قطعاً والثالث مكاتب كآية صحبة فلا تجب عليه ولا على  
 سيده لاستقلاله بخلاف المكاتب كآية فاسدة حيث تجب فطرته على سيده وإن لم تجب  
 عليه نفقته والرابع العبد في بيت المال والخامس العبد الموقوف ولو على معين كدرسة  
 ورباط ورجل والقن المملوك للمسجد فلا تلزم فطرة هؤلاء الثلاثة على أنفسهم ولا على غيرهم  
 لضعف ملك المكاتب وسيده منه كلاجني وليس للأخيرين مالك معين يلزم بها  
 وواجب الفطرة لكل واحد صاع من غالب قوت بلد المؤدى عنه وإن كان المؤدى  
 بغيرها من جنس واحد فلا يعض الصاع عن واحد فإن أعطى المزكى أعلى من غالب  
 قوت البلد جاز لأنه زاد خيراً ولا يجزئ أقل من صاع ولأنه صاع مكاتب ولرقيق مشترك  
 بين مؤسروهم وسرولهم لم يجزئ إلا بعض صاع بشرط أن يكون ذلك البعض ممتولاً فيجزئ  
 كل منهم أقل من صاع بقدر ما فيه مما يقتضي لزوم الزكاة ومن لزمه فطرة نفسه لزمه  
 فطرة من تلزمه نفقته تلك أو قرابة أو نكاح إلا أن يكون من تلزمه نفقته كافراً أو يكون  
 زوجة أبيه أو مستولدة أبيه حيث لزم الولد نفقته ما قلا تلزمه فطرته ما وإن لزمته نفقتهما  
 لأن الأصل في الفطرة والنفقة الأب وهو مؤسرو الفطرة لا تلزم المعسر بخلاف النفقة  
 فيحملها الولد لأن عدم الفطرة لا يمكن الزوجة من الفسخ بخلاف عدم النفقة أما من  
 لا تلزمه فطرة نفسه كالكافر فلا تلزمه فطرة من تلزمه نفقته نعم يلزم الكافر فطرة رقيقه  
 وقريبه وزوجته المسلمين بناء على أنها تجب ابتداء على المؤدى عنه ثم يحمّلها عنه المؤدى  
 ولا بد من نية الكافر وهي للتميز لا للتقرب \* (تمة) \* ويجب عليه عند ساره ببعض  
 الصبيان دون بعض تقديم نفسه فزوجته فإدمها بالنفقة أن كان دون الخادم بالاجرة  
 فولده الصغير فإيه فإمه فولده الكبير المحتاج فرقيقه وإنما قدم الأب على الأم هنا عكس  
 ما في النفقات لأن النفقات للحاجة والأم أحوج والفطرة لا سرف والأب أسرف لأنه  
 منسوب إليه ويشرف بشرفه فإن استوى جماعة في درجة كزوجات وبنين تخير فيخرج  
 عن شاء منهم \* (تنبيهات) \* وأوقات وجوب الزكاة أربعة الأول وقت إخراج المفسود  
 وتصفيته في الزكاز والمعدن وأما وقت وجوب إخراجها فعقب ذلك والثاني بدو صلاح  
 واستداد المحب كالأوبعض في المستنبت وأما وقت وجوب إخراجها فهو بعد الجفاف  
 والتنمية وغير ذلك والثالث الحول في الناض والنعم والتجارة والرابع أول ليلة العيد في  
 زكاة الفطر قال البجوري ويجوز إخراجها في أول رمضان ويستأن أن يخرج قبل صلاة  
 العيد لا تتأخر أن فعلت الصلاة أول النهار فإن أخرت استحب الأداء أول النهار ويكره  
 تأخيرها إلى آخر يوم العيد ويحرم تأخيرها عنه بلا عذر كغيبه ماله أو المستحقين لا كما تظن  
 نحو قرب كبحار وصالح فلا يجوز تأخيرها عنه لذلك بخلاف زكاة المال فإنه يجوز  
 تأخيرها له إن لم يشتد ضرر الخاضرين اه قال في المنهج وشرحه أداء زكاة المال  
 يجب فوراً إذا تمكن من الأداء كسائر الواجبات ويحصل التمكن بحضور مال غائب سائر  
 أو فارعه الوصول له أو مال مغضوب أو مجعود أو دين مؤجل أو حال تعذر أخذه  
 وبحضور آخذ للزكاة من أمام أو ساع أو مستحق ويجزئ الفلور وتنمية لمح و تبرؤ معدن

الشريف فإذا فرغ من  
 الصلاة جدد الله تعالى  
 وسأله أن ينفعه بهذه  
 الزيارة ويتغلبها منه ودعا  
 بما أحب لنفسه ولن يحب  
 للمسلمين ثم توجه إلى  
 المواجهة للزيارة فيقف  
 قبالة الوجه الشريف  
 ولذلك علامة معروفة  
 هناك فيستدير القبلة  
 ويستقبل الوجه الشريف  
 بخشوع وخضوع وأدب

وحده لو ملك من مهم ديني أو ديني كصلاة أو كل وبغدره على غائب قاربان سهل  
 الوصول له أو على استيفاء دين حال وبزوال حجر فليس إذا كانت الزكاة متعلقة بالذمة وأما  
 إذا كانت متعلقة بالعين فيخرجها حالا ولا يتوقف على زوال الحجر ويجب أدائها فوراً  
 أيضاً إذا تقررت أجرة قبضت لاصداق فلا يشترط تقريره بشطرا أو موت أو ووطه فان أخر  
 أداءها بعد التمكن وتلف المال كله أو بعضه ضمن بأن يؤدي ما كان يؤديه قبل التلف  
 لتقصيره بحسب الحق عن مستحقه وإن تلف قبل التمكن فلا ضمان لانتفاء نقصه  
 بخلاف ما لو أنفقه فان يضمن لتقصيره بالتلفه قال اسمعيل بن المقرئ في روض الطالب  
 وشيخ الاسلام في شرحه المسمى باسمي المطالب \* (فرع) \* وأن تلفت الثمرة قبل التمكن  
 من الاداء من غير تقصير بأفة سببية أو غيرها كسرقة قبل جفافها أو بعده لم يضمن كما  
 لو تلفت الماشية قبل التمكن من الاداء فاذا بقي منها دون النصاب أخرج حصته أي  
 قسمه لأن التمكن شرط للضمن لا للوجوب وخروج بقدره تقصير ما لو قصر كان وضعه في  
 غير حوز فيضمن اهـ وتجب نية في الزكاة كهذه زكاة أو فرض صدقة أو صدقة مالى  
 المقرضة ولا يكفي فرض مالى لانه قد يكون كفارة ونذرا لاصدقة مالى لانها تكون  
 نافلة ولا يجب تعيين مال مذكور عند الانحاج فان عينه لم يقع المخرج عن غيره وتلزم الولى  
 النية عن محجوره قال ابن حجر في شرح المنهاج ولو عزل مفدا الزكاة ونوى عند العزل  
 جاز ولا بضرقة تقدمها على التفرقة كالصوم لعسر الاقتران باعطاء كل مستحق ولأن القصد  
 من الزكاة سد حاجة مستحقها ولو نوى بعد العزل وقبل التفرقة أخاؤه أيضاً وان لم تقارن  
 النية اخذها كما في المجموع وفيه عن العبادى أنه لو دفع مالا نى وكسبه لفرقة تطوعاً ثم  
 نوى به الفرض ثم فرقه الوكيل وقع عن الفرض ان كان القابض مستحقاً أما تقدمها على  
 العزل أو اعطاء الوكيل فلا يحزى كاداء الزكاة بعد محول من غير نية اهـ ويجوز تجميل  
 الزكاة في المال محول بعد ملك النصاب وقبل تمام المحول لسنة فقط لا لاكثر منها وشرط  
 وقوع المجهول زكاة بقاء المالك بصفة الوجوب وبقاء القابض بصفة الاستحقاق الى تمام  
 المحول فان تغير كل منهما أو أحدهما قبل تمامه بردة أو موت أو تغير المالك بغيره أو زول  
 ملك عن حاله المجمل عنه أو تغير القابض بغير الزكاة المجمل أو اقرار برك وهو مجهول  
 النسب استرده المالك من القابض ان بين انه زكاة مجهول أو علمه القابض فان لم يبين  
 ذلك ولم يعلمه القابض لم يسترده لتغير بطله بترك الاعلام عند الدفع فيقع تطوعاً \* (خاتمة) \*  
 وشرط وجوب الزكاة أربعة أحدها حرية ولو لبعض بان ملك الأموال ببعضه المحرف لا  
 زكاة على رقيق ولو مكانها وثانيها اسلام فلا زكاة على كافراً صلى بمعنى انه لا يلزم أدائها  
 ولا قضائها كالصلاة والصوم وأما وجوب اخراج زكاة المرتد في التي وجبت عليه حال  
 رده فموقوف كملكه فان مات مرتداً بان لا زكاة عليه لتبين ان لا مال له بل جمعه في  
 أو أسلم زكى بالاضى في ردة الم يكن زكاة في رده فانه يجزئه كما لو أعلم عن الكفارة ف  
 وتكون نيته للامانة لا للاجادة وأما وجوب الاستقرار فيه بموقوف لان شرطه الاسلام  
 ولو فيما مضى ألتى وجبت قبل الردة فهى من الديون فتخرج من ماله حال رده قهر

فارغ القلب من علاتي  
 الدنيا ناظر الى أسفل  
 ما يستقبله ويسلم على  
 أفضل الخلق صلى الله  
 عليه وسلم بصوت يسمعه  
 الملاصق له من غير تشويش  
 وأقله السلام عليك  
 يا رسول الله صلى الله عليك  
 وسلم ومن شاء فليطول ثم  
 تخرجته عنه قدر ذراع  
 فسلم على أبي بكر الصديق  
 رضى الله عنه ثم يتأخر



عنه سواء أسلم بعد ذلك أم مات مرتدا وناله ما عين مالك فلا زكاة في مال بيت المال ولا مال  
جنسين موقوف لأجله لعدم تعيين المالك ومثله ربع الموقوف على جهة عامة دون  
الموقوف على جهة خاصة فتجب في ريعه لا في عينه ومن الجهة العامة الموقوف على امام  
المسجد أو مؤذنه لانه لم يرد به شخص معين وانما أريد به كل من اتصف بهذا الوصف  
ورابعها حول الا في ستة أمور لا قول في نابت والثاني في معدن والثالث في ركاز والرابع  
في زكاة فطر فاذا ولد له ولد قبل الغروب أخرج الزكاة عنه وان لم يحل فانه يزكى بحول  
أصله والسادس في ربح فانه يزكى بحول أصله أيضا سواء حصل بزيادة في نفس العرض  
كسمن حيوان وولد وثمرة أو بارتفاع الاسواق ولوباع العرض بدون قيمته زكى القيمة أو  
بأكثرها ففي زكاة الزائد منها وجهان أرجحهما الوجوب وحمل زكاة الربح بحول أصله  
ان لم ينض من جنس ما يقوم به كان اشتري متاعا سائيا درهم وحال عليه المحول وقيمته  
للمائة درهم ولم يبعه بل أمسكه عنده أو نض من غير الجنس في أثناء المحول كأن اشتري  
متاعا سائيا درهم وباعه بدنانير فزكى المائة بحول المائتين والابان صار السكل ناضا  
من الجنس في أثناء المحول وأمسكه الى آخر المحول أو اشتري به عرضا قبل تمامه زكى  
الزائد بحوله لا بحول أصله ويعتبر أيضا في وجوب الزكاة نصاب وتمكن من أدائها ولكن  
النصاب سبب لوجوبها لا شرط له وان تمكن شرط لضمائها لا استقراره لا لوجوبها فلو لم  
يوجد النصاب لم تجب الزكاة من أصلها بخلاف التمكن فانه شرط للضمن لا لأصل  
الوجوب فلو لم يوجد لم يضمن للأصناف حقهم وعليه يا غزفي قال انما مال وجبت زكاته  
ولم تخرج ولا أتم فالوجوب متوقف على وجود السبب وهو لك لنصاب لأعلى الشرط  
وهو ان تمكن من اخراجها ولا يعتبر في وجوب الزكاة نوع ولا عقل ولا رشد فتجب في مال  
صبي ومجنون وسفيه والمخاض بالخراج منه وليمه ان كان يرى أى يعتقد ذلك كشافعي  
وان لم يكن المولى عليه بر ما اذا العبرة بعقيدة المولى فاذا لم يخرجها وتلف المال قبل كمال  
المولى عليه سقطت عنه الا بخاطب بالخراج قبل كماله وضمن المولى ان قصر نعم ان كان  
تأخيره خوفا من تعزيم الحاكم الخفي له اذا بلغ المولى عليه وقدا با حنفية كان ذلك  
عذرا قال المولى له حينئذ ان يجمع ما وجب عليه من الزكوات الى السكل فان لم يمكن  
تأخير مخوف ذلك مثلا سوم عليه والله أعلم \* وهذا آخر ما سره الله تبارك وتعالى على  
خدمته هذه المقدمة الموضحة عند أهل الشريعة لكن لما كان الصوم ركنا من أركان  
الاسلام وقد تركه المصنف أردت أن أثبتة أى اكتبه بأذيال الخدمة ضاملا الى هذه  
المقدمة تبرك بها وتركها الحج وان كان كذلك كما لا على المطولات ولان له كتمه امستقلة  
معلومة بالنسك واشد الحاجة الى الصوم لانه أكثر وقوعا من الحج لكثرة افراد من  
يجب عليه الصوم وهذا أوان الشروع في المقصود بعون الملك المعبود فأقول وبالله  
توفيقى لأحسن طريق

\* (فصل) \* فيما يجب به الصيام (يجب صوم رمضان بأحد أمر خمسة أحياء بكمال  
شعبان ثلاثين يوما) أى من الرؤية في شعبان مثلا قالت عائشة رضى الله عنها كان

جهة عينه قدر ذراع أيضا  
فدسلم على عمر الفاروق أن  
المخطوب رضى الله عنه ثم  
رجع الى موقفه الاول  
فتبالة الوجه الشريف  
ويوسل به في حق نفسه  
ويستشفع به الى ربه سبحانه  
وتعالى ثم ينهز الى جهة  
رأس القبر الشريف  
ويستقبل القبلة فيكون  
القبر الشريف عن شمله  
ويدعو بما يحب لنفسه

رسول الله صلى الله عليه وسلم يحفظ في شعبان ما لا يحفظ في غيره هذا دليل على أن الكمال  
شعبان ثلاثين يوما من الرؤية لا من الحساب (وثانها برؤية الهلال) أي هلال رمضان  
(في حق من رآه وان كان فاسقا) ولا بد من رؤيته لملا ولا أثر لرؤيته نهارا لقوله صلى الله  
عليه وسلم صوموا الرؤية وافطروا الرؤية فان غم عليكم فأكلوا عدة شعبان ثلاثين يوما أي  
ليضم كل منكم وليفطر كل منكم قوله لرؤيته فيه استخدام لأن الضمير في الأول عائدا على  
هلال رمضان والثاني على هلال شوال قاله المدابغي واللام فيه بمعنى بعد أي بعد رؤيته  
كما قاله ابن هشام في المغني قوله وافطروا بقطع الهمة أي ادخلوا في وقت الفطر فافطروا  
للصبرورة كما في المصباح قوله فان غم بضم الغين أي استبرأ بالغمام والضمير عائدا على هلال  
رمضان ومثله اذا غم هلال شوال فكميل رمضان ثلاثين قاله السويدي والامارة الدالة  
على دخول رمضان كما بقا القناديل المعلقة بالمنابر وضرب المدافع ونحو ذلك مما سرت  
به العادة في حكم الرؤية (وثانها بثبوته) أي رؤية الهلال (في حق من لم يره بعدل شهادة)  
أي واحد وان كان الزائي حديد النصر نقله السويدي عن الشبرا منسي ولا بد من حكم  
الحاكم به فلا يكفي مجرد شهادة العدل ونحوه بالعدل الفاسق ونحوه بعدل الشهادة  
عدل الرواية كعبد وامرأة وتكفي العدالة الظاهرة وهي المرادة بالمستور واذا صحت برؤية  
عدل ثلاثين يوما أفطروا وان لم تر الهلال ولم يكن غيم ولا يرد لزوم الافطار بواحد لثبوت  
ذلك ضمنا إذا ثبت ضمنا لا يثبت به أصلا واعلم انه ثبت رمضان بشهادة  
العدل وان دل الحساب القطعي على عدم إمكان رؤيته كما نقله ابن قاسم عن الرملي وهو  
المعتمد خلافا لما نقله القليوبي فانه ضعيف فيحفظ قال ذلك كله المدابغي قال المبرغني  
ودليل الاكتفاء في ثبوته بالعدل الواحد ما صح عن ابن عمر رضي الله عنهما أخبرت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اني رأيت الهلال فصام وأمر الناس بصيامه اه قوله  
أخبرت رسول الله أي بلغنا الشهادة ويكفي في الشهادة أشهد أني رأيت الهلال وان لم يقل  
وان غدا من رمضان والمعنى في ثبوته بالواحد الاحتياط للصوم ومثله سائر العبادات  
كالوقوف بالنسبة للهلال ذي الحجة وهي شهادة حسبة بكسر الحاء أي لا خرجوا ثواب الدنيا  
فلا تحتاج إلى سبق دعوى قال المدابغي ولورجع عن شهادته بعد شروعه في الصيام  
أو بعد حكم الحاكم ولو قبل شروعه لم يهرم الصوم ويفطرون باتساق العدة وان لم يروا  
هلال شوال (ورابعها باخبار عدل رواية موثوق به) قال الزيايدي ومثله موثوق بزوجه  
وجاريتيه وصديقه (سواء وقع في القلب صدقة أم لا) قال الشرفاوي خلافا لما ذكره  
في شرح المنهع وان تبعه بعض الحواشي (أو غير موثوق به) كفاشق (ان وقع في القلب  
صدقة) ولذلك قال المدابغي عند قول الخطيب ويجب الصوم أيضا على من أخبره موثوق  
به بالرؤية ان اعتقد صدقة وان لم يذكره عند القاضي قوله موثوق به ليس بتبدل المد  
على اعتقاد الصدق ولو كان المخبر كافرا أو فاسقا أو رقيقا أو صغيرا ثم قال السويدي عند قول  
الخطيب ذلك أيضا قوله ان اعتقد صدقة ليس بغيره فادار على أحد أمرين كون المخبر  
موثوقا به أو اعتقاد صدقة اه قال الشرفاوي ولو رآه فاسق جهل محاسنكم فسقه جازله

ولا حياه والسابن وهكذا  
فعل كلما أراد ان زيارة  
وينبغي له لزوم الادب مدة  
اقائه بالمدينة وأن يحافظ  
على الاعتكاف في مسجده  
صلى الله عليه وسلم كلما  
دخله وعلى الصلاة فيه  
خصوصا مع الجماعة وأن  
يكثروا الصوم والصدقة  
وتلاوة القرآن وأنواع  
العبادة وأن يزور أهل  
البيع خصوصا يوم الجمعة

الاقدام على الشهادة بل وجب أن توقف ثبوت الصوم عليها (وخامسها ينظر دخول  
 رمضان بالاجتهاد فيمن اشتبه عليه ذلك) بأن سكان أسير أو مجنون أو غيرهما قاله  
 المدايني قال البيجوري فلواشتبه عليه رمضان بغيره لنحو حبس اجتهاد فان ظن دخوله  
 بالاجتهاد صام فان وقع فأداء والا فان كان بعده فقضاء وان كان قبله وقع له نقلا وصاهه  
 في وقته ان أدركه والاقضاء اه فتلخص أن سبب وجوب الصيام خمسة اثنان على سبيل  
 العموم أي عموم الناس وهما استكمال شعبان ثلاثين يوما وثبوت رؤية الهلال ليلة  
 الثلاثين من شعبان عند حاكم وثلاثة على سبيل الخصوص أي خصوص الناس وهو الباقي  
 من الخمسة \* (تنبيه) \* ولا يحل الصوم ولا يجوز بقول المنجم وهو من يعتقد أن أول الشهر  
 طلوع النجم الفلاني لكن يجب عليه أن يعمل بحسابه وكذلك من صدقه كالصلاة فانه  
 اذا اعتقد دخول وقت الصلاة فانه يعمل بذلك ومثل المنجم الحاسب وهو من يعتمد أي  
 بتكليف أو بمسك من زل القمر في تقدير سيره ولا عبرة بقول من قال أخبرني النبي صلى الله  
 عليه وسلم في انهم أن الليلة أول رمضان لغتضبط الراي لا للشك في تحقق الرؤية  
 أن تحقق الرؤية \* (فرع) \* وذا رؤي الهلال بمحسب لم يحكمه محسبا قريبا منه ويحصل  
 الغرض بالتحسب المانع أن يكون غروب الشمس والكوكب وطلوعها في البلدين في  
 وقت واحد هذا عند علماء الفلك والذي عليه الفقهاء أن لا تكون مسافة ما بين  
 اثنين أربعة وعشرين فرسخا من أي جهة كانت واعلم أنه متى حصلت الرؤية في  
 البلد اتسرى في رؤيته في بلد الغرض دون عكسه ولو سافر من صام إلى محل بعيد من  
 محل رؤيته وافق هله في الصيام آخره فلو عيّد قبل سفره ثم أدركهم بعده صامين أمسك  
 معهم وان تم العيّد ثلاثين ليلة صام منهم أو سافر من البعيد إلى محل الرؤية عيّد  
 معهم وفي يومان صام ثمانية وعشرين وان صام تسعة وعشرين فلا قضاء وهذا  
 الحكم لا يختص بالصوم بل يجري في غيره أيضا حتى لو صلى المغرب بمحل وسافر إلى بلده  
 فوجد أنه لم تغرب وجبت الاعادة

ولشهداء بأحد وأفضله  
 يوم الخميس ومسجد قباء  
 وأفضله يوم السبت وبقية  
 المشاهد بالمدينة وهي  
 مشهورة هناك فاذا أراد  
 السفر ودع المسجد  
 الشريف وفعل مثل  
 ما فعل أول الدخول وسأل  
 الله تعالى أن لا يجعل  
 هذا آخر العهد بزيادة  
 هذا النبي الأعظم صلى الله  
 عليه وسلم

\* (فصل) - في شروط صحة الصوم (شروط خمسة) أي الصوم سواء كان فرضا أو نفلا  
 (أربعة أشياء) أحدها (البلاء) أي في المحال فلا يصح من كافر أصلي ولا مرتد (و) ثانيها  
 (عقل) أي أنه يخرج به عن الجنون ونحوه والصبي اذا لم يميز عنده وليس المراد به العقل  
 الطبيحي لانه لا يخرج به حينئذ الصبي (و) ثالثها (نقاء من نحو حيض) كنفاس وولادة  
 ولو لعنة أو خضعة وان لم ترده لم يحرّم على الحائض والنفساء الامساك بنية الصوم والا  
 فلا يجب تعاطي مفطر وكذا في الحيض اذا تم الفاء بعدم النية واعلم أن هذه الشروط الثلاثة  
 تعتبر وجوبية في جميع المبررات فلو ارتد أو زال تميزه بمجنون أو وجد نحو الحيض في جزء  
 منه لم يفسد صومه (و) رابعها (عند) أي أن يكون الوقت تابلا للصوم فلا يصح صوم من لم  
 يعلم ذلك بأن ظل عدم دخوله في شهر رمضان عند الوقت الذي لا يقبل الصوم هو  
 انقضاء يوم التشرين في وهي ثلاثة عشر يوما الاضحى

\* (فصل) - في شروط حرث العمره (سبعة وجوبية) أي صوم رمضان (خمس أشياء)

أحدها (اسلام) أى ولو فيما مضى فيشمل المرتد لأنه مخاطب بالاداء كالمسلم لسبق اسلامه  
(و) ثانيها (تكليف) أى بلوغ وعقل فلا يجب الصوم على صبي ومجنون ومغنى عليه  
وسكران أما القضاء فيجب على السكران سكرامستغرقا والمغنى عليه مطلقا أى سواء تعدى  
الاغماء أولا لكن على الفور عند التعدى وعلى التراخي عند عدمه بخلاف الصلاة لا يجب  
عليه قضاؤها الا اذا كان متعذبا باغماؤه ويجب على المجنون عند التعدى (و) ثالثها  
(اطاقة) أى قدرة للصوم فلا يجب على من لا يطيقه لكبرا أو مرض يبيح التيمم (و) رابعها  
(صحّة) فلا يجب على مريض قال في شرح المنهج ويباح تركه بنية الترخيص لرض يضر  
معه صوم ضررا يبيح التيمم وان طرأ على الصوم ثم امرض ان كان مطبقا فله ترك النية أو  
مقطعا فان كان بوجد وقت الشروع فله تركها والا فان عاد واحتاج الى الافطار أفطر  
ثم قال الزيادى وأفتى الاذرى أخذا من هنا أنه يلزم المحصدين أى ونحوهم تبيدت النية  
كل ليلة ثم من لحقه منهم مشقة شديدة أفطر والا فلا (و) خامسها (اقامة) فيباح ترك  
الصوم لسفر قصير بنية الترخيص فان تضرره فالفطر أفضل والا فالصوم أفضل قال  
الزيادى وذلك بأن يفارق ما شرط مجاوزته في صلاة المسافر قبل الفجر بقينا فلونوى ليلا  
ثم سافر وشك أسافر قبل الفجر أو بعده لم يفطر ويستثنى من ذلك مديم السفر فلا يباح له  
الفطر لانه يؤدى الى اسقاط الوجوب بالكيفية وانما يظهر جواز الفطر فيمن يرجو اقامة  
يقضى فيها قاله السبكي واعتمده شيخنا الرملى اهـ

\* (فصل) \* فى أركان الصوم (أركانه) أى الصوم فرضا كان أو نفلا (ثلاثة أشياء) قال  
الزيادى هذا هو المشهور وجعلها فى الانوار أربعة والرابع قابلية الوقت للصوم اهـ  
أحدها (نية ليلا لكل يوم فى الفرض) ومحلها القلب ولا بد أن يستحضر حقيقة الصوم  
التي هى الامساك عن المفطر جميع النهار مع ما يجب فيه من كونه عن رمضان مثلا ثم  
يقصد ايقاع هذا المستحضر ولا تنكفى النية باللسان دون القلب كما لا يشترط التلفظ بها  
قطعا لكنه يشدب ليعاون اللسان القلب ويعلم من كون محلها ما ذكر أنه لو نوى الصوم  
بقليه فى أثناء الصلاة صحّت نيته قال الزيادى فلونوى ليلة أول رمضان صوم جميعه لم  
يكف لغبر اليوم الا قول لكن ينبغي له ذلك ليحصل له صوم اليوم الذى نوى النية فيه عند  
مالك كما يستلزم أن ينوى أول اليوم الذى نسيها فيه فيحصل له صومه عند أى حنيفة  
وواضح أن محله ان فلدولا كان متلبا بعد ادة قاسدة فى اعتقاده وهو حرام ولو شك هل  
وقعت نيته قبل الفجر أو بعده لم يصح لأن الاصل عدم وقوعها ليلا اذا الاصل فى كل حادث  
تقديره بقرب زمن بخلاف ما لو نوى وشك هل طلع الفجر أو لا يتم نوى فانه يصح للتردد فى  
النية قوله فى الفرض خرج به النفل فيكفى فيه نية بالنهاية قبل الزوال بشرط انتفاء المنافى  
قبل النية كالأكل وجوع وكفروحيض ونفاس وجنون والا فلا يصح الصوم قال فى شرح  
المنهج فقد دخل صلى الله عليه وسلم على عائشة ذات يوم فتعال هل عندكم شئ قالت لا قال  
فانى اذن أصوم قالت ودخل على يوما آخر فقال أعندكم شئ قلت نعم قال اذن أفطروا  
كنت فرضت الصوم رواء الدارقطنى والبيهقى وخرج بالمنافى للصوم ما لا ينافيه قال

\* (خاتمة) \*

ينبغي لكل شخص أن  
يقصد جميع أعماله  
وجه الله تعالى فقط حتى  
يكون من المخلصين والا  
فهو من أهل الربا الذين  
يأعيب بهم الشيطان ولا  
يحدون لأعمالهم ثوابا يوم  
الزقاة وأن يحسن المعاملة  
مع جميع الخلق فى جميع  
أمور الدنيا والدين ليكون  
سليم العاقبة اذ اتقى الله  
تعالى وأن يدوم على

الرملي ولو أصبح ولم ينو صوما ثم تضرع ولم يبالغ فسبق ماء المضمضة الى جوفه ثم نوى صوم  
تطوع صح وكذا كل ما لا يبطل الصوم كالأكره على الأكل والشرب قال النووي وهذه  
مسئلة نفيسة وقد ظلت تهاسن حتى وجدت ما لله الحمد ومثل ذلك ما اذا بالغ لازالة نجاسة  
فه أو أنفقه فسبغه الماء فاته لا يضر وقوله في الغرض ولو نذرا أو قضاء أو كفارة أو كان  
الناوى صديا أو أمر به الامام في الاستسقاء وليس لنا صوم نفل يشترط فيه التبييت الا  
صوم الصبي قبل غزبه ويقال لنا صوم نفل يشترط فيه تبييت النية قوله ليلا أي بين الغروب  
وطلوع الفجر ودليل وجوب ايقاع النية ليلا بمعنى وجوب التبييت قوله صلى الله عليه  
وسلم من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له رواه الدارقطني أي من لم يبيت نية الصيام  
قبل الفجر فلا صيام له صحيح والمراد بتبييتها ايقاعها في جزء من أجزاء الليل من الغروب  
الى الفجر وقوله صلى الله عليه وسلم من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له قوله لم يجمع  
بضم الياء وسكون الجيم أو بفتح الياء والميم معناه من لم يعزم على الصيام فينويه وأقل النية  
في رمضان نويت الصوم غدا من رمضان فلا بد من الاتيان بقوله من رمضان لان  
التعيين شرط في نية صوم الغرض ولا يحصل الا بذلك لا بمجرد ذكر الغدا فان جمع بينهما  
كان أكمل فالغدا مثال للتبييت ولا يجب التعرض له ولا يحصل به تعيين ورمضان مثال  
للتعيين ولا يشترط التعرض للفرضية ولا الاداء ولا الاضافة الى الله تعالى ولا تعيين السنة  
فان عنها وخطأ فان كان عامدا عالما لم يصح لتلاعه وان كان ناسيا أو جاهلا صح  
وأكملها أن يقول نويت صوم غدا عن أداء فرض رمضان هذه السنة باضافة رمضان  
الى اسم الإشارة لتكون الاضافة معينة لكونه رمضان هذه السنة ويستأن أن يقول بعد  
ذلك آمنا واحمنا بالله تعالى ولو تسحر ليصوم أو شرب لدفع العطش عنه نهارا أو امتنع  
من الأكل أو شرب أو الجماع خوفا من طلوع الفجر كان نية أن خطر الصوم به باله بصفاته  
لشرعيه يتضمن قصد انصوم منها (و) ثانيا (ترك مفطر) من وصول عين المنفذ مفتوح  
من جوف كمنه اول طعام وان فل كسمسة ونقطة ماء وادخال شيء في الفم أو في مخرج  
غيره كادخال عود في أذن أو جراحة ومن استسقاء لقوله صلى الله عليه وسلم من ذرعه القيء  
أي غلبه وهو صائم فادس عليه قضاء ومن استسقاء فله قضاء رواه ابن حبان وغيره ومن  
ارخال كل الحشوة أو قدرها من فاندھا فلا يفطر يادخال بعضها بالنسبة للواطئ وأما  
الموطوء فيفطر يادخال البعض لانه قد وصلت عين جوفه فهو من هذه الجهة لا من جهة  
الوطء ومن انزال المني بلس بشهوة كالوطء بلا انزال بل أولى لان الانزال هو المقصود  
بالوطء ولا يفطر بالانزال في نوم أو بظن أو فكر أو ناس بلا شهوة أو ضم امرأة الى نفسه بباطل  
(ذاكرا) للصوم (مختارا غير جاهل معذور) ويفطر الصائم شيء من ذلك اذا تعذر واختار  
وعلم بتحريره أو جاهل غير معذور ولا يفطر بذلك مع نسيان أو أكره أو كان جاهلا بالتحريم  
معذورا بأن قرب عهده بالاسلام أو نسا أبعدا عن العلماء ومع غلبة القيء فلا استسقاء مفطرة  
وان علم أنه لم يرجع شيء الى جوفه بها فهي مفطرة لعينها لا لعود شيء من القيء (فروع) \*  
وبني الاحترار حالة الاستنجاء لانه متى أدخل طرف أصبعه دبره أفطر ولو أدنى شيء من

الوضوء ما استطاع ويكثر  
من ذكر الله تعالى وتلاوة  
القرآن في جميع الاوقات  
خصوصا أول النهار وآخره  
وأول الليل وآخره وأن  
يكثروا صلاة النافلة  
والاستغفار خصوصا آخر  
الليل ومن الصلاة على  
النبي صلى الله عليه وسلم  
خصوصا يوم الجمعة وليأتها  
ومن الدعاء خصوصا في  
الاسفار ومجامع الخير

رأس الاغلة وكذا لو فعل به غيره ذلك باذنه ومثله ما لو أدخلت الاتي أصبعها فخرجها حالة  
 ذلك فأفطرت اذ لا يجب عليها الا غسل ما ظهر ولو طعن نفسه أو طعنته غيره باذنه فوصل  
 السكين جوفه أو أدخل في أحليله أو أذنه عودا فوصل الى الباطن أفطر والاحليل بكسر  
 الهمزة يخرج اللبن من الثدي ويخرج البول أيضا هذا ان لم يتوقف خروج نحو الخارج على  
 ادخال أصبعه في دبره والا أدخله ولا فطر قال الا جمهوري على الخطيب ومثل الاصبح  
 غائط خرج منه ولم ينفصل ثم ضم دبره فدخل منه شيء الى داخله فيفطر حيث تحقق دخول  
 شيء منه بعد بروزه لانه خرج من معدته مع عدم حاجته الى الضم وبه يفارق مقعدة المبسور  
 أفقي بذلك شيخنا العلامة منصور الطبلاوي ولو كان برأسه مأمومة أي شجرة فوضع  
 عليها دواء فوصل خبطة الدماغ أفطروا ان لم يصل باطن الخريطة ومثل ذلك الامعاء أي  
 المصارين فلو وضع على جائفة بطنه دواء فوصل جوفه أفطروا ان لم يصل باطن الامعاء  
 قال شيخنا أحمد النجراوي والجائفة هي الجرح المتصل بالباطن اعلم ان من العين الدخان  
 الحادث الآن المسمى بالتمتن لعن الله من أحدثه فانه من البذخ القبيحة فيفطر به وقد أفقي  
 الزبادي أولا بانه لا يفطر لانه اذا لم يكن يعرف حقيقته فلما رأى أثره بالموصلة التي يشرب  
 بهار جع وأفقي بانه يفطر ولو خرجت مقعدة المبسور ثم عادت لم يفطر وكذا ان أعادها على  
 الاصح لا يضطراره اليه ولو أصبح وفي فيه خيط متصل بجوفه فعرض عليه الصوم والصلاة  
 لبطلانه بابتلاعه لانه أكل عمدا ونزعه لانه استقاء وطلانه بابقائه لا تصال به نجاسة  
 اماطن قال الزركشي وجب عليه نزعه أو ابتلاعه محافظة على الصلاة لان حكمها أغلظ من  
 حكم الصوم لقتل تاركها دونها ولهذا لا تترك بالعذر بخلافه به هذا اذا لم يتأت له قطع  
 الخيط من حد الظاهر من الفم فان تأتى وجب القطع وابلع ما في حد الباطن وأخرج ما في  
 حد الظاهر وادار اعي مصلحة الصلاة فيبني أن يتلع الخيط ولا يخرج له لئلا يؤدي الى  
 تنجيس فيه قال الزبادي والباطن من المخلق يخرج الهمزة والهاء دون الحاء المعجمة وكذا  
 المهمة عند النوى انتهى ولو أدخل دبره أو أذنه عودا وأصبح صائما ثم أخرجه بعد  
 الفجر لم يفطر لانه لم يشبه الاستقاء بخلاف الخيط كما مر ولو شرب الخمر ليلا وأصبح صائما لم  
 تحب عليه الاستقاء على المعتمد وليس من الاستقاء قطع النخامة من الباطن الى الظاهر  
 فلا يضر على الاصح مطلقا سواء وقعها من دماغه أم من باطنه لتكرار الحاجة اليه فيرخص  
 فيه أما لو نزلت من دماغه بنفسها واستقرت في حد الظاهر أو كان بقلبه سعال فيرتقى ذلك  
 فلا بأس به جز ما أوبق في محله فكذلك فان ابتلعها بعد خروجها واستقرت في ذلك  
 المحذ أفطر خروفا لما لطلب منه حينئذ أن يقطعها من مجراها ويحجها ان أمكن حتى لا يصل  
 منها شيء الى الباطن ومن الاستقاء ان راج ذبابة وصلت الى مخرج الحاء المهمة فيفطر  
 بذلك مطلقا ويجوز ان يخرجها مع الغضاء ان ضربه بقاؤها ثم اعلم أن الاستقاء بيده أو يمس  
 زوجته أو جاريته يفطر به ولو بجائل حيث كان عامدا على المسحاة أو محبلا لا فطار بلمس  
 البشرة اذا كان الملموس ينقض لمسه الوضوء ولو فرجاه انا حيث بقي اسمه اما لا ينقض  
 لمسه ذلك كحرمة فلا يفطر بلمسه وان أنزل حيث فعل ذلك للشفقة والكرامة بخلاف

وعند شدة الكرب ومن  
 الصيام خصوصا في الايام  
 الفاضلة كالاشهر الحرم  
 ويوم عاشوراء وعشر ذي  
 الحجة والاثنين والخميس  
 وأن يجعل الخوف من  
 الله تعالى نصب عنه على  
 الدوام فانه سبب لتحصيل  
 كل خير والبعد عن كل سوء  
 ولا ييأس من رحمة الله  
 فان اليأس من الكائن  
 وأن يتوب توبة صحيحة



ما إذا فعل ذلك بشهوة ومثل ذلك العضو المبان فلا يفطر ببلسه ولو بشهوة سواء كان بجائله  
أم لا ولا ينقض لمسه الوضوء إلا مرد الجبل فلا يبطل صوم من أنزل ببلسه وإن كان بشهوة  
وبلا حائل لأنه ليس محلا للشهوة بخلاف المحرم فإنها محل لها في الجملة ثم اعلم أن الواطئ  
إن علت عليه المرأة ولم يحصل منه حركة ولم ينزل لم يفطر أما إذا أنزل فإنه يفسد صومه  
كالأنزال بالباشرة فيمادون الفرج ويبطل به صوم كل من الفاعل والمفعول به وإن لم  
يحصل دخول لجميع المحشفة لأنه يصدق عليه وصول عين إلى جوفه ولا كفارة على الرجل  
لعدم الفعل بل على المرأة فقط وتفطر المرأة إذا دخلها ذكر أمبانا وعكسه ولا شيء على  
صاحب الفرج المبان من ذكر أو أنثى خلافا لما توهمه الأغنياء من الطلاب (و) ثالثها  
(صائم) قال السوي في عدا الصائم هناركا لعدم وجود صورة للصوم في الخارج كما في نحو  
البيع بخلاف نحو الصلاة اه أي لأن لها صورة في الخارج يمكن تعقلها وتصورها بدون  
تعقر مصل

\* (فصل) في بيان ما يجب به الكفارة وما يذكر معها \* (ويجب مع القضاء للصوم  
الكفارة العظمى والتعزير على من أفسد صومه في رمضان يوما كاملا بجماع تام آثم به  
للصوم) أي لاجله فقط فلا كفارة على من أفسده بغير جماع ككل واستثناء ومثل ذلك  
ما لو أفسده بجماع مع غيره فلا كفارة عليه سواء تقدم ذلك الغير على الجماع أو قاربه فتسقط  
الكفارة تقدم للمانع على المتعزى ولا كفارة بضاع على من أفسده بجماع في غير رمضان  
كأنذر وقضاء ولا على مسافر سفر قصر بديع الفطر فطر بالزنا لأن أئمه ليس للصوم وحده  
بل له مع الزنا أن لم ينوب نظره الترخص أي ارتكاب الرخص إذا فطر لا يساح إلا بملك  
النسبة فإن نوى ذلك كان أئمه للزنا وحده لا للصوم لأن الفطر حائز ولا كفارة على كلاً من المالكين  
بخلاف من أصبح مقيما ثم سافر ووطئ فتلزمه الكفارة بقوله تام وقد ذكره الغزالي  
للاحتراز عن المرأة فإنه لا يلزمه الكفارة لأنها تفطر بمجرد دخول بعض المحشفة فإله  
المحصنى قال السوي في قوله آثم بالمد بصيغة اسم الفاعل انتهى والمحاصل أن شروط وجوب  
الكفارة أحد عشر الأول الواطئ فخرج به الموطوء فلا تجب عليه الثاني وطء مفسد فلا  
تجب إلا إذا كان الوطء مفسدا بأن يكون من عامدا إذا كره للصوم مختار عالم بتحريمه وإن  
جهز وجوب الكفارة أو من جاهل غير معذور الثالث إفساد صوم خرج به الصلاة  
والاعتكاف فلا تجب الكفارة بإفسادهما الرابع أن يفسد صوم نفسه خرج به ما لو  
أفسد صوم غيره ولو في رمضان كان وطء مسافرا ونحوه امرأته ففسد صومها الخامس في  
رمضان وإن انفرد بالرؤية أو أخبره من يثق به أو من اعتقد صدقه السادس بجماع ولو  
لواط أو آتيان بهيمة أو ميت وإن لم ينزل قاله الزيادة السابع أن يكون آثما بجماعه فخرج  
به ما لو كان صبي أو كذا لو كان مسافرا أو مريضا أو جاهعا بنية الترخص فإنه لا آثم عليه  
الثامن أن يكون أئمه لاجل الصوم فقط التاسع أن يفسد صوم يوم ويعبر عنه باستمراره  
هلا للصوم بقية اليوم فخرج ما لو وطئ بلا عذر ثم حن أو مات في اليوم لأنه بان أنه لم يفسد  
صوم يوم العاشر عدم شبهة فخرج ما لو وطئ وقت الوطء بقاء الليل أو دخوله أو شق في

كل ما وقع منه ذنب فإنه  
تعالى يحب التوابين وأن  
يلزم تقوى الله تعالى في  
جميع أحواله الظاهرة  
والباطنة فإن الله يحب  
المتقين وأن يبعد عن أذية  
المخلق وعن التسبب فيها  
بغير حق وأن يخاص نفسه  
ما استطاع من حقوق  
الله تعالى وحقوق الخلق  
قبل خروجه من الدنيا ولو  
بالمساحة من أهلها

أحدهما قبل نهار أو أكل ناسيا وظن أنه أفطر به ثم وطئ حامدا الحادى عشر كون  
الوطء يقينا في رمضان خرج به ما لو اشتبه الحال وصام بتحرأى باجتهاد ووطئ ولم يبين  
الحال فلا كفارة عليه والكفارة اعتناق رقبة مؤمنة بلا عوض سليمة عن عيب يخل بالعمل  
ليقوم بكفايته فإن عجز عن الرقبة وجب صوم شهرين متتابعين وينقطع التتابع  
بالأفطار ولو بعد الزوال نحو حوض فإن عجز عن صومهما وجب أطعام ستين مسكينا لكل  
منهم مدم من غالب قوت البلد المجزئ في الفطرة (ويجب مع القضاء الإمساك للصوم في  
سنة مواضع الأول في رمضان لا في غيره) كمنذرو قضاء وكفارة (على متعدية فطره) لتعديده  
بإفساده قال الشرقاوى ولو شرب خمر بالليل وأصبح صائما فصرضا فتد تعارض عليه  
واجبان الإمساك والتقوى فبراعى حرمة الصوم فيما يظهر للاعتناق على وجوب الإمساك  
فيه والاختلاف في وجوب التقوى على الصائم أما بالنقل فلا بعد عدم وجوب التقوى وإن  
جاز محافظة على حرمة العبادة (والله أنى على تارك النية ليلا في الفرض) لتقصيره حقيقة  
أن تعمد الترك أو حكما لم يتعمده كأن كان ناسيا أو جاهلا لأن ذلك يشعر بتترك الإهتمام  
بأمر الله فهو ضرب تقصير أى فيجب عليه الإمساك ويجب عليه بعد ذلك القضاء فورا  
أن تعمد تركها والأفلا وله تقليد أى خفيفة في نهارا (والثالث على من تسحر طائفا  
بقاء الليل فيه أن خلافه) لتقصيره خفيفة أن كان بغیر اجتهد والافحكا (والرابع على من  
أفطر طائفا الغروب في نهارا) كما يقع لأن كثيرا بسبب جهل المقاتبة قاله  
الشرقاوى (والخامس على من بان له يوم ثلاثي شعبان أنه من رمضان) لأنه كان يلزمه  
الصوم لو علم حقيقة الحال ثم ان ثبت قبل نحووا كلهم ندب لهم بنية الصوم بخلاف المسافر  
إذا قدم بعد الاقطار لأنه يباح له الأكل مع العلم بأنه من رمضان قاله الرملى (والسادس  
على من سبقه ماء المسالعة من مضمضة واستنشاق) لتقصيره بها بخلاف عصى ببلغ مفطرا  
ومجنون أفاق وكافر أسلم ومسافر ومريض زال عذرهما بعد الفطر لا يجب عليهما الإمساك  
بل يسقط إذا تقصير منهم ولا يجب على الصبي القضاء أما لو بلغ صائما فيجب إتمامه ولا  
قضاء أيضا لصيرورته من أهل الوجوب في أثناء العبادة فأنشبه ما لو دخل في صوم تطوع  
ثم نذر إتمامه ولو جامع بعد بلوغه لزمته الكفارة وكذا المسافر والمريض إذا زالا عذرهما  
صائمين فيجب إتمام عليهما كالصبي ولحقة صومهما ثم المساك ليس في صوم وان  
أنيب عليه فلوار تكب محظورا كالجماع فلا شئ عليه سوى الاثم أى لا كفارة ولو ارتكب  
مكروها كسواك بعد الزوال ومبالغة مضمضة كرهه في حقه ذلك كالصائم وأما فاقد  
الطهورين فهو في صلاة شرعية والفرقان المفقود هنا ركن وهناك شرط وإنما أنيب  
المسك مع أنه ليس في صوم لأنه قام بواجب خوطب به فتوابعه من تلك الجهة لا من جهة  
الصوم

وليوص بذلك إذا لم يتمكن  
منه في حياته وليكن  
حريصا على المعدن  
معاصي الله تعالى كالكذب  
وشهادة الزور والایمان  
الفاجرة والمخوض في  
أعراض الناس والافساد  
فيما بينهم والمسد وغير  
ذلك وليبواظب على طاعة  
مولاة وبشغلها أوقاته  
بأية الموت وهو على حالة

\*( فصل ) \* فيما يفسد به الصوم \* ( يبطل الصوم بردة ) وهي رجوع عن الاسلام الى  
الكفر ( وحيض وفجاس أو ولادة وجنون ولو ) كان ذلك ( لحظة وبانجاء وسكر تعدى  
به ان عسا ) أى كل منهما ( جميع النهار ) قال المدابغى فالماصل ان الردة والمجنون

والحيض والنفاس والولادة متى طرأ واحد منها في أثناء اليوم ولو لحظة فيمنع الصحة وان  
النوم لا يضر فلا يمنع الصحة ولو استغرق اليوم وان الاغماء والسكران استغرقا اليوم متعا  
الصحة والا فلا فتأمل واعلم أن المنع عليه إذا أفاق قضى الصوم مطلقاً أي سواء تعدى  
باغمائه أم لا بخلاف الصلاة لا يجب عليه قضاؤها إلا إذا كان متعباً باغمائه ومثله في  
هذا التفصيل السكران انتهى طوخي أي يجب على السكران قضاء الصوم ان تعدى  
سكره والا فلا انتهى فعلم من هذا أن تقييد السكر بالتعدى في المتن تبعاً لما في الارشاد هو  
قيد لجوب القضاء فقط دون قيد الا تقال وعبارة الرمي مع متن المنهاج والاظهر أن  
الاغماء لا يضر إذا أفاق لحظة من نهار أي لحظة كانت اكتفاء بالنية مع الافاقة في جزء  
لانه في الاستدلاء أي الغلبة على العقل فوق النوم ودون المجنون فلو قلنا ان المستغرق  
منه لا يضر كالنوم لا لمحقنا الاقوى بالاضعف ولو قلنا ان اللحظة منه تضر كالمجنون  
لا لمحقنا الاضعف بالا قوى فتوسطنا وقلنا ان الافاقة في لحظة كافية اه وفهم من قوله  
أي لحظة كانت أنه يكتب في باقاة المنع عليه أو السكران مع طلوع الفجر أو الغروب لانه  
يصدق على ذلك أنه لحظة من نهار كما قاله الشرفاوى ثم اعلم أن الحائض والنفساء اذا زال  
عذرهما يستحب لهما الامساك كغيرهما من المريض ونحوه كما قاله الزنادي

**\* (فصل في اقسام الافطار في رمضان وأحكامه \* (الافطار في رمضان) أي بسببه**  
باعتبار الحكم (أربعة أنواع واجب كما في الحائض والنفساء) ولو من علقه أو مضغته أو بلا  
بلل (وجائز كما في المسافر) سفر قصر (والمريض) اعلم أن للمريض ثلاثة أحوال فان  
توهم ضرراً يوجب له التيمم كره له الصوم وجاز له الفطر فان تحقق الضرر المذكور ولو بغلبة  
ظن وانتهى به العذر الى الهلاك وذهب منفعة عضو من عليه الصوم ووجب عليه  
الفطر فاذا استمر صائم حتى مات مات عاصياً فان كان المرض خفيفاً كصداع ووجع أذن  
وسن لم يجز ان يفطر الا أن يخاف الزيادة بالصوم \* (فائدة) \* يباح الفطر في رمضان لستة  
نفسه فرده المريض والشيخ الهرم أي الكبير الضعيف والحامل ولو من زناً أو شبهة ولو بغير  
آدمي حيث كان معصوماً والعطشان أي حيث لحقه مشقة شديدة لا تحت حمل عادة عند  
الزيادي أو تبيع التيمم عند الرمي ومثله المجائع وللرضعة ولو مستأجرة أو متبرعة ولو لغير  
آدمي ونظمها بعضهم من بحر الوافر فقال

إذا ما صمت في رمضان صمه \* سوى ست وفيه القضاء

فسين ثم ميم ثم شين \* وحاء ثم عين ثم راء

والسين للمسافر والميم للمريض والشين للشيخ الهرم والماء للحامل والعين للعطشان والراء  
للرضعة (ولا ولا) أي ليس بواجب ولا جائز ولا محرم ولا مكروه (كما في المجنون ومحرم كن  
أنه قضاء رمضان مع تمكنه) بأن كان مقيماً صحيحاً (حتى ضاق الوقت عنه وأقسام الافطار)  
باعتبار ما يلزم (أربعة) رضاء ما يلزم فيه القضاء والغذية وهو اثنان الاوّل الافطار مخوف  
على غيره) كالا فطار لا تقاذ حيوان محترم آدمي أو غيره مشرف على هلاك بغرق أو غيره  
والثاني رضاء ما يلزم (أربعة) رضاء ما يلزم فيه القضاء والغذية وهو اثنان الاوّل الافطار مخوف

مرضية فيلقى الله تعالى  
وهو راض عنه (نسأله)  
سبحانه وتعالى وتوسل  
اليه سبحانه أكرم خلقه عليه  
أن يعاملنا برضاه عنه في  
الدنيا والآخرة خصوصاً  
عند قبض أرواحنا وفي  
قبورنا ويوم الفزع الأكبر  
مع أصولنا وفروعنا  
وحواشي الدنيا وأنسابنا  
وأحبينا وأسلمين الأحياء  
منهم والميتين سبحانه

أو متبعة فلا تتعدّد الفدية وإن تعدّد الحمل والرضع فإن أفطر مخوف على نفسه أو مع غيره فلا فدية كالمرضى (والثاني الإفطار مع تأخير قضاء) شيء من رمضان (مع إمكانه حتى يأتي رمضان آخر) بخبر من أدرك رمضان فأفطر لمرض ثم صح ولم يقضه حتى أدركه رمضان آخر صام الذي أدركه ثم يقضى ما عليه ثم يطعم عن كل يوم مسكيناً رواء الدار قطنى والبهيقي فخرج بالامكان من استمر به السفر أو المرض حتى أتى رمضان آخر أو أخره لنسيان أو جهل بحرمة التأخير وإن كان مخالطاً للعلماء مخفاه ذلك لا بالفدية فلا يعذر بجهله بها نظيره من علم حرمة التخنخ وجهل المطلق به واعلم أن الفدية تتكرر بتكرير السنين وتستقر في ذمة من زمته قال في شرح المنهج فلو أخر القضاء المذكور أى قضاء رمضان مع تمكنه حتى دخل رمضان آخر فبات أخرج من تركته لكل يوم مدين مد للفقوات ومد للتأخير إن لم يصم عنه والواجب مد واحد للتأخير (وثانيهما ما يلزم فيه القضاء) تداركاً لمساقت (دون الفدية) لأنه لم يرد نص بوجودها على من دخل تحت هذا القسم (وهو يكثر كغنى عليه) وناس للنسبة ومتعدّد بفطره بغير جماع (وثالثها ما يلزم فيه الفدية دون القضاء وهو شيخ كبير) لم يستطع الصوم في جميع الأزمان فإن قدر عليه في بعضها وجب عليه التأخير إلى الزمن الذي يقدر عليه ومثله مريض لا يرجى برؤه (ورابعها ألا) أى لا يجب شيء من القضاء والفدية (وهو المجنون الذي لم يتعدّ بحنونه) لعدم تكليفه ومثله الصبي والكافر الأصلي ثم اعلم أن القضاء في جميع ما ذكر على التراخي إلا فيمن أثم بالفطر والمرد وتارك النسبة لئلا يعمد على المعتمد أفاده القليوبي وكذا إذا ضاق الوقت قبل رمضان الثاني بأن لم يبق إلا ما يسع القضاء فيجب القضاء حينئذ فوراً

\* (فصل) \* في بيان ما لا يفطر مما يصل إلى الجوف \* (الذي لا يفطر مما يصل إلى الجوف) من الأعيان من منقذ مفتوح (سبعة أفراد) الأول والثاني والثالث (ما يصل إلى الجوف بنسيان) للصوم (أو جهل أو إكراه) ومن الإكراه الإجماع بالصبي في حلقه قال صلى الله عليه وسلم من نسي وهو صائم فأكل وشرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه رواء الشيخان وصححه (و) الرابع (بجربان ريق بمابين أسنانه وقد عجز عن مجبه لعذره) بخلاف ما إذا قدر على مجبه لتقصيره بذلك كطعام أو نخامة أو قهوة فإذا شرب قهوة قبل الفجر وبقي أثرها ما بعده فإن يلعب ريقه المتغير به ساعداً مع قدرته على مجبه أفطروا فلا والنخامة بالضم ما يخرج من حلقه من مخرج الحياء المججمة وزاد المطرزي وهو ما يخرج من الخيشوم (و) الخامس (ما وصل إلى الجوف وكان غبار طريق) سواء كان طاهراً أم نجساً ولو من مغلظ فلا يفطر بذلك وأما غسله فإن تعدّد فحغه وجب والأفلا (و) السادس والسابع (ما وصل إليه وكان غريبة دقيق أو ذباباً طائراً أو نحوه) كبعوض لمسقة الاحتراز عن ذلك فإن أضرت الذبابة جوفه أخرجهما وأفطروا وجب عليه القضاء فيه على ذلك ابن حجر ولو تعدّد فتح الغم ولو لاجل الوصول ثم حصل الوصول بعد ذلك بغير فعله لم يفطر على الصحيح أما لو صار بعد فتحه يتلف به الغبار من الهواء فإنه يضر قاله الشرقاوى والغريبة مصدر غربل وهي إدارة الحب في الغربال بكسر الغين أو الدقيق في

اللهم وحمدك أنشهد أن  
لا إله إلا أنت أستغفرك  
وأتوب اليك والحمد لله رب  
العالمين جداً وفى نعمه  
ويكافى مزيد به بارئنا لك  
الحمد كما ينبغي تبارك  
وجهك وعظيم سلطانك  
اللهم صل وسلم وبارك على  
سيدنا محمد عبدك ونبيك  
ورسولك النبي الأمي وعلى  
آل سيدنا محمد وأصحابه  
وأزواجه وذريته وأهل

المتخل يخرج خبثه ويبقى طيبه (والله سبحانه تبارك وتعالى أعلم) أي من كل ذي علم  
 (بالصواب) أي بما وافق الحق في الواقع من القول والفعل (نسأل الله الكريم) أي  
 المعطي من غير سؤال أو الذي هم عطاؤه الطائع والعاصي ليكونه المعطي لا لغرض ولا  
 لغرض قاله أجد الصاوي (بجاه) أي بمنزلة (نبيه الوسيم) أي المحسن خلقه وكان لونه  
 صلى الله عليه وسلم في الدنيا أبيض مشرباً بحمرة وفي الآخرة أصفر فلا توجد محاسن في  
 أحدهما كحاشيته صلى الله عليه وسلم في الظاهر والباطن لا في الدنيا ولا في الآخرة (أن  
 يخرجني من الدنيا مسلماً) أي متقادلاً وأمره سبحانه وتعالى (ووالدي وأحبائي ومن  
 أتى أنتي) أي انتسب (وأن يغفر لي ولهم مقحّمات) أي ذنوباً ككثير المقحّمات بضم الميم  
 وسكون القاف وكسر الحاء المهملة معناه المهلكات والملفمات وسميت السكائر بذلك  
 لأنها تلك صاحبها وتلقب في النار (ولما) أي صغائر (وصلى الله على سيدنا محمد بن عبد  
 الله بن عبد المطلب بن هاشم) واسمه عمرو وسمى هاشماً لأنه أول من هشم الثريد أي كسره  
 لاهل الحرم فالثريد هو اللحم (ابن عبد مناف) وهذا غير عبد مناف الذي في نسبه صلى  
 الله عليه وسلم من جهة أمه (رسول الله إلى كافة الخلق) أي من الجن والملائكة والأنس  
 من لدن آدم إلى قيام الساعة حتى إلى نفسه الشريفة صلى الله عليه وسلم (رسول الملاحم)  
 جمع لمحمة وهي الحرب والقتال قاله السملأوى (حبيب الله) فقد قال في الحديث وأنا  
 حبيب الله ولا خسر والمعنى لا خسر أعظم من هذا أولاً أقول ذلك فخراً بل تحدياً بالنعمة  
 (الفاتح) للأنبياء ولا بكل خير أولاً بواب الخيرات فانه السبب في نزول الرجات للعباد أو  
 الفاتح للشقاة فانه المخصوص بالشفاعة العظمى يوم القيامة أولاً روحه الشريفة  
 سبقت الارواح في الخلق وخلقت الارواح قبل الاجساد بالفي عام قاله شيخنا يوسف  
 السنبلاوي (الخاتم) للأنبياء فلا نبى يتبدأ أي تظهر نبوته بعده فهو آخرهم في الوجود  
 باعتبار جسمه في الخارج فلا نسخ شريعته إشارة عظيمة حيث لا يحتاج بعده لغيره  
 (وآله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين) ختم بذلك كتابه لقوله صلى الله عليه وسلم  
 ما جلس قوم مجلساً لم يذكروا الله تعالى فيه ولم يصلوا على نبيهم الا كان عليهم ترة فان شاء  
 عذبهم وان شاء غفرهم رآه الترمذي وابن ماجه والثرة كوزن عدة النقص وفي رواية الا  
 كان عليهم حسرة يوم القيامة وان دخلوا الجنة وهذا آخر ما أبرزته القدرة لا بحول  
 مني ولا قدرة قال السيد عبد الله المرغني واعلم يا أخي اني رأيت أن لا يكتب الانسان كتاباً  
 في يومه الا قال في غده لو كان غير هذا المكان أحسن ولوزيد هذا المكان يستحسن ولو قدم  
 هذا المكان أجل ولو ترك هذا المكان أفضل وهذا من أعظم العبر ودليل استيلاء النقص  
 على جملة الدائم ولا يكون الا ما قضا وأراد من أمره بن كافي ونون انتهى وكن يا أخي  
 للعيوب سائراً والله أسأل أن يكون لذنوب عافرا والمطلوب من الاخوان الصفيح عن  
 الزلل والعفو عن العال والستر لذي الخلل فان النقص ذاتي والتقصير صفاتي والبخس  
 سماتي والمرجو مما طاع عليها في هذا الكتاب أن ينظر اليها نظراً اعتفاه ويرخي علي ما فيها  
 أديال الاستار فالستر من طبيعة الكرام واطهار العيوب من عادة اللثام فمن علي

بكتبه كما صليت وسلمت  
 وتباركت على سيدنا ابراهيم  
 وعلى آل سيدنا ابراهيم  
 في العالمين انك جيد  
 مجيد

بالاستغفار وهو التمام وأنا عن الملام والملام لا يلام والله أسأل وبنبيه أتوسل أن  
أحل محل القبول أنه خير مأمول وأكرم مسئول هذا وأختتم بما روى عن علي رضي الله  
عنه أنه قال من أحب أن يكال بالمكال الا وفي فليقل آخر مجلسه أوحين يقوم سبحان  
ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والمجد لله رب العالمين \* قال مؤلفه  
قد ابتدئ بتأليف هذا الكتاب في يوم الاربعاء سادس عشر من شهر ذي القعدة سنة  
غرعو ووافق فراغه على فصل الزكاة يوم الخميس الاخير من شهر صفر ووافق فراغه  
بالتمام على فصل الصيام ليلة الاثنين سلخ ذلك الشهر سنة غرعو  
وهو ألف ومائتان وسبعون وسبع من هجرة النبي المحمدي ع  
صاحبها أفضل الصلاة والتسليم بعون الله اللطيف  
الحليم وقت المجاورة بمكة المشرفة في زقاق  
الطبري جعله الله نافعا للبشر

بجاه سيدنا محمد

النشر

م



وبعد

حمد الله على دوام النعم  
والشكر له على علو المنزلة والاهم والصلاة  
والسلام على خير العرب والجمع وعلى آله وأصحابه  
أولي العلم والاسكرم يقول مصممه قد تم طبع شرح كاشفة المسبح  
للعلامة الفاضل ابن عبد المعطي مجد نووي على سفينة النجاة تأليف الشيخ  
الفاضل سالم بن حمير المحصري في أصول الدين والفقهاء على مذهب الإمام الشافعي  
رضي الله عنه وارضاه وبها مشه كتاب الرياض التديعة في أصول الدين وفروع الشريعة  
على مذهب الإمام الشافعي أيضا على ذمة الامجدتين الفاضلين الحاج أبي طالب الميجني  
والحاج فدا محمد بالمطبعة الميمنية العامرة المنشئة بمجروسة مصر القاهرة  
وقد اعنتني بتفصيلها على الأصل المطبوع في بولاق أحمد المكي  
معه الله أحسن الاخلاق وقد وافق تمام طبعه  
وكأن نفعه منتصف شهر ذي القعدة من سنة  
ألف ومائتين وثمان ونسعين من  
هجرة سيد المرسلين

تم



To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)